

محمود بكري

أيام في السجن

الناشر

جزيرة الورد

٢٠١٠

obeikandi.com

إهداء

إلى "أمى"

التي دفعت من صحتها وأعصابها ثمن مواقفنا الوطنية

.. وتحملت

— بخوف الأم ومشاعرها — كل المتاعب التي تعرضت لها

عبر مشوارنا المفروش بالمعاناة والآلام.

«محمود بكري»

obeikandi.com

كلمة لابد منها

لم تكن محنة السجن التي تعرضنا لها - أنا وشقيقى مصطفى - فى الثانى من يونيو لعام ٢٠٠٣م، هى أولى تجاربنا فى مشوار دفاعنا عن الموقف الوطنى والكلمة الحرة .. ولم تكن الأزمة التى أملت بنا أكثر من ضريبة دفعناها بنفس راضية .. وقلب عامر بالصدق .. وثقة فى صحة المنهج الذى اخترناه طواعية ليشكل دربنا فى الحياة.

فى العام ١٩٨١م، وحين كان الوطن برمته عند مفترق طرق، اقتادونا إلى ليمان طرة معاً بعد أن تم اعتقالنا فى مشهد مثير، عصر السادس عشر من أكتوبر لعام ١٩٨١م من مسكننا فى ضاحية المعادى بالقاهرة، حيث كنا نقطن شقة واحدة معاً، وبعد اثنين وعشرين عاماً، وفى فجر الثانى من يونيو لعام ٢٠٠٣م تم القبض علينا من مسكننا، حيث تم اقتيادنا إلى سجن مزرعة طرة.

فى المرة الأولى عوقبنا على مواقفنا الوطنية، التى تعارضت مع سياسات الرئيس الراحل أنور السادات، سواء على صعيد الأزمة الاقتصادية، أو الغلاء الفاحش الذى شهدته البلاد، وأرهق الفقراء، أو على صعيد سياسات الصلح مع أعدائنا الصهاينة والارتماء فى حضن الأمريكان.

وأما فى المرة الثانية فقد كان حبسنا مثيراً للجدل؛ لأن من سجننا فيه بتهم سبه وقذفه باعتباره فاسداً ومرتبشياً، شاءت الأقدار أن يسبقنا إلى السجن بأسبوع واحد فقط، محكوماً عليه بعشر سنوات بتهمة الرشوة والفساد.

وما قبل وبعد سجن ١٩٨١م وسجن ٢٠٠٣م، كان شقيقى مصطفى قد تفرد عنى بدفع ثمن أكبر فى دفاعه اللانهائى عن الوطن، حيث سجن ثلاث مرات إضافية فى مشواره الطويل للدفاع عن الحق وذلك فى الأعوام ١٩٧٧م و١٩٨٠م و١٩٩٤م.

وإذا كان مصطفى قد سجن وحده داخل الأسوار خلال هذه السنوات، فقد كنت أنا - أيضاً - سجيناً معه بمشاعرى وجوارحى وروحى، وإن كنت خارج الأسوار .. حتى أصبح لقب: «الشقيقان السجينان» ينطبق علينا واقعاً وفعلاً.

لقد رأيت فى تجسيد تلك المرحلة، والمحنة التى أملت بنا فى العام ٢٠٠٣م، وإظهارها فى هذا الكتاب بمثابة إبراز للدلالات التى رافقتها، حيث بلغ التعاطف والتضامن الذى أبداه معنا قراؤنا ومحبونا، والزملاء الصحفيون، ووسائل الإعلام الداخلية والخارجية، وشعبنا على امتداد العالم العربى مدى غير مسبوق . . وبات استخلاص الدروس والعبر من قلب تلك «الملحمة»، أمراً بالغ الأهمية؛ كونه يمنح كل المدافعين عن الحق، والمتمترسين فى خندق الشرف، ثقة بأن الجماهير لن تتوانى عن نصره ومساندة كل من تثق فى تعبيره الصادق عن تطلعاتها، وانجيازه الأمين لمصالحها.

"المؤلف"

درس «عبد العال» وكل «عبد العال»

الخميس.. الثانى والعشرون من أكتوبر عام ١٩٩٨م.. كنت أشارك فى الاحتفال بيوم الإنتاج الحربى .. تلبية لدعوة من الدكتور محمد الغمراوى وزير الإنتاج الحربى آنذاك.. كان الاحتفال مقاماً بمصنع (١٠٠ الحربى) بطريق القاهرة - بلبيس.

عند نحو الساعة الثانية ظهراً انتهى الاحتفال الذى حضره المشير محمد حسين طنطاوى، وزير الدفاع والإنتاج الحربى.. وبينما كنت عائداً بسيارتى من الاحتفال وبصحبتى مصور «الأسبوع» الزميل مجدى إبراهيم.. رحت أحادثه عن توقعاتى للحكم الذى سيصدر من الدائرة الثامنة جنايات بمحكمة جنوب القاهرة بعد لحظات فى القضية المرفوعة من محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة، ورئيس تحرير صحيفة "الوطن العربى" ضدى وضد شقيقى الأستاذ مصطفى بكرى، بعد أن اتهمنا فى دعواه أننا وجهنا له اتهامات بالرشوة والفساد.

كان توقعى على الجلسة القصيرة التى شهدتها المحكمة فى العشرين من أكتوبر.. أى قبل الحكم بيومين.. فقد كانت المرة الأولى التى تنظر فيها المحكمة بتشكيلها الجديد الدعوى المرفوعة بالادعاء المباشر من محمد عبد العال -ضدنا- والمقيدة برقم ١٥٦٦ لسنة ١٩٩٦م جنح حدائق القبة، وذلك بعد تحولها -فجأة- من محكمة شمال القاهرة الدائرة الثانية والعشرين، والتى ترأسها المستشار إبراهيم شبانة، والتى نظرت القضية فى جلسات على مدار العام ونصف العام، حيث كان عدم حضور أحد من طرف عبدالعال سبباً فى تأجيلها المستمر.. فيما حرصت أنا وشقيقى مصطفى بكرى على المشول أمام هيئة المحكمة المؤقرة فى كل جلسة على مدار العام ونصف العام.

وبقدر ما أثار دهشتنا هذا الانتقال المفاجئ للقضية من محكمة شمال القاهرة إلى محكمة جنوب بقدر ما توقعنا حكماً أكيداً بعد الجلسة القصيرة التي عقدتها "الدائرة الثامنة جنوب" يوم الثلاثاء العشرين من أكتوبر.

لقد انتظرنا في قاعة المحكمة منذ الصباح الباكر.. مرت الساعات بطيئة وثقيلة داخل القاعة.. ومع نهاية عمل المحكمة قرر رئيس المحكمة نظر قضيتنا بالذات في غرفة المداولة. من الباب الجانبى.. وصلنا إلى غرفة المداولة وبصحبتنا الأستاذان محمد الدماطى وعلى عبدالعزيز المحاميان عنا.. وفي المحكمة انضم إليهما الأستاذان إبراهيم بسيونى ومصطفى ناصف.. وقفنا أمام هيئة المحكمة المشكلة من المستشار حسيب عبدالسلام البطراوى رئيساً، وعضوية المستشارين ماهر سامى يوسف ومجلى مرسى خليل.

راحت هيئة المحكمة تسجل أسماء المحامين فى محضر الجلسات.. ودون سابق إنذار وجه رئيس المحكمة الحديث للأستاذ محمد الدماطى المحامى قائلاً له: عاوزين نسمع كلمتين من الدفاع فى الموضوع.. إلا أن الأستاذ الدماطى الذى فوجئ بطلب رئيس المحكمة رد قائلاً: «ولكن سيدى الرئيس نحن لنا طلبات مهمة.. منها طلب وقف نظر الدعوى واستخراج صورة رسمية من القضية الثانية المرفوعة من محمد عبدالعال وتناول نفس الوقائع التى تنازل فيها عن بعض الخصوم بشكل لاحق لوقوع القذف المعروضة أمامكم.. وهو ما قد يقضى بانقضاء تلك الدعوى بالتنازل».

كان الأمر المثير للدهشة أن رئيس المحكمة رفض كافة الطلبات لئى تقدم بها المحامون رغم أهميتها.. وصمم على الاستماع للمرافعة.

ومن هنا لم يجد الأستاذ محمد الدماطى بداً من المرافعة، كما واصل الأساتذة المحامون مرافعتهم بينما اكتفى غريب هلال المحامى عن مرسى الشيخ محامى محمد عبدالعال بتقديم مذكرة للمحكمة.

فى فترة لم تتجاوز ثلث الساعة انتهت المحكمة من نظر القضية.. وفور انتهاء المحامين من دفاعهم قرر المستشار رئيس المحكمة حجزها للحكم بعد المداولة فى نهاية الجلسات

وفى نفس اليوم.. إلا أن المحامين الذين استشعروا شيئاً ما.. عادوا يطلبون أجلاً لتقديم مذكرات.. غير أن المستشار حسيب البطراوي، رئيس المحكمة صمم على رفض أية طلبات.. وقرر فقط تأجيل موعد حجز القضية للحكم لجلسة ٢٢ أكتوبر، أى بعد يومين فقط من ذلك التاريخ.

ما أن خرجنا من غرفة المداولة حتى رحت أبلغ الاستاذ مصطفى بكرى والإخوة المحامين بما تَكُونُ لدى من مشاعر، وقلت لهم: «سوف يصدر حكم حبس ضدنا».. لم يصدق أحد ما قلته.. فقط شقيقى مصطفى الذى هاله هذا الرفض المتكرر من رئيس المحكمة لكافة طلباتنا.

حملنا مخاوفنا إلى بعض الأصدقاء.. ولكن لم يكن بيدنا شيء نفعله سوى انتظار الحكم



هكذا جاء يوم الخميس ٢٢ من أكتوبر لعام ١٩٩٨م وبينما كنت عائداً من الاحتفال بيوم الإنتاج الحربى وعند مفترق الطريق أول شارع الأزهر هبط الزميل المصور مجدى إبراهيم من السيارة.. بينما واصلت أنا طريقى تجاه المنزل.. حيث كان مقرراً أن أتوجه بعد ذلك إلى صحيفة «صوت حلوان» التى أترأس تحريرها، لحضور اجتماعات مجلس التحرير ومجلس الإدارة كما هى عادتى كل أسبوع.

وصلت إلى منزلى بالمعادى فى نحو الساعة الثالثة.. وكان أول ما فعلته هو أننى اتصلت بشقيقى مصطفى على التليفون المحمول؛ لأعرف منه آخر الأخبار.. وما أن بلغه صونى على الهاتف.. حتى فاجأنى بالقول: «المحكمة أصدرت حكماً بالسجن لمدة سنة مع التنفيذ لى ولك فى قضية محمد عبدالعال.. فاستعد فنحن الآن سندخل السجن فى أية لحظة».

وبرغم أن الحكم كان بالغ القسوة، إلا أننى تعاملت معه بهدوء شديد.. لأننى كنت أتوقع شيئاً من هذا القبيل بعد كل ما شاهدته قبل يومين فى جلسة الثلاثاء.

لم يكن هناك مجال لأي حديث في تلك اللحظات سوى تنظيم العمل في الصحف التي نديرها، حتى لا تنهار في غيابنا خلف الأسوار.. وعلى الفور انطلقت إلى صحيفة «صوت حلوان».. وهناك وجدت الزملاء والزميلات في حالة حزن شديد بعد أن بلغهم الخبر.. فقد أصيب عدد من الزملاء ومنهم: أحمد عبدالمعطي وعيد شوقي بحالات إغماء وانهايار.. بينما انخرط حمدي أبو زيد وزملاء آخرون في حالة بكاء شديد.

لم يكن بكاؤهم ضعفاً.. بل كان حزناً على المبادئ التي تتساقط أمام أعينهم.. فقد عايشوا تلك القضية معنا، كما عايشوا غيرها، وكانوا يتوقعون مكافأة من يلاحقون الفاسدين والمرتشين وينذرون حياتهم للدفاع عن الوطن وقضاياه.. ولكنهم فوجئوا بدلا من ذلك بصدور أحكام بالسجن لمن كرسوا كل جهدهم للدفاع عن الحق في مواجهة الباطل.

حاولت من جانبي طمأنة الزملاء إلى أن هذا الحكم مصيره الإلغاء من محكمة النقض، وأنه لو قدر لنا دخول السجن فهذه ضريبة الدفاع عن الوطن في مواجهة اللصوص والفاسدين.. وأوكلت للزميل (مجدى البدوي) مدير تحرير «صوت حلوان» في ذلك الوقت إدارة أمور الصحيفة في غيابي.

وعلى مدار يومى الخميس والجمعة انهالت علينا المكالمات الهاتفية التي لم تنقطع حتى الفجر، تستفسر عن هذا الحكم المفاجئ وعمّت حالة من الحزن الشديد الجميع، وخيم جو من الكآبة فوق الوجوه.. وأدركنا في هذين اليومين مدى التقدير والحب اللذين نحظى بهما - شقيقى مصطفى وأنا - فى نفوس وقلوب المحبين، وما أكثرهم!

وعلى مدار هذين اليومين تلقينا اتصالات من عدد من السادة اسحامين للتشاور في وقائع ما جرى.. وكان من أبرزهم الأساتذة: عادل عيلى وسامح عاشور ود. محمد سليم العوا.. وجرّت عمليات تنسيق تم الاتفاق خلالها على تقديم طلب عاجل إلى النائب العام صباح يوم السبت ٢٤ أكتوبر ١٩٩٨م لوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى طلب الطعن بالنقض، الذى شرعت هيئة الدفاع فى اتخاذ إجراءاته.

وقد توجه الأستاذ سامح عاشور بصحبة الأستاذ محمد الدماطي إلى مكتب النائب العام، حيث قدم الأستاذ سامح عاشور الطلب إلى المستشار رجاء العربي النائب العام آنذاك، والذي وعد بدراسة الطلب بعد استعجال طلب القضية من هيئة المحكمة.

وبينما كنت أواصل ترتيب الأوضاع في مقر عملي بوحدة التجهيزات الفنية التابعة لـ«الأسبوع» في ٢٠ (أ) ش عدلي؛ استعداداً لتنفيذ حكم الحبس في أية لحظة.. إذ بالأستاذ مصطفى يبلغني في اتصال هاتفي في نحو الساعة الواحدة والنصف بأن المستشار رجاء العربي، النائب العام أصدر قراراً بإرجاء تنفيذ الحكم ضدنا حين بحث طلب وقف التنفيذ. جاء الخبر ليعث البهجة في قلوب جميع الإخوة والأصدقاء والعاملين والمحبين وراح الزملاء بـ«الأسبوع» يعدون لنا احتفالاً طارئاً بهذه المناسبة، وراحت البرقيات والاتصالات تنهال علينا، بينما راح أهل حلوان من مؤيدي مصطفى بكري يعلنون ابتهاجهم بالمناسبة، وقرر الزملاء بصحيفة «صوت حلوان» إقامة احتفال آخر بالمناسبة..

وعلى الصعيد العام لقي قرار النائب العام، بإرجاء تنفيذ الحكم، ارتياحاً واسعاً في كافة الأوساط.. حيث أبدت الصحف والوكالات والإذاعات العالمية اهتماماً واسعاً به.. بينما أصدرت نقابة الصحفيين بياناً رحبت فيه بالقرار واعتبرته سابقة يمكن انتهاجها في قضايا حبس للصحفيين.



وبقدر ما أثار قرار وقف تنفيذ الحكم علينا حين الفصل في الطعن بالنقض المقدم إلى محكمة النقض.. بقدر ما استغل بعض الحاقدين ورموز الفساد وعملاء التطبيع ورجال الحلف الأمريكي هذا القرار في محاولة الإساءة المتعمدة إلينا.. حيث سقط كل من يدعون الديمقراطية ممن تأسوا على عدم تنفيذ الحكم في الاختبار وأكدوا أنهم ليسوا أكثر من مستبدين لا يريدون للصحافة الحرة دوراً أو موقعاً.

كانت قد مضت خمس سنوات منذ صدور هذا الحكم في عام ١٩٩٨م.. وكانت القضية لاتزال أمام محكمة النقض.. وكان إرادة الله أرادت أن تقول كلمتها بعد كل هذه

السنوات.. فقد جاء الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا يوم الأحد ٢٥ من مايو من ذات المحكمة -جنوب القاهرة- والذى قضى بالسجن لمدة عشر سنوات على «محمد عبدالعال» وما تبعه من غرامات وكفالات ونص الحكم هو رسالة لكل من يتسترون على الفساد.. جاء الحكم بكل ما اشتمل عليه، وكأنه نصر إلهى.. ليس لـ «مصطفى ومحمود بكري»، اللذين صمدا فى كل الحروب الموجهة ضدهما، ولكنه انتصار للوطن الذى يحتاج إلى الكثير من هذه الأحكام الرادعة، حتى يتطهر قاعه مما لحق به من شوائب.. وما أكثرها.

عجائب «الأقدار» في قضية «عبدالعال»

كنت غارقاً في النوم في هذا الوقت المبكر.. فقد كانت عقارب الساعة تشير إلى نحو الرابعة والنصف فجراً حين دق جرس الهاتف في منزلي.. رحت مسرعاً أرفع سماعة الهاتف لأفاجأ بصوت حرم شقيقي الأستاذ مصطفى تقول لي بصوت خافت: «فيه حد جالك»؟.. رحت أسألها عما تقصد به «حد جالك» قالت: «البوليس» رددت عليها بسرعة: «أى بوليس؟ ولماذا؟» قالت: ضباط مباحث تنفيذ الأحكام جاءوا للقبض على مصطفى وهم موجودون الآن داخل الشقة، وسيأتون إليك ليأخذوك معهم.

بدا الأمر بالنسبة لي غريباً ومفاجئاً.. ورحت أسأل حرم شقيقي: أحكام إيه اللي جايين ينفذوها علينا الآن؟

قالت: حكم السنة حبس الصادر ضدكما في قضية محمد عبدالعال.

زادت دهشتي ورحت أقول: ولكن حكم السنة موقوف بقرار من النائب العام منذ صدوره في أكتوبر ١٩٩٨م.

قالت لي: الضباط يقولوا إن محكمة النقض نظرت القضية بالأمس ٦ / ١ وقررت تأييد الحكم.

أصابني الذهول، ورحت أتساءل عن كيفية نظر قضية معروضة منذ خمس سنوات أمام محكمة النقض دون أن نعلم، أو يتم إخطارنا، أو يعلم محامونا أى شىء.

لم أصدق الأمر.. ورحت بعد أن أغلقت سماعة الهاتف أطلب شقيقي مصطفى على

الهاتف لأحادثه هو هذه المرة.. فقد تصورت أن الأمر خدعة، لأنه من غير المعقول - حسب ما أرى - أن تنعقد محكمة النقض وتؤيد الحكم دون أن نأخذ فرصتنا حتى في الاستعداد لتنفيذ الحكم، ثم إنني توقعت أن يكون هؤلاء القابعون في شقة شقيقى من المنتحلين لصفة الضباط، وقد يكونون من العصابات التى تستأجرها بعض جماعات الفساد - ممن نلاحقهم - للانتقام من ملاحقاتنا لهم على صحف «الأسبوع».. فلم أكن أتوقع، ونحن فى القرن الحادى والعشرين، وفى العام ٢٠٠٣م منه أن يأتى ضباط مصريون على هيئة «زوار فجر» يقتحمون مسكن رئيس تحرير، ونائب رئيس تحرير عند هذا الوقت المبكر جداً، ليرعوا الأطفال، ويشيروا الذعر فى المكان.. وقلت فى نفسى: «لو أنهم ضباط حقيقيون لرفعوا سماعة الهاتف، أو أرسلوا إلينا قصاصة ورق، ولذهبنا إليهم بأنفسنا إلى إدارة تنفيذ الأحكام.. فلسنا نحن من نخاف من تنفيذ حكم - أيّا كان - ولسنا نحن ممن يفكر فى الهرب حتى يتعاملوا معنا بهذا الشكل.. فلقد قررنا منذ زمن بعيد أن نحمل رسالتنا فى قلوبنا، وأن نتمسك بأرض الوطن حتى آخر لحظة فى حياتنا».

كانت هذه الهواجس التى انتابتنى حافزاً لأن أطلب من شقيقى مصطفى أن يتأكد من شخصية هؤلاء الضباط.. وكانت المفاجأة أنه أكد لى أنهم ضباط مباحث تنفيذ الأحكام، وراح يحثنى على سرعة الاستعداد، لأنه على وشك النزول مع الضباط، وأنهم سينتبهون إلى منزلى لاصطحابى.

توقعت أن يصلوا إلىّ فى غضون عشر دقائق لا أكثر.. فالمسافة من مسكن مصطفى حتى مسكنى لا تستغرق أكثر من هذا الوقت.. على الفور رحت استعد للمغادرة، فيما انخرطت زوجتى فى إعداد حقيبة صغيرة بها بعض اللوازم الضرورية لمثل هذه الرحلة التى تمتد لنحو العام.

بهذوء شديد تعاملت مع الأمر.. وخلال دقائق كنت قد هبطت إلى الشارع، حيث استقبلت الضباط ومعهم شقيقى مصطفى، والذين توجهوا بنا على الفور إلى قسم حدائق القبة.. فمن هناك تبدأ رحلة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم.

وفيما كانت السيارات المصاحبة لنا تشق طريقها صوب قسم الحقائق.. رحت أسترجع بذاكرتي هذا الحكم المثير، الذي كنا نتوقع تنفيذه في أى وقت منذ أصدره ضدنا المستشار حسيب البطراوى بعد جلسة لم تستغرق ثلث الساعة فى الثانى والعشرين من أكتوبر لعام ١٩٩٨م، والذي تم إيقاف تنفيذه بقرار من النائب العام المستشار رجاء العربى آنذاك.. لحين الفصل فى الطعن بالنقض.

أقول.. كنا نتوقع تنفيذه فى أى وقت إلا هذا الوقت على وجه التحديد.. لأنه وقبل أسبوع فقط على موعد صدور حكم النقض، والذي صدر يوم الأحد (١/٦) كان الأحد الذى يسبقه (٢٥/٥) يحمل شهادة تامة ببراءتنا المطلقة من الاتهامات التى وجهناها لـ (محمد عبدالعال)، وتم بسببها صدور الحكم بحبسنا لمدة عام.

لقد اتهمناه بالفساد، والرشوة، والابتزاز، ثم شاءت الأقدار أن تقرر نيابة أمن الدولة العليا إحالة محمد عبدالعال إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا بتهمة الابتزاز وتقاضى رشاوى، وبعد جلسات استمرت لعدة شهور أصدرت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة السيد المستشار وصفي ناشد حكماً تاريخياً أثلج صدورنا.. إذ جاء مؤيداً لكل ما حوكمنا بسببه فى قضية عبدالعال، حيث قررت المحكمة معاقبة محمد عبدالعال بالسجن لمدة عشر سنوات مع الشغل، وتغريمه ٤٠ ألف جنيه، وفصله من موقعه كرئيس للحزب الذى يرأسه وهو «حزب العدالة» ومن موقعه الصحفى كرئيس لمجلس إدارة صحيفة «الوطن العربى».

بعد أن صدر الحكم فى الخامس والعشرين من مايو بسجن عبدالعال، بلغت ثقتنا مائة بالمائة بأننا سنربح النقض ونحصل على البراءة بمجرد تقديم صورة تنفيذية من الحكم الصادر بحقه إلى محكمة النقض ليضم إلى الطعن المقدم، والذي سيدعمه بلا شك، ويثبت، وبما لا يدع مجالاً للشك، أننا حين تصدينا له مبكراً على صفحات جريدة «الأحرار» خلال عامى ٩٥ و١٩٩٦م لم نقل غير الحقيقة.

كانت .. فى تلك اللحظات - تردد فى مسامعى الكلمات البليغة اتى أعلنها المحكمة برئاسة السيد المستشار وصفى ناشد وهى تعين الحكم على عبدالعال .. وتوقفت عند الكلمات التى أهابت فيها بالصحافة وأصحاب الأقلام ونقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة أن يتصدوا لهؤلاء الدخلاء على الصحافة من أمثال عبدالعال .. وألا يتركوهم يسيئون بأفعالهم الدنيئة، وابتزازهم للشخصيات العامة إلى سمعة الصحافة.

وبينما كانت السيارات تقترب من قسم حدائق القبة.. رحت أردد فى داخلى معلقاً على الكلمات البليغة والمناشدة الموضوعية للمستشار وصفى ناشد. فقتت فى صمت: «لقد تصدينا لصاحب مدرسة الابتزاز الرخيصة.. والنتيجة أننا وبسبب هذا فى طريقنا إلى السجن لتنفيذ حكم بالحبس لمدة عام.. لأننا قلنا فى عبدالعال.. أقل بكثير مما قالتة المحكمة».



حين أوقفت السيارات محرقاتها أمام قسم الحدائق.. هبطنا أنا وثنائى مصطفى من سيارة العقيد محمد هاشم، مدير إدارة تنفيذ الأحكام بالقاهرة، حاملين معنا حقائبنا إلى حيث الطابق الثانى، حيث وضعنا فى غرفة رئيس المباحث.

كانت الساعة قد تجاوزت السادسة بقليل من صباح الاثنين حين صعدنا لغرفة رئيس المباحث.. وعلى الفور بدأ العقيد محمد هاشم إجراءات الحبس والترحيل.. ولم تمض لحظات حتى كان الزملاء بـ «الأسبوع» يتوافدون علينا بعد أن انتشر الخبر بسرعة فائقة فى هذا الوقت المبكر من الصباح.. كان الزميل السيد جمال الدين، رئيس قسم الحوادث بـ «الأسبوع» أول الوافدين بعد أن ترك تشييع جنمان عمته، التى توفيت وكانت على وشك الدفن، ثم وصل الزميل عبدالفتاح طلعت مدير التحرير وبصحبة شقيقنا عبدالحميد بكرى.. وهكذا راح الزملاء يتوافدون للاطمئنان، ثم المغادرة.

بعد قرابة خمس ساعات قضيناها فى قسم الحدائق.. توجهنا بصحبة ضباط تنفيذ الأحكام إلى نيابة غرب القاهرة الكلية الكائنة بمحكمة جنوب القاهرة بباب الخلق.. قضينا

نحو الساعتين داخل النيابة فى انتظار الإجراءات المتممة لعمليات الحبس.. وكانت المفارقة المثيرة التى واجهتنا فى النيابة أن أوراق القضية التى نحبس من أجلها لم تصل بعد من محكمة النقض إلى النيابة. وحين تساءلنا: إذن على أى أساس يتم تنفيذ الحكم، بينما الأوراق التى تحمل الصيغة التنفيذية للحكم لم تصل بعد إلى النيابة؟! جاءنا الرد على لسان المحامى العام بأن الحكم تم تبليغه بإشارة تليفونية.

علت الدهشة ملامحى، وزادت الأسئلة الغامضة التى راحت تتراكم منذ الصباح.. فلماذا هذه السرعة فى التنفيذ؟ ولماذا يتم التنفيذ فجراً؟ ولماذا اختيار يوم الاثنين الذى كن هو موعد وصول السفاح جورج بوش إلى مصر لعقد قمة شرم الشيخ فى أول زيارة يصل فيها الرئيس الأمريكى لمصر؟! ولماذا؟! ولماذا؟! ولماذا؟!

وبينما كنت غارقاً فى جمع التساؤلات، وربط الأحداث.. أبلغنا رئيس النيابة المختص أن إجراءات نيابة غرب القاهرة قد انتهت.. وكان علينا آنذاك أن ننتهى من المرحلة الثالثة من الإجراءات.

من الباب الخلفى لمحكمة جنوب القاهرة اصطحبنا الضباط إلى مبنى إدارة تنفيذ الأحكام الملاصق لمبنى مديرية أمن القاهرة.. هناك كان علينا التوقيع على نماذج الحبس، وعمل الفيش والتشبيه المكون من ثلاث نسخ.. وعند تلك المرحلة - مرحلة عمل الفيش والتشبيه - وبينما كان مساعد الشرطة ينهى هذا الإجراء، وبالرغم من كل التعاطف الذى شهدناه من الضباط منذ الصباح وحسن المعاملة، فإن أحد ضباط الشرطة فى إدارة تنفيذ الأحكام أقدم على موقف دفع بدمعة من عيني لأن تخرج عنوة.

كان شقيقى مصطفى قد سبقنى إلى عمل الفيش والتشبيه.. وما إن أنهى إجراءاته، وفيما كنت استعد بدورى، فوجئت بأحد ضباط مباحث تنفيذ الأحكام يهرول مسرعاً نحو أحد الدواب ويخرج منه «فوطة وصابونة» وراح مسرعاً يتجه نحو الأستاذ مصطفى الذى كان يغسل يديه على الحوض من آثار الحبر الأسود الذى ملأ يديه بسبب عمل الفيش.. راح الضابط يعطى الصابونة لشقيقى مصطفى ليغسل بها يديه، وحين انتهى من ذلك، وجد

الضابط واقفاً إلى جواره حاملاً له «الفوطة».. حينذاك راح الأستاذ مصطفى يشكره على هذا التصرف النبيل.. فما كان من الضابط إلا أن رد عليه قائلاً: «أنا لى الشرف أن أخدمك يا أستاذ مصطفى.. فأنت صاحب قلم حر.. وبتعبّر عنا جميعاً».

كانت تلك الكلمات تعبيراً حقيقياً عن المشاعر الوطنية التي قابلتنا خلال تلك الساعات العصيبة.. سمعناها من ضباط ووكلاء نيابة، ومحامين، ومواطنين عاديين قابلونا ونحن نتنقل داخل تلك الأماكن.. وكانت محصلتها أن شعوراً متزايداً بالمواقف الوطنية ها نحن نلمس نتائجه على كل المستويات.

كان الاتجاه فى بداية إجراءات الحبس هو أن نودع سجن الاستئناف - أكثر السجون المصرية سوءاً - ولكن يبدو أن بعض من يديرون الأمور برؤية أمنية مستنيرة فى وزارة الداخلية استدركوا الأمر وقرروا تغيير مكان احبس إلى سجن مزرعة طرة.. خاصة بعد أن أبدينا اعتراضنا على سجن الاستئناف.

عند الساعة الثالثة والرابع عصرًا تقريباً كانت الإجراءات قد انتهت من إدارة تنفيذ الأحكام.. وما هى إلا لحظات حتى انطلق طابور السيارات الذى يصحبنا إلى خارج مبنى المديرية، حيث ودعنا الأصدقاء والزلاء الذين تجمعوا خارج المبنى لوداعنا.. كان بعضهم يذرف الدموع.. وكنا نحن نشجعهم ونقول لهم: «هذه ضريبة محاربة الفساد... ونحن راضون عما أصابنا، ومؤمنون بقضاء الله وقدره أيًا كان.. وطلبنا من زملائنا الصحفيين أن تستمر «الأسبوع» رغم ٨٨ غيابنا كما هى طريقاً للباحثين عن الحقيقة.. وسوياً يلهب أجساد الفاسدين، ويقتص للمقهورين والمحرومين».

انطلقت السيارات إلى حيث المحطة الأخيرة فى هذا اليوم وبعد رحلة استمرت لأكثر من عشر ساعات.. وبعد نحو ثلاثة أرباع الساعة كنا قد وصلنا إلى مدخل منطقة سجون طرة على طريق الأوتوستراد.. عند المدخل كان على السيارات التى جاءت من خلفنا أن تعود، حيث لن يسمح لها بالمرور إلى الداخل فى الطريق إلى سجن المزرعة.. كان الحاج

رفعت بشير عضو مجلس الشعب عن السويس قد علم بخبر القبض علينا.. وفوجئنا به عند مدخل السجن يهبط من إحدى السيارات ومعه أحد المواطنين.. كان النائب رفعت بشير متأثراً للغاية بالخبر المؤسف.. وأراد أن يودعنا بطريقة فاقترب من باب السيارة التي تحملنا وراح يقبل يد مصطفى، فيما انخرط من معه في بكاء مرير.. رغم أننا لم نتشرف بمعرفته من قبل.

لحظات وكنا نودع العالم الخارجي، ونتجه صوب بوابة صغيرة، كتب فوقها عبارة «سجن مزرعة طرة العمومي».. من غرفة المأمور العميد سمير عبدالغفار.. إلى غرفة نائب المأمور لعقيد أسامة أبو الهيثم إلى غرفة ضابط المباحث رائد شيرين، رحنا نتنقل لإنهاء المرحلة الأخيرة من الإجراءات قبل أن نتجه إلى أماكن الحبس في الداخل بعد أن جلسنا مطولاً في مكتب المقدم محمد ع شماوى ضابط مباحث أمن الدولة.

ولأننا «محكومون» بلغة أهل السجن.. فقد أخذت منا الفلوس التي معنا وأودعت في الأمانات، فيما صودرت الملابس غير الزرقاء التي لا تتناسب مع ملابس السجن بالنسبة للمحكوم عليهم.. وتمت إعادتها.. ومن هذه اللحظات أصبحنا مسجونين بالملابس الزرقاء ننفذ حكماً بالحبس، ونقطع عن عالمنا وعملنا ووطننا وعائلاتنا لأننا كشفنا فاسداً أثبت القضاء فساده.. وبدلاً من أن نكافأ لأننا سبقنا الجميع في كشف فساد محمد عبدالعال.. وبدلاً من أن يتم تقديرنا لتصدينا لهذا الفاسد.. بدلاً من كل ذلك.. هانحن نقضى عقوبة الحبس في سجن مزرعة طرة وفقاً لسيناريو بدا لنا أكثر درامية ومأساوية مما كنا نتخيل.

«هذه إرادة الله.. وما علينا إلا أن نصبر ونحتسب».. هكذا قلت لشقيقي مصطفى ونحن نجتاز مبنى الإدارة إلى حيث محبسنا.. ورحت أذكره بالكلمة التي قلتها له يوم تأمروا عليه في «الأحرار» فجر ٢٨ من أغسطس لعام ١٩٩٦م.. قلت له آنذاك: «رب ضارة نافعة».. وكانت بالفعل نافعة.. فلم تمض ستة أشهر حتى كانت صحيفة «الأسبوع» تخرج إلى الدنيا.. لتتحول خلال سنوات معدودة إلى ملء السمع والبصر، وقبلة لكل الوطنيين والأحرار والشرفاء في مصر..

كنا نخطو نحو محبسننا، ولدىّ في داخلي إيمان عميق بأن الخير فيما هو قادم.. وأن بعد العسر يسراً.. كان قلبي في تلك اللحظات مليئاً بالعزيمة والإيمان والطمأنينة. ورحلت أمازح شقيقى مصطفى وأقول له: «ها نحن يا أخى نعود للحبس سوياً مرة أخرى.. ففى العام ١٩٨١ - كنا صغاراً - حين جمعنا ليمان صرة بعد مقتل السادات، وها نحن وبعد ٢٢ عاماً نعود سوياً لسجن مزرعة طرة، ورحلت أضيف: «أنا فى منتهى السعادة فى هذا اليوم بالذات» سألتنى مصطفى: لماذا؟ قلت له: لأننا مازلنا رغم كل هذه السنوات ثابتين على مواقفنا.. فالحمد لله أننا لم نضعف يوماً.. ولم نضل الطريق.. فهل هناك من سعادة أكثر من أن يجد الإنسان نفسه محترماً أمام ذاته؟!.. أوماً لى مصطفى برأسه قائلاً: «ولو قدر لنا أن نعيش مثل هذا العمر أو أكثر فلن نتبدل مواقفنا بإذن الله.. وسنظل ندافع عن شعبنا ووطننا حتى ولو قضينا بقية عمرنا خلف الأسوار».

كنا فخورين بأنفسنا ونحن نقترّب من محبسننا.. وما هى إلا لحظات حتى وجدنا أنفسنا وجهاً لوجه مع الدكتور محيى الدين الغرب، وزير المالية السابق، الذى رحب بنا بحرارة وراح يطرح علينا أمام الضباط المصاحبين لنا سؤالاً استفهامياً: «طيب إحنا ومعروفين جينا هنا ليه.. وأنتم إيه اللى جابكم هنا؟..» كان اسؤال أصعب من أن نجيب عنه فى تلك اللحظات التى كنا ننتظر فيها تجهيز المكان الذى ستخذه محبسننا لنا على مدار سنة السجن المحكوم بها علينا، والتى تحسب هنا بتسعة أشهر وليست سنة كاملة.

كان علينا أن نعرف على زملائنا فى الحبس.. فبعد الدكتور محيى الدين الغرب كان الوزير السابق لشئون مجلسى الشعب والشورى توفيق عبده إسماعيل، وفؤاد الهجرسى.. وغيرهما من رفاق الحبسة والذين يبلغ عددهم اثنى عشر فرداً.

بسرعة غريبة تأقلمنا على أجواء السجن، وسرعة أكثر رحنا نتقابل مع نزلاء السجن الآخرين أمثال النائبين السابقين والمتهمين فى قضية نواب القروض: خالد حامد محمود وإبراهيم عجلان.. وعلى طه رئيس مصلحة الجمارك السابق، والشباب الذين حاولوا اغتيال نجيب محفوظ، وبعض المسجونين فى قضايا قتل الرئيس السادات، وجماعات

الإخوان المسلمين، وبعض القضاة والمستشارين المحوسين على ذمة قضايا مختلفة، وضباط شرطة سابقين، والمتهمين في قضية حزب التحرير الإسلامى وغيرهم.. وغيرهم.

الحكايات داخل السجن أكثر من أن تستوعبها الذاكرة.. ولكن ملامح الشخصيات تبدو في داخل السجن، وكأنها وجدت في هذا المكان مستقرًا للأمان.. فالدكتور محيى الدين انغريب هو أكثر من يواظب على الصلاة في مجموعتنا، وتجده كل يوم يتلو القرآن من بعد صلاة المغرب حتى العشاء.. ويتعامل مع النزلاء وكأنه واحد منهم ويتولى بمهارة الإشراف على الخدمات الخاصة بالمجموعة المسجونة معه أما الوزير السابق توفيق عبده إسماعيل فيتمتع في أوساط المساجين بشعبية كبيرة.. وربما يعود ذلك إلى خفة الدم التي يتمتع بها، وتاريخه كواحد من الضباط الأحرار والذي يروى الكثير من حلقاته هنا بين المسجونين، ناهيك عن حيويته وتمتعه بالنشاط الرياضى اليومى المبكر رغم بلوغه السادسة والسبعين من عمره.

أما مفاجأة هذا الحيس.. فهو خالد حامد محمود النائب السابق ونجل الوزير السابق والسجين فى عنبر (٤) مع المجموعة الرئيسية لنواب القروض.. فالمساجين هنا يتحدثون عنه بكل خير.. خاصة بعد أن انقطع للعبادة، ولم يعد يخرج من محبسه إلا للضرورة، كأن يصلى الجمعة فى مسجد السجن، أو يخرج لاستقبال زائر.. وحين التقيناه فى اليوم الثانى لحبسنا بالسجن كان استقباله لنا حميمياً.. قال وهو يسلم علينا بحرارة رغم أن هذا أول لقاء بيننا: «أنا أختلف مع بعض ما تكتبونه.. ولكنكم تكتبون بصدق.. وهذا أحترمه فيكم.. وأمثالكم ليس هذا مكانهم.. أنتم مكانكم هناك فى صحيفتكم لتقولوا كلمتكم لصالح الناس».

بشكل متسارع رحنا ننخرط فى حياتنا الجديدة «حياة السجن» فالحياة هنا طقوسها وتقاليدها الخاصة.. فالיום خارج العنابر يبدأ عند الساعة والنصف صباحاً، وينتهى فى الخامسة والنصف مساءً.. فخلال هذه الفترة امتلكننا حرية التجوال داخل السجن.. وحين يغلق الباب تنقطع علاقتنا إلا بمن هم مسجونون معنا، حيث نتعاش مع النزلاء المحكومين نسمع حكاياتهم ورواياتهم.. وتبادل الرؤى فى عالم يتشوق كل من فيه إلى الخروج.. من دائرة الحبس إلى آفاق الحرية.

obeikandi.com

«السجن» عالم من الإثارة.. والمرارة.. والمفارقات الباكية

في عالم السجن.. تكثر الحكايات.. وتتناثر الروايات.. وحين رحنا أنا وشقيقي مصطفى ننصت لبعض أطراف حكايات المسجونين، تصورنا لبرهة من الوقت أن كل من استمعنا إليهم «أبرياء».. فهكذا راح كل من نسمع منه يصور الأمر من وجهة نظره ليؤسس موقفاً يمنحه ولو براءة شكلية أمام رفاق السجن.

وبقدر تنوع الحكايات، وفصولها الدرامية، ومأساويتها.. بقدر ما يحمل عالم ما داخل السجن مؤشرات لأناس جاءوا إلى السجن.. لا للجريمة ارتكبوها.. بل لأن آخرين أكثر خبرة في أمور النصب نجحوا في دفعهم خلف الأسوار، بعد أن حاصروهم بأدلة كانت سند المحاكم في إدانتهم.

ومن بين الحكايات التي لا تنتهي تأثرت شخصياً بحكاية المحاسب محمود محمد الرشيدى الذى يقضى عقوبة السجن ١٠ سنوات بتهمة تزوير رخصة.. فقد أوقع به فى كمين أفضى إلى سجنه.. وقد قضى أكثر من ٥ سنوات من العقوبة المحكوم بها عليه.. ولأنه يشعر - كما تعبر عن ذلك انفعالاته ودموعه التي لا تنتهى - بظلم مرير، فقد راح يقص حكايته بمرارة تكسو ملامحها كل حرف ينطق به.. وكأن إرادة الله أرادت أن تنصفه بعد كل هذه المدة خلف الأسوار.. فقد ظهرت مستجدات فى قضيته يمكن إذا ما أخذت مسارها الطبيعى أن ترفع عنه بعض ما يعانى من آلام لا تهدأ.

وحكاية محمود الرشيدى ليست الوحيدة، فهناك من المأسى ما يؤكد لنا المثل الشعبى الذى يقول حقاً: «ياما فى السجن مظالم».

وفي السجن فرصة لتسمع مباشرة للكثير من المحكومين في قضايا كانت مثار جدل في الإعلام لسنوات طويلة.. وها هم أطرافها المباشرون يقصون عليك الوجه الآخر من الحقيقة.. فالدكتور محمد طارق إبراهيم أحد المتهمين في قضية اغتيال السادات والمسجون منذ اثنين وعشرين عاماً يحكى لك بلغة بالغة الإثارة كيف تمت عملية اغتيال الرئيس السابق، وكيف تعامل المتهمون مع الضباط والمحاكم المختلفة وكيف تبدلت الأحوال في السجون منذ أوائل الثمانينيات وحتى اليوم.. ورجل الأعمال ياسر سعودى يروى بألم كيف أنه قضى عقوبة السجن ثلاث سنوات فيما سمي بقضية نواب القروض، وهى المدة التى حكم عليه بها سابقاً.. وحين أعيدت المحاكمة ذهب وهو لا يخالجه أدنى شك فى تأكيد ذات الحكم، وهو ما يعنى خروجه فوراً لقضائه العقوبة المقررة.. ولكن الحكم جاء على غير ما يشتهى.. فقد ارتفع الحكم من ثلاث سنوات إلى اثنتى عشرة سنة.. وفؤاد عبد المنعم هجرس عضو مجلس الشعب السابق يروى بتسلسل منطقى، وبلغة يملك ناصيتها وقائع خافية فى قضايا شغلت بال المجتمع المصرى لفترة طويلة.

يتنوع المتهمون فى سجن مزرعة طرة بتنوع قضاياهم.. ففى عنبر (٣) يوجد عدد لا بأس به من المحكوم عليهم بأحكام تتراوح مابين ٣ و ٥ سنوات من جماعة الإخوان المسلمين، فيما يخضع للتحقيق عدد آخر يتقدمهم الدكتور إبراهيم الزعفرانى، أمين عام نقابة الأطباء بالإسكندرية.. أما الجماعات الإسلامية من مختلف التيارات «جماعة إسلامية أو تنظيم الجهاد» أو غير ذلك فيكتظ بهم عنبر (٣) و(٤) أما ضباط الشرطة المحكومون فقد خصص لهم عنبر (٥).. فيما تم توزيع بعض الشخصيات المضبوطين فى قضايا مختلفة على كل هذه العنابر، وخاصة عنبر (٤).. أما من عرفوا باسم (نواب القروض) فقد أودع أغلبهم فى عنبر (٤)، وبعضهم الآخر فى مستشفى السجن

الظاهرة اللافتة للنظر فى عالم السجن نكمن فى حرص المسجونين على ممارسة الرياضة يومياً حرصاً على أجسادهم من التكلس جراء الفترات الطويلة التى يقضونها داخل الزنزانة.. وما إن يفتح الصول مفتاح والوصول حبشى أبواب العنابر حتى ينطلق المسجونون عند الساعة والنصف صباحاً لممارسة التمرينات الرياضية والجرى لفترة

محدودة من الوقت قبل أن يعودوا إلى زنازينهم مرة أخرى.. ومنذ اليوم الأول لإيداعنا سجن مزرعة طرة حرصنا أنا ومصطفى على ممارسة الرياضة المشى بشكل يومي، ثم ما لبث أن تطورت إلى الجري وممارسة التمرينات، ثم قفزت إلى ممارسة الرياضة، كنا نبدأ طابورنا الرياضي في نحو السبعة والنصف.. كان من المعتاد أن يستيقظ مصفى مبكراً كعادته في نحو الخامسة صباحاً. حيث يتصفح بعض الكتب التي معه، ويستمتع لآخر التطورات من المذيع الصغير الذي حاه هدية من العميد محسن رمضان.. وحين يتح باب العنبر أكون بصحبته أول الخارجين من عنبر المستشفى لممارسة الرياضة اليومية.

وقد كنا على موعد مع القدر يوم الأربعاء ١٨ يونيو، فبينما كنا نتدرب على لعب الكرة أنا ومصطفى ومعنا رجل الأعمال إيهاب برعى والمحامى أحمد السندى.. وبينما كنت أحاول شق طريقى بالكرة بسرعة كبيرة انزلت قدمى بشكل غير متوقع، ووجدت نفسى طائراً فى الهواء، ثم ما لبث أن سقطت على وجهى بشكل مثير.

كان شقيقى مصطفى هو الأقرب إلى مكان سقوطى، وما إن شهد وجهى مخضباً بالدماء حتى راح يبدى انزعاجه الشديد، مطالباً بسرعة نقلى إلى لى مستشفى خارج السجن، خاصة بعد أن تبين أن جرحاً فى الجهة اليمنى من الوجه جوار العين اليمنى يحتاج إلى «خياطة».

فى تلك اللحظات تجمع حولى كل من كانوا قريبين منى، حيث انهك طارق إبراهيم المسجون فى قضية السادات، فى وضع الكمادات الثلجة حتى لا تتورم المنطقة المحيطة بالعين، وتم استدعاء أحد المسجونين من التيار الإسلامى وهو جراح يدعى «د. سعد» قبل أن يتم استدعاء أحد كبار جراحي السجن وهو الدكتور هانى إسكندر، الذى وصل فى وقت قياسي، حيث أجرى سبع غرز للجرح بمهارة كبيرة.

فى هذه الأثناء.. تم إبلاغ إدارة السجن بما حدث، فتم على الفور انتقال ضباط الإدارة لمتابعة الواقعة، فلم تمض دقائق حتى وصل الرائد شيرين رئيس المباحث، وتبعه العميد سمير عبدالغفار مأمور السجن، ثم المقدم محمود البساطى ضابط المباحث بالمنطقة.

كنا نعرف أن والدتنا سوف تزورنا فى هذا اليوم.. وكان توقعنا بأن رؤيتها لى

والضماذات فوق وجهي سوف تزيدها تعباً على تعبها.. لذا استغل مصطفى وجود الشخصيات الزائرة للسجن، فطلب منه الاتصال بزوجته، وإبلاغها بالتصرف بأية طريقة ومنع الوالدة من زيارتنا بالسجن اليوم، طالباً منه توضيح صورة ما حدث لزوجته، وطمأنتهم بأن المسألة بسيطة.

كان هدفنا من وراء هذا التصرف هو إبعاد والدتنا عن المزيد من المتاعب الصحية التي بدأت تتزايد عليها في تلك الأيام.. ففي كل أزمة نتعرض لها تدفع هي ثمنها من صحتها، وفي الأزمة الأخيرة كان الثمن مضاعفاً..

لقد تعودنا منذ زمن طويل أن يكون أحد واجباتنا الأساسية اليومية هو الاتصال بوالدتنا حيث تقيم في منزل العائلة بقنا، لطمأنتها، خاصة أن الأزمات المتعددة التي مررنا بها في مسار نضالنا، وفي مشوارنا أصابتها بهاجس دائم من القلق.. فغيبنا عن الاتصال بها، ولو ليوم واحد تفسره بالشئ غير الطبيعى، الذى إما أن يكون مرضاً، أو سفرًا لمكان خطر، أو حبساً في معاركنا الصحفية الممتدة.. ومن المثير أنها تمتلك شفافية غريبة. تكشف من خلالها رؤية قريبة لما نتعرض له دون أن نبلغها بذلك.

ففى بدايات هذا العام كان شقيقنا «أحمد» يجرى عملية لزرع الكلى فى مستشفى وادى النيل.. وقد قررنا جميعاً - كما هى العادة - أن نخفى عنها الخبر حين شفائه.. ولكن حين رحنا نحادثها بالتليفون لإعطائها مزيداً من التطمينات صباح هذا اليوم، فوجئنا بها تسأل عن «أحمد» وحين تساءلنا عن سبب هذ السؤال الخاص الملح.. قالت إنها حلمت الليلة السابقة أنه موجود على سرير أبيض بملايس بيضاء، وأن اثني عشر شخصاً يحيطون به.. وكانت المفاجأة حين سألنا عن عدد الأطباء والمساعدين الذين أجروا العملية أن علمنا أنهم نحو هذا العدد من جراحين وأطباء تخدير ومساعدين وغيرهم.

وحين تم القبض علينا فى هذه القضية، وعند نحو الثامنة صباحاً، وبينما كانت إجراءات تنفيذ الحكم تتواصل فى قسم حدائق القبة، حاولنا طمأنتها عبر تليفون شقيقنا عبد الحميد الذى جاء لزيارتنا.. وبينما كان شقيقى مصطفى يحدثها لطمأنتها، خاصة أننا لم نكن نعرف متى سراها مرة أخرى.. جاء، صوتها حزيناً وحائراً - كما روى لى -

وسألته عما حدث له ولى، وحين طمأنها بأن لا شيء قد حدث.. قالت له فى لغة صارمة: «لقد حلمت الليلة أنك ومحمود نائمان على سريرين بجوار بعضكما، وأنكما محجوزان، وفى ضيقة».

حتى هذه اللحظات لم نكن ندرى أين سيكون محبسنا، ولكن حين أودعنا سجن مزرعة طرة، كانت المفاجأة هى أن هناك بالفعل سريرين متجاورين خصصا لنا فى عنبر المستشفى بالسجن.

وبقدر تزايد يقيننا يوماً بعد يوم، وأزمة بعد أزمة بشفافية والدتنا المثيرة، بقدر ما كان حرصنا على إبعادها عن همومنا المتتالية أمراً نتشارك فيه جميعاً كأشقاء، سواء المقيمون فى القاهرة «مصطفى وأنا وعبد الحميد والقاضى / جمال بكري» أو المقيمون فى بلدتنا «المعنى» بقنا «أحمد وناصر وشقيقتنا اللتان تحتلمان العبء الأكبر فى إحاطة الوالدة، ومحاصرتهما خلال فترات الأزمات، حتى لا تصلها الأخبار السيئة».

مثل هذا الحرص هو الذى دفعنا فى أزمة حبسنا الأخيرة لأن نخفى عنها الخبر «رسمياً» وظلت ورغم يقينها الداخلى تجهل تحديداً ما الذى جرى لنا، حتى كان اليوم الحادى عشر من سجننا، حيث رأينا فى اطمئنانها علينا ونحن داخل السجن، أفضل كثيراً من تركها أسيرة لمشاعرها المتضاربة، خاصة بعد أن انقطعنا عنها تماماً.. ولم يعد ثمة اتصال بيننا وبينها.

فى يوم الخميس ١٢ يونيو، وهو اليوم الحادى عشر لحبسنا، أرسلت إلينا إدارة السجن عند نحو العاشرة والرابع صباحاً لوجود زيارة لنا.. على الفور توجهنا إلى مبنى الإدارة.. وكانت المفاجأة أن وجدنا أنفسنا وجهاً لوجه مع والدتنا.. كنا نرتدى ملابس السجن الزرقاء.. وكان المنظر وحده كفيلاً ببعث الأسى فى نفس والدتنا التى كانت غارقة فى بكاء مرير.. فقد جاءت قبل لحظات فقط بعد وصولها من البلد بنحو الساعة، وكان بصحبتهما شقيقنا أحمد وشقيقتنا وشقيقنا الأصغر ناصر.

رغم كل محاولتنا لطمأنيتها، فإن قلبها لم يستقر إلا حين تقدم منها مأمور السجن العميد سمير عبدالغفار ليسلم عليها ويطمئنها فى تصرف إنسانى نبيل أقدم عليه أعاد

لوالدتنا إحساساً بالأمان كانت تفتنقه منذ علمت أننا مودعان في سجن طرة الذى يبعث على الرعب وفق مفاهيم آبائنا وأمهاتنا، أكثر مما يبعث على الارتياح.

كانت المعاملة الإنسانية داخل السجن التى لمستها والدتنا، وأفراد أسرتنا خلال زياراتهم لنا هى نتاج ومحصلة سياسة فريدة يقودها السيد/ حبيب العادلى وزير الداخلية.. وهى سياسة وضعت السجون الآن فى مرحلة مختلفة تماماً عما كان فى السابق.. فالسجون يعامل بما يليق بأدميته فى غالبية السجون المصرية.. بل وامتدت هذه المعاملة بشكل إيجابى وبناء فى التعامل السياسى مع المسجونين فى القضايا السياسية، خاصة من الجماعات الإسلامية المختلفة، والذين استمعنا للعشرات منهم يشيدون بالأداء الأمنى بالغ الذكاء الذى كان يقوده اللواء صلاح سلامة مساعد لوزير لقطاع أمن الدولة السابق، والذى كان له أبلغ الأثر على استقرار الأوضاع الأمنية فى البلاد على مدار سنوات طويلة مضت.

وفى هذا تبدو القضية الأساسية التى تشغل عناصر الجماعات الإسلامية ممن أجروا مراجعة تامة لأفكارهم وأصبح غالبيتهم يسمون بالتائبين، وخاصة أولئك الذين قضوا سنوات طوالاً خلف الأسوار هو أن تبادر الدولة المصرية، وبعد أن استقرت الأوضاع، وتبددت الأفكار السابقة فى أن تطلق سراحهم، حتى يقضوا ما تبقى لهم من عمر بين ذويهم وأفراد أسرهم، الذين حرموا منهم طويلاً.

هذه السياسة الجديدة فى قضية التعامل مع السجون، والمسجونين كانت الدافع الأساسى وراء القرار الذى أعلنه السيد حبيب العادلى وزير الداخلية بالتحقيق مع عدد من ضباط مباحث تنفيذ الأحكام لقيامهم بتنفيذ أمر القبض علينا فجراً، وهو ما يتعارض مع الدواعى الاجتماعية والإنسانية التى أكد عليها وزير الداخلية.

وتمثلت هذه السياسة أيضاً فى انتقاء نوعية معينة من الضباط لإدارة السجون، حيث يدير منطقة سجون، ومزرعة طرة عدد من الضباط الذين يتمتعون بوعى ثقافى وفكرى رفيع المستوى، مثل العميد محسن رمضان والمقدم محمد العشماوى من ضباط أمن الدولة المتمرسين على إدارة الحوارات السياسية والفكرية، وضباط إدارة السجن يمتلكون وعياً

ثقافياً وسياسياً عالياً يبدو أنه كان الحافظ لاختيارهم للتعامل مع هذه النوعية من المسجونين.

لقد تجلّى ذلك بوضوح حين قام الشاعر الكبير عبدالرحمن الأبنودى بزيارتنا فى السجن، حيث جلس لفترة من الوقت مع ضباط الإدارة الذين أداروا معه حواراً مثيراً حوله الأبنودى بروحه المرحّة، وخفة ظله إلى حوار «قفشات» يجيد الإمساك بها بشكل مثير.. حتى أن الضباط كانوا يتمنون لو أن الأبنودى سجين لكان أضفى على جو السجن حالة من الكوميديا المفقودة.

أما الإعلامى القدير حمدى قنديل، فحين جاء لزيارتنا خلف وراءه تساؤلات حائرة وسط جمهور المسجونين.. حيث يبدو أن عملية منع برنامجه «رئيس التحرير» من التلفزيون المصرى، وضعته فى خانة «المغضوب عليهم» والمؤهلين لدخول السجن.. ففى مساء زيارته وبينما كنت أتناكب أطراف الحديث مع بعض المسجونين ومنهم هشام محمود عبدالعزيز ومحمد يوسف مدنى، تطرق الحديث إلى وصول حمدى قنديل إلى سجن المزرعة.. راح هشام يسألنى عن التهمة التى جاء من أجلها حمدى قنديل إلى السجن.. فقلت له إنه جاء فقط لزيارتنا، ولم يأت متهماً أو مقبوضاً عليه.. راح يقول لى: «أنت كده فسرت لى الموقف لقد انشغل السجن طوال النهار بترديد شائعة أن حمدى قنديل جاء مقبوضاً عليه، وأن الحيرة التى تملك جميع المسجونين هى أن أحداً لا يعرف العنبر الذى أودع فيه».

كان ترديد هذه الإشاعة فى حد ذاته، هو تأكيد أن عالم السجن، وبرغم كل ما به، يتفاعل مع ما يدور فى الخارج.. ويعتبر أن احتمالات القبض على المخالفين فى الرأى، أو أصحاب المواقف هو أمر وارد فى كل لحظة وحين، بالرغم من أن الأمر بالنسبة لنا كان يتعلق بتنفيذ حكم قضائى.

ومن الأمور المثيرة التى عشناها خلال فترة السجن أن عدداً من القيادات السابقة فى الأجهزة الأمنية كان لهم وقعهم الخاص خلال زيارتهم لنا فالعميد سمير عبدالغفار مأمور سجن المزرعة عمل ضابطاً فى فترة تولى اللواء محمد عبدالفتاح عمر موقع مدير أمن

الغربية، حيث كان احتفاء المأمور باللواء عبدالفتاح خلال زيارتنا بالسجن واضحاً.. أما اللواء منصور العيسوى مدير أمن القاهرة ومحافظ المنيا الأسبق فعدد لا بأس به من الضباط عملوا تحت إمرته.. أما فاكهة الزيارات فتمثلت فى اللواء رفعت دنقل حكمدار فرق الأمن الأسبق، والذي تصادف أنه يعرف عدداً من ضباط السجن بالاسم، ولا يزال يذكرهم بدقة منذ أن عملوا معه.. وكان لوقع «تخريجاته» التى يتمنع بها ناهيك عن روح الدعابة التى تكسو شخصيته أثرها فى رسم البسمة فوق شفاة من شاهدهوه فى تلك اللحظات.



فى حياة السجن صور مثيرة لحياة وفقت أوضاعها خلف الأسوار.. ووضعت أسس تواصلها لفترات تمتد من الحكم لمدة سنة وحتى السجن المؤبد، حيث يقضى الإنسان حياته أو ما تبقى له داخل جدران السجن لا يبرحه إلا لسبب قهري، كالعلاج فى مستشفى المنيل الجامعى، أو لحضور إحدى جلسات المحاكم أو للتحقيق أمام النيابة بالنسبة لمن هم رهن التحقيق، أو لحضور جلسة نقض لمن صدرت فى شأنهم أحكام بآنة.

وعلى الرغم من رضاء المساجين عامة على المتغيرات والتطورات التى شهدتها السجون المصرية، والتى أعادت للإنسان الشعور بكرامته فى محطة السجن، فإن عملية ترحيل المساجين، سواء إلى المحاكم أو النيابة أو غيرها مما يتطلب خروج المتهمين أو المحكومين تتطلب وقفة خاصة. فسيارات الترحيلات التى تحمل المساجين تفتقد المقومات الإنسانية الأساسية، حيث يجرى تكديس المساجين بأعداد تفوق كثيراً قدرة سيارة الترحيلات على الاستيعاب، ناهيك عن خلوها من أية مقاعد أو دكك يمكن أن يستريح فوقها من هم من المرضى أو كبار السن، إضافة إلى أن سيارة الترحيلات الواحدة تنقل المساجين من عدة سجون مختلفة، فى وقت واحد، وتنقل بهم إلى عدة نيابات ومحاكم حيث يتطلب ذلك لمن هو ذاهب للعلاج بالمستشفى مثلاً انتظار كل الوقت الذى سيقضيه الآخرون فى النيابة والمحاكم.

ومن المشكلات التى تثيرها سيارة الترحيلات بالإضافة لكل ذلك، هو ما يتحمله

المسجونون من متاعب إذا ما قدر للسيارة أن تتعطل في الطريق، وقد حكى لنا أحد المحكوم عليهم في سجن المزرعة أنه ومن معه كانوا سيقضون أجلهم بسبب الحر حين تعطلت بهم السيارة على طريق الأوتوستراد وهى فى طريقها لخلوان لنقل بعض المتهمين.. حيث استغرقت عملية إصلاحها ما يقارب الساعتين، قضائها السجناء بأعدادهم الكبيرة فى صندوق السيارة الملتهب والمغلق من الخارج، والتي شاء القدر أن تتعطل فى عز الحر، وفى أجواء خانقة للغاية..

ولقد طلب منا الكثيرون ممن يعانون مشكلة الترحيلات تلك أن نرفع أصواتهم مناشدين السيد وزير الداخلية والذي أعاد للمسجون اعتباره وكرامته داخل السجن أن يمد هذا الاعتبار وتلك الكرامة إلى عمليات الترحيل التى تشكل عاملاً مرهقاً ومؤلماً للمسجونين المختلفين.

وإذا كانت مشقة الترحيلات تشكل قلقاً متواصلاً لمن يعانون آثارها، فإن الحياة داخل السجن المصرية تسير وفق نظام إدارى دقيق ومحكم.. فممنذ وصولك لباب السجن تخضع لإجراءات ولوائح مختلفة عن تلك التى تعيشها فى الخارج.. وحين دخلنا سجن المزرعة كان أول إجراء اتخذ معنا هو تجريدنا من ملابسنا المدنية وارتداء الملابس الزرقاء المخصصة للمحكومين وتلا ذلك تجريدنا مما معنا من أموال، حيث أودع جزء منها أمانات السجن، فيما تم تسليم جزء آخر لأصحاب الكافيتريا والبقالة الداخلية للسجن والتي يتولاها المسجونان «صبرة» و«مقبولى» وكلاهما من عناصر الجماعات الإسلامية سابقاً.. على أن يترك لك قضاء مصالحك داخل السجن من مأكّل ومشرب وملبس بالسحب على تلك الأمانات.. أما وسيلة التعامل بين المسجونين فى الداخل فتعد السجائر هنا هى العملة الأساسية الرائجة التى تحقق كل الأهداف، وتنجز المطالب الضرورية.

وعلى الرغم من أن الزى الرسمى هو «بدلة السجن» الزرقاء التى تمنحها الإدارة فإن الغالبية العظمى من المسجونين تعتمد فى انتقاء ملابسها الزرقاء بتدرجاتها المختلفة على ترزى السجن (عمرو إبراهيم) المحكوم عليه بالمؤبد فى محاولة اغتيال نجيب محفوظ حيث يستطيع فى لحظات أن يوفر لك ما تشاء من قمصان أو بنطلونات أو تى شيرتات متقيداً فى ذلك باللون الأزرق المحدد للمحكومين كما يتولى والطاقم المعاون معه كى ملابس

المسجونين التي تقوم على شأن تنظيفها مغسلتان كبيرتان يتولى إدارتهما عدد من المحكوم عليهم في قضايا الجماعات الإسلامية.

ولأن السجن أصبح مؤسسة متكاملة للاكتفاء الذاتي، فيمكنك انتقاء «الشوز» الذي يناسبك من المسجون هشام محمود عبدالعزيز الذي يدير ورشة لتصنيع الأحذية، وإذا أردت منضدة للطعام أو القراءة، أو كرسيًا للجلوس عليه فعليك بأحمد سليم صاحب ورشة الموييليا داخل السجن.. وإذا أصاب نظارتك سوء فعليك بالسجين أحمد إمام لإصلاحها.. أما الشيخ صلاح فهو بارع في تصميم البرايز التي يمكن أن تستغلها كهدايا للمقربين منك.. وقد اشترينا منه بروازًا أنيقاً دفننا فيه خمسين جنيهًا بعد أن أكرمنا في سعره وخصم لنا خمسة وعشرين جنيهًا حين حلت مناسبة عيد ميلاد نجلى «خالد» الذي لم أستطع أن أتجاهل مناسبة عيد ميلاده تمر دون الاحتفاء به، كما هو حال كل عام.. حيث أقمنا له أنا وعمه مصطفى حفلاً قدمنا له خلاله هدايا من صنع ورش لسجن.

ومن عادات السجن أن تؤجر درجاً أو أكثر من الثلاث التي يملكها المسجونون بمبالغ متفق عليها، حيث تستطيع أن تحفظ فيها زجاجات المياه المثلجة، واعصائر، والمأكولات الزائدة.. التي تأتيك كمياتها المحددة يومياً وفقاً للنظام المتفق عليه مع صاحب الثلاثة نظير أجر شهري.

وفي سجون اليوم يمكنك أن تدفع اشتراكاً شهرياً حتى تصلك الصحف التي تطلبها بانتظام، خاصة الحكومية منها، ويعرف السجن بالإضافة لذلك نظام تأجير المجلات المتخصصة، حيث يمر عليك كل يوم أحد المسجونين حاملاً كمية لا بأس بها من المجلات التي يؤجرها لقراءتها لمدة يوم واحد، ثم يستردها زهاء مبلغ معلوم في اليوم التالي، على أن يخصم المبلغ من الأمانات مع نهاية كل شهر.

ومن المفارقات التي شهدتها في سجن المزرعة أنني ظللت أقرأ كتباً ومقالات حول مراجعات الجماعة الإسلامية وقضية التائبين.. وتوقفت في قراءتي الصحفية عند المحكوم عليه أحمد راشد الذي كان قد أعلن توبته قبيل بضع سنوات، وتحول إلى نجم تليفزيوني

بعد أن كشف علاقاته السابقة بالجماعات الإسلامية وأوكارهم، وأفردت له الصحف والمجلات المختلفة صفحات مطولة للحديث عن تجربته في صفوف الجماعات الإسلامية.

كان الحديث يشغلني عن هذا المحكوم عليه الذي تساءلت عن مصيره وتوقعت الإفراج عنه وأين هو الآن.. ولكم كانت الإجابة مثيرة لى حين علمت أن أحمد راشد الذى أسأل عنه هو بائع الزبادى الذى يأتينا بها فى نحو الخامسة من مساء كل يوم، وقبل أن يغلق عنبر المستشفى أبوابه.

حين تغرب الشمس.. وتغرق المنطقة فى الظلام.. وما إن يقترب الليل من منتصفه حتى يعم السكون منطقة السجن.. فى هذا الوقت تتراعى إلى مسامعك من بعيد أصوات العساكر المنطلقة من أبراج الحراسة المحيطة بالسجن.. كل يصرخ فى البرية معلناً أنه «تمام» أى يقظ فيما يرد عليه زميله الذى فى البرج الآخر، ثم الذى يليه.. وهكذا تتواصل الأصوات فى عتمة الليل.. حيث تلقى بأصدائها فوق أجواء المنطقة المكتظة بالسجون.. وتظل تصدح حتى تسطع أشعة يوم جديد. وتتعالى نسمات صبح جديد فى عالم ما خلف الأسوار.

obeikandi.com

مفارقات مثيرة.. وعالم من الغرائب.. والحكايات الخالابة

فى عالم السجن يكتسب كل سجين سمات خاصة به .. تتجسد ملامحها فى تصرفات وسلوكيات تعكس الطابع الخاص لشخصيته .. وكلما طال أمد السجن .. تبينت الملامح الخاصة لشخصية السجين، وتكشفت كل تفاصيلها العميقة.

بعض من يتأقلمون مع عالم السجن تبدو تصرفاتهم انعكاساً لما يعيشونه من حياة يومية .. وبعض الرافضين لواقع السجن تبرز سلوكياتهم رافضة، ومتمعة .. وغير قادرة على التجاوب مع متطلبات حياة ما خلف الأسوار.

المهندس أحمد البندارى الذى كان يقضى عقوبة السجن فى مستشفى المزرعة هو نموذج لمن اندمج مع حياة السجن .. فتراه دائماً 'ابن نكتة' لا يتوانى عن الضحك فى أكثر المواقف صعوبة .. يصحو مبكراً كل يوم، ويعشق سهر الليالى .. فيما يقضى غالبية نهاره أسيراً للنوم .. وقد اتخذ البندارى لنفسه موقعا متميزاً فى أحد أركان عنبر (أ) بالمستشفى، وحوله إلى ما يشبه الجمهورية المستقلة التى يقضى فيها فترة عقوبته .. وقد لا يسمعك حين تمر من أمامه ملقياً عليه السلام، حيث وضع سماعات الراديو فى أذنيه، ولم يعد يسمع سوى أم كلثوم وهى تشدو، أو عبدالحليم حافظ وهو يغنى.

وبرغم حياة السجن التى تتطلب شطف العيش، فإن البندارى يصمم على أن يعيش حياته، فتراه لا يشرب إلا سجائر المارلبورو، ويأكل وفق نظام غذائى خاص به .. ويمتلك صراحة فى النقاش والحوار غير معهودة، فهو لا يخجل أبداً من مواجهة أى شخص بأخطائه، مهما يكن مركزه، وأياً كانت النتائج.

وقد تعرضت لموقف غريب مع البندارى .. فحين دخلنا إلى عنبر المستشفى بالسجن أنا

ومصطفى، كان البندارى من أوائل المسجونين الذين جاءوا للترحيب بنا ليلة وصولنا .. وقد رأيت فيه رجلاً كهلاً يشارف الثمانين من عمره .. فقد أطلق شاربه، ولحيته البيضاء التي امتدت إلى صدره .. هكذا عرفناه منذ يوم دخولنا السجن .. إلا أنه وبعد مضي أكثر من أسبوعين، وبينما كنا عائدتين من طاوور الرياضة الصباحي، فوجئت بشخص ذى ملامح غريبة يتجول فى العنبر المسجونين فيه .. وهو أمر غير معتاد .. وحين أبدت دهشتى لهذا الغريب الذى توقعته سجيناً جديداً حل اليوم على السجن .. فاجأنى شقيقى مصطفى بالقول: دا .. المهندس أحمد البندارى .. وحين سألته: كيف عرفت؟ أجاب: من شبهه الذى يرتديه فى قدمه .. لقد خلق ذقنه وشاربه وأصبح شخصاً مختلفاً يصعب التعرف عليه ..

أما رامى إلياس سياج - رجل الأعمال - وأحد أصحاب فندق سياج بيراميدز الكائن بمنطقة الهرم .. فيبدو أنه لم يتعود على طريقة الأكل بالسجن .. فعند المواعيد المحددة لتناول وجباته الغذائية، تجده وقد أعد المائدة الخاصة به إعداداً جيداً .. وأعد معه مشهياتها من كاتشاب، وبهارات، وغير ذلك، ولا يأكل إلا ويده الشوكة والسكينة البلاستيك حيث يضيف على نظام أكله ذات أجواء حياة الفنادق والعالم الخارجى ..

أما حامد الشربيني والذى كان موجوداً فى عنبر (ب) بالمستشفى، فتشعر وأنت تحاوره، أو تسمع منه، كأنك أمام شخص مطلع على كل العالم الخفى للدنيا .. وهو يروى بتلقائية بعض المحطات المثيرة فى حياته، وكيف تعرض لمازق شتى .. غير أنه نجح فى اجتيازها بسهولة .. مستخدماً قدراته الهائلة فى إقناع الآخرين بغير الحقيقة ..

ومن المواقف الطريفة التى تعرض لها حامد الشربيني، وراح يقصها علينا بتلقائية شديدة هذا الموقف الذى تعرض له يوم صدر أمر بحبسه من المحكمة المختصة .. فقد أضمر فى نفسه الهرب من داخل المحكمة .. وحين فوجئ بالحكم الذى يبدو أنه كان يتوقعه .. صور الأمر لجنود الحراسة. وكأنه حصل على البراءة، حيث راح يوزع عليهم الإكراميات، قائلاً لهم: شربات البراءة .. وانجه ثقة يحسد عليها إلى سيارة كانت تنتظره

على مقربة، حيث انطلق بها بعيداً مختفياً وسط الزحام فى لحظة خيم فيها الذهول على كل من كانوا يعلمون بإدائته وسجنه.

وإذا كانت السجن تستضيف أناساً يتسم بعضهم بالفظاظة والعنف، بيد أنها وعلى الجانب الآخر تضم فى جنباتها من هم فى قمة الرقة .. فالمهندس أحمد رياض والمسجون لانهامه فى قضية مخالفات المباني بعمارة «ويصا» الشهيرة، والتي سقطت فى مصر الجديدة قبيل سنوات يعيش جل وقته فى السجن لمتابعة شئون وحياة المواليد الصغار التي تنجبها القطط، والتي تتكاثر بشكل مثير داخل عالم السجن، أما ضابط الشرطة السابق ناجى أبو المعاطى فتجده يقف فى معظم الليالى خلف باب عنبر المستشفى المغلق، ويبدأ فى إطعام القطط التي ما إن تشم رائحة اللحم الذي يلقي إليها خارج الباب حتى تأتي مهرولة من كافة أرجاء السجن لتستمتع بوجبة شهية من اللحوم.



والملاحظ داخل السجن أن كل فرد سجين، أو مجموعة قد وطنوا أنفسهم على قضاء العقوبة، أو انتظار الفرج بشكل منظم ودقيق، فحين نستيقظ فى الصباح الباكر كنا نشاهد الوزير السابق توفيق عبده إسماعيل غارقاً فى الكتابة، وحين سأله مصطفى فى إحدى المرات عما يكتب، قال إنه يدون مذكراته منذ التحاقه بتنظيم الضباط الأحرار، وحتى دخوله السجن، وأنه يأمل فى إصدارها فى ثلاثة كتب مستقلة .. أما الوزير د. محيى الدين الغريب، فيبدو وهو يرتدى نظارة القراءة ويراجع بعض الأوراق، وكأنه يدير عمله فى مكتبه .. وحين تابعنا ما كان يشغله خلال فترة حبسنا، علمنا أنه منكب على دراسة حيثيات الحكم الأخير ضده بالسجن استعداداً للطعن عليه بالنقض .. أما المحامى أحمد الهندى، والذي تربطه علاقات واسعة خارج السجن بالعديد من الشخصيات المهمة .. فيتسم بالنظام والانضباط الشديدين .. وتجده دوماً وقد أعد ملفاته بشكل مرتب .. فيما تزايد لديه الثقة أن الأيام ستكشف براءته، وسيخرج من السجن عائداً إلى عالم ما خارجه قريباً .. وقد حدث.

ومن المفارقات الطريفة في عالم السجن هو ما روى لنا من حكايات عن ماهر الجندى، محافظ الجيزة السابق .. والذي كان مودعاً بنفس العنبر الذي أودعنا فيه .. فقد روى لنا البعض كيف كان يذرف الدموع لعدم تعوده على حياة السجن .. وقد كان من مفارقات القدر أن شقيقى مصطفى - والذي كان الزميل مجدى شندى أول من نشر التحقيقات فى قضية ماهر الجندى، والتي كان نشرها سبباً فى وصوله للسجن - احتل ذات السرير الذى كان يقيم عليه (الجندى) خلال وجوده بعنبر مستشفى بالسجن، وقبل الإفراج عنه بعد أن قررت محكمة النقض إعادة محاكمته.

وخلال وجودنا بالسجن .. وبينما كانت المحكمة تعيد محاكمته سرت إشاعة قوية فى داخل السجن بأن المحكمة أمرت بالقبض عيه وإيداعه السجن .. وهنا تكهرب الجو، سواء داخل عنبر السجن، أو داخل إدارة السجن، حيث يعلم الجميع مدى الخصومة بين مصطفى بكري، وماهر الجندى .. إلا أن الشائعة سرعان ما تبددت.

وكان من عجائب القدر أن تأمر المحكمة بالقبض على ماهر الجندى وإيداعه السجن بعد خروجنا بأيام قليلة .. وكان من المفارقات أن يعود الجندى ويحتل ذات سريره السابق الذى احتله مؤقتاً مصطفى بكري.

ومن أكثر ما آلمنا داخل السجن حالتان لاثنتين من المسجونين فى قضايا مختلفة .. أما الأول فهو محمد كامل عبدالصمد، والذي يعتبر سجنه مضاعفاً لكونه يعيش حياته فوق كرسي متحرك، الأمر الذى يثير حالة من الرثاء إزاء حالته .. فمثل من هو فى حالته يعانى عدم القدرة على الحياة خارج السجن، فما بالك بداخله؟ .. ولكن مما يخفف من آلامه أنه يقضى جل وقته يتسلى وهو فوق كرسيه المتحرك بلعبتى "الدومينو" و"الشطرنج" .. ومما يهون عليه حركته أن الله سخر له السجن الشاب هشام محفوظ أحمد، واثتهم بالتهرب من الخدمة العسكرية لمعاونته فى حركته وتنقلاته.

أما رجل الأعمال السابق محسن جابر، والذي كانت لديه مصانع تقدر قيمتها بنحو ستين مليوناً من الجنيهات .. فلم يعد يمتلك من ذكريات الدنيا سوى بقايا إنسان، وأسرته تعاني وبيلات الفراق بعد سجنه، وبعد أن تبدل الحال وانقلب.

الحياة في السجن تسير وفق وتيرة منضبطة .. فما بين الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الخامسة والنصف مساءً تسير الحياة خارج العنابر بعد فتحها وقبل إغلاقها .. وما بين داخل العنابر وخارجها يتعامل المسجونون وفق نظام صارم يشبه إلى حد كبير نظام اللوائح غير المكتوبة .. فاستخدام الحمامات مثلاً، يتم وفق نظام يجرى الاتفاق عليه، حيث يتم توزيع المساجين على الحمامات وفقاً لنظام تقسيم داخلي يهدف إلى الحفاظ على نظافة الحمامات، ومنع تكلدسها .. وقد كان من حظي أن تقرر أن أستخدم أحد الحمامات الذي يشاركني فيه الوزير السابق توفيق عبده إسماعيل والنائب السابق فؤاد عبدالمعظم هجرس والسجين محمد رضا والدكتور طارق إبراهيم أحد المتهمين في قضية اغتيال السادات، بينما كان من نصيب شقيقى مصطفى مشاركة الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية السابق وآخرين حماماً آخر.

وقد تعود المسجونون على أن يصلوا جماعة فى صالة عبر المستشفى، حيث يحمل كل منهم سجادة الصلاة الخاصة به عند كل صلاة ويؤم الصلاة فى أغلب الأحوال الشيخ السجين منصور عبدالرحمن، وفى بعض الأحيان الدكتور طارق إبراهيم، الذى يتميز بصوته الساحر فى قراءة القرآن، أما صلاة العصر فيؤمها فى الغالب الوزير السابق محيى الدين الغريب، فيما تقع مسألة إقامة الصلاة على النائب السابق فؤاد هجرس.

أما صلاة الجمعة داخل السجن فتتم فى مسجد السجن، حيث تتم الاستعانة بشيخ من الأوقاف لإلقاء الخطبة وإقامة الصلاة التى يشارك فيها جميع المساجين من العنابر المختلفة، ويحضرها فى الغالب ضباط من إدارة السجن كالمأمور العميد سمير عبدالغفار، أو نائب المأمور العقيد أسامة أبو الهيثم أو مفتش المباحث العقيد سمير سالم أو المقدم محمود البساطى، الذين يتسمون بقدرة هائلة على إدارة الحوار لتنوع ثقافتهم وتعدد قراءاتهم.

ولأن بعض المسجونين كجماعة الإخوان وغيرهم لا يسمح لهم عادة بمغادرة عنابرهم فى معظم أيام الأسبوع، باستثناءات قليلة، فإن يوم الجمعة يعد بمثابة يوم التلاقى بين المساجين من العنابر المختلفة.

وفي يوم الجمعة تتعطل الحياة داخل السجن، حيث تغلق الورش والكافتيريا أبوابها .. وتقل حركة البيع والشراء، ويقع المسجونون معظم النهار داخل عنابرهم .. أما في باقى أيام الأسبوع، فإن الحياة تدب بقوة فى جميع أرجاء السجن .. وتنشط حركة التجارة، من بيع ملابس إلى شراء السلع واللوازم الضرورية، إلى غسل الملابس وكيها، وغيرها من دروب الحياة داخل السجن.

وقد اعتدنا أنا ومصطفى أن نزل ضيوفا لبعض الوقت على منطقة الكافتيريا، حيث يجلس تحت شجرة كبيرة تظلل المكان ونشرب الشاي، وقد اخترنا منذ البداية يوم الجمعة من كل أسبوع أن نتناول الفول والطعمية كوجبة إفطار لهذا اليوم .. وكان النزلاء محمد إبراهيم وهشام عبدالعزيز وصبرة يقومون بالواجب وزيادة معنا .. وخلال تواجدنا معهم داخل الكافتيريا كنا نشاهد بعض المساجين يدخلون إلى منطقة لبقالة، يلتقون علينا بالسلام، ثم يتجهون ليأخذوا بعض السلع كالمعلبات وغيرها، ثم يرحلوا .. وكنا نشاهد فى الوقت ذاته كلا من صبرة أو محمد إبراهيم يسجلان فى دفتر خاص الأسماء والسلع الخارجة .. وقد علمنا أن هذا النظام متعارف عليه داخل السجن، فمن يرد أية سلعة يمكنه أخذها، ويتولى المشرف على الكافتيريا والبقالة تسجيلها فى الكشوف، وتقييدها باسم صاحبها، لحين السحب من حسابه بالأمانات فى نهاية الشهر.

ولأن المحاسبة داخل السجن تعتمد على لسجائر كعملة للسداد، فقد فوجئت يوما بالدكتور محيى الدين الغريب يتحى بى جانباً ويبلغنى بصوت هاسس بأنه، وفقاً للنظام داخل عنبر المستشفى بالسجن، فإن من يتولون نظافته من المساجين الشبان يحصلون على خرطوشة سجائر شهرياً من كل نزيل بالعنبر .. فهتمت الرسالة .. وفى صباح اليوم التالى كنت أضع بين يدى الوزير السابق خرطوشتى سجائر كليوباترا كمقابل لى ومصطفى.

وفى السجن تختار كل مجموعة متألّفة من بعضها أن تتناول طعامها معاً وفقاً لنظام محدد ومتفق عليه، وقد أعجبنى فى عنبر المستشفى هذا النظام الصارم الذى تفرضه مجموعة الوزير السابق توفيق عبده إسماعيل، حيث تتناول وجباتها وفقاً لمواعيد ثابتة لا

تتأخر، ولا تتقدم دقيقة .. فعند الرابعة إلا ربعاً من بعد ظهر كل يوم يمكنك أن تضبط ساعتك وأنت تشاهد هذه المجموعة وقد جلست حول مائدة الغداء بعد أن تكون قد أعدت قبيل فترة وجيزة.



الزيارات هي أكثر ما ينتظره السجن خلف الأسوار .. فحين ينادى على السجن بآن لديه زيارة تجده يلبس أفخر ما عنده من ملابس «زرقاء» يقص شعره، ويحلق ذقنه، ويتأهب في أحلى صورة .. ثم يحمل معه «تذكرة الزيارة» التي لا يسمح له بالزيارة بدونها، ويخرج إلى زائريه الذين يتعاش معهم للحظات عما يشغلهم في الدنيا، ويتنسم منهم أخبار عالم ما خارج الأسوار.

وقد كانت الزيارات بالنسبة لنا في محبستنا فرصة لاختبار حجم حب الأصدقاء لنا .. وقد كان للزيارات المتعددة التي جاءتنا أثرها العميق في نفوسنا .. كما اشتملت بعضها على مفارقات غريبة.

فالسيناريست الكبير وحيد حامد حين جاء لزيارتنا، وجلس معنا مطولاً .. لم نعرف فوزه بجائزة الدولة التقديرية إلا بعد مغادرته السجن، حيث فوجئنا بعد أن وصلتنا الصحف ورحنا نقرأها باسمه وصورته تنصدر الصحف، وقد كان مغزى زيارته لنا يوم إعلان فوزه بمثابة لمحة إنسانية غاية في الرقة والبراعة .. أما الفنانة الكوميدية الراحلة خفيفة الظل سناء يونس، فقد جاءت لزيارتنا مبكراً، وحين أبلغنا بخبر الزيارة كان مصطفى جاهزاً فخرج لمقابلتها، بينما لم أكن قد استعددت بعد لانشغالي بالطابور الرياضي الصباحي، وحين أعددت نفسي وتوجهت لإدارة السجن لمقابلتها كانت قد غادرت، الأمر الذي أفقدني رؤية ومقابلة فنانة وطنية كنت أكن لها كل التقدير والاحترام ويومها جاءت محملة بعلب الحلوى والمأكولات.

أما شاعرنا الكبير فاروق جويده فقد أبلغتنا إدارة السجن أنه حصل على تصريح لزيارتنا، إلا أنه تأخر، ولم يحضر إلا بعد يومين من إبلاغنا .. وعلى مدى هذين اليومين

كنا حريصين على مقابلته .. وحين جاء كان لناؤه دافئاً وشاعرياً، ويحمل مشاعر وطنية متدفقة. وفوجئنا معه بزيارة د. أسامة أبو طالب رئيس المركز القومي للمسرح والذي كان لزيارته وقع كبير في النفس.

ومن الزيارات المثيرة كانت تلك الزيارة التي قام بها اللواء سفير نور، رئيس مجلس إدارة المعاهد القومية السابق ومعه د. نبيه العلقامي عضو الأمانة العامة للحزب الوطني، حيث تمت في وقت متأخر، وحضر معهما اللواء رشيد مدير منطقة سجون طرة، وصحبهما الشاعر مصطفى كامل مؤلف أغنية 'بابا فين'.



وإذا كانت الزيارات التي قصدتنا داخل محبستنا قد شملت شخصيات من كل فئات المجتمع المصري دون ارتباطها بحزب أو تنظيم أو فئة بعينها .. فقد كان لبعض الزيارات طعمها الخاص .. ففي اليوم الثاني من دخولنا السجن جاء لزيارتنا وفد من نقابة الصحفيين ضم الزملاء: يحيى قلاش، السكرتير العام لنقابة الصحفيين وسعيد عبد الخالق، رئيس تحرير الميدان وعضو مجلس النقابة وأحمد موسى، رئيس قسم الحوادث بالأهرام، ثم تلى ذلك زيارات للزملاء حمدين صباحي، عضو مجلس نقابة الصحفيين وأيمن نور عضو مجلس الشعب وياسر رزق، عضو مجلس النقابة ومحمد صلاح الزهار، ثم زارنا الأساتذة: سناء السعيد ومحمد حسن الألفي ومحمود مهدي نائب رئيس تحرير الأهرام والكاظم الكبير الراحل محمد عودة والأستاذ يوسف الشريف والأستاذ عبدالعظيم مناف وإبراهيم حفنى رئيس تحرير «صوت قنا» وعبد الهادي تمام الصحفي بالأهرام وحمدي حمادة الصحفي بصوت الأمة وحسين عبدالقادر رئيس قسم الحوادث بأخبار اليوم والزميل أحمد رفعت رئيس تحرير مجلة «أفراح» وعبدالله تمام رئيس تحرير أخبار أسبوط وناجى الشهابى رئيس حزب الجيل ورئيس مجلس إدارة الصحيفة والذي تابع قضيتنا منذ اليوم الأول ومختار عبدالعال رئيس تحرير الجيل ومحمد مصطفى مدير مكتب صحيفة السياسة الكويتية بالقاهرة وأحمد يوسف الصحفي بجريدة الرأى والزميل عصام كامل مدير تحرير الأحرار ومصطفى عبدالعزيز من صحيفة الوفد وغيرهم.

كان وصول هذه الأعداد المتنوعة من الصحفيين للزيارة هو تعبيراً عن تعاطف وتضامن الصحفيين مع قضيتنا، وتعبيراً عن تلاحمهم في معركة رفض حبس الصحفيين في قضايا النشر، حيث كانت قضية حبسنا سبباً في إعادة طرح القضية مجدداً كما عبر عن ذلك بصدق الصحفي الكبير صلاح منتصر في مقالته الرائعة بالأهرام.

ومن الأمور التي بعثت في نفوسنا البهجة والراحة في آن واحد هو ما علمناه من مجهودات ومتابعة دقيقة لقضيتنا من قبل أستاذنا الكبير محمد حسنين هيكل، الذي بذل كل ما يستطيع من جهد في الدفاع عن موقفنا، كما كلف مكتبه بأن يبلغ أسرتنا بأنه على استعداد لتوفير كل المتطلبات اللازمة لنا خلال فترة السجن، وكانت اتصالات الأستاذ هيكل بأسرتنا شبه يومية.

أما إبراهيم نافع نقيب الصحفيين الأسبق فما قام به من جهد في قضيتنا إنما كان تجسيداً لدفاعه الدائم عن حرية الصحافة، ورفضه المطلق لقانون حبس الصحفيين في جرائم النشر، وتأكيداً على دوره في حماية الصحفيين وأسرهم خلال تعرضهم للمحن.



وإذا كان الصحفيون قد توافدوا على زيارتنا من كل مكان، ناهيك عن الزملاء بـ«الأسبوع» الذين استطاع عدد محدود منهم الوصول إلينا .. بينما عاد العشرات من أمام بوابة السجن بعد أن رفضت الإدارة السماح لهم بالزيارة .. فإن تجمعات أخرى تمكنت بعض رموزها من الزيارة كالفنان الكبير حمدي أحمد والفنان سامح الصريطي اللذين كانت وقفتهما تعبيراً عن إيمانهما العميق بحرية الصحافة، وحرية الوطن .. كما جاء لزيارتنا وفد يضم ممثلين عن رابطة أبناء قنا بالقاهرة ضم: د.أنور رسلان عضو مجلس الشورى والعميد السابق لحقوق القاهرة والأستاذ محمود مهدي وماهر الجربوعي وفاروق معتوق والحاج عبد النعيم آدم عضو مجلس إدارة شركة المقاولون العرب والراحل د.عصمت دنقل وكيل وزارة الصحة بقنا ومدوح رمزي المحامي وغيرهم حيث جاءوا إلينا ناقلين لنا تحيات الأستاذ فكري مكرم عبيد رئيس رابطة أبناء قنا والذي بادر منذ اليوم

الأول لتبنى قضيتنا .. أما المحامون فقد توافد علينا العشرات منهم يعرضون الدفاع عنا أمام المحكمة. ومنهم الأستاذ ممدوح قناوى الذى زارنا مرتين والأستاذ سمير عيسى بالإضافة للأستاذين محمد الدماطى وعلى عبد العزيز.

وكان للأستاذ سامح عاشور نقيب المحامين السابق مع كتيبة المحامين الشرفاء الدور البارز فى متابعة تطورات القضية منذ لحظة القبض علينا وحتى إطلاق سراحنا. وحين توجه إلى المغرب لحضور اجتماع لاتحاد المحامين العرب كان يجرى الاتصالات المستمرة مع حرم شقيقى مصطفى لمتابعة الموقف أولاً بأول.

وكان من مفاجآت الزيارات تلك الزيارة التى قام بها المفكر القبطى الدكتور نبيل لوقا بباوى الذى أهدانا نحن وإدارة السجن بعضاً من مؤلفاته الأخيرة التى استمتعنا بقراءتها خلال فترة الحبس.



فى سجن المزرعة بطرة رحنا نسمع حكايات لا أول لها ولا آخر عن مسجونين سابقين مروا يوماً من هنا .. وكان بينهم قائد تنظيم ثورة مصر محمود نور الدين الذى وصف لنا أحد المسجونين كيف أنه شاهده يقف فى أحد الأماكن بفناء السجن ويتأمل السماء بعينيه، وفى اليوم التالى سقط شهيدا فى ذات الموقع الذى كان يتأمله فى اليوم السابق.

أما بقية أبطال ثورة مصر: نظمى شاهين وسامى فيشة وحمادة فقد تركوا بصمات واضحة داخل السجن الذى قضوا فيه خمسة عشر عاماً من أعمارهم بتهمة مطاردة جواسيس الموساد والـسى.آى.إيه على أرض مصر المحروسة.



فى السجن.. طقوس.. وعادات.. ومواقف لا تنسى

فى العالم الداخلى للسجون.. يتحول المسجون إلى مجرد رقم.. يدون به فى السجلات.. ويرفق فى الاستمارات.. ويكتب فى صدر التذكرة الخاصة بكل سجين.. وإذا كان المواطن يعرف خارج السجن، وتدون بياناته فى الأوراق الرسمية من واقع وظيفته، ومهنته.. فما أن ينتقل داخل الأسوار.. حتى يتغير حاله، ويتبدل.. حيث سرعان ما يستبدل لفظ الأستاذ أو السيد إلى لفظ «المحكوم» أو «النزيل» وبدلاً من تحديد وظيفته فى البيانات الرسمية كوزير أو صحفى أو محام أو رجل أعمال، تملأ الخانة المحددة بدلاً من ذلك بالعقوبة المحكوم بها على السجين وفقاً للجريمة المنسوبة إليه، فقد يوضع بدلاً من خانة الوزير «تهمة» أموال عامة، وترفع وظيفة الصحفى لتحل محلها تهمة السب والقذف» ويستبدل لفظ «المحامى» بجريمة «النصب» و«رجل الأعمال» بـ«السرقة» وغير ذلك.. ووفقاً لذلك تخضع حالة السجين لقواعد ولوائح السجن التى تطبق على الجميع.

فما أن تطأ قدمك السجن، حتى تجد نفسك أسير سلسلة من الإجراءات.. فبعد التسكين وتدوين البيانات وملء الاستمارات اللازمة.. وما أن بدأنا الانخراط فى عالم السجن صبيحة اليوم التالى حتى فوجئنا بالوصول مصطفى المساعد بسجن المزرعة يتجه نحونا، طالباً منا أن نتبعه لعمل الفيش والتشبيه الخاص بالسجن هذه المرة.. وإذا كانت إدارة تنفيذ الأحكام حصلت على ثلاثة فيشات لكل منا، إلا أننا فوجئنا بالوصول مصطفى يفرق أصابعنا فى الحبر لعمل (٥) فيشات دفعة واحدة.. وفيما كان الوصول مصطفى يواصل فى همة يحسد عليها عمل الفيشات بمهارة وخبرة عالية، راح شقيقى مصطفى يسأله عن نوعية الحبر الذى يستخدم فى الفيش والتشبيه.. فأجاب على الفور «ده حبر امريكانى.. عند ذاك قلنا له» هى كل حاجة فى حياتنا بقت امريكانى.. ألا يوجد حبر مصرى؟.. فنحن لانحب

الأمريكان، ونقاطع كل منتجاتهم". وهنا قال الصول مصطفى: "لو استخدمتوا الخبر المصرى، مش هيطلع من ايديكم ولو بعد يومين.. ولكن الخبر الأمريكانى نظيف وبيطلع من الأصابع بسرعة".

لقد شعرنا آنذاك أننا مرغمون على التعامل مع «الخبر الأمريكانى».. وإن كنا غير راضين عن ذلك.. وما أن أنهى الصول مصطفى عمل (٥) فيشات لكل منا، حتى فوجئنا بمصور السجن يطلب منا الوقوف بجوار أحد اجدران لالتقاط الصور الرسمية باعتبارنا من المحكوم عليهم، وحتى توضع هذه الصور فى ملفنا الرسمى.

فى هذه اللحظات جالت بخاطرى تلك اللحظات الكئيبة من عام ١٩٨١، حين اعتقلنا أنا ومصطفى فى السادس عشر من أكتوبر لعام ١٩٨٠، وأودعنا ليتمان طرة بتهمة معارضة سياسات السادات مع إسرائيل قبيل اغتياله فى لسادس من أكتوبر من العام ذاته.. فى هذا الوقت كان المسجونون السياسيون يقابلون بتشريفة خاصة.. وقد كان من الأمور المتكررة لدى إدارة سجن الليمان الذى تم إيداعنا فيه أن السجين يلتقى فور دخوله «ترحيباً حاراً» فما أن يعبروا بك الباب الخارجى للسجن، ويدلفوا بك إلى داخله، حتى تفاجأ بأحد الصولات غليظ البدن والقلب والمثاعر يعبث فى جسدك، ويحرك يديه فى كل مناطق جسمك دون اعتبار لحرمة بعضها.. وحين رحت يومها أسأل الصول عما يفعل.. رد على بقوله: «يمكن تكون مخبى حاجة فى ملايسك الداخلية».. ولم نكد ننتهى من صدمة التفتيش الحار يومها.. حتى فوجئنا بالعميد محمد صفوت جمال الدين مأمور السجن آنذاك.. يقف على رأس مجموعة من الجنود معتولى العضلات، أقوياء البنية.. يتأهبون للانقضاض علينا، وكأنهم ينتظرون فريسة أنت لحظة التهامها.. صفن من الجنود وقفوا على أهبة الاستعداد وبأيديهم عصى جلدية مكهربة.. راحوا يمطروننا بها، بينما نحاول نحن مقاومتهم بكل ما أوتينا من قوة.. رحنا نواجههم بشجاعة رغم أن عددهم كان يتجاوز العشرين.

ووسط وابل الشتائم الذى أطلقناه فى مواجهتهم كان عدد منهم يمسك بذراعى كل

منا، بينما انقضى على كل منا «جزار» يوصف كذباً بأنه «حلاق السجن» ففي ضربتين متوازيتين بماكينة الخلاقة كان قد حفر في رءوسنا نهريْن متقاطعين، أحدهما مار بوسط الرأس من أوله لآخره طولاً، والآخر بعرض الرأس، فيما ترك لنا باقى شعرنا وكأنه أشجار وتلال وتضاريس تحرس شواطئ النهر آنذاك..

تذكرت هذه اللحظات التى مضى عليها اثنان وعشرون عاماً الآن، بعد أن وجدت ذات المنظر يتكرر.. وإن كان شتان الفارق بين صورة الأمس واليوم:

فى ذلك الوقت البعيد أصرت إدارة السجن على أن نقف فى طابور طويل، فى سلسلة لا تنتهى من المسجونين.. كل منا ينتظر دوره للتصوير.. حاولنا يومها أن نذهب للحلاق لنقص ما تبقى من شعر الرأس.. لكن الإدارة أصرت على أن تأتى الصورة مشوهة، وكأن المقصود هو الإيذاء النفسى وليس البدنى فقط.. فحين وصلنا إلى مصور السجن، وبعد أن وقفنا لأكثر من ساعتين تحت الشمس الحارقة، أعطوا لكل منا رقماً لنحمله على صدرنا حيث تلتقط لنا صورة بكافة ملامح وجوهنا، ثم يوضع الرقم فى جانب الكتف حتى تلتقط لنا صورة جانبية.. الأمر الذى ذكرنى آنذاك بصور المجرمين الهاربين الذين تنشر صورهم فى الصحف ووسائل الإعلام بحثاً عنهم حين يهربون.

هذه الصورة المساوية اختفت تماماً فى هذا الزمان الذى يدير فيه دفة الأمن ببلادنا أناس يحفظون للإنسان قيمته وكرامته، فقد وقفنا أنا وشقيقى مصطفى حاملين أرقام السجن، مبتسمين للكاميرا التى دارت لالتقاط الصور فى لحظات دون أن نتحمل أى عبء، أو نتعرض لأية متاعب.



كان أكثر ما شغلنا فى تلك اللحظات هو موقف الصحفيين والمؤسسات الصحفية المختلفة إزاء ما حدث معنا، خاصة بعد أن تبين للجميع أن قضيتنا عادلة، فقد سبق ذلك بأيام، إدانة محمد عبد العال رئيس حزب العدالة السابق وسجنه لـ ١٠ سنوات فى اتهامات تتجاوز بكثير ما نشرناه ضده، وكان سبباً فى الحكم بسجن كل منا لمدة عام.. لم يكن

شاغلنا آنذاك لسبب ذاتي أو شخصي، بل كان شاغلنا هو قضية حبس الصحفيين التي تحولت إلى ظاهرة لم تطل حتى الآن إلا الشرفاء من الصحفيين.

وبقدر انشغالنا، بقدر ما بدت قلوب وسواعد الصحفيين منذ اللحظات الأولى على قلب رجل واحد، وكانوا جميعهم أو غالبيتهم العظمى عند مستوى التحدى المأمول منهم.. وإذا كان العديد من الصحف والزملاء قد اتخذوا مواقف واضحة وبليلة إزاء ما جرى.. وأكدت وقوف كل الصحفيين في خندق واحد دفاعاً عن حريتهم.. إلا أن الأزمة التي تعرضنا لها، كانت لها - ومنذ لحظاتها الأولى - جوانب إيجابية، فقد أطاحت بكل الخلافات التي تراكت بفعل العمل الصحفي بيننا وبين بعض الزملاء في الحقل الصحفي إبان السنوات الماضية.. فيما ظهرت مواقف ناصعة البياض لزملاء أعزاء كانت وقتهم أكبر من مفاجئة بالنسبة لنا.

فحين كنا نشق طريقنا صوب السجن، وبينما كانت إجراءات الحبس تواصل تلقي شقيقى مصطفى اتصالاً من الأخ والزميل جمال فهمى الكاتب والصحفى البارز بحريّة العربى.. الناصرى.. كانت كلماته تنظر ودأ، وتطوى بحلاوتها صفحة ثميناً كثيراً أن تذهب بلا رجعة.. وعلى هاتفى تلقيت اتصالاً من الدكتور رفعت سيد أحمد كان محملاً بكلمات وعبارات حماسية، ومجاملة رقيقة على نبل المواقف رغم مساحة الخلاف.. وجاءت كلمات ياسر زارع سكرتير تحرير الأسبوع السابق لتؤكد أصالته.. فيما راح العشرات من الزملاء، من صحفيين ومحامين يتحركون ويحتشدون في مبنى النقابة وصحيفة الأسبوع وساحة المحكمة، يقدم كل منهم نموذجاً فريداً في العطاء والوفاء.

ولم تمض أيام، بل لحظات على عملية القبض علينا، حتى راحت معظم الصحف تكسر حاجز الخلاف، وتفتح بوابات القطيعة، وتعبّر في شكل تضامنى غير مسبوق عن واقع جديد لحالة فريدة انطلقت فيها كل الأقلام الحرة، لتدود عن الكلمة الحرة.. وقفت صحيفة العربى بقيادة ماثلة في الزميلين عبدالله السناوى وعبدالحليم قنديل وأسرة تحريرها موقفاً مشرفاً وعظيماً، وبمهنية عالية قاد الأستاذ عادل حمودة كتيبة صوت الأمة في دعم

موقفنا، وبتأييد عارم صمدت «الميدان» بقيادة المخلصين سعيد عبدالحالق ومحمود الشناوى فى قلب ميدان الحق.. تدفع عن الصحافة هذه الهجمة. وانبرت صحيفة «الجيل» بقيادة ناجى الشهابى ومختار عبدالعال تكشف للمصريين أبعاد ما جرى، معربة عن تضامن غير مسبوق، وراحت صحيفة «النبا» وتوجيه مباشر من رئيس مجلس إدارتها ممدوح مهران الذى فقدناه برحيله المفاجئ عنا، راحت تقف فى الخندق الامامى، بينما وقف الزملاء بالأحرار، وفى القلب منهم الزميل عصام كامل، مدير التحرير موقفاً محترماً.. وكتب الزميل أسامة الكرم فى «حديث المدينة» كلمات ممزوجة بحب فريد، وكان للزميلين مؤمن أحمد وهشام أبو المكارم دورهما الجسور فى جريدة «الصدى».

وكانت المفاجأة الكبرى فى موقف الزميل الراحل ياسر فرحات رئيس مجلس إدارة صحيفة «الملتقى» الذى كان لموقفه أثر كبير فى نفوسنا بعد أن تبنى قضيتنا وحملها على عاتقه بشكل اتسم بالفروسية والشجاعة.. وكان لصحيفة الحقيقة برئاسة الأستاذ الراحل محمد عامر دورها المؤثر فى الدفاع عن الحريات.

وإذا كانت صحيفة «الأهرام» قد سبقت الجميع فى موقفها الذى يليق بتاريخها فى الدفاع عن الحريات فإن الأستاذ عباس الطرابيلى كان صادقاً مع نفسه حين عبر عن وقفته المبدئية فى صحيفة «الوفد».. واتخذ صحفىو «الأهالى» موقفاً واضحاً فى التضامن مع قضيتنا، وتضامنت صحيفة «آفاق عربية» بقوة، ووقفت جريدة «المصريين» برئاسة المستشار أحمد الفضالى ذات الموقف، وراحت الصحف العربية، وعلى امتداد العالم العربى تتخذ موقفاً داعماً، وتدفع بالقضية إلى آفاق أوسع وأرحب.. واتخذت صحيفة «الوقائع العربية» برئاسة تحرير أسامة شرشر موقفاً مبدئياً.

ووقفت القنوات الفضائية وفى مقدمتها «المنار» و«العربية» و«الجزيرة» و«أبو ظبى» والد «A.N. N» و«قناة النيل للأخبار» وغيرها تتابع القضية أولاً بأول.. واتخذت منظمات حقوق الإنسان واللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأى موقفاً رافضاً للحبس.. فيما تكدست مواقع الانترنت بالمقالات ودعوات التضامن التى لا أول لها ولا آخر.

أما الزملاء بـ«الأسبوع» فقد علت قامتهم وموقفهم أى كلام يمكن أن يقال.. فقد كانوا كتيبة مقاتلة بحق كما وصفهم الأخ مصطفى بكرى.

وكان من المواقف تلك التى عبر عنها الأساتذة صلاح منتصر وسلامة أحمد سلامة وأسامة سرايا فى الأهرام، وجمال الغيطانى فى أخبار الأدب وعبدالرحمن الأبنودى فى الوفد ومحمد عبدالقدوس فى آفاق عربية وعصام العريان وملك إسماعيل وأيمن نور ود. محمود جامع فى الميدان ومحمود المراعى فى البيان الاماراتية ومحمد الخولى والسيد الغضبان فى العربى ومحمد حسن الألفى فى الوفد وغيرهم من كبار الكتاب بالإضافة للمئات من الزملاء الصحفيين، سواء من كتبوا فى صحفهم أو اعتصموا فى نقابة الصحفيين أو اتخذوا موقفاً داعماً لحرية الصحافة والصحفيين.

وإذا كانت الصحافة العربية قد اتخذت فى مجملها موقفاً تضامنياً من أزمة حسنا، فقد كنا نتوقع، ومنذ اللحظات الأولى للقبض علينا أن تبادر الصحافة الكويتية وعلى ضوء ما بيننا وبينها من خلافات بشن حملة شرسة ضدنا.. بيد أن الأمر جاء بمثابة مفاجأة لنا.. فحين تابعنا ما نشر فى الصحافة الكويتية، خاصة صحفيتى الوطن والسياسة أدركنا كيف أعلنت تلك الصحف من شأن حرية الصحافة والصحفيين على ما عداها من أمور سياسية خلافية اتخذت طابع الحدة فى الأشهر الأخيرة.



فى السجن تتباين المشاعر، وتختلف الرؤى حول كل من تقابلهم.. وقد حاولنا أنا ومصطفى منذ اليوم الأول لإيداعنا سجن المزرعة أن نتعامل بطبيعتنا، وعلى سجيئتنا كما يحدث تماماً فى عالم الخارج، متفقين على أن العلاقة الإنسانية مع المسجونين هى الأساس الذى يحكم هذه العلاقة، وأن كون أى إنسان سجين مجرماً أو مظلوماً.. قبض عليه وحوكم لأنه ارتكب جريمة ما، أو زج به ظلماً.. فذلك أمر لا يعنينا فى تلك الظروف لأن الله سبحانه وتعالى أعلم بما داخل النفوس، ولأن القضاء ولسنا نحن هو الذى اطلع على الأدلة وأصدر حكمه.

مثل هذه النظرة كانت الدافع وراء انفتاح علاقتنا بكل من تعاملنا معهم داخل السجن، ولأننا بشر نتحرك قلوبنا بمشيئة الله سبحانه وتعالى فإن كيمياء إلهية ربطت بين قلوبنا وبين بعض من هم خلف الأسوار.. وإذا العديد منهم قد احتل مساحة من الود الإنساني داخل قلوبنا، فإن بعضهم احتل مساحة كبيرة من مشاعرنا جراء عوامل شخصية ربطت فيما بيننا منذ اللحظات الأولى للقائنا خلف الأسوار.

وكان شيئاً إلهياً، وخيطاً موصولاً ربط بيننا وبين خالد حامد محمود نجل الوزير السابق.. فمنذ ليلة وصولنا الأولى سمعنا من المسجونين كيف انعزل عن الدنيا في العنبر المسجون فيه وكيف راح يستغل جل وقته في العبادة والصلاة.. كان الكثيرون يتحدثون عنه بلغة طيبة.. وبدا واضحاً أنه اكتسب موقعاً متميزاً في قلوب المسجونين.. لم نكن نعرفه من قبل.. وقد أردنا جراء ما سمعنا عنه أن نتعرف عليه.. فأرسلنا في طلبه مع المهندس يحيى الذى يقيم معه بذات العنبر، ولكنه جاء ليبلغنا أنه مستغرق في الصلاة ولن ينتهى قبل ساعتين.. وحين انتهى من صلاته وخرج من العنبر باحثاً عنا كنا مشغولين بزيارة لنا في إدارة السجن.. وهكذا مر يومان قبل أن نلتقى معا.. وحين التقينا كانت مشاعر إنسانية رقيقة تتسلل بداخلنا تجاهه.. وبدأ هو الآخر يعبر عن ذات المشاعر، لدرجة أننا وهو أمسكنا دموعنا بالعافية لحظة خروجنا من السجن بعد أن تمكنت العلاقة الإنسانية والتي هي بعيدة عن أية أمور أخرى من مشاعرنا.

وخلال وجودنا بعنبر المستشفى لاحظنا أن شخصاً يقيم بعنبر «ب» المقابل للعنبر الذى نقيم به.. يتخذ لنفسه مكاناً خاصاً في نهاية العنبر لا يكاد يغادره إلا للخروج للتريض صباحاً بصحبة الدكتور طارق إبراهيم، أو للخروج للزيارة، وحين تلاقينا في صالة العنبر للمرة الأولى راح يطلب الجلوس مع شقيقى مصطفى ليروى له بعضاً من فصول مأساته.. وقد وطد هذا اللقاء من لقاءاتنا معه، ثم فوجئنا بحالة من التقارب اليومي في علاقتنا ومشاعرنا وأصبحت علاقة خاصة تربط بيننا وبينه.. كان هذا الشخص هو الشاب ياسر سعودى الذى حمل في داخله قلباً نقياً، وروحاً أخاذة.

وإذا كانت علاقات السجن تحكمها المعايير الإنسانية بالدرجة الأولى.. فقد توطدت أواصر الود مع السجين السياسى هشام محمود: عبدالعزيز منذ اللحظات الأولى لدخولنا السجن، حيث هون علينا كثيراً، وبما لديه من خبرات من أعباء السجن ومتطلباته، وكان عوناً لنا فى تلبية متطلباتنا واحتياجاتنا، كما كان ابن الاشراف بقنا السجين محمد يوسف مدنى عاملاً مساعداً لنا فى التغلب على بعض اتعاب.



التأمل لحالة السجن والسجناء يلمس كل صنف البشر.. ويكتشف ما بداخلهم من معانٍ.. فالسجن محنة يتعايش فيها السجين مع نفسه أولاً، ومع الآخرين ثانياً.. وأول ما يبحث عنه السجين هو أن يجد لنفسه صديقاً، يكون كمستودع الأسرار الذى يحمل عن كاهل صديقه كل هموم غربة السجن.. ويتشاور معه فى كل شئون حياته.. ولعل نظرة تأمل لحال المسجونين فى الداخل تكشف أن كل اثنين يجمعهما رابط مشترك، فنجدهما يتحركان معاً، ويجلسان معاً، ويأكلان معاً.. ومع أن علاقات ممتدة تجمع بين السجناء عموماً إلا أن البعض، وهم الغالبية يتعايش وفق علاقة ثنائية.. والقليل - القليل فقط - هو من يفضل العيش بمفرده.. لا صاحب له سوى نفسه، وإن كانت عزله لا تمنع من تلاقيه مع الآخرين، حيث تفرض ضرورات السجن ومتطلباته مثل هذا التلاقي.

والسجن ملئ بالظواهر المثيرة، وأصحاب الرؤى المختلفة.. ويمكن وصف حال سجن المزرعة بأنه ملتقى لكوكتيل من البشر الذين تتنوع اتجاهاتهم وأفكارهم. واهتماماتهم واتهاماتهم.. فهناك المسجونون على ذمة التنظيمات الإسلامية المختلفة.. هناك عناصر الجماعة الإسلامية، ومن تنظيم الجهاد.. من السلفيين، وهناك الاخوان المسلمون. وهناك المنضوون تحت لواء حزب التحرير الإسلامى، وهناك من هم متهمون بازدياء الأديان، والقرآنيون.. وغير ذلك ممن تعدد رؤاهم ومواقفهم.

وهناك أيضاً من أسمتهم الصحافة بنواب القروض. وبعض المحكوم عليهم من ضباط الشرطة أو رجال النيابة أو عساكر الجيش الهاريين، وهناك من هم متهمون فى جرائم قتل

وناهبو المال العام، والمضبوطون فى قضايا رشوة وغير ذلك ممن تضمهم عنابر السجن أرقام ٣ و ٤ و ٥ بالإضافة إلى عنبر المستشفى.. والذين يتجاوز عددهم الـ ٣٥٠ سجيناً، ينتظر زيادتهم بعد الانتهاء من عمليات إعادة بناء وترميم عنبرى (١ و ٢) اللذين كان يجرى العمل فيهما آنذاك.

وقد تعود بعض المساجين الذين يسمح بخروجهم من العنابر صباحاً على ممارسة الرياضة وفقاً لمكانات السجن المتاحة فمنهم من يعشق لعب الحديد للحفاظ على عضلاته.. ولأن وجود أدوات حديدية للتدريب عليها أمر مرفوض داخل السجن فقد استعان المسجونون ببعض علب الصفيح، وملأوها بالأسمت، وأمدوا عموداً فى الوسط، وراحوا يستخدمونها فى رفع الأثقال.. ويهوى بعض المساجين ممارسة المشى فقط مع بعض التمرينات الرياضية، كما هو حال ياسر سعودى وطارق إبراهيم، ويهوى البعض ممارسة المشى وحده بشكل يومى ومنتظم وفى مواعيد محددة، كما هو حال رجل الأعمال إحسان دياب والمهندس ماجد البدرى والمحامى أحمد الهندى الذى انخفض وزنه كثيراً جراء حرصه على ممارسة الرياضة يومياً.. وهناك من يمارس الرياضة فى وقت مبكر بداخل العنبر بعيداً عن الشمس لأسباب صحية، كالوزير السابق توفيق عبده إسماعيل والذى يمشى لمدة ساعة يومياً فى مسافة لا تتعدى السبعة أمتار طويلاً.. وهناك ظاهرة غريبة عاشتها فى السجن، متمثلة فى حالة الشيخ على السيسى الذى يعالج بالتداوى بالأعشاب من الصلع وخلافه من الأمراض، حيث يمتلك هذا الشيخ السجن قوة خارقة فى جسده.. ففى إحدى المرات أراد أن يثبت لنا قوته غير العادية.. فطلب من مصطفى أن يحاول بيديه أن يحكم قبضته حول رقبته.. وقد ضغط مصطفى على ربة الشيخ على السيسى بكل ما يملك من عزم، لكنه لم يتأثر بشيء.. وفى مشهد آخر طلب منه أن يضربه فى بطنه.. وحين حاول مصطفى فعل ذلك ارتدت قبضته بفعل عضلات الشيخ على الذى تأكدنا بالفعل من قوته الجبارة والخارقة.

منذ لحظة القبض علينا لم تهدأ التحركات لإطلاق سراحنا، فقد تحركت نقابة الصحفيين بقوة بقيادة النقيب إبراهيم نافع. وتحرك الأساتذة المحامون.. وتصاعدت التحركات في كل الأنحاء.. وأخيراً تحدد يوم الثالث والعشرين من يونيو لنظر الاستشكال في الحكم أمام الدائرة ١٩ بمحكمة جنايات شمال القاهرة.. راحت الأيام تقطع طريقها نحو هذا الموعد. ورحنا نتأهب للحظة سوف تحدد ما هو قادم.. ورحنا نعيش لحظات ما قبل وأثناء وبعد المحكمة.



يوم المحكمة.. العظيم

قبل ساعات من نظر الاستشكال في الحكم الصادر بسجننا.. كانت الأمور داخل السجن تسير باتجاه الإفراج عنا.. كان هذا توقع كل من معنا في السجن.. لدرجة أن ياسر سعودى المسجون معنا فى عنبر المستشفى أقام يوم الأحد ٢٢ يونيو مأدبة غداء خصيصاً تكريماً لنا.. قائلاً بلبغة ضاحكة: «أنا عامل الغدا ده علشان منشوفش وشكم تانى هنا.. إحنا بنتمنى لكم الخير وعاوزينكم تخرجوا».. هكذا راح حديث يشبه أحاديث الوداع يدور بيننا تحت إحدى الأشجار فى حديقة السجن التى اتخذنا من ظلها مكاناً لتناول الغداء الذى شاركنا فيه الدكتور طارق إبراهيم ومحمود الرشيدى وصلاح عيد وعلاء الشلقانى.

وقيل أن تغلق العنابر أبوابها جاءنا الحاج خالد حامد محمود زائراً، ومودعاً.. فيما جاء المقدم مصطفى عبدالعزيز لوداعنا قائلاً: «أنا بكرة ورديتى بالليل وإذا أخذتم إفراج مش حشوفكم.. وللاحتياط أودعكما الآن.. وأطلب منكما أن تكونا جاهزين فى الساعة من صباح الغد لتتوجها للمحكمة».

وحين أدركنا أن الأمور يمكن أن تسير على هذا الصعيد.. وفى هذا الاتجاه.. رحت أدون التليفونات الخارجية لأسر كل المسجونين معنا حتى نطمئن عليهم من خلال أسرهم.. وفى المساء رحت ومعى الشاب السجين محمد يوسف مدنى نعد العدة، ونحزم الحقائب استعداداً لتطورات الغد.

كان التوقع والشعور يتزايد فى هذه الليلة بأن شيئاً ما سيحدث فى المحكمة.. صباح اليوم التالى، وأن مغادرتنا أسوار السجن أصبحت مسألة وقت لا غير.

وبينما خلد شقيقى مصطفى للنوم مبكراً.. رحت أنا ألعب «الدومينو» وأواصل سماع

الحكايات من المسجونين معنا، فيما رحلت عبر الراديو الصغير، أتابع أخبار المقاومة العراقية المتصاعدة ضد قوات الاحتلال الأمريكي، وتطورات اجتماعات منتدى دافوس المنعقد بالأردن بحضور "بول بريمر" الحاكم الأمريكي للعراق، وتطورات الوضع داخل الأراضي المحتلة، وغير ذلك من أخبار.

في وقت متأخر من الليل خلدت إلى النوم.. وبعد بضع ساعات محدودة كان شقيقي مصطفى يوقظني استعداداً للوصول السيارة التي ستنقلنا إلى دار القضاء العالي، حيث ينظر الاستشكال المقدم أمام الدائرة ١٩ شمال القاهرة برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوى.

عند الساعة التاسعة صباحاً انطلقت بنا السيارة التي تقرر أن نحملنا إلى مقر المحكمة وتبعها سيارات أخرى، فيما تقدمها أحد الموتوسيكلات.. جلست أنا ومصطفى متجاورين في السيارة الزرقاء وإلى جوارنا أحد الجنود ومن خلفنا وأمامنا بعض ضباط وجنود فرقة الحراسة التي تقرر أن تصحبنا إلى المحكمة.. ذهباً وعودة.



كانت تلك هي المرة الأولى التي نخرج فيها من أسوار السجن بعد اثنين وعشرين يوماً من الحبس بداخله.. وقبل أن ينطلق المركب صوب المحكمة كانت تعليمات العقيد حسين والى قائد فرقة الحراسة للجميع أن التعليمات بشأن معاملتنا يجب أن تصدر منه هو شخصياً.. كان الرجل ومعه زملاؤه من الضباط يتعاملون معنا معاملة إنسانية رائعة.. وكان سلوكهم معنا يدعو لتقدير قيادتهم وتوجهاتها.

سلك المركب طريق الأوتوستراد، متجهاً إلى شارع صلاح سالم عبر كوبرى القلعة.. ومن هناك إلى كوبرى الفردوس، فنفق الأزهر، فميدان الأوبرا، إلى شارع عدلى ومنه إلى شارع عماد الدين يميناً، ثم شارع ٢٦ يوليو، ثم إلى شارع شامبليون، حيث توقف المركب أمام الباب الرئيسى لدار القضاء العالي.

كان وجه وليد زكى رفاعى مدير مكتب الأستاذ مصطفى هو أول وجه شاهدناه أمامنا فور هبوطنا من السيارة.. وسرعان ما راحت الوجوه تظهر أمامنا.. فيها هو أمير كامل وفرج

الله إبراهيم وغيرهما من الزملاء.. وحين اتجهنا صوب السلالم الرئيسية لدار القضاء العالى كانت عدة محطات فضائية فى الانتظار، حيث استطاع مندوب قناة "العربية" إجراء لقاء سريع مع مصطفى أكد فيه أن الأزمة الراهنة لن تثبتنا أبداً عن التخلي عن ثوابتنا، وموافقنا المعادية للفساد، والمناوئة للأطماع الأمريكية والصهيونية فى المنطقة.

ما أن خطونا صوب المدخل الرئيسى لدار القضاء العالى حتى فوجئنا بالمثلثات يتدفقون نحونا فى مشهد فريد.. وراح الحاجة "أم نظمى شاهين" بطل ثورة مصر تحتضنى وتقبلنى بحرارة.. وراح العشرات يلقون بأنفسهم على صدر الأستاذ مصطفى.. بعضهم يذرف الدموع، وبعضهم يهتف: "الله أكبر" فيما راح الضباط يحاولون بصعوبة شق الطريق وسط الجماهير المندفعة، والذين لم يتعرض لهم أحد من الأمن بأى سوء.

وفى لحظات وصلنا إلى غرفة قائد الحرس بالمحكمة.. وبعد نحو ٥ دقائق جاءنا شقيقنا أحمد الذى جلس إلى جوارنا، ثم أعقبه وصول مجلبنا خالد وأحمد حيث كان لقاؤنا معهم حاراً ومؤثراً.. وكنا - مصطفى وأنا - فى قمة السعادة أن بلغ نجلانا هذه الحالة من النضج فى هذه السن المبكرة من حياتهما، وأدركنا أن لدينا الآن سنداً إضافياً لمواجهة حروبنا المتواصلة ضد الفساد ورموزه، وانعكاساتها الإنسانية على أُسْرنا.

بعد فترة وجيزة علمنا أن المستشار أحمد العشماوى وهيئة المحكمة وصلوا إلى غرفة المداولة، ولم تمض دقائق حتى جاء قائد حرس المحكمة ومعاونوه لاصطحابنا إلى داخل قاعة المحكمة.

عبر ممر خلفى دفع بنا الحرس إلى معبر خاص إلى قفص المحكمة الذى كنا ندخله للمرة الأولى فى حياتنا.. لقد بدا لنا الأمر طبيعياً جداً فى تلك اللحظات، وتزايد لدينا الشعور بالفخر بأننا نسجن، ونودع قفص المحكمة لأننا حاربنا الفساد ورموزه.

كان المشهد داخل قاعة المحكمة بليغاً ومؤثراً.. فلم نكد نضع أقدامنا فى القفص حتى شاهدنا الجمهور المحتشد، وراح المئات يصفقون، ويهللون فى مشهد لم تألفه المحاكم من قبل، خاصة دار القضاء العالى التى تضم أعلى المحاكم المصرية ومجلس القضاء الأعلى ومكتب النائب العام ورئيس محكمة الاستئناف وغير ذلك من هيئات قضائية رفيعة.



في العادة لا تستوعب قاعة المحكمة أكثر من مائتين أو ثلاثمائة فرد على أقصى تقدير.. لكن التدفق الجماهيري وصل بعدد المحتشدين بداخلها إلى نحو سبعمائة فرد على الأقل، الأمر الذي انعكس على درجة الحرارة التي ارتفعت بشكل ملحوظ داخل القاعة وأثرت على انعقاد هيئة المحكمة في مواعدها المحدد.

كان الشاعر الكبير عبدالرحمن الأنودي والفنان حمدي أحمد وسناء يونس وسامح الصريطي هم الأقرب إلى قفص المحكمة، ولتاني - منا نحن - وكعاداته كان الأنودي متألقاً في قفصاته، وروحه المرحية التي تبعث على البهجة حتى في اللحظات الصعبة.. وما أن جلنا ببصرنا داخل القاعة حتى رحنا نتلقى السلام والتحية من الكثير من الوجوه الشريفة التي احتشدت داخل المحكمة منذ الصباح الباكر.. وكأننا في مشهد عظيم، جاء كل واحد ليحجز له موطئ قدم بداخله.. رحنا من جانبا نرد السلام والتحية.. عشرات الوجوه نعرفها جيداً.. ومئات أخرى نشاهدها للمرة الأولى.. هؤلاء شباب قريتنا الحبيبة «المعنى» وأبناء قنا.. العشرات منهم يتقدمهم الدكتور عصمت دنقل وكيل وزارة الصحة بقنا والأستاذ محمد رشاد الخطيب نقيب المحامين بقنا والبحر الأحمر قطعوا أكثر من ستمائة كيلومتر ليكونوا بجانبنا في تلك اللحظات.. وهؤلاء شرفاء حلوان والتبين و١٥ مايو المقربون من قلب مرشحهم في انتخابات مجلس الشعب مصطفى بكرى وقد احتشدوا بشكل يبعث على الفخر والاحترام.. وها هم الصحفيون الشرفاء من كل المؤسسات الصحفية.. زملاء أعزاء يتقدمهم أعضاء مجلس النقابة: يحيى قلاش السكرتير العام للنقابة وحمدين صباحي عضو مجلس النقابة وآخرون، فيما تواجد الأستاذ النقيب إبراهيم نافع في موقع قريب ليتابع تداعيات القضية لحظة بلحظة.. عن بكرة أبيهم جاء صحفيو «الأسبوع» و«صوت حلوان» وجاء عبدالحكيم القاضي مدير تحرير «أخبار قنا».. وها هم أبناء شعب مصر الشرفاء من الإسكندرية لأسوان، ومن وجه بحرى ومدن القناة، وحتى سيناء.. جاءوا جميعهم يحملون حباً للقيمة والمبدأ، وللکلمة الحرة التي أدركنا في هذه اللحظات مجدداً كم هي غالية وعزيزة ومؤثرة.. وتستحق كل التضحية من أجلها.

كانت لحظات، اختلطت فيها الدموع بالمشاعر الفياضة، وامتزج فيها الانفعال بعلو الصوت.. وتراقق فيها الدعاء مع الرجاء والأمل بالفرج من الله سبحانه وتعالى.. رجال كبار كانوا يكونون.. في قاعة المحكمة.. مواطن جاء من محافظة البحيرة راح يخطب في جمهور الحاضرين معتبراً أننا ندفع الآن ثمن كلمتنا الحرة ومواقفنا الوطنية، تماماً كما دفع كل المخلصين من أجل مصر تضحيات جساماً حباً وعشقاً في سبيل نهضتها.. شيخ طاعن في السن كان يهتف كل لحظة "الله أكبر.. الله أكبر.. الفئانة الوطنية سناء يونس اشبتكت مع أحد الصعايدة حين قال لها: «شكراً لحضورك» فردت عليه بخفة ظلها المعتادة: «انتو فاكرين نفسكو بتحبوا مصطفى ومحمود أكثر منا.. مواطنون عاديون يلحقون بعشرات علب المناديل والعصائر والمياه المثلجة داخل القفص، الكل كانوا هنالك.. يلهجون بالدعاء.. ويتنظرون على أحرار من الجمر أن يتحقق ما جاءوا منذ الصباح يأملونه.

وبينما كنا نتصفح الوجوه التي امتلأت بها قاعة المحكمة.. ظهر أمامنا فجأة وجه الأخ والصدیق مصطفى النوبی المحامی.. لقد بدا وجهه شاحباً.. وجسمه هزياً.. أدهشنا حضوره.. ورحت استغيت بابتن شقیقته سید فراج الذی جاء خصیصاً من الأقصر، طالباً منه أن یعید مصطفى النوبی من حیث أتى.. فنحن نعرف أن مصطفى النوبی خرج من المستشفی منذ آیام فقط بعد أن تم استئصال الكلية التي تم زرعها له منذ عدة سنوات، وأصبح الآن بلا كلية، وندرك أن حالته الصحية متدهورة بشكل متواصل.. حين تلاقت يدانا عبر القفص الحديدي، تساقطت دموعه الضعيفة، وراح يبكي كالأطفال.. صرخت فيه: لماذا جئت يا مصطفى؟.. اذهب أرجوك وعد لبيتك.. رد على بقول أثر في نفسي كثيراً: «أنا كنت حاموت، لو مكنتش جيت علسان أشوفكم النهاردة».

ومن قلب وجوه المحبين والمخلصين الذين احتشدوا جاءتنا وجوه لا نعرفها، راح بعضهم يقف أمامنا بعد أن شقوا طريقهم بصعوبة وسط الزحام.. ويطلبون منا أن نردد خلفهم بعض الأدعية والأحاديث النبوية وبعضاً من آيات القرآن الكريم.. كانت بانوراما مثيرة تجلت فيها الصورة المصرية كائناً ما تكون.. بانوراما شاعرية رسمها نحو خمسة

آلاف مواطن احتشدوا في قاعة المحكمة.. وكانوا مجرد تعبير عن مشاعر شعبنا المصري العظيم الذي كانت وقفته في المحنة مشهودة وتاريخية ومؤثرة لأبعد الحدود.



بعد أكثر من ساعتين ونصف الساعة، وبينما بلغت درجة الحرارة مداها داخل القاعة، نادى الحاجب عند نحو الثانية عشرة ظهرًا: 'محكمة' معلناً دخول هيئة المحكمة برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوى.. وفور دخوله أعلن المستشار رئيس المحكمة أنه، بالاستناد إلى القانون، تقرر نظر القضية في غرفة المشورة، على أن يكون الحضور مقصوراً على المحكوم عليهما ومحاميهم المختارين والموكلين منهم رسمياً.. ثم رفع الجلسة عائداً إلى غرفة المدافلة..

كان قرار رئيس المحكمة يعنى أن القاعة لا تصلح في ظل هذا الوضع المزدهم لنظر القضية.. لذا رحنا نسعى مع الحاضرين والمحامين والصحفيين لإفراغ القاعة حتى يتسنى للمحكمة الانعقاد بداخلها.. وبعد نحو ثلاثة أرباع الساعة نجحت المحاولة، وعادت هيئة المحكمة لنظر القضية داخل القاعة بعد أن عدلت عن قرارها السابق.

بدأ المستشار أحمد عزت العشماوى فى تدوين أسماء المحامين الحاضرين الذين تجاوز عددهم الأربعين محامياً يتقدمهم الأستاذ سامح عاشور نقيب المحامين والدكتور محمد سليم العوا.. وقد تحدث عدد محدود منهم أمام هيئة المحكمة، حيث بدأ الأستاذ سامح عاشور المرافعة، تلاه الدكتور محمد سليم العوا، ثم الأستاذ صبرى بسيونى، فالأستاذ عادل عيد، فالأستاذ محمد الدماطى.. ثم الأستاذ أحمد عبدالحفيظ المحامى.. بعد سبعين دقيقة من المرافعة أعلن رئيس المحكمة رفع الجلسة، وبعد عشر دقائق فقط، عاد المستشار أحمد عزت العشماوى إلى داخل القاعة، وراح يتلر قرار المحكمة حيث قال: 'اقررت المحكمة قبول الاستشكال المقدم من المحكومين شكلاً.. وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم حين الفصل فى الالتماس المقدم للنائب العام..'

عند هذه اللحظات.. وقبل أن يكمل المستشار رئيس المحكمة قراره، انفجرت القاعة

بالتفاف، واقتحم المئات من خارجها الباب، ودخلوا إلى القاعة يهتفون ويهللون ويبيكون، لقد خرجت القاعة عن السيطرة، ولم يعد أحد يستطيع السيطرة على تلك الجموع المنفعلة.. جاء الجميع يهتفوننا، وانطلقت الزغاريد وراحت الهتافات بالعدالة ترتفع فى الخارج حتى زلزلت جدران دار القضاء العالى.. الشاعر الكبير عبدالرحمن الأنبوى انخرط فى موجة بكاء مثير.. الفنان سامح الصريطى راح يحتضن شقيقنا أحمد فيما دموعهما أكبر من وصفها.. مئات الشباب يهتفون "بالروح بالدم نفديك يا بكرى".. حالة من الانفعال العارم عمت داخل وخارج المحكمة.. انطلق المارد الشعبى ليعبر عن مكنون تلك القلوب الشريفة التى جاءت زاحفة لتناصر من لا يملك سوى قلميها يذودان بهما عن وطنهما، ويحاربان بهما رموز الفساد.. كانت وجوه ولدنا خالد وأحمد تنطق سعادة حين اقتربا من القفص.. وكان أهلنا، وأحبائنا، وإخوتنا، وأصدقائنا، وأساتذتنا.. أكثر سعادة.. ملحمة من الحب تجلت فى أبهى صورها فى تلك اللحظات.. التى لم تشهد دار القضاء العالى لها مثيلاً منذ إنشائها.. لقد انطلق خمسة آلاف مواطن من أبناء شعب مصر يهللون ويرقصون داخل وخارج المحكمة وكأن كلا منهم حصل على البراءة لنفسه.



كان المستشار رئيس المحكمة قد رفع الجلسة، ولم يستطع استكمال إعلان قرار المحكمة بفعل التدفقات الجماهيرية، وامتلاء القاعة بالجماهير.. وبعد نحو ربع الساعة، وبعد أن تمكنا بصعوبة من إقناع الجماهير بالخروج وإخلاء القاعة حتى يتسنى لرئيس المحكمة العودة واستكمال منطوق القرار.. عادت هيئة المحكمة ليعلن رئيسها فى قرار مكتوب أنه كان بإمكان هيئة المحكمة بذات تشكيلها أن تعيد إلقاء القبض على المحكوم عليهما، وأن تحكم عليهما بذات العقوبة، وأن توجه إليهما تهمة إهانة المحكمة بعد أن دنس الحاضرون من الجماهير قاعة المحكمة، ولكن المحكمة لن تفعل ذلك تقديراً منها للظروف التى صدر فيها الحكم" ثم راح يستكمل تلاوة القرار الذى اشتمل على فقرة إضافية تقول: بإدراج اسمينا على قوائم الممنوعين من السفر لحين الفصل فى الالتماس المقدم.

وما أن أعلن رئيس هيئة المحكمة رفع الجلسة، حتى راحت الجماهير تواصل هتافها لعدالة القضاء، وتعبّر عن فرحتها، وانتظرنا نحن لأكثر من ربع ساعة حتى جاء الحرس لإخراجنا.. وما أن خطونا أنا ومصطفى خطوات محدودة حتى فوجئنا بمدوبى المحطات التلفزيونية والإذاعية والصحف المصرية والعربية والدولية يغرقونا في بحر من أضواء فلاشات الكاميرات.. فيما اندفع مئات من المواطنين من خلفنا محاولين اللحاق بنا وهم يهتفون بالروح.. بالدم نفديك يا بكرى.. إلا أن رجال الحرس الذين أصابهم القلق من الحشود المتدفعة أسرعوا بنا عبر باب جانبي لا يعرفه أحد، وأغلقوه من الخلف في وجه الجماهير الزاحفة.

خطات.. وهبطنا إلى خلف دار القضاء العالي.. واستقللنا السيارة التي جاءت بنا صباحاً.. وحين خرجت إلى شارع شامليون.. كان الشارع قد أغلق تماماً أمام السيارات الأخرى.. فيما اندفع العشرات خلفنا يحاولون اللحاق بنا.

اندفع رتل السيارات عائداً بنا مرة أخرى الى سجن مزرعة طرة ولكن عبر الكورنيش هذه المرة.. مروراً بكوبرى طرة، إلى الأوتوستراد ومن هناك وصلنا باب السجن في نحو الساعة الثالثة والنصف..



كان الدخول إلى السجن هذه المرة مختلفاً.. تأملنا المنظر الخارجى قبل أن نجتاز البوابة الرئيسية إلى مبنى إدارة السجن.. وما أن وطئت أقدامنا بداخله حتى فوجئنا باستقبال حار وبهجة بالإفراج عنا، تطفئ على مشاعر الضباط الذين قابلونا بفرحة حقيقية.. وكانت مشاعر إنسانية أصيلة.. هذا ما لمسناه خلال استقبال الضباط لنا، وفي مقدمتهم العميد سمير عبدالغفار مأمور السجن ونائبه العقيد أسامة أو الهيثم والعقيد سمير سالم مفتش المباحث والمقدم محمد عشناوى ضابط أمن الدولة والمقدم محمود البساطى مفتش المباحث والمقدم مصطفى عبدالعزيز ضابط السجن والرائد شيرين رئيس المباحث.. وكان السرور بادياً أيضاً على وجوه المساعدين والختود الذين احتفوا بنا جميعاً.. فيما عبر النزلاء بالسجن عن تهنيتهم الحارة، وراحوا يباركون ما حدث.

كان الوقت يمضى بسرعة.. وقد كنا نتوقع أن تنتهى إجراءات الإفراج عنا، والتي اصطحب أحد الضباط شقيقنا أحمد لإجهازها من نيابة غرب القاهرة.. بسرعة.. فآثرنا الاستعداد للرحيل قبل أن تغلق عتابر السجن أبوابها فى الساعة الخامسة والنصف حسب ما هو معتاد.

حين انجھنا إلى الداخل.. كانت وجهتنا أولاً إلى عنبر رقم ٤ - زنزانة رقم ٦ - حيث يتواجد الأخ خالد حامد محمود الذى ما أن بلغه خبر قبول الاستشكال حتى اغرورت عيناه بالدموع فرحاً وابتهاجاً.. وقد آثر ألا يتركنا حتى ننهى إجراءاتنا ونخرج من السجن.. فجاء بصحبتنا إلى عنبر المستشفى.. حيث حملنا حاجياتنا، وودعنا كل زملاء السجن الذين هناونا بالقرار ثم عدنا إلى مبنى الإدارة بصحبة العميد محسن رمضان، وهناك خلعنا للمرة الأولى ملابس السجن الزرقاء، وارتدى كل منا البذلة التى جاء بها يوم إلقاء القبض علينا.. بدأنا فى تلك اللحظات نشعر باقتراب موعد الحرية.. انتظرنا كثيراً فى غرفة المأمور، وكنا لا نزال نتوقع إنهاء إجراءات الإفراج الليلة.. ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن.. فقد جاءنا الضابط المختص بصحبة شقيقنا أحمد معلناً أن إجراءات الإفراج له تنته، وأن الأمر سينتظر إلى الغد.

بكل هدوء.. رحنا نخلع البذل التى ارتديناها مرة أخرى، ونرتدى ملابس السجن مجدداً.. ونعود إلى عنبر المستشفى الذى كان قد أغلق أبوابه فى تلك اللحظات.. وحين دخلنا فوجئ زملاء السجن بنا بينهم مرة أخرى.

فى تلك اللحظات لم نكن قد تناولنا طعاماً منذ صباح يوم المحكمة، والذى كان مرهقاً للغاية.. وكنا قبيل خروجنا قد وزعنا كل ما كان معنا من مخزون للطعام.. وهنا.. وما أن علم الأخ ياسر سعودى بعودتنا حتى راح يسارع بإعداد وجبة طعام خصيصاً لنا.. فى تصرف ليس غريباً على من فى مثل شهامته ونبله.

وبينما كان الليل يرخى سدوله على منطقة سجن مزرعة طرة.. كنا نتعاش مرة أخرى مع أوضاع السجن ورحت ليلة أخرى تمر علينا بالداخل بعد أن فشلت عملية إنهاء

الإجراءات في اليوم التالي ٢٤ يونيو.. ورحنا مهدوء شديد نواصل حياتنا في الداخل دون أى قلق.

وحين جاء قرار الإفراج ظهر اليوم الثالث الأربعاء ٢٥ من يونيو رحنا مجدداً نودع الأخوة النزلاء بالسجن.. قطعنا المسافة المتبقية من عنبر ٤ إلى مبنى إدارة السجن في دقائق.. وما هي سوى لحظات، حتى رحنا نودع السادة الضباط والمسجونين الذين آثروا أن يصحبونا حتى مبنى الإدارة.. نظرنا إلى السجن من الداخل ونحن نجتاز بوابته إلى الخارج بصحبة أشقائنا الذين جاءونا، فيما اللواء إيهاب فرج أحد كبار الضباط في منطقة السجون يتعجل خروجنا بسبب الازدحام الشديد عند بوابة السجن الخارجية، حيث احتشد المئات في انتظارنا.

حين وصلنا إلى مدخل منطقة سجون طرة.. كانت حشود غفيرة تنتظر تلك اللحظة.. رحنا نلتقى معهم، وتبادل الأحضان معاً.. وراحوا يرفعوننا على الأكتاف.. ومن وسط المشاعر المتدفقة.. ومن بين الهتافات المدوية.. راح أعز الأصدقاء لنا.. الحاج عبد الحميد حامد – أحد أهم الشخصيات العزيزة على قلوبنا في منطقة حلوان – يلقي بنفسه عينا وهو يذرف الدموع.. وحصل منا هو على وعد بأن نكون في ضيافته في الجمعة التالية.. ولكن إرادة الله كانت أسبق ليفارقنا بعد أيام قليلة.. ليلقي وجهه ربه الكريم فجأة.. فكان حزننا عليه شديداً.. وحمدنا الله أن يسر لنا الخروج من السجن حتى نكون في وداعه إلى مثواه الأخير.

حين خرجنا من السجن.. آثرنا التوجه إلى مقر صحيفة الأسبوع.. هناك أقام لنا الزملاء احتفالاً سريعاً.. كنا متلهفين لإنهائه بسرعة حتى نعود إلى والدتنا وأسرتنا الذين كانوا في انتظارنا على أحرّ من الجمر بعد غربة استمرت نحو ٢٥ يوماً داخل أسوار سجن مزرعة طرة.. ولكنها كانت بمقاييس ما جرى رحلة من الصدق والحب والاخلاص.. أكدت لنا مجدداً أن شعبنا العظيم بخير.. وأن أمتنا بخير.. وأن الخير لا يزال كامناً في النفوس العامرة بالإيمان بالله.. وبالوطن.

حكم محكمة أمن الدولة العليا بإدانة
محمد عبدالعال
وسجنه لمدة ١٠ سنوات

obeikandi.com

باسم الشعب محكمة أمن الدولة العليا

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / وصفي ناشد رئيس المحكمة
وعضوية السيدين الأستاذين / محمد رأفت إبراهيم الدسوقي، عبد المنعم عبد الستار
جاء الرئيسين بمحكمة استئناف القاهرة.

وحضور السيد / أشرف عثماوى رئيس النيابة
وحضور السيد الأستاذ/ عصام عبدالفتاح أمين السر

أصدرت الحكم الآتى:

فى قضية النيابة العامة رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٠٠٢ عابدين ورقم كلى ١٠٦ لسنة ٢٠٠٢
كلى وسط ضد

(١) محمد عبدالعال حسن «حاضراً»

(٢) رأفت إبراهيم سلامة «حاضراً»

(٣) أحمد مختار محمد زكى «حاضراً»

(٤) محمد محمد مرسى الشهير (ظاهر البربرى) «غائباً»

(٥) سيد محمد عبدالجواد «غائباً»

(٦) محمود عبدالحميد الغلبان «حاضراً»

وحضر الأستاذان/ محمود كبش وفتحى فكرى محمد المحاميان للدفاع عن المتهم
الأول.

وحضر الأستاذان/ مأمون سلامة، وهدى مصطفى، المحاميان الموكلان للدفاع عن المتهم الثاني.

وحضر الأستاذ/ عبدالوهاب هلال المحامي للدفاع عن المتهم الثالث

وحضر الأستاذ/ أنور فضل حمزة المحامي للدفاع عن المتهم السادس

حيث إن النيابة العامة اتهمت المذكورين بأهم خلال الفترة من ١٤ / ١ / ١٩٩٧ م وحتى ٢١ / ٤ / ١٩٩٨ م بدائرة قسم عابدين — محافظة القاهرة.

أولاً: المتهم الأول:

(١) بصفته فى حكم الموظف العام (رئيس حزب العدالة الاجتماعية) طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من المتهمين الثانى والثالث مبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات صحفية بجريدة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن إبرازاً لسلبيات خلافاً للحقيقة فى أعمال ونشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يمثلانه على النحو المبين بالتحقيقات.

(٢) بصفته سالفة البيان طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من المتهم الرابع مبلغ ثلاثين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات صحفية بجريدة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن التشكيك فى سلامة وصلاحية الأغذية التى تنتجها شركة مصر والسودان المملوكة له، للاستهلاك الآدمى ثم نشر استطلاعات رأى وهمية تفيد صلاحية تلك المنتجات للاستهلاك الآدمى على النحو المبين بالتحقيقات.

(٣) بصفته سالفة البيان طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من السيد رجب رزق السويركى صاحب مؤسسة التوحيد والنور لتجارة الملابس مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر أخبار صحفية بجريدة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تفيد التشكيك فى جودة منتجات شركته وأسلوب إدارته لها وأن تعاملاته التجارية غير شرعية على النحو المبين بالتحقيقات.

(٤) بصفته سالفة البيان استولى بغير حق على مال مملوك لإحدى جهات الدولة بأن استولى على مبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً والمملوك للصندوق الاجتماعى للتنمية لإيقاف نشر مقالات صحفية تتضمن الاسقاط على نشاط الصندوق الاجتماعى بزعم أنه قيمة لإعلانات - على خلاف الحقيقة - نشرها بجريدة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانيا وثالثا: المتهمان الثانى والثالث:

قدما رشوة لموظف عام للإخلال بواجب من واجبات وظيفته بأن قدما للمتهم الأول مبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمئة وثمانية وثلاثين جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات صحفية بجريدة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن إبرازاً لسلبات خلافاً للحقيقة فى أعمال ونشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يمثلانه - موضوع لتهمة أولاً بند (١).

بصفته موظفاً عاماً (مدير الإعلام والتعاون الدولى للصندوق الاجتماعى للتنمية) سهل للمتهم الأول الاستيلاء بغير حق على المال لعام بأن سهل له الاستيلاء على مبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمئة وثمانية وثلاثين جنيهاً عن أموال الجهة التى يعمل بها بإصداره شيكاً بالمبلغ سالف البيان لصالح المتهم الأول من رصيد الصندوق الاجتماعى للتنمية بزعم أنه قيمة لإعلانات - على خلاف - الحقيقة تم نشرها بجريدة الوطن العربى الصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية والتى يرأس المتهم الأول تحريرها على النحو المبين بالتحقيقات.

رابعا: المتهم الرابع:

قدم عطية لموظف عام (رئيس حزب العدالة الاجتماعية) للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم للمتهم الأول مبلغ ثلاثين ألف جنية على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات صحفية بجريدة الوطن العربى التى يرأس المتهم الأول تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن التشكيك فى سلامة وصلاحية الأغذية التى تنتجها شركة مصر والسودان المملوكة له وكذا نشر استطلاعات رأى وهمية لإبراز صلاحية تلك المنتجات للاستهلاك الآدمى وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

خامسا: المتهم الخامس:

توسط فى جريمة الرشوة موضوع التهمة أولاً بند (١) على النحو المبين بالتحقيقات.

سادسا: المتهم السادس:

توسط فى جريمة الرشوة موضوع التهمة أولاً بند (٣) على النحو المبين بالتحقيقات.

❖ وقد أحيل المتهمون المذكورون إلى هذه المحكمة طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

❖ وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة والمتهمين الحاضرين والاطلاع على الأوراق والمداولة.

ومن حيث إن المتهمين الرابع والخامس تخلفا عن حضور جلسات المحاكمة بغير عذر رغم إعلانهما وبجوز الحكم فى غيبتهما عملاً بنص المادة ٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية.

ومن حيث إن واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصة من الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسات المحاكمة تتحصل فى أن المتهم الأول محمد عبدالعال حسن رئيس حزب العدالة الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة صحيفة الوطن العربى ورئيس تحريرها استغل مناخ الحرية السائد فى مصر وحصل على ترخيص بإصدار صحيفة الوطن العربى وبدلاً من السير فى ركب الصحفيين الشرفاء جعلها مطية لجشعه ضارباً بمواثيق الشرف الصحفية عرض الحائط بأن سخرها فى ابتزاز بعض رجال الأعمال والحصول منهم على مبالغ مالية وذلك بدفعه المحررين بالصحيفة بتحرير تحقيقات يلوحون فيها بإبراز سلبياتهم والهجوم عليهم ثم يدفع هؤلاء المحررين لمقابلتهم ومساومتهم فى دفع مبالغ مالية له فى سبيل إيقاف حملات الهجوم عليهم بادعاء إبراز الإيجابيات وإن كانت فى بعضها على غير الحقيقة وذلك عن طريق تحقيق ابتدع عنوانه المتهم الأول محمد عبدالعال حسن وأطلق عليه الحقيقة الغائبة وهو اسم على غير مسمى إذ ثبت من التحقيقات أنه لا يعرف للحقيقة سبيلاً وإنما هو عنوان خادع للقراء حتى يتمكن من تحقيق مآربه غير المشروعة فضلاً عن أن هذا العنوان يخفى بين جنباته جشعه وتزييفه للحقائق، مما جعل بعض رجال الأعمال يستجيبون لابتزازه بأداء مبالغ له على

سبيل الرشوة وذلك عن طريق المحررين لديه بعد دفعهم إلى تحرير تلك التحقيقات وقد تمكن بهذه الوسيلة غير المشروعة من الحصول على رشوة من المتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير بـ"طاهر البربري" قدرها ثلاثون ألف جنيه استلمها منه المتهم الخامس سيد محمد عبد الجواد المحرر بصحيفة الوطن العربي وسلمها للمتهم الأول، كما اتفق على تقاضى مبلغ خمسين ألف جنيه من السيد رجب رزق السويركي صاحب محلات التوحيد والنور عن طريق المتهم محمود عبد الحميد الغلبان بأن كلفه بإجراء تحقيق تحت عنوان "الحقيقة الغائبة" يهاجم فيه رجل الأعمال المذكور ثم دفعه لمقابلته لمساومته وذلك لتحرير تحقيق في الأعداد التالية للصحيفة يبرز فيه الإيجابيات لقاء المبلغ المذكور واقتضاء هذا المبلغ منه، ووافق رجب السويركي على ذلك ثم ابلى السلطات المختصة وتم ضبط المتهم السادس ومعه المبلغ بعد استلامه من السيد رجب السويركي.

ومن حيث إن الواقعة على هذا النحو قد توافرت الأدلة اليقينية على ثبوتها وصحة إسنادها للمتهمين من شهادة كل من عبدالرشيد أحمد السيد احمد - أمين شباب حزب العدالة الاجتماعية والسيد رجب رزق السويركي صاحب محلات التوحيد والنور وعبد الله أحمد التايه على المحامي بشركة التوحيد وانور ومصطفى عبد الحميد عناني ومحسن محمد اليماني وعلاء فتحي عفيفي الضباط بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة ومن اعتراف المتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير بـ"طاهر البربري" صاحب شركة مصر والسودان للمنتجات الغذائية بالتحقيقات واعتراف المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان الصحفي بصحيفة الوطن العربي بتحقيقات النيابة العامة وبجلسة المحاكمة، ومن تقرير خبير الأصوات باتحاد الإذاعة والتليفزيون وما ورد بالأعداد ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٤ من صحيفة الوطن العربي الصادرة بتاريخ ١٨/١١، ٢٥/١١/١٩٩٧م، ٢٠/٩، ٢٤/٢/١٩٩٨ على التوالي.

فقد شهد عبدالرشيد أحمد السيد أحمد بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أن المتهم الأول كلف المتهم الخامس سيد محمد عبد الجواد المحرر بصحيفة الوطن العربي نشر خبر تحت

عنوان (الحقيقة الغائبة) بالصفحة الأولى يفيد أن منتجات شركة مصر والسودان تباع حوماً غير صالحة للاستهلاك الآدمى وأن الصحيفة بصدد تحرير تحقيقات عن هذه الشركة بالأعداد القادمة ثم دفع المتهم الأول المتهم الخامس للتوجه عقب النشر إلى المتهم الرابع صاحب الشركة لمساومته على دفع مبالغ مالية نظير عدم استكمال تلك الحملة ضده، وقد نفذ المتهم الخامس ما كلفه به المتهم الأول، وإثر ذلك حضر المتهم الرابع محمد محمد مرسى إلى مقر الصحيفة وتقابل مع المتهم الأول محمد عبدالعال حسن واتفق معه على إيقاف الحملة الصحفية ضده مقابل دفع مبلغ وقدره ثلاثون ألف جنيه على دفعتين كل دفعة خمسة عشر ألف جنيه وقام بتكليف المتهم الخامس سيد عبدالجواد بنشر حديث صحفى معه واستطلاع رأى وهى لصالح منتجات الشركة المملوكة للمتهم الرابع وحصل نظير ذلك على مبلغ ثلاثين ألف جنيه تسلمها المتهم الخامس من المتهم الرابع، وسلمها للمتهم الأول وعلم من المتهم الخامس أنه حصل لنفسه على مبلغ ألفى جنيه عن كل دفعة منحها له المتهم الأول من المبلغين اللذين سلمهما له، وأضاف أنه علم من المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان بأن المتهم الأول كلفه أيضاً بتحرير تحقيقات تحت عنوان (الحقيقة الغائبة) يهاجم فيها بعض رجال الأعمال ثم يساومهم لدفع مبالغ مالية للمتهم الأول نظير إيقاف تلك الحملات، وإن نصحه بعدم تنفيذ ما كلفه المتهم الأول به، وبعد أن تم ضبط المتهم السادس وهو يتسلم مبلغاً من السيد السويركى والإفراج عنه تقابل معه وعلم منه أن المتهم الأول كلفه بتحرير تحقيق يحق له فيه منتجات شركة التوحيد والنور التى يمتلكها السويركى ثم مساومته لدفع مبلغ خمسين ألف جنيه وأنه نفذ ما كلفه به المتهم الأول وتم القبض عليه أثناء تسلمه المبلغ من السيد رجب السويركى. واستطرد بأن محمد عبدالعال حسن خلال السنوات الثلاث الأخيرة دأب على طلب وأخذ مبالغ مالية على سبيل الرشوة من بعض رجال الأعمال مستخدماً صحيفة الوطن العربى من خلال المحررين وذلك بتكليفهم نشر اخبار وتحقيقات صحفية تتضمن هجوماً عليهم ثم يساومهم لدفع مبالغ مالية مقابل إيقاف تلك الحملات ونشر بعض الايجابيات لهم عوضاً عن السلبيات إذا استجابوا ودفعوا ما يطالبهم به، وهذه الشهادة التى أدلى بها الشاهد بالتحقيقات وكذلك بجلسة

المحاكمة كانت متسقة متساندة اطمأنت المحكمة إلى صدورها منه عن إرادة وإدراك وعلم كامل بما تضمنته هذه الشهادة ومن ثم تلتفت المحكمة عما ذكره الشاهد بجلسة المحاكمة من أن بعض ما أدلى به بتحقيقات النيابة العامة كانت نتيجة إكراه وقع عليه من مجهولين، خاصة أنه قدم في التحقيقات المحضر رقم ٥٥٩٤ لسنة ٢٠٠١ جنح العجوزة حرره ضد محمد عبدالعال حسن يتهمه فيه باحتجازه وتصويره عارياً مع إحدى الساقطات وإجباره على التوقيع على شيكات على بياض الأمر الذي يباعد بين ما ذكره في جلسة المحاكمة من أن مجهولين اجبروه على التوقيع على شيكات ليشهد ضد محمد عبدالعال حسن وبين يقين الاطمئنان إليها وإن الإكراه كان واقعا عليه من المتهم الأول وليس من مجهولين يتبعون المتهم السادس وتخلص المحكمة إلى أنها تطمئن إلى شهادة هذا الشاهد كل الاطمئنان سواء فيما شهد به في التحقيقات أو في جلسة المحاكمة والتي أقر أمامها بأنه يشهد دون ثمة إكراه واقع عليه قبل حضوره جلسة المحاكمة هذا فضلاً عن أن شهادته تتفق مع اعترافات المتهمين الرابع والخامس، ومع باقى أدلة الثبوت التي توردها المحكمة على التوالي.

وشهد السيد رجب رزق السويركى بالتحقيقات بأنه فوجئ في شهر فبراير ١٩٩٨ بصحيفة الوطن العربى تنشر تحقيقاً صحفياً عنه وشركته يتضمن هجوماً عليهما والتشكيك فى مصدر أمواله وأن الصحيفة ستواصل البحث عن الحقيقة فى الأعداد القادمة، وعقب النشر حضر إليه المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان وأبلغه أن الصحيفة على استعداد لإيقاف حملة الهجوم ضد شركته ونشر تكذيب لكل ما نشر فى مقابل دفع مبالغ مالية إلا أنه رفض ذلك فى بادئ الأمر، فاستمرت الصحيفة فى هجومها على شركته، وإزاء ذلك كلف عبده أحمد التايه على المحامى لديه بمتابعة هذا الأمر مع محمود الغلبان والذى قابله وطلب منه مبلغ خمسين ألف جنيه مقابل إيقاف حملة الهجوم ضد الشركة وأن تلك المبالغ لقيادات الحزب وصحيفة الوطن العربى، وإثر ذلك أبلغ مباحث الاموال العامة والتي طلبت منه مسaire المتهم السادس فيما طلبه وبتاريخ ٨/٣/١٩٩٨ تم تجهيزه وعبده أحمد التايه فنياً لتسجيل اللقاء بينهم وبين المتهم السادس محمود عبدالحميد

الغلبان عند حضوره لمقر شركته وفور حضوره دار بينهما حوار حول مبلغ الرشوة وأنه مقابل إيقاف حملة الهجوم ضده وقام بتسليم هذا المتهم حقبة تحوى مبلغ خمسين ألف جنيه المتفق عليه حيث تم ضبطه بمعرفة ضباط مباحث الأموال العامة متلبساً وبحوزته مبلغ الرشوة. وأضاف لدى سؤاله بمعرفة المحكمة بجلسة المحاكمة على سبيل الاستدلال أنه علم من أحد أصدقائه أن محمد عبد العال حسن رئيس المتهم السادس يستخدم صحيفة الوطن العربى فى ابتزاز رجال الأعمال والحصول منهم على مبالغ على سبيل الرشوة بانتهاج ذات الأسلوب الذى انتهجه معه، بأن يكلف أحد المحررين لديه بمهاجمة رجال الأعمال ثم يدفعهم إلى مساومتهم لدفع مبالغ لوقف تلك الحملات وأنه على يقين من أن مبلغ الخمسين ألف جنيه الذى طلبه منه المتهم السادس كان للمتهم الأول محمد عبدالعال حسن نظراً لأنه رئيسه فى الصحيفة، وأنه يعلم يقيناً ذلك من خبرته فضلاً عن أن محمود الغلبان ذكر له أن هذا المبلغ سيسلم لقيادة الحزب والصحيفة.

وشهد مصطفى عبد الحميد عنانى بأنه تلقى بلاغاً من الشاهدين السابقين السيد رجب السويركى وعبد الله أحمد التايه يتضمن ما شهدا به وأنه بإجراء التحريات أسفرت عن صحة بلاغهما وأن المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان من خلال عمله كمحرر بصحيفة الوطن العربى التى يصدرها حزب العدالة الاجتماعية يقوم بتحرير تحقيقات صحفية تتضمن نشر أخبار وشائعات كاذبة عن نشاطهم تسمى إليهم واستغلال تلك التحقيقات فى ابتزاز رجال الأعمال بطلب مبالغ مالية منهم مقابل عدم الاستمرار فى الهجوم عليهم وإزاء ذلك استصدر إذنًا من النيابة العامة بتسجيل الأحاديث واللقاءات بين الشاهدين السابقين والمتهم السادس وبتاريخ ١٩٩٨/٣/٨ ونفاذاً لهذا الإذن قام بتجهيز مكتب السيد السويركى بالأجهزة الفنية حيث قام بتسجيل الحوار الذى تم بين الشاهدين السابقين والمتهم السادس والذى تضمن طلب وأخذ المتهم السادس المبلغ المالى المتفق عليه وقدره خمسون ألف جنيه مقابل إيقاف الحملة الصحفية ضد شركة التوحيد والنور وقام والشاهدان التاليان بضبطه متلبساً وبحوزته مبلغ الرشوة الذى تبين مطابقة أرقامه المسلسلة كما هو ثابت بالمحضر وإذن النيابة العامة.

وشهد محسن محمد اليماني وعلاء فتحى خفيفى بمضمون ما شهد به الشاهد السابق.

وأقر المتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير بـ «طاهر البربرى» صاحب شركة مصر والسودان للمنتجات الغذائية بالتحقيقات، أن صحيفة الوطن العربى نشرت ١٨ ١١ ٩٧ خبراً عن شركته بالصفحة الأولى تحت عنوان «لحقيقة الغائبة» تضمن خبراً يفيد أن منتجاته قد تكون مغشوشة وغير صالحة للاستهلاك الآدمى، وعقب النشر بثلاثة أيام حضر إلى مكتبه المتهم الخامس سيد عبد الجواد المحرر بالصحيفة وطلب منه عمل حديث صحفى على شكل إعلان تحريرى بالصحيفة مقابل إيقاف حملة الهجوم ضد شركته، وتوجه بصحبة المحرر المذكور إلى مقر الصحيفة وتقابل مع المتهم الأول محمد عبدالعال حسن والذى أفاده بأن الصحيفة تجرى معه حديثاً صحفياً حول منتجات شركته كما تجرى استطلاع رأى وهمياً لإبراز الجوانب الايجابية لمنتجات الشركة وذلك مقابل مبلغ ثلاثين ألف جنيه تدفع له على سبيل الرشوة وأن المتهم الخامس سيد عبدالجواد تردد على مقر شركته وتسلم مبلغ الرشوة وقدره ثلاثون ألف جنيه على دفعتين كل دفعة مبلغ خمسة عشر ألف جنيه وأضاف أن المتهم الأول محمد عبدالعال حسن هدهد بأنه فى حالة رفضه دفع المبلغ الذى طلبه منه سوف يستخدم حملة الهجوم ضد شركته بصحيفة الوطن العربى مبرزاً الجوانب السلبية عن منتجات الشركة.

وأقر المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان بالتحقيقات بجلسة المحاكمة بأن المتهم الأول محمد عبدالعال حسن كلفه بإجراء تحقيق عن محلات التوحيد والنور لإبراز السلبات والمخالفات التى يرتكبها صاحب الشركة باعتباره حقق ثراءً مفاجئاً ثم يبدأ بعد ذلك فى مساومة صاحب الشركة للحصول منه على مبالغ مالية مقابل إيقاف الحملة الصحفية ضده وقام بالفعل بنشر تحقيق ضد الشركة هاجمها فيه بعد أن أعد له المتهم الأول عناوين ومادة الموضوع والتى تتضمن إبراز السلبات والأخطاء مع وضع عناوين مثيرة لجذب انتباه القراء، وطبقاً لما كلفه به المتهم الأول توجه إلى مقر الشركة حيث تقابل مع السيد رجب السويركى وعبد الله أحمد التايه وطلب منهما دفع مبلغ خمسين ألف جنيه على

سبيل الرشوة مقابل إيقاف الحملة الصحفية الهجومية ضد شركة التوحيد والنور ونشر تكذيب لكل ما نشر، وبتاريخ ١٩٩٨/٣/٨ تسلم مبلغ الرشوة وطلب اصطحابه إلى مقر الصحيفة لتسليم المبلغ للمتهم الأول محمد عبدالعال حسن إلا أنه ضبط مما حال دون ذلك وأضاف فى إقراره أن المتهم الأول كان ينتظره بمقر الصحيفة لاستلام المبلغ منه وأنه نفذ ما كلفه به المتهم الأول لأنه يعمل بالقطعة لديه فى صحيفة الوطن العربى وهو وحده الذى يحدد مكافآته عن الموضوعات التى يحررها للصحيفة.

وثبت من الإطلاع على العدد ١٥٠ من صحيفة الوطن العربى الصادر فى ١٩٩٧/١١/١٨ خبراً بالصفحة الأولى تحت عنوان «الحقيقة الغائبة» فى لحوم مصر والسودان وتضمن الخبر أن الشركة تعلن عن منتجاتها بأسعار مخفضة وأن هذه الشركة لحومها مغشوشة ولا تصلح للاستخدام آدمى.

وثبت أيضاً من الإطلاع على العدد ١٥١ من الصحيفة آفة الذكر الصادر بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٥ خبراً بالصفحة الأولى أيضاً تحت عنوان «هل يأكل المصريون لحوماً فاسدة؟» وتضمن العدد تحقيقاً صحفياً بالصفحة الرابعة على شكل حوار أجراه المتهم الخامس مع المتهم الرابع صاحب شركة مصر والسودان يتضمن مدحاً فى الشركة ومنتجاتها وبأنها تبيع بأسعار مخفضة مكتفية بهامش ربح بسيط وأن منتجاتها تخضع لرقابة وزارتى التموين والصحة وثابت أن التحقيق تم بمكتب المتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير: بـ «طاهر البربرى» كما ثبت من الإطلاع على العدد رقم ١٥٣ من الصحيفة الصادر فى ١٩٩٨/٢/٩ وجود خبر بالصفحة السابعة يتضمن استطلاع رأى لبعض المواطنين عن لحوم شركة مصر والسودان كانت الآراء إيجابية وتؤكد جودة منتجات الشركة ولم يتضمن استطلاع الرأى أى آراء سلبية.

وثبت من الإطلاع على العدد رقم ١٦٤ من صحيفة الوطن العربى الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٤ أن خبراً بالصفحة الأولى تحت عنوان (من وراء التوحيد والنور) تضمن وجود شبهات فى مصادر أموال هذه الشركة وعلاقات صاحبها السيد رجب السويركى

ببعض الأشخاص المشتبه فيهم وأن الشائعات تؤكد تهريبها من الضرائب وأنها تستغل الواجهة الدينية في تحقيق المكاسب المادية وأن الصحيفة ستفتح ملف شركة التوحيد والنور لتقف على الحقيقة في الأعداد القادمة وقد تم ضبط أصل الرد الذي أعده المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان بالاتفاق مع المتهم الأول محمد عبدالعال حسن والمزمع نشره لصالح شركة التوحيد والنور بعد تسلم مبلغ الرشوة ويتضمن أن جميع معاملات شركة التوحيد والنور شرعية وأنها لا تخالف القانون في تجارتها وأقر المتهم السادس بأنه حرر هذا الرد بناء على أوامر من المتهم الأول.

وثبت من تقرير خبير الأصوات مطابقة بصمة صوت المتهم السادس محمود الغلبان لما هو ثابت بالتسجيلات التي تضمنت طلبه مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إيقاف حملة الهجوم الصحفية ضد شركة التوحيد والنور وأن هذه المبالغ لقيادات الحزب والصحيفة وبجلسة المحاكمة المتيدة بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠٠٣م شاهدت واستمعت المحكمة إلى شرائط الفيديو والكاسيت بالجلسة العلنية وتبين من ذلك أن حواراً دار بين المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان والسيد رجب السويركى حول مبلغ الرشوة وأنه مقابل إيقاف حملة الهجوم وذكر محمود الغلبان أن الدكتور محمد هو الذى كلفه بذلك وتسلم المتهم السادس الحقية التى تحوى مبلغ الرشوة من عبده التايه ثم قيام رجال الشرطة بضبطه.

ومن حيث إن المتهم الأول مثل بجلسات للمحاكمة وأنكر الاتهامات المسندة إليه وبجلسة ٢٦ / ١ / ٢٠٠٣م طلب سماع شاهدة نفى، واستمعت المحكمة إلى خليل فتحى سيد أحمد المحرر بصحيفة (النيل) ويعمل بالتقطعة بصحيفة الوطن العربى وشهد بأن الشئون القانونية بصحيفة الوطن العربى طلبت مه أن يمثل بجلسة المحاكمة ليشهد لصالح المتهم الأول وأن الشاهد عبدالرشيد ومن يدعى نور شحات ويعمل محامياً طلبا منه أن يشهد ضد المتهم الأول إلا أنه رفض ذلك رغم عدم معرفته بالمتهم السادس محمود الغلبان، وشهد الشاهد الثانى من شهود النفى ويدعى شهاب الدين أحمد الوراقى ويعمل بصحيفة الوطن العربى تحت رئاسة المتهم الأول أنه حضر حواراً بين المتهم الأول ومحمود

الغلبان عن موضوع شركة التوحيد والنور ولم يطلب المتهم الأول من المتهم السادس الحصول على أية مبالغ من شركة التوحيد والنور وأن المتهم الأول ظل بالشركة يوم ضبط المتهم السادس حتى الرابعة مساءً والمحكمة تلتفت عما ورد بشهادة الشاهدين سالفى الذكر لأنها تحمل شبهة المجاملة للمتهم الأول اللذين يعملان تحت رئاسته فضلاً عن أن مؤدى الشهادتين لا ينال من أدلة الثبوت على النحو المساق فيما تقدم.

والنيابة العامة ممثلة فى رئيس النيابة ترافع فى الدعوى شارحاً وقائعها وأدلة الثبوت فيها وانتهى إلى طلب توقيع أقصى العقوبة على المتهمين وأودع ملف الدعوى مذكرة شارحة بمرافعته.

والدفاع الحاضر مع المتهم الأول دفع الاتهام عنه بما يلي:

أولاً: دفع بانتفاء وصف الموظف العام بالنسبة له كرئيس لحزب العدالة الاجتماعية وك رئيس لمجلس إدارة صحيفة الوطن العربى.

ثانياً: انتفاء الركن المادى والمعنوى لجريمتى الرشوة المستندتين إليه بالنسبة لمحلات مصر والسودان وشركة التوحيد والنور.

ثالثاً: بعدم الاعتداد باعتراف المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان عليه لأنه غير صحيح وما قصد معه إلا التمتع بالإعفاء المنصوص عليه بالمادة ١٠٧ من قانون العقوبات.

رابعاً: عدم الاعتداد بشهادة الشاهد الأول عبدالرشيد احمد السيد لتناقضه وعدوله عنها بجلسة المحاكمة وفى الموضوع بالتشكيك فى أدلة الثبوت.

ومن حيث إنه عن الدفع بتخلف صفة الموظف العام أو من فى حكمه بالنسبة للمتهم الأول وذلك طبقاً للمادتين ١٤ ، ٢٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م فى شأن الأحزاب السياسية فمردود بأن نص المادة الرابعة عشرة من القانون آنف الذكر جاءت واضحة ودقيقة وصريحة لا لبس فيها ونصها يقضى باعتبار القائمين على الحزب فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق أحكام قانون العقوبات وتسرى عليهم جميعاً أحكام قانون الكسب غير المشروع كما جاء نص المادة ٢٧ من القانون المذكور يقضى بأنه لا تخل أحكام هذا

القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر مما يعنى أن القانونين على الأحزاب السياسية يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين فيما لو ارتكب أحد منهم جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات. لما كان ذلك وكان رئيس الحزب السياسى من القائمين عليه فإنه يعتبر طبقاً لهذا النص فى حكم الموظف العام فى مجال تطبيق أحكام قانون العقوبات وإذ كانت النيابة العامة وجهت إليه تهمته الرشوة المشار إليهما آنفاً فإنه يخضع لنصوص المواد المؤتممة لطلب الرشوة وأخذها المبينة بالمواد ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات ومن ثم يكون الدفع بتخلف صفة الموظف العام أو من فى حكمه عن المتهم الأول دفع غير سديد يتعين الالتفات عنه.

ومن حيث إنه عن الدفع بانتفاء أركان جريمة الرشوة فإنه لا يستقيم وصحيح القانون والواقع فى الدعوى وآية ذلك أن المتهم الأول محمد عبدالعال حسن دفع بالمتهم الخامس سيد عبدالجواد بعمل تحقيق صحفى يهاجم فيه محلات مصر والسودان متضمناً أن لحومه مغشوشة وغير صالحة للاستهلاك الأدمى، وإثر النشر كلف المحرر المذكور بالتوجه للمتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير بـ «طاهر البربرى» ليساومه على دفع مبالغ على سبيل الرشوة لإيقاف الهجوم ضده وأن الأخير تقابل مع المتهم الأول وطلب منه دفع مبلغ ثلاثين ألف جنيه لإجراء حوار معه واستطلاع رأى وهى ببرز فيه إيجابيات شركته ولوقفت حملة الهجوم ضده وتم دفع المبلغ على دفعتين كل منها خمسة عشر ألف جنيه لسيد عبدالجواد وسلمها للمتهم الأول وأنه كلف أيضاً المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان باستخدام ذات الأسلوب ومهاجمة محلات التوحيد والنور ثم كلفه بالتوجه إلى السيد رجب السويركى صاحبها لمساومته على دفع مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه (خمسین ألف جنيه) نظير وقف حملة الهجوم ضده ومسايرة صاحب الشركة المذكورة وأبلغ السلطات المختصة التى ضبطت المتهم السادس وبحوزته مبلغ الرشوة، وهذا الذى خلصت إليه المحكمة يوفر فى حق المتهم الأول الركنين المادى والمعنوى لجريمة الرشوة والتى ثبت للمحكمة قيامها من:

أولاً: شهادة عبد الرشيد أحمد السيد أحمد والتي اطمأنت المحكمة تماماً لصدقها وصحتها واتساقها مع باقى أدلة الثبوت سواء بالتحقيقات أو بجلسة المحاكمة وأنها صدرت منه طوعية واختياراً وعن إرادة حرة لا يشوبها ثمة إكراه على النحو الذى فصلته المحكمة آنفاً، ذلك أن الشاهد المذكور وإن كان قد ذكر بمحضر الجلسة أن إكراهاً وقع عليه من مجهولين للشهادة ضد المتهم الأول، إلا أن ذلك جاء عارياً من دليل يسانده خاصة أنه أدلى بذات أقواله الجوهرية بالتحقيقات بجلسة المحاكمة بعد أن أقر للمحكمة بأنه يشهد أمامها دون ثمة إكراه وقع عليه من أحد، فضلاً عن الأوراق التى تحوى المحضر رقم ٥٥٩٤ لسنة ٢٠٠١ جنح العجوزة والذى حرره ضد المتهم الأول واتهمه باحتجازه بدون وجه حق وتصويره عارياً مع إحدى الساقطات وتوقيعه على شيكات على بياض أى أن الإكراه الثابت بالمحضر صادر عن المتهم الأول وليس عن مجهولين ليشهد ضد الأول الأمر الذى يبعد بين هذا القول للشاهد بجلسة المحاكمة وبين يقين الاطمئنان إليه وترى المحكمة أن شهادته بالتحقيقات جاءت عن إرادة حرة واختيار كامل من الشاهد وأنه مجاملة للمتهم الأول أو خشية منه رغب فى أن يدلى بهذه الفرية بجلسة المحاكمة ولما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل المحكمة عليها مهما وجهه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى المحكمة تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه وإذ كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات المذكور وصحة تصويره للواقعة فإنها تأخذ بشهادته فى مقام التدليل على صحة الاتهام المسند إلى المتهم الأول.

ثانياً: مؤدى شهادة السيد رجب السويركى التى وردت بتحقيقات النيابة العامة وبجلسة المحاكمة فإن المحكمة تظمن إليها تماماً لصدقها وصحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع فى الدعوى واتساقها مع شهادة الشاهد الأول ومع اعتراف المتهمين الرابع والسادس.

ثالثاً: إقرار المتهم الرابع محمد محمد مرسى الشهير بـ «طاهر البربرى» من أن المتهم محمد عبدالعال حسن، طلب منه مبلغ ثلاثين ألف جنيه لوقف حملة الهجوم ضد محلاته

بإجراء استطلاع وهمى وإجراء حوار معه يبرز إيجابيات شركته بعد أن كان قد هاجمها بواسطة المتهم الخامس سيد عبدالجواد المحرر بصحيفة الوطن العربي والمحكمة تظمن إلى اعتراف هذا المتهم لكونه صادقاً كاملاً يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها محمد عبدالعال حسن دون نقص أو تحريف، وتأخذ به كما تأخذ به المتهم الأول لأن للمحكمة سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، وهذا الذى خلصت إليه المحكمة من اعتراف المتهم الرابع ينطبق على اعتراف المتهم السادس محمود عبدالحميد الغلبان الذى أقر بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أن المتهم الأول محمد عبدالعال حسن كلفه بتحرير تحقيق يهاجم فيه محلات التوحيد والنور وإبراز سلبياتها ومخالفتها للقانون ثم كلفه بعد ذلك بمقابلة صاحب المحلات وطلب منه رشوة قدرها خمسون ألف جنيه فى مقابل وقف حملة الهجوم عليه ونشر إيجابيات عنها بدلاً من السلبيات وأنه أعد رداً بالإيجابيات عنها بدلاً من السلبيات وأنه نفذ أوامر المتهم الأول له وعند استلام مبلغ الرشوة تم ضبطه بمعرفة رجال الشرطة فهذا الاعتراف أيضاً ترى المحكمة أنه صادق وكامل ويغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها المتهم الأول دون نقص أو تحريف وأنه أدلى بها بالتحقيقات ولدى جهة الحكم ومن ثم تأخذ المتهم الأول به لاطمئنانها إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، وتخلص المحكمة من جماع ما تقدم وللأدلة الأخرى التى ساقتها فيما تقدم أن تهمنى الرشوة المسندتين للستهم الأول الخاصتين بمحلات مصر والسودان ومحلات التوحيد والنور ثابتان ثبوتاً قاطعاً يقيناً قبله وأنه أنجز بوظيفته واستغل الثقة التى تفرضا عليها وظيفته بما يوفر فى حقه بجلاء ارتكابه للجريمة بعنصرها المادى، وتوافر القصد الجنائى فى الرشوة فى حقه لأن القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه بفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباته وأنه ثمن لانتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التى صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة وقد ثبت للمحكمة أن المتهم الأول أنجز بوظيفته وأخذ مبالغ مالية للإخلال بها على النحو المساق فيما تقدم.

ومن حيث إن المتهمين الرابع والخامس لم يمثلوا بجلسات المحاكمة ولم يديا ثمة دفع أو دفاع ومن ثم تأخذ المحكمة المتهم الرابع باقراره بالتحقيقات التى سبق وأشارت إلى أنها صادقة وكاملة وغطت جميع وقائع الرشوة دون نقص أو تحريف، وقد أقر بإعطاء المتهم الأول محمد عبدالعال حسن رشوة قدرها ثلاثون ألف جنيه بواسطة المتهم الخامس سيد عبد الجواد ومن ثم تأخذه المحكمة باعترافه ويكون الاتهام المسند إليه ثابتاً قبله على وجه القطع واليقين، أما بالنسبة للمتهم الخامس فإن إنكاره بالتحقيقات لا يعدو أن يكون ضرباً من دفع غير صحيح للتخلص من ريقة الاتهام ومن ثم تلتفت المحكمة عن إنكاره وتأخذه بما ثبت لديها من أدلة إثبات وتخلص إلى أن الاتهام المسند إليه ثابت قبله على وجه القطع واليقين أيضاً.

ومن حيث إنه لكل ما سبق يكون قد ثبت فى يقين المحكمة ووجدانها على وجه القطع أن:

١- محمد عبد العال حسن

٤- محمد محمد مرسى الشهير بـ «طاهر البربرى»

٥- سيد محمد عبد الجواد

أنهم خلال الفترة من ١٨ / ١١ / ١٩٩٧ م وحتى ٨ / ٣ / ١٩٩٨ م بدائرة قسم عابدين - محافظة القاهرة.

المتهم الأول:

أولاً: بصفته فى حكم الموظف العام ورئيس حزب العدالة الاجتماعية، ورئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير صحيفة الوطن العربى طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من محمد محمد مرسى الشهير بـ «طاهر البربرى» مبلغ ثلاثين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر تحقيقات صحفية بصحيفة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن التشكيك فى سلامة وصلاحيه الأغذية التى تنتجها شركة مصر والسودان المملوكة له، للاستهلاك الأدمى ثم نشر استطلاعات رأى وهمية تفيد صلاحية تلك المنتجات للاستهلاك الأدمى.

ثانياً: بصفته سائلة الذكر طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من السيد رجب السويركي صاحب شركة التوحيد والنور لتجارة الملابس مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر أخبار صحيفة الوطن العربي التي يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تفيد التشكيك في جودة منتجات شركته وأسلوب إدارتها وتهربه من الضرائب بأن تعاملاتها غير شرعية على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم الرابع: قدم عطية لموظف عام رئيس حزب العدالة الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة صحيفة الوطن العربي للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم للمتهم الأول محمد عبد العال حسن مبلغ ثلاثين ألف جنيه على سبيل لرشوة مقابل إيقاف التحقيقات الصحفية بصحيفة الوطن العربي التي يرأس المتهم الأول تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية يتضمن التشكيك في سلامة وصلاحية الأغذية التي تنتجها شركته ونشر استطلاعات رأى وهمية لإبراز صلاحية تلك المنتجات للاستهلاك الآدمي.

المتهم الخامس: توسط في جريمة الرشوة موضوع التهمة الساقطة على النحو المبين بالتحقيقات.

الأمر المكون للجنائيات المنصوص عليها بالمادتين ١٠٣، ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مما يتعين معه معاقبتهم على مقتضاها إعمالاً لنص المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

ومن حيث إن المحكمة ترى أخذ المتهمين بتسقط من الرأفة إعمالاً لحقها المخول لها بنص المادة ١٧ من قانون العقوبات.

ومن حيث إنه ومنى قضت المحكمة بإدانة المتهم الأول فإنه يتعين الحكم بعزله من وظيفته عملاً بحكم المادتين ٢٤، ٢٥ من قانون العقوبات.

ومن حيث إن المحكمة تلزم المتهمين بالمصاريف الجنائية عملاً بالمادة ١١٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

والمحكمة إذ تنوه بخطورة الجرم الذى ارتكبه المتهم الأول بحسبانته رئيساً لأحد الأحزاب السياسية فى مصر ورئيساً لمجلس إدارة وتحرير صحيفة الوطن العربى - بإجراء تحقيقات صحفية مزيفة بدلاً من أن تتضمن الصحيفة حقائق صادقة تنير الطريق أمام المجتمع وتكشف الفساد، وكان هو وتابعوه يضللون القراء غدرًا وغشًا وخداعًا ليتوصلوا إلى غاية سوء إجرامية هى الحصول على أموال بعض رجال الأعمال بهذه الوسيلة غير المشروعة مستغلين أشرف المهن وأقدسها والتى تسعى دائماً إلى أن تسود الحرية والثقافة فحولها المتهم الأول وتابعوه ممن شملتهم التحقيقات وأمر الإحالة إلى مرتع للكسب الحرام والرشوة والابتزاز، إلا أن ذلك لن يؤثر فى الصحافة المصرية التى كانت وستظل دوماً من المعالم المميزة لمجتمعنا المصرى ومسيرته الديمقراطية بحسبانها النافذة الشرعية للحرية ومدرسة الشعب للحضارة والثقافة ومن أهم غايتها البحث عن الحقيقة وإتاحتها بأمانة وشفافية لكل من يسعى إليها، وشفافية الصحافة هى الرمز المضىء للثوب الأبيض لصاحبة الجلالة، وهى كذلك لأن القائمين عليها يعملون فى ظل الحرية المستولة التى تسود المجتمع المصرى ومن أسف أن تسلل إلى هذه المهنة الشريفة المقدسة قلة من أدياء العمل الصحفى من أمثال المتهمين الأول والخامس ومن خلال عملهم غير المسئول حاولوا أن يلوثوا هذا الثوب الأبيض من خلال تصرفاتهم التى غاب عنها الضمير الصحفى المسئول واتخذوا من الصحافة مصدراً للثراء السريع غير المشروع على حساب الصحافة ذاتها وعلى حساب المجتمع المصرى، واستغلوا مناخ الحرية السائد وحصلوا على ترخيص بإصدار صحيفة الوطن العربى وبدلاً من السير فى ركب الصحفيين الشرفاء جعلوها مطية لجشعهم وفسادهم وسخروها فى ابتزاز رجال الأعمال والتى استحقوا بحق عنها العقاب المبين آنفاً.

هذا وتلاحظ المحكمة أن ما حدث من مخالفات فى هذه الدعوى لا ينفصل عن غياب الضمير لقلة غير مسئولة فى بعض قطاعات المجتمع امتدت إلى بعض الصحف وقلة من تسللوا إلى العمل الصحفى وهم ليسوا بصحفيين وغير أعضاء بنقابة الصحفيين ومن ثم فإن المحكمة تدعو نقابة الصحفيين إلى أن تأخذ دوراً فعالاً لتوقيع الجزاء التأديبى إزاء أية مخالفات لأخلاقيات المهنة وموائيق الشرف الخمسة التى صدرت بشأنها حتى ولو لم ترق

إلى مرتبة الجريمة الجنائية، فالدور الذى ينبغى أن تقوم به النقابة هو دور اجتماعى لصالح المجتمع بأسره وهو الدور الأصيل لها، لأن دورها ليس مقصوراً على رعاية مصالح الصحفيين وحدهم ذلك أن ما قام به المتهم الأول محمد عبد العال حسن منذ البداية سواء الوسائل غير المشروعة التى ابتدعها لابتزاز أموال بعض رجال الأعمال أو تعيين معظم المحررين بصحيفته دون أن يكونوا مقيدين أو أعضاء بنقابة الصحفيين وفقاً لحكم المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م وكان على النقابة أن تراقب تلك لتحقيقات المتسمة بعدم المسؤولية وتحاسب المتهم الأول وتابعيه عنها من خلال مبادئ موائيق الشرف الخمسة ومن خلال نصوص القانون آنف الذكر.

ومن البديهي أن رقابة نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة كانت ستحد من هذا المشروع الإجرامى، وترى المحكمة أن الرقابة فى هذا الخصوص ليست قيداً على حرية الصحافة بقدر أنها مسئولية لضبط العمل الصحفى، إذ الحرية بغير ضوابط أو مسئولية تصبح هى الفوضى ذاتها، خاصة أن ما ارتكبه المتهم الأول وتابعوه هو أمر تأباه الصحافة عينها وما كان للنقابة والمجلس الأعلى للصحافة أن يشيحا عنه وجههما، إذ كان يلزم لصالح الصحفيين أنفسهم والمجتمع بأسره مساءلة المخطئ فور وقوع الخطأ وتوقيع الجزاء المناسب عليه خاصة وأن أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م تعطى الحق للمجلس الأعلى للصحافة توقيع جزاءات تصل إلى إصدار قرار بتعطيل الصحيفة لمدة ستة أشهر وإذا لم تتم إزالة أسباب المخالفة - وهى تعيين محررين غير أعضاء نقابة الصحفيين، اعتبار الترخيص لاغياً.

ومن حيث إن النيابة العامة أسندت للمتهم الأول وللمتهمين الثانى والثالث الاتهامات التالية:

أولاً: المتهم الأول: أسندت له تهمتان أخريان بوصف أنه:

(١) بصفته فى حكم الموظف العام (رئيس حزب العدالة الاجتماعية) طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من المتهمين الثانى والثالث مبلغ

أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات صحفية بصحيفة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية يتضمن إبرازاً لسلبيات - خلافاً للحقيقة - فى أعمال ونشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يمثلانه على النحو المبين بالتحقيقات.

(٢) بصفته سالفة البيان استولى بغير حق على مال مملوك لإحدى جهات الدولة بأنه استولى على مبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً والمملوك للصندوق الاجتماعى للتنمية لإيقاف نشر مقالات صحفية تتضمن الإسقاط على نشاط الصندوق الاجتماعى بزعم أنه قيمة إعلانات - على خلاف الحقيقة - نشرها بصحيفة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانياً: المتهمان الثانى والثالث:

قدما رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدما للمتهم الأول مبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل إيقاف نشر مقالات بصحيفة الوطن العربى التى يرأس تحريرها والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية تتضمن إبرازاً لسلبيات - خلافاً للحقيقة - فى أعمال ونشاط الصندوق الاجتماعى والذى يمثلانه موضع التهمة أولاً بند (١).

ثالثاً: المتهم الثالث أيضاً:

بصفته موظفاً عاماً (مدير الإعلام والتعاون الدولى للصندوق الاجتماعى للتنمية) سهل للمتهم الأول الاستيلاء بغير حق على المال العام بأن سهل الاستيلاء على أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً من أموال الجهة التى يعمل بها بإصداره شيكاً بالمبلغ سالف البيان لصالح المتهم الأول من رصيد الصندوق الاجتماعى للتنمية بزعم أنه قيمة لإعلانات على خلاف الحقيقة - تم نشرها بصحيفة الوطن العربى والصادرة عن حزب العدالة الاجتماعية التى يرأس المتهم الأول تحريرها على النحو المبين بالتحقيقات.

وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بمقتضى المواد ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١١٠ مكرراً، ١١٠، ١١٣/١، ١١٨، ١١٨ مكرراً، ١١٩، آ، ١١٩ مكرراً أ من قانون العقوبات والمادتين ١٤، ١٥/١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية.

ومن حيث إن النيابة العامة ركنت في إثبات التهمتين إلى المتهم الأول والانتهاكات الموجهة للمتهمين الثانى والثالث إلى شهادة كل من عبد الرشيد أحمد السيد. ومحمد حامد عوض وعز الدين إبراهيم شوكت ومن إقرار المتهمين الثانى والثالث بالتحقيقات ومن أقوال حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعى بالتحقيقات وما ثبت من الاطلاع على الدعوى رقم ٣١٩ لسنة ١٩٩٧م حصر أمن دولة عليا والاطلاع على الأعداد أرقام: ١٠٨، ١٢٧، ١٣٧ من صحيفة الوطن العربى والعدد ١٣٩ من ذات الصحيفة.

فقد شهد عبد الرشيد أحمد السيد أحمد أمين شباب حزب العدالة الاجتماعية بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أن المتهم الأول محمد عبد العال حسن بصفته رئيس حزب العدالة الاجتماعية ورئيس تحرير صحيفة الوطن العربى نشر عشر حلقات بأعداد الصحيفة تتضمن الإشادة بدور الصندوق الاجتماعى للتنمية، ثم طالب إدارة الصندوق بسداد قيمة هذه المواد الإعلانية إلا أن المسئولين بالصندوق رفضوا سدادها لعدم صدور إذن نشر للصحيفة، وحرر المتهم الأول خطاباً لأمين عام الصندوق يطالبه فيها بمبلغ تسعين ألف جنيه قيمة الحملة الإعلامية إلا أن موقف الصندوق لم يتغير وأصر المسئولون فيه على رفض سداد هذا المبلغ، إثر ذلك قام المتهم الأول بتدبير حملة صحفية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٧م هاجم فيها الصندوق الاجتماعى للتنمية ووصف القائمين عليه بالسفاهة وإهدار الأموال، وأنه لجأ إلى هذه الوسيلة للضغط على المسئولين بالصندوق للحصول منه على المبلغ المطالب به وإثر ذلك حضر المتهم الثانى رأفت إبراهيم سلامة إلى مقر الصحيفة وتقابل مع المتهم الأول ودارت عدة لقاءات بينهما انتهت إلى اتفاقهما على سداد أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً قيمة ما تم نشره مقابل إيقاف حملة الهجوم ضد نشاط الصندوق الاجتماعى والصلح والتنازل عن القضايا المقامة ضد الصحيفة من الصندوق وأنه تم بالفعل توقيع عقد صلح بشأنها وتوقفت الحملة الصحفية عقب ذلك.

وشهد محمد حامد عوض المحرر بصحيفة «الوطن العربي» أنه أثناء فترة عمله بالصحيفة كمشرف على الإعلانات حصل المتهم الأول محمد عبد العال حسن على مواد إعلانية من الصندوق الاجتماعي للتنمية وقام بنشرها بالصحيفة على مدار عشر حلقات على أساس أنها تحقيقات صحفية تتضمن الإشادة بالصندوق الاجتماعي، وعقب النشر طالب الصندوق بمبلغ تسعين ألف جنيه مقابل ما نشر على أساس أنها مواد إعلانية، وإذا رفض الصندوق سداد هذه المبالغ قام المتهم الأول بمهاجمة القائمين على الصندوق بصحيفة الوطن العربي، ونتيجة استمرار حملة الهجوم على الصندوق تم التفاوض بينه وبين المتهم الثاني وإثر ذلك طلب منه المتهم الأول تحرير فواتير بقيمة المواد التي تم نشرها وكلفه بالتوجه لمقر الصندوق وتسليمها للمتهم الثاني رأت إبراهيم سلامة ونفذ ما أمره به.

وشهد عز الدين إبراهيم شوكت مدير شئون التعاون الدولي والإعلام بالصندوق الاجتماعي للتنمية، بأنه إبان شغله لهذه الوظيفة والتي انتهت في شهر يونيه ١٩٩٧م طلب منه المتهم الأول التعاقد مع الصندوق الاجتماعي لنشر إعلانات بصحيفة الوطن العربي التي تصدر عن حزب العدالة الاجتماعية الذي يرأسه فرفض ذلك لكون تلك الصحيفة ليست وسيلة إعلامية واسعة الانتشار وأنها محدودة التوزيع ورغم ذلك قام المتهم الأول بنشر عدة حلقات صحفية تضمنت تكراراً لبعض المواد الإعلامية التي يصدرها الصندوق الاجتماعي، ثم أرسل إليه المتهم الأول فواتير يطالب فيها بسداد مبلغ تسعين ألف جنيه قيمة ما تم نشره فقابل طلبه بالرفض لعدم إصدار إذن نشر من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وقرر المتهم الثاني رأت إبراهيم سلامة بالتحقيقات أن أمين عام الصندوق الاجتماعي كلفه بالتفاوض مع المتهم الأول محمد عبد العال حسن بشأن شرح الجوانب الإيجابية للصندوق ووقف حملة الهجوم ضده ونشر رد يتضمن شرح الجوانب الإيجابية للصندوق والتنازل والصلح عن القضايا المقامة من الصندوق ضد المتهم الأول وصحيفة «الوطن العربي» وأنه تمكن من إعداد الصلح وعرضه على أمين عام الصندوق الاجتماعي فوافق

عليه، وأن الصندوق صرف مبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً قيمة إعلانات للمتهم الأول، وتوقف حملة الهجوم على الصندوق إثر نشر الرد الذي أعده المتهم الثالث.

وقرر المتهم الثالث أحمد مختار زكي بالتحقيقات أنه عقب استمرار الحملة الهجومية الصحفية من جانب صحيفة الوطن العربي ضد الصندوق الاجتماعي قام المتهم الثاني رأفت إبراهيم بالانفاق مع المتهم الأول محمد عبد العال حسس على إيقاف الحملة الصحفية مقابل نشر رد يتضمن الجانب الإيجابي للصندوق قام هو بتحريره واختيار عناوينه الرئيسية وقام بسداد مبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً مقابل هذا النشر من أموال الصندوق بموجب شيك صالحي صحيفة الوطن العربي وتوقفت حملة الهجوم عقب ذلك.

وقرر حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعي بتحقيقات النيابة العامة أنه كلف المتهم الثاني بمقابلة المتهم الأول بشأن متابعة ما نشر به "صحيفة الوطن العربي وأخبره المتهم الثاني بأنه اتفق مع المتهم الأول على نشر رد وتصحيح من الصندوق لما تم نشره من سلبات وكلف المتهم الثالث بإعداد هذا الرد وأن المتهم الثالث هو المختص بصرف مبالغ الإعلانات للصحف.

وثبت من الإطلاع على الدعوى رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٩٧م حصر أمن دولة عليا وجود خطابين موقعين من المتهم الأول باسم أمين عام الصندوق الاجتماعي يتضمن الأول نشر إيجابيات ويطلب فيه إدارة الصندوق بسداد قيمة ما تم نشره، والخطاب الثاني نوه فيه أيضاً إلى أنه نشر الإيجابيات دون السلبات رغم أنها كثيرة، وأن ما تم نشره هدية من الصحيفة للصندوق الاجتماعي وطالب الصندوق بنشر إعلانات بصحيفة الوطن العربي".

وثبت من الإطلاع على العدد رقم ١٠٨ الصادر بتاريخ ١٤، ١، ٩٧ تحت عنوان "هكذا يبدد السفهاء أموال مصر" ووصفت الصحيفة القاتمين على الصندوق بالسفهاء وأن خسائره

تبلغ ثلث ميزانية الدولة، وثبت أيضاً من مطالعة العدد ١٢٧ من صحيفة «الوطن العربي» الصادر بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٧م تحت عنوان «ثلاثمائة مليون جنيه يبددها صندوق النصب الاجتماعي في مشروعات وهمية»، وجاء في العدد ١٣٧ الصادر بتاريخ ١٩/٨/١٩٩٧ أن خبراً بالصفحة الأولى تحت عنوان «حتى لا تتوه الحقائق .. رد من الصندوق الاجتماعي المفترى عليه» وتضمن الرد شرحاً لإنجازات الصندوق الاجتماعي وموقع عليه من المتهم الثالث أحمد مختار زكي مدير إدارة التعاون الدولي بالصندوق الاجتماعي، كما ثبت من الإطلاع على العدد رقم ١٣٩ الصادر في ٢/٩/١٩٩٧ أن خبراً بالصفحة الأولى عن توقيع بروتوكولات تعاون بين الصندوق الاجتماعي والمؤسسات الاقتصادية الهندية.

ومن حيث إنه لدى سؤال المتهمين بالتحقيقات أنكروا ما أسند إليهم من اتهامات وقرر المتهم الثاني رأفت إبراهيم سلامة أنه بناء على تكليف حسين الجمال قام بالتفاوض مع المتهم الأول لإجراء صلح بينه وبين الصندوق يتضمن تنازل الأخير عن القضايا التي أقامها ضد صحيفة «الوطن العربي» مقابل إيقاف الصحيفة حملة الهجوم ضده، وأنه نجح في إبرام هذا الصلح وعرضه على أمين عام الصندوق الاجتماعي فوافق عليه واعتمده، وأنه لا صلة له بأموال الصندوق الاجتماعي وليس مختصاً بتقدير الإعلانات أو صرفها.

وقرر المتهم الثالث أنه بعد إتمام الصلح مع صحيفة «الوطن العربي» حرر رداً نشر بالصحيفة في نصف صفحة عن إنجازات الصندوق الاجتماعي وسدد قيمته كإعلان تحريري لمرور وقت طويل على حملة الهجوم يتعذر معها الرد مجاناً وفق القانون، وأنه قدر قيمة هذا الإعلان بمبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً من خلال اللجنة المشكلة لهذا الغرض منه ومن محمد محمود أبو العطا، والدكتور فاضل طحان، ومحمد مصطفى وأن الشيك الصادر بهذا المبلغ كان باسم صحيفة «الوطن العربي» وأنه لا يصدر الشيكات بنفسه ولا يوقع عليها، وأن الذي أصدر الشيك ووقع عليه محمد محمود أبو العطا وآخر، وأنكر الاتهام المسند إليه وقدم حافظة مستندات تؤيد دفاعه.

وقرر المتهم الأول بالتحقيقات أن الشيك الصادر له من الصندوق الاجتماعي كان قيمة

إعلانات فعلية نشرها بصحيفة «الوطن العربي» وأنكر التهمتين المسندتين إليه في هذا الشأن على النحو المساق فيما تقدم.

ومن حيث إن الدفاع الحاضر مع المتهمين التمس الحكم ببراءة المتهم الأول من التهمتين أولاً بند (١)، وأولاً بند (٤) وبراءة كل من المتهمين الثاني والثالث مما نسب إليهما.

ومن حيث إنه باستعراض أدلة الاتهام على نحو ما سلف بيانه فإنه تبين للمحكمة أنها جاءت قاصرة عن حد الكفاية لإدانة المتهم الأول عن التهمتين المشار إليهما وإدانة المتهمين الثاني والثالث عن التهم المسندة إليهما لأنها تحمل مظنة الشك وغير مبنية على الحزم واليقين، آية ذلك أنه من المقرر أن وزن أقوال لشهود وتقديرها مرجعه إلى المحكمة تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه، كما أنه في الأصل أن من حق المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، فضلاً عن أنه من المقرر قانوناً أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة للمتهم لكي تقضى له بالبراءة، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان المحكمة وما يظمن إليه لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تصمئن إلى شهادة عبد الرشيد أحمد السيد، محمد حامد عوض وعز الدين إبراهيم شوكت في هذا المقام وترى أن شهادتهم لا ترقى إلى الدليل اليقيني المقنع لوجدان المحكمة في إثبات الاتهام ضدهم وذلك لما يلي:

أولاً: أن أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها خلو من دليل أو قرينة على أن المتهم الثاني رآفت إبراهيم سلامة مختص بصرف أموال أو إصدار شيكات من الصندوق الاجتماعي، وأن دوره اقتصر على إبرام صلح مع المتهم الأول بناء على تكليف حسين الجمال له بذلك واعتماد الأخير لعقد الصلح والتوقيع عليه ومن ثم فإن التهمتين المسندتين إليه من تقديمه رشوة للمتهم الأول أو تسهيل استيلائه على المبلغ الصادر به الشيك له لا دليل في الأوراق عليه وأن المتهم الثاني ليس له أى اتصال بأية أمور مالية بالصندوق

الاجتماعى، وثبت من المستندات المقدمة من المتهم الثالث أن لجنة مشكلة لهذا الغرض هى التى وافقت على إصدار الشيك للمتهم الأول وأن المتهم الثانى ليس من بين أعضائها ومن ثم تضحى التهمتان المسندتان للمتهم الثانى على غير ركاز من القانون أو الواقع الأمر المتعين معه القضاء ببراءته منهما.

ثانياً: إن الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها وما تم فيها من تحقيقات أن المتهم الثالث لا ينفرد بتقدير قيمة الإعلانات ولكن تقوم بذلك لجنة رباعية مشكلة منه ومن محمد محمود أبو العطا وعضوين آخرين يمثلان البنك وأن تلك اللجنة هى التى وافقت على إصدار شيك قام بالتوقيع عليه محمد محمود أبو العطا بمبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمائة ثمانية وثلاثين جنيهًا قيمة نشر الرد بالعدد ١٣٧ من صحيفة «الوطن العربى» باعتباره إعلانًا تحريريًا. وأن المتهم الثالث ليس له توقيع على الشيك طبقًا لما ثبت للمحكمة من مطالعة صورته بحافظة المستندات المقدمة منه.

ثالثاً: ما ورد على لسان حسين الجمال بتحقيقات النيابة العامة فى صدر أقواله من أنه كلف المتهم الثانى بإجراء صلح مع المتهم الأول وتكليف المتهم الثالث بسداد قيمة الإعلانات للمتهم الأول وذلك وفقاً لما ورد بصدر أقواله بتحقيقات النيابة العامة، الأمر الذى يؤكد أن المتهمين الثانى والثالث إنما كانا ينفذان أوامر أمين عام الصندوق ولم يتوافر فى حقهما القصد الجنائى فى إعطاء المتهم الأول رشوة أو تسهيل الاستيلاء له على مال الصندوق الاجتماعى، وإنما كان المبلغ الصادر به الشيك يمثل قيمة الرد باعتباره إعلانًا تحريريًا نشرته صحيفة «الوطن العربى» بالعدد رقم ١٣٧ ولا يقدح فى صحة ما ورد بقائمة أدلة الثبوت من أن قيمة الرد عشرة آلاف جنيه فقط لأن التجاوز فى تقدير هذا المبلغ تم بمعرفة لجنة رباعية المتهم الثانى ليس عضواً فيها وأن تقدير هذه اللجنة وإن كان من الناحية الإدارية أو المالية حدث به تجاوز للمبلغ المستحق بالفعل إلا أن هذا الفعل يكون محل مساءلة إدارية أو تأديبية ولا يشكل الجرائم المسندة إلى المتهمين وفقاً لما سلف بيانه من انتفاء القصد الجنائى لدى المتهمين الثانى والثالث فى هذا الخصوص.

ومن حيث إنه ومتى خلصت المحكمة إلى عدم توافر تهمتي تقديم رشوة للمتهم الأول وتسهيل الاستيلاء له على مبلغ أربعة وأربعين ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً من أموال الصندوق الاجتماعي على النحو المفصل فيما تقدم، فإن التهمتين المسندتين للمتهم الأول بقبوله رشوة من المتهم الثاني والثالث والاستيلاء على المبلغ المشار إليه يصبحان لا محل لهما إذ أنهى الوجه الآخر للتهمتين المسندتين للمتهمين الثاني والثالث والتي خلصت المحكمة إلى انتفاء توافر أركانها قبلهما، وتضمنت المحكمة إلى دفاع المتهمين من أن هذا المبلغ كان قيمة إعلانات نشرت بالفعل في صحيفة الوطن العربي لصالح الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ومن حيث إنه وبالبناء على كل ما تقدم ومتى دخل الشك ضمير المحكمة وخالط الظن يقينها في صحة الواقعة وسلامة أدلتها بالنسبة للتهمتين أولاً بندي (١)، (٤) المنسوبتين للمتهم الأول، والتهمتين المنسوبتين للمتهمين الثاني والثالث المشار إليهما آنفاً، وخلت التحقيقات من دليل صحيح يقنعها وتضمن ليه من ثم يتعين الحكم ببراءة المتهم الأول من التهمتين المسندتين إليه أولاً بندي (١)، (٤) الواردة بأمر الإحالة، وبراءة المتهمين الثاني والثالث لما نسب إليهما بأمر الإحالة إعمالاً بنص المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

ومن حيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان تهمة بوصف أن توسط في جريمة الرشوة أولاً بند ٣ على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت عقابه طبقاً لحكم المادتين ١٠٣، ١٠٧ مكرر من قانون العقوبات.

وركنت النيابة العامة في إثبات الاتهام قل المتهم السادس إلى شهادة كل من السيد رجب رزق السويركي وعبد أحمد التايه، ومصطفى عبد الحميد عناني، ومحسن محمد الجمال وعلاء فتحي عفيفي ومن إقرار المتهم بالتحقيقات وما ثبت بتقرير خبير الأصوات باتحاد الإذاعة والتليفزيون.

وقد شهد رجب رزق السويركي بأن صحيفة 'الوطن العربي' نشرت تحقيقاً في شهر

فبراير ١٩٩٨م يتضمن هجومًا على شركة التوحيد والنور التى يملكها وشككت فى مصدر أمواله وفى جودة المنتجات التى تبيعها الشركة، ونوهت الصحيفة إلى أنها ستواصل البحث عن الحقيقة فى الأعداد القادمة وبعد النشر حضر إلى مكتبه المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان وطلب منه مبلغ خمسين ألف جنيه لوقف حملة الهجوم ضده، وذلك فى حضور الشاهد عبده التايه، فتظاهر بالموافقة وأبلغ السلطات المختصة التى طلبت منه مسaire المتهم فيما طلبه وبتاريخ ٨/٣/١٩٩٨م تم تجهيزه والشاهد الثانى فنيًا لتسجيل اللقاء بينهما والمتهم السادس عند حضوره لمقر الشركة، وفور حضور المتهم دار بينهما حوار حول مبلغ الرشوة وأنه مقابل إيقاف حملة الهجوم ضده وقام بتسليم المتهم محمود عبد الحميد الغلبان حقية بها مبلغ خمسين ألف جنيه المتفق عليه حيث تم ضبطه فور ذلك بمعرفة ضباط مباحث الأموال العامة.

وشهد عبده أحمد التايه بمضمون ما شهد به الشاهد السابق.

وشهد مصطفى عبد الحميد عنانى الضابط بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بأنه تلقى بلاغًا من الشاهدين السابقين يتضمن ما شهد به وبإجراء التحريات أسفرت عن صحة بلاغهما وأن المتهم السادس محمود عبد الحميد الغلبان من خلال عمله كمحرر بصحيفة «الوطن العربى» التى يصدرها حزب العدالة الاجتماعية يقوم بتحرير تحقيقات صحفية تتضمن نشر أخبار وإشاعات كاذبة عن نشاط بعض رجال الأعمال تسمى إليهم ثم يقوم باستغلال تلك التحقيقات فى ابتزاز أموالهم لطلب مبالغ مالية مقابل عدم استمراره فى الهجوم عليهم، وإزاء ذلك استصدر إذنًا من النيابة العامة بتسجيل الأحاديث واللقاءات بين الشاهدين السابقين والمتهم السادس وبتاريخ ٨/٣/١٩٩٨م ونفاذًا لهذا الإذن قام بتجهيز مكتب السيد رجب السويركى بالأجهزة الفنية حيث قام بتسجيل الحوار الذى دار بين الشاهدين والمتهم المذكور والذى تتضمن طلب وأخذ المتهم السادس المبلغ المالى المتفق عليه وقدره خمسون ألف جنيه مقابل إيقاف الحملة الصحفية ضد شركة التوحيد والنور، فقام والشاهدان التاليان بضبطه متلبسا وبحوزته مبلغ الرشوة الذى ثبت مطابقة أرقامه لما هو ثابت بالمحضر وإذن النيابة العامة.

وشهد محسن اليماني وعلاء فتحى عفيفى الضابطان بالإدارة لعامة لمباحث الاموال العامة بمضمون ما شهد به الشاهد السابق.

وثبت من تقرير خبير الأصوات باتحاد الإذاعة والتليفزيون مطابقة صوت المتهم والشاهدين على التسجيلات التى تمت بمكتب الشاهد السيد رجب السويركى.

وأقر المتهم محمود عبد الحميد الغلبان بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة أنه حرر تحقيقا مباشراً بصحيفة «الوطن العربى» بتكليف من المتهم الأول يهاجم فيه محلات التوحيد والنور المملوكة للسيد رجب رزق السويركى وأبرز فيه السلبات والمخالفات التى يرتكبها المذكور ثم توجه إلى مكتبه لمساومته وطلب منه مبلغ خمسين ألف جنيه مقابل إيقاف الهجوم على شركته، وتوجه يوم ٨/٣/١٩٩٨ م لاستلام المبلغ المتفق عليه كرشوة وتسليم حقية بها المبلغ وطلب من السيد رجب السويركى وعبد التايه مصاحبته لمقر صحيفة «الوطن العربى» لتسليم المبلغ للمتهم الأول إلا أنه ضبط فور ذلك مما حال دون تسليم المبلغ للمتهم الأول.

ومن حيث إن التهمة المسندة إلى المتهم بوصف أنه توسط فى جريمة الرشوة التى طلبها المتهم الأول من الشاهدين السيد رجب رزق السويركى ثابتة فى حقه على وجه القطع واليقين من أدلة الثبوت على النحو المساق مما تقدم وأن ما ارتكبه هذا المتهم من جرم يبين بجلاء أنه عنصر فاسد استجاب للمتهم الأول فى ابتزاز أموال السيد رجب السويركى على النحو المشار إليه، وأنه كان يتعين أخذه بأدلة لثبوت القطعية وإدانته طبقاً لنص المادتين ١٠٣، ١٠٧/١ مكرراً من قانون العقوبات، إلا أنه ونزولاً لحكم نص المادة ١٠٧/٢ مكرراً من قانون العقوبات لا تملك المحكمة إلا أن تعفى هذا المتهم من العقاب لإخباره السلطات بالجريمة واعترافه بها، خاصة أن اعترافه جاء صادقاً كاملاً غطى جميع وقائع الرشوة التى ارتكبها دون نقص أو تحريف وأن اعترافه كان بتحقيقات النيابة العامة ولدى جهة الحكم ومن ثم تحققت فائدته مما يوفر لهذا الاعتراف الشروط التى تؤدى وجوباً إلى إعفاء الوسيط من العقوبة وفقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ويتعين تبعاً لذلك القضاء ببراءة المتهم السادس مما نسب إليه إعمالاً لنص المادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية.

فلهذه الأسباب

وبعد الإطلاع على المواد سالفه الذكر

حضورياً للأول والثاني والثالث والسادس وغيباً للرابع والخامس

حكمت المحكمة:

أولاً: بمعاقة محمد عبد العال حسن بالسجن لمدة خمس سنوات عن كل تهمة من التهمتين أولاً ٢، ٣ وتغريمه ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرين ألف جنيه) عن كل وعزله من وظيفته وألزمته بالمصاريف الجنائية.

ثانياً: ببراءة محمد عبد العال حسن مما نسب إليه بالتهمتين أولاً بند ١، ٢.

ثالثاً: بمعاقة كل من محمد محمد مرسى الشهير «طاهر البربري» وسيد محمد عبد الجواد بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرين ألف جنيه) وألزمتهما بالمصاريف الجنائية..

رابعاً: ببراءة كل من رأفت إبراهيم سلامة وأحمد مختار محمد زكى، ومحمود عبد الحميد الغلبان.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة اليوم الأحد الموافق ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٣.

رئيس المحكمة

أمين السر

المستشار وصفي ناشد

عصام

obeikandi.com

طعن مصطفى ومحمود بكري في الحكم
الصادر بسجنهما لمدة سنتين بتهمة سب وقذف
محمد عبد العال

obeikandi.com

مذكرة بأسباب الطعن بالنقض

مقدمة من:

السيد محمد مصطفى بكرى

السيد محمود مصطفى بكرى

(متهمين - طاعنين)

ضد

النيابة العامة

الدكتور محمد عبد العال حسن رئيس حزب العدالة الاجتماعية وعضو مجلس
الشورى.

فى الحكم الصادر بجلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٨

من محكمة جنايات شمال القاهرة (الدائرة ٢٢)

فى اللجنة رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ حدائق القبة.

obeikandi.com

الوقائع

كان الدكتور محمد عبد العال حسن رئيس حزب العدالة الاجتماعية وعضو مجلس الشورى قد حرك بالطريق المباشر اللجنة رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ حدائق القبة ضد كل من محمد مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة «الأحرار» والمحرر بها، محمود مصطفى المحرر بتلك الصحيفة ورئيس مجلس إدارة جريدة «الأحرار» طالبا عقابهما بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧ من قانون العقوبات لنشرهم مقالات فى الصحيفة المشار إليها الصادرة أيام ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٧ أغسطس سنة ١٩٩٦ تضمنت قذفًا وسبًا علنيين فى حقه بأن قاموا بنشر أخبار وإسناد وقائع كاذبة له بصحيفة «الأحرار» لو صحت لأوجبت عقابه وتحقيره عند أهل وطنه - مع إلزامهم بأن يؤدوا إليه متضامين تعويضا مؤقفا قدره ٥٠١ جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

وبعد أن نظرت الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة أصدرت حكمها بجلسة ٢٢/١٠/١٩٩٨ ويقضى حضوريا أولا. بمعاينة كل من محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى بالحبس مع الشغل سنة واحدة والزامهما بالمصاريف الجنائية. ثانياً وفى الدعوى المدنية بالزام كل من محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى ورئيس مجلس إدارة جريدة «الأحرار» بصفته بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥٠١ ج خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف هذه الدعوى ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة.

وقد قرر وكيل المتهمين بالطعن بالنقض على هذا الحكم بتقرير لدى نيابة شرق القاهرة الكلية.

obeikandi.com

أسباب الطعن

السبب الأول: أخطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون إذا قضى برفض الدفع ببطالان اتصال المحكمة بالدعوى وما ترتب عليه من إجراءات المحاكمة التى انتهت بصدر ذلك الحكم:

كان الطاعنان قد دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون إعمالاً لنص المادتين ١٣٢/١، ٢١٤، والفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية، وقد رفض الحكم هذا الدفع بمقولة إن رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر لا يخالف أحكام القانون مادام أن المدعى المدنى قد اختصم فى صحيفة دعواه النيابة العامة ممثلة فى كل من وكيل النيابة والمحامى العام المختصين - وهذا الرد يتسم بالقصور ولا يواجه الدفع المبدى ولو سايرنا الحكم فى هذا النظر لفتشنا الباب أمام كل مضرور من جريمة ما أن يحرك دعواه بطريق الادعاء المباشر قبل مرتكب تلك الجريمة أيأ كان نوعها طالما أنه اختصم فى دعواه النيابة العامة وهو ما لا يمكن القول به - وقد غاب عن الحكم المطعون فيه أن ذلك الدفع يستند إلى نصوص صريحة قاطعة الدلالة فى أن محاكم الجنايات لا تتصل بالدعوى التى تطرح عليها إلا بطريق الإحالة من قاضى التحقيق أو النيابة العامة ومن ذلك ما تنص عليه المادة ٢١٤ إجراءات التى تقضى بأنه «إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنابة أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة، ويكون ذلك فى مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طريق النشر، عدا الجنح المضرة بأفراد الناس، فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة».

كما أن المستفاد من المادتين ٢١٥، ٢١٦ إجراءات أن تختص محاكم الجنايات بجنح النشر التى تقع على غير الأفراد بينما تختص المحكمة الجزئية بالفصل فى جنح النشر التى

تقع على الأفراد. كما تنص المادة ١٥٦ إجراءات على أنه «إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنحة، يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طريق النشر، عدا الجنب المضرة بأفراد الناس يحيلها إلى محكمة الجنائيات».

وكذلك تنص المادة ٢٣٢ إجراءات على أن: تحال الدعوى إلى محكمة الجنب والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنب المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية ويجوز الاستثناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها فى الحالين الآتيتين:

أولاً: إذا صدر أمر من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى... ثانياً: إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات.

ولا ينال من ذلك أن يجرى نص المادة ٣٨١ إجراءات بأن «تتبع أمام محاكم الجنائيات جميع الأحكام المقررة فى الجنب والمخالفات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك» فالأحكام التى يعنيه الشارع من هذا النص هى الأحكام المقررة لمباشرة الدعوى أمام المحكمة بعد الإحالة من الجهة المختصة دون الأحكام الخاصة بتحريك الدعوى أو إحالتها إلى محكمة الجنائيات.

لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون لسببين:
السبب الأول: إذا قضى برفض الدفع الذى أبداه الطاعنان بعدم قبول الدعوى الجنائية قبلهما لرفعهما بغير الطريق القانونى.

السبب الثاني: خروج الحكم المطعون فيه عن إطار الدعوى حسبما حددها المدعى بالحق المدني في صحيفة تحريكها، إذ قضى بإدانة المتهمين بتهمة السب التي لم ترد في تلك الصحيفة مما يعد خطأ في تطبيق القانون، ودون أن يسبق ذلك تنبيه من المحكمة للمتهمين لذلك مما يعد إخلالاً بحق الدفاع:

طبقاً للمادة ٣٠٢ عقوبات فإن القذف هو اسناد واقعة معينة للمقذوف توجب - لو صحت - عقابه أو احتقاره بين مواطنيه - بينما أن السب طبقاً للمادة ٣٠٦ عقوبات لا يشتمل على اسناد واقعة معينة للمجنى عليه بل هو مجرد تعبير عما يتضمن خدشاً للشرف أو الاعتبار.

ولما كان الثابت من مطالعة الصحيفة التي حرك بها المدعى المدني هذه الدعوى أنه قد نسب إلى الطاعنين قيامهما بنشر المقالات موضوع الاتهام والتي حوت «أخباراً ووقائع كاذبة» منسوبة إليه الأمر الذي يستفاد منه أنه قد أراد تحريك الدعوى عما اعتبره «قذفاً» في حقه بما تضمنته تلك المقالات، وقد عاد فأكد أن جريمة القذف العلني هي وحدها التي يطرحها على المحكمة حين طلب في ختام تلك الصحيفة معاقبة المتهمين بالمواد أرقام ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧ من قانون العقوبات - وهي المواد الموثمة لجريمة القذف العلني - بينما لم يورد في تلك الصحيفة ما يفيد أنه أراد تحريك دعواه عن أى عبارات تعتبر في حكم القانون سباً علنياً كما أنه لم يطلب معاقبة المتهمين بالمادة الموثمة لجريمة السب العلني وهي المادة ٣٠٦ عقوبات.

وحيث تنص المادة ٣٠٧ إجراءات على أنه (لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور...) وبالتالي فإن المحكمة ينبغي أن تنقيد بالوقائع المطروحة عليها وليس لها أن تحدث تغييراً في أساس الدعوى بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة (نقض ٩/ ١٠/ ١٩٧١ مجموعة السنة ٢٢ ص ٥٢٤ ونقض ٣١/ ١٢/ ١٩٧٣ مجموعة السنة ٢٤ ص ١٣٠١) فإذا ما عاقبت المحكمة المتهم على تهمة أخرى لم ترفع بها الدعوى فقضاؤها باطل لإخلاله

بحق الدفاع وللمتهم أن يتمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام (نقض ١١/٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد لقانونية الجزء ٣ ص ٤٢٥).

كما تنص المادة ٣٠٨ إجراءات على أن (للمحكمة أن تغير في حكمه الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو التكاليف بالحضور وعلى المحكمة أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك).

وواضح من نص هاتين المادتين ٣٠٧، ٣٠٨ إجراءات أن ولاية المحكمة تنقيد بحدود الواقعة التي رفعت إليها طبقاً لما ورد في أمر الإحالة أو في التكاليف بالحضور وأن المشرع قد أجاز لها - فقط - إضافة الظرف المشدد الذي يتضمن في الغالب إضافة لواقعة لم يشملها أمر الإحالة أو التكاليف بالحضور وذلك بشرط أن يتم تنبيه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد - إلا أن أحداً لم يقل إن من حق المحكمة أن تضيف جريمة جديدة غير التي وردت بأمر الإحالة أو التكاليف بالحضور - ناهيك أن تقضى بإدانة المتهم عنها دون أن يسبق ذلك تنبيهه إلى هذه التهمة التي أضافتها وتمكينه من إبداء دفاعه بشأنها.

وخلافاً لهذه المبادئ المسلمة في القانون فقد خرجت المحكمة عن حدود الدعوى التي طرحها عليها المدعى المدني ولم تقف عند حد وقائع القذف التي حددها في صحيفة الدعوى والتي انطوت عليها المقالات موضوع الاتهام، وإنما تجاوزت حدود الدعوى المطروحة وانتهت إلى أنه قد ثبت لديها أن الطاعنين قذفا وسبوا المدعى المدني في علانية بطريق النشر بأن نشرها في جريدة «الأحرار» التي يعملان بها معلومات «وصفات» لو صحت لأوجبت احتقاره . وواضح أن هذه الصفات أو النعوت التي أشار إليها الحكم توجب الاحتقار ليست سوى جريمة السب التي عناها المشرع بالمادة ٣٠٦ عقوبات ولا تدخل في إطار القذف الذي هو إسناد لوقائع محددة توجب - لو صحت - العقاب أو الاحتقار لدى الغير.

وفضلاً عن أن الحكم أدان الطاعنين بتهمة السب التي لم تكن مطروحة على المحكمة ولم يحرك المدعى المدني دعواه عنها - فقد أغفل الحكم أن يورد مادة العقاب التي تؤثم هذه الجريمة والتي يفترض أنه قد أعملها في حقهما مخالفاً بذلك ما توجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه (متى كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، فإنه يكون باطلاً، ولا يصحح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتعين القضاء بالعقوبة المقررة في القانون مادام لم يبين نص القانون الذي حكم بموجبه، كما أنه لا يعصم الحكم المطعون فيه من أن يمتد إليه عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها مادام أنه لم يفصح عن أخذه بها (نقض ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٨ مجموعة السنة ٢٩ ص ٧٣٥).

السبب الثالث: تجهيل الحكم المطعون فيه بدور كل واحد من المتهمين في الأفعال المؤثمة التي أدانتهما عنها باعتبارها قذفاً وسباً في حق المدعى المدني - مما يعد خطأ في القانون لخروجه على المبادئ الأساسية في المسؤولية الجنائية:

قال المدعى المدني في صحيفة دعواه إن المتهمين - الطاعنين - قاما بنشر أخبار ووقائع كاذبة ضده بصحيفة «الأحرار» التي يرأس الأول تحريرها - وذلك في أعدادها الصادرة بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٩٩٦ - ١٥ / ٨ / ١٩٩٦ - ١٧ / ٨ / ١٩٩٦ - ١٩ / ٨ / ١٩٩٦ - ٢١ / ٨ / ١٩٩٦ - ٢٦ / ٨ / ١٩٩٦ - ثم قال إن الطاعن الأول محمد مصطفى بكرى نشر مقالاً باسمه في العدد الصادر في ١٤ / ٨ / ١٩٩٦ ثم عاد ونشر مقالاً آخر في العدد الصادر في ١٧ / ٨ / ١٩٩٦ وإن الطاعن الثاني محمود مصطفى بكرى نشر مقالاً باسمه في العدد الصادر في ١٥ / ٨ / ١٩٩٦ - ثم مضى فذكر أن تلك الصحيفة نشرت مقالات أخرى تحوى ألفاظاً ماسة به في أعدادها الصادرة في ١٩، ٢١، ٢٦ أغسطس سنة ١٩٩٦ - دون أن يحدد

من هو كاتب هذه المقالات ومن جهة أخرى فقد خلت أوراق الدعوى من أى دليل يفيد أن أياً من المتهمين - الطاعنين - هو محرر هذه المقالات الثلاث - ومع ذلك فقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة المتهمين - بتهمنى القذف السب العلنيين فى حق المدعى المدنى باعتبارهما مسئولين معاً عن نشر تلك المقالات الست الواردة فى صحيفة الدعوى - وقد أغفل الحكم أن يحدد دور كل متهم على استقلال فى هذه الأفعال التى تشكل هاتين الجريمتين ولم يبين وجه مسئوليته عن كل واحدة من المقالات الست موضوع الاتهام، خصوصاً وأن منها ما هو موقع من أحدهما، ومنها ما هو موقع من الآخر، ومنها ما لا يحمل توقيعاً لأى منهما - الأمر الذى يرشح للقول بأن المحكمة إذ قضت بإدانة الطاعنين فإنها لم تكن قد أملت بوقائع الدعوى إماماً كافياً وأحاطت بها عن بصر وبصيرة - وهو ما يخالف ما جرى به قضاء محكمة النقض من أنه «يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالإدانة قد أملت إماماً صحيحاً بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها، وأنها تبينت حقيقة الأساس الذى تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم. حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالإدانة بأدلة مؤيدة إليه (نقض ٧٢٦ سنة ٣٥ جلسة ١٤/٦/١٩٦٥ مجموعة السنة ٧ صفحة ٥٧٦) وكذلك قضت بأن (على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها - طعن ٢٠٥ لسنة ٣٥ جلسة ٢٥/٥/١٩٦٥ مجموعة السنة ١٦ ص ٥٢١)

وفضلاً عن ذلك فقد قال الحكم إن المحكمة قد انتهت إلى أن تلك المقالات جميعاً محررة بمعرفة المتهمين - معاً - بعد أن «أقرا» بذلك بجلطة المحاكمة - وأن المحكمة تقضى بمعاقبتهم «محررين فى جريدة الأحرار» - هو م ينطوى على استدلال بخلاف ما هو ثابت بالأوراق، إذ أن الاعتراف الذى صدر عن المتهمين بجلطة المحاكمة لم يتعد إقرار كل منهما بمسئوليته عن المقالات التى تحمل توقيع - فقط - دون ماعداها من المقالات غير الموقعة من أى منهما - أما قول الحكم بأنه يعاقب المتهمين «بصفتهم محررين فى جريدة الأحرار» فهو قول ينطوى على خطأ ظاهر فى أحكام المسائلة الجنائية لنى لا مجال فيها

للمسئولية «المفترضة» أو المسئولية «التضامنية» فى العقاب إلا استثناء وفى الحدود التى نص عليها القانون صراحة إذ لا يعرف القانون الجنائى المسئولية التى تقوم على مجرد توافر صفة فى المتهم. بصرف النظر عما يكون قد صدر عنه من فعل أو نشاط مؤثم إذ الأصل فى التشريعات الجنائية أن الشخص لا يسأل بصفته شريكاً أو فاعلاً إلا عما يكون لنشاطه دخل فى وقوعه من الأعمال التى نص القانون على تجريمها سواء كان ذلك بفعل أم امتناع.

السبب الرابع: إخلال الحكم المطعون فيه بحق الدفاع إذ رفض الاستجابة لطلب المدافع عن الطاعنين بالتصريح له باستخراج صورة من الدعوى رقم ٧٥١٣ لسنة ١٩٩٧ عابدين المنظورة أمام محكمة جنايات جنوب القاهرة - ليدلل بها على تنازل المدعى المدنى عن شكواه:

كان المدعى بالحق المدنى قد تقدم ببلاغ إلى النيابة العامة عن وقائع قذف ارتكبتها فى حقه كل من المتهمين محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى وآخرون بما نشره عنه فى إحدى الصحف متضمناً اسناد وقائع توجب عقابه واحتقاره - ولدى تحقيق النيابة للواقعة التى قيدتها جنحة برقم ٧٥١٣ لسنة ١٩٩٧ عابدين تقدم الشاكى - المدعى المدنى - إلى النيابة طالبا ابداء أقوال جديدة، وبسؤاله فى محضر التحقيق المؤرخ ١٩٩٧/٧/٢٧ قرر أنه يريد أن يقصر بلاغه على كل من مصطفى بكرى وحمدي حمادة واسامة الكرم وأنه يتنازل عن بلاغه بالنسبة لباقي الصحفيين الذين كان قد تقدم بشكواه ضدهم وهو محمود بكرى - المتهم الثانى - ومدوح مهران ومجدي مهنا وطارق مرتضى ونشأت أمين السيد وسعيد محمد عبيد وطارق درويش.

ومما تقدم يبين أن تنازل المدعى بالحق المدنى د. محمد عبد العال الذى تم فى اللجنة ٧٥١٣ لسنة ١٩٩٧ عن ذات العبارات بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٧ - كان لاحقاً بمدة عام كامل على نشر المقالات محل الاتهام فى هذه اللجنة التى صدر فيها الحكم الطعين والذى تم فى اعداد صحيفة «الأحرار» الصادرة فى أيام مختلفة من شهر أغسطس سنة ١٩٩٦.

ولا شك أن الطاعنين يستفيدان من تنازل المدعى المدنى الذى قرر به فى اللجنة المشار

إليها ولو أنه اقتصر على ما هو منسوب للطاعن الثاني - محمود مصطفى بكرى - دون الطاعن الأول - محمد مصطفى بكرى وذلك إعمالاً للأثر العيني المقرر للتنازل طبقاً لما هو مقرر بالمادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن انتازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين - وقد جرى قضاء محكمة النقض في هذا الخصوص على أن معنى التنازل في المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية يختلف عنه في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو في أولاهما ذو أثر عيني مطلق يمحو الواقعة الجنائية ذاتها وينسبط على جميع المتهمين فيها، بينما في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شخصي يقتصر على شخص الجاني الذي قصد به لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم ولا تمتد إلى سواه من المتهمين (نقض ١٠/٨/١٩٥٦).

كما قضت محكمة النقض بأن الشارع لم يرسم في المادة ١٠ إجراءات طريقة للتنازل فيستوى أن يقر به الشاكي كتابة أو شفاهة كما يستوى أن يكون صريحاً أو ضمناً (نقض جلسة ١٢/١٢/١٩٥٤ مجموعة السنة ٦ ص ٧).

هذا ولا ينال من استفادة الطاعنين من الأثر العيني لذلك التنازل أن يكون قد صدر من المدعى المدني في قضية أخرى وعن وقائع كذف وسب مغايرة لما هو مطروح على المحكمة في القضية الحالية - فالعبرة في هذا المقام - ليست بوحدة واقعة الكذب في الدعوى موضوع التنازل، وفي الدعوى المطروحة، وإنما العبرة بوحدة العبارات والوقائع التي نسبها الجاني إلى المجنى عليه في كل من الدعويين، فمتى كانت هناك وحدة تجمع بين ما هو منسوب إليه في هذه الدعوى وتلك - فإن تنازله عن شكواه في إحداها ينتج أثراً عينياً يمتد بالضرورة إلى شكواه في الأخرى.

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بدفاع الطاعنين إذا التفت عن طلب المدافع عنهما سالف الذكر بمقولة إن التنازل الصادر عن المدعى المدني في جنحة الكذب الأخرى، - إن صح وجوده - فهو خاص بوقائع أخرى غير تلك التي شملها الاتهام المائل - ذلك أن المغايرة في الوقائع المطروحة في القضيتين لا تنفي بالضرورة التطابق بين عبارات

القذف والسب محل الاتهام فى الدعوى المنظورة وما يقابلها من عبارات فى الدعوى الأخرى - وقد جرى قضاء النقض على أنه إذا كان المتهم قد طلب ضم قضية الدعوى المقامة عليه لارتباطها بها فقررت المحكمة ضمها وأجلت الدعوى مراراً لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيها بإدانته دون أن ينفذ هذا القرار، وتعرضت فى حكمها لواقعة فى القضية المطلوب ضمها كان لها أثرها فى النظر الذى انتهت اليه فإنها تكون قد أخطأت إذ كان يتعين عليها أن تعرض لدليل مستمد من هذه القضية وأن تنتظر ورودها لي طرح هذا الدليل على بساط البحث امامها قبل أن تفصل فيه (طعن رقم ٩٠٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٧/١/١٩٥٠ - مجموعة السنة الأولى).

السبب الخامس: الفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون
إذ نفى الحكم المطعون فيه عن المتهمين حسن نيتهما فيما استهدفاه من نقد تحقيقاً للمصالح العام:

من المقرر أن القصد الجنائى فى جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها، وقد استقرت احكام محكمة النقض على أنه (فى جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامى العبارات التى يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها فإذا احتوى المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير، فالمحكمة فى هذه الحالة عليها أن توازن بين القصدين، وتقدير أيهما كانت له الغلبة فى نفس الناشر) (نقض ٢٤/١٠/١٩٩٣ س ٤٤ ص ٨٦٣، ونقض س ٤٠ ص ٥ ونقض س ٣٦ ص ١٧٧ ونقض س ١٦ ص ٧٨٧ وس ٢٩ ص ٦٩٥ و٧٦٤ وس ٢٨ ص ١٠٢١). كما أن الأصل المقرر فى القانونين الدستورى والجنائى أنه: (لا يجوز تجريم أى عمل مما يعتبر استعمالاً لحدى الحريات، ومنها حرية الصحافة وحرية التعبير، وحرية المعارضة). ومن باب أولى لا يجوز التوسع فى تفسير القيود والجرائم التى تنتج عن استعمال هذه الحرية (د. أحمد فتحي سرور فى الشرعية الاجرائية ص ١٨٧) - ومن جهة أخرى فقد جرى قضاء النقض

على أن حسن النية المؤثر في المسؤولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض، وهو معنى لا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم، ويكفى أن يكون الشارع قد ضبطه وأرشد إلى عناصره في نص معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضى من تلك القاعدة العامة الواجبة الاتباع.

وحسن النية المشروط في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ليس معنى باطنيا بقدر ماهو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور، رغم تقديره لها تقديرا كافيا واعتماده في تصرفه على أسباب معقولة، فيلزم أن يكون موجه القذف يعتمد في ضميره صحته، حتى يمكن أن يعد صادرا عن سلامة نية. (نقض ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد ج٧ ع ٢٠ ص ١٩٩ وما بعدها، وجرائم النشر لمحمد عبد الله ص ٢٩٩).

ويقول الاستاذ محمد عبد الله في كتاب 'جرائم النشر' ص ٣١٤ إن حق النقد حين يرد على موضوع قابل له يكون واسع الحدود - فالنقد يبقى نقدا ويظل على براءته ولو كان خاطئا ولو حصل بعنف وحده.

وينبغي ألا يعتمد القاضى على عبارات تؤخذ على حدة، بل يجب أن تقدر المقالة ككل، فإذا كان بها انحراف عن الصدق كان النقد غير نزيه، أما إذا لم يوجد هذا الانحراف أو كان ضئيلا وفي حدود ميدان المناقشة النزيهة واختلاف النظر كان النقد مباحا - على أنه يجب ان يكون مفروضا ان لكل شخص الحق في اعتناق الرأى الذى يرضاه مهما كان خاطئا او مبالغاً فيه أو عنيفا ، ولكن بشرط أن يلتزم فى طريقة تعبيره عن رأيه الحدود المعقولة للنقد للنزيه.

وخطأ الرأى لا يخرج به الناقد عن دائرة الابحة، وليس للقاضى أن يحاسب المتهم على أساس رأيه هو فى الموضوع الذى عالج المتهم الكتابة فيه أو التعليق عليه - فقرب رأى المتهم من رأى القاضى فى هذا الموضوع أو بعده عنه لا اهمية له، انما المهم هو اعتقاد الناقد صحة مايرى وعدم تجاوزه فى التعبير عنه دائرة امقول المنتظر من مثله فى مثل ظروفه.

وللناقد أن يستنتج من الواقعة التي تعلق عليها، الباحث إليها، وله في هذا الصدد أن يسند إلى الغير بواعث سيئة أو غير كريمة متى كانت الوقائع الصحيحة التي يؤسس عليها نقده تشفع لهذا الاسناد وتبرره، وكان ظاهرا من عبارات الناقد أنه يستخلص تلك البواعث من تلك الوقائع لا من مصدر آخر غيرها (جرائم النشر - محمد عبد الله - ص ٣١٤)

ثم يمضى الاستاد محمد عبد الله - فيقول (ص ٣١٥): إن مجرد المبالغة أو حتى المبالغة الشديدة قد لا تجعل النقد غير نزيه، ومهما تبين رأى الناقد خاطئا في نظر الحقيقة أو مهما تبين متعصبا لفكرة سابقة فإنه يجوز أن يظل في دائرة النقد المباح - أن الناقد إذا استعمل عبارات شديدة في موضوع أثار خواطر الناس وحرك مشاعرهم يجب أن يقابل بتسامح شديد وأن يفسح له مجال العذر متى كان يعتقد في ضميره مايقول.

وفي موضع آخر من مؤلفه يقول: وتردد المحكمة الدستورية العليا هذا المعنى نفسه فتقول «..... ولا شبهة أن المدافعين عن آرائهم كثيرا ما يلجأون إلى المغالاة، وأنه إذا أريد حرية التعبير أن تنتنس في المجال الذي لا يمكن أن تحيا بدونه فإن قدرا من التجاوز يتعين التسامح فيه، ولا يسوغ بحال أن يكون الشطط في بعض الآراء مستوجبا إعاقه تداولها..» (القضية ٣٧ لسنة ١١ ق دستورية جلسة ٦/٢/١٩٩٣).

لما كان ذلك وكان المدافع عن المتهمين قد تقدم إلى المحكمة لدى المرافعة في الدعوى بجلسة ١٤/٧/١٩٩٨ بثمانى حوافظ تنطوى على عديد من المستندات - من بينها تقرير من الرقابة الإدارية وصور من احكام قضائية ومحاضر تحقيق في احدى قضايا الجنج، وقرار للجنة شئون الاحزاب السياسية وخبر منشور بصحيفة «الأهرام» ومنشور ضد المدعى المدني صادر عن أحد العاملين بالجمعية العلمية الطبية التي كان يرأسها ذلك الأخير وعدة شكاوى مقدمة إلى جهات التحقيق المختلفة ضد المدعى المدني، وخطاب من فضيلة شيخ الأزهر يبدى فيه رأى فيما تنشره الصحيفة التي يصدرها المدعى عليه وأنه مخالف للآداب والتقاليد - وقرار صادر من النقابة العامة للصحفيين بإحالة المدعى المدني إلى التحقيق فيما تضمنته الشكاوى المقدمة ضده - ومذكرة يناشدونه فيها منع المدعى المدني عن المشاركة في

مناقشة قانون الصحافة - ومذكرة من مواطن يروى فيها اغتصاب المدعى المدني شقته بطريق التحايل والتزوير، وقصاصات من بعض الصحف تنسب إلى المدعى 'المدنى' أنه نشر أخبارا كاذبة عن العراق، وورقة من صحيفة الوطن التي يصدرها تبين أنه ينشر بها الصور الفاضحة، وبيان صادر عن بعض الصحفيين يؤكد أن المدعى المدني كان يعتمد تشغيل غير النقيبسين فى الصحيفة التى يرأس تحريرها، وصورة القرار الموقع من المدعى المدني والذى نصب به نفسه مديرا تنفيذيا لمشروع اسرة المستقبل - وصور لعدة شكاوى مقدمة إلى المسؤولين ضد المدعى المدني فى وقائع تمس سلوكياته، وقصاصات مما نشرته صحيفة «الوفد» ومجلة «روزاليوسف» بشأن بعض تصرفات المدعى المدني المخالفة للقوانين والأعراف ونماذج من مقالات فاضحة نشرتها صحيفة «الوطن العربى» الذى يرأس تحريرها المدعى، والمستفاد من هذه المستندات - فى جملتها - أن المدعى المدني - قد خرج على جميع القيم والتقاليد والأعراف وهبط فى سلوكياته - وعلى نحو غير مسبوق ولا مألوف - عن المستوى اللائق برجل نصب نفسه للعمل العام - فهو رئيس لأحد الأحزاب السياسية فى مصر - هو حزب العدالة الاجتماعية - ورئيس تحرير صحيفة «الوطن العربى» التى يصدرها ذلك الحزب، فضلا عن أنه عضو معين بمجلس الشورى - وهى مناصب تلقى عليه مسئوليات كبيرة بحكم أنه رجل عام مشغول بشئون السياسة مما يضعه فى نظر المواطنين موضع «القدوة» الذى ينبغى أن ينأى بنفسه عن الصغائر والدنايا وسفاسف الأمور، وأن يتنزه - قدر الاستطاعة - عن كل ما يشين، بل عن أى تصرف يضعه موضع الشبهة أو الريبة الأمر الذى يرجح أن المتهمين كانا يقصدان من وراء المقالات المنسوب إليهما نشرها كشف هذه الأخطاء والتجاوزات والانحرافات التى تورط فيها المدعى المدني وغرق فيها حتى أذنيه، وهما بذلك قد مارسا حق النقد، وكانا حسنى النية فى هذا النقد إذ كان هدفهما هو الصالح العام - خصوصا وأنه لم يثبت وجود أى خلاف شخصى بين أى منهما وبين المدعى المدني - ولا ينال من ذلك أن تكون هناك عبارات مما حوتها بعض المقالات موضوع الاتهام ظاهرة القسوة، ما دامت هذه القسوة ليست مقصودة بذاتها من كاتب المقال، وانما جاءت عرضا فى سياق الهدف الرئيسى من المقال - وهو النقد بقصد

صلاح الأمر الذى يكون معه حسن النية قد توافر لدى من قام بتحرير تلك المقالات موضوع الاتهام.

ولقد أشار الحكم المطعون فيه - تفصيلا - إلى تلك المستندات التى تقدم بها المدافع عن الطاعنين (من ص ٦ حتى ص ١٠) إلا أنه بعد ذلك أسقطها من حسابه عندما أبان عن العقيدة التى كونتها المحكمة بشأن ثبوت الاتهام المنسوب إلى المتهمين، بل إنه قطع بسوء نية المتهمين وبأنه يحق عقابهما حتى ولو كان فى مقدورهما أن يقيما الدليل على صحة ما قذفا به المجنى عليه - الأمر الذى مؤداه أن الحكم المطعون فيه قد التفت تماما عن ذلك الحشد الكبير من المستندات المقدمة من الطاعنين وأهدر ما لها من دلالة قاطعة على حسن نيتهما وأيضاً على صحة ماتضمنته المقالات المذيلة بتوقيع أى منهما من عبارات تعد قذفاً فى حق المدعى المدنى - وهو ما يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه.

لذلك

يلتمس الطاعنان تحديد أقرب جلسة للمرافعة فى هذا الطعن ثم الحكم بقبوله شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى الجنائية شكلاً أو ببراءة الطاعنين مما نسب إليهما - وعلى أية حال - برفض الدعوى المدنية والزام المدعى المدنى بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة - واحتياطياً: بإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة للحكم فيها مجدداً مشكلة من قضاة آخرين.

عن الطاعنين

محمد فهمي الدماطي

عادل المقصود عيد

المحاميان بالنقض

obeikandi.com

الاستشكال المقدم في تنفيذ حكم
حبس مصطفى ومحمد وود بكري

obeikandi.com

إشكال فى تنفيذ الحكم الصادر فى جنحة رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ جنح حدائق القبة

السيد الأستاذ المستشار/ النائب العام

تحية طيبة وبعد..

يتقدم بهذا لسيادتكم كل من:

١- السيد/ محمد مصطفى بكرى - رئيس تحرير جريدة «الأسبوع»

٢- السيد/ محمود مصطفى بكرى - نائب رئيس تحرير جريدة «الأسبوع»

٤٥ (أ) شارع شامبليون ومحلهما المختار مكتب الأستاذ محمد فهمى الدماطى المحامى
الكائن بعمارات المروة - عمارة ٢ - حلوان - القاهرة.

الموضوع

١- بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨ صدر ضد الطالبين حكم فى الدعوى رقم ١٥٥٦٦ لسنة
١٩٩٦ جنح حدائق القبة «جنحة صحفية» من محكمة جنايات جنوب القاهرة «د/ ٨
جنايات» قضى بحبس كل منهما سنة مع الشغل والزمهما بالمصاريف الجنائية.

٢- طعن الطالبان على هذا الحكم بطريق النقض الذى قيد تحت رقم ١٨٤ لسنة
١٩٩٩، إلا أن المشتكلىن قد فوجئا يوم الاثنين الموافق ٢/ ٦/ ٢٠٠٣ بقوة من رجال تنفيذ
الأحكام حيث تم القبض عليهما بقصد تنفيذ الحكم سابق البيان بزعم أن الطعن بالنقض
قد صدر فيه حكم برفضه.

٣- ولما كان المشتكلان يرغبان فى الاستشكال فى هذا الحكم طالبين وقف تنفيذه فهما
يستشكلان للأسباب التالية:

السبب الأول:

عدم صحة سند التنفيذ

كان الدكتور/ محمد عبدالعال حسن رئيس حزب العدالة الاجتماعية وعضو مجلس الشورى (سابقاً) قد حرك بالطريق المباشر الجئحة رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ حدائق القبة ضد كل من مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة «الأحرار» وقتها ومحمود مصطفى بكرى المحرر بذات الصحيفة «المستشكران» طالباً عقابهما بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧ عقوبات لنشرهما مقالات فى الصحيفة المشار إليها فى الأعداد أيام ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٧ أغسطس سنة ١٩٩٦ والتي زعم أنها تضمنت قذفاً وسباً علنياً فى حق، وبتاريخ ٢٢/١٠/١٩٩٨ أصدرت الدائرة ٨ جنابات جنوب القاهرة الحكم المستشكل فى تنفيذه فطعن الطالب على هذا الحكم بطريق النقض الذى قيد برقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٩.

وفى ذات الوقت أصدر السيد الأستاذ المستشار النائب العام قراراً بوقف تنفيذ هذا الحكم.

ولما كان موضوع النشر فى حق «د. محمد عبدالعال» والذى ديس به المستشكلان بالحكم المستشكل فى تنفيذه هو أنهما وصفاه بالابتزاز والرشوة واستغلال صحيفته بالمخالفة لميثاق الشرف الصحفى وهى أمور صحيحة حيث قدمت النيابة العامة المدعو محمد عبدالعال إلى المحاكمة الجنائية بذات التهم التى نشر عنها المستشكلان وصدر حكم ضد د. محمد عبدالعال بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٣ من محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة فى القضية رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٠٠٢ جزئى والمقيدة رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٢ كلى والذى قضى بسجنه عشر سنوات.

وهذا الحكم الذى صار عنواناً للحقيقة يؤكد أن ما نشره المستشكلان هو الحق والحقيقة ولا شىء غيرها. ورغم صدور حكم محكمة النقض تظل الحقيقة واضحة للبيان وهى أن الحكم المستشكل فى تنفيذه عارٍ من الصحة لأن هناك حكماً قضائياً آخر أكد وجهة نظر المستشكلين باعتبارهما من كبار الصحفيين ويرأسان الآن جريدة الأسبوع المستقلة.

السبب الثانى

إن العقوبة المستشكل فى تنفيذها سبق لسيادة المستشار النائب العام أن قضى بوقفها ولم تستوف حتى الآن إجراءات إلغاء وقفها (م ٥٦ - ٥٩ عقوبات).

لذلك

يلتمس المستشكلان التكرم بتحديد أقرب جلسة ممكنة أمام المحكمة المختصة وذلك لوقف تنفيذ الحكم الصادر فى اللجنة الصحفية رقم ١٥٥٦٦ جنح حدائق القبة والصادر بجلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٨ من (د / ٨ جنايات) جنوب القاهرة.
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

مقدمه

محمد فهمى الدماطى

المحامى

بصفته وكيلًا عن المستشكلين

٢ / ٦ / ٢٠٠٣ م

obeikandi.com

الالتماس المقدم للنائب العام بشأن وقف تنفيذ
الحكم الصادر بحبس مصطفى ومحمود بكري

obeikandi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المستشار/ النائب العام

بعد التحية والاحترام

يتقدم بهذا الالتماس كل من:

محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى رئيس ونائب رئيس جريدة «الأسبوع»

ومقرها ٤٥ أش شامبليون - القاهرة ومحلهما المختار مكتب الأستاذة/ عادل عيد

ومحمد الدماطى وسامح عاشور - المحامين - ٣٣ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

الموضوع:

التماس إعادة نظر طبقاً لأحكام المادة ٤٤١ إجراءات

١) أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمها رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ جنح حدائق القبة بتاريخ ٢٢/١٠/٩٨ ضد الطالبين بحبس كل منهما سنة وإلزامهما بالمصاريف الجنائية بعد أن حرك السيد/ محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة فى ذلك الوقت دعواه بالطريق المباشر على سند من السب والقذف الذى تلقاه فى بعض أعداد جريدة «الأحرار» التى أصدرها الطالبان.

٢) وحيث إن ما نسب من سب وقذف فى حق المدعى بالحق المدنى كان فى مجمله وتفصيله استغلال رئيس الحزب المذكور لنفوذه وابتزاز المواطنين بالنشر فى جريدته والتعريض بهم واجتلاب الإعلانات بطريق التهديد وتلفيق الوقائع الصحفية

إلا أن الطالبين فى ذلك وفى رأى الحكم الصادر لم يقدم ما ينبذ المصلحة العامة لعدم قناعة المحكمة بنبوت هذه الوقائع فى حق المذكور.

٣) ولما كانت عنايته سبحانه وتعالى لا تغيب ولا تغفل ولا تختل فقد قدم

السيد/ محمد عبدالعال إلى محكمة جنايات القاهرة في القضية رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٠٠٢
العجوزة المقيدة برقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٢ كلى بنهمة الابتزاز والارتشاء والاستيلاء على
أموال المواطنين بغير حق وأصدرت محكمة الجنايات حكمها بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٣ على
ذلك المدعى بالسجن عشر سنوات وعن ذات الوقائع التي عجز الطالبان عن إثباتها أمام
محكمة الجنايات في الحكم رقم ١٥٥٦٦ لسنة ١٩٩٦ جنح حدائق القبة.

٤) ولما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على جواز طلب إعادة
النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح في عدة أحوال منها:

فقرة ٢: «إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر
من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض يستنتج فيه براءة أحد المحكوم عليهما».

فقرة ٥: «إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراقا لم تكن معلومة
وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه».

هذا وقد أجمع الفقه على أنه «يكفى أن يكون من شأن الواقعة الجديدة خلق الاحتمال
بالبراءة أى إقامة قرينة بالبراءة أو على الأقل إثارة الشك الجدى فى الإدانة ولا يشترط الفقه
أن تحمل الواقعة الجديدة يقيناً بالبراءة إذ القول بغير ذلك يعنى انحسار الفقرة الخامسة
وتجربها من الفائدة العملية

(د. محمود نجيب حسنى ص ١٤٥٩ شرح الإجراءات الجنائية طبعة ٩٨ - د. أحمد

فتحي سرور ص ٤٨٠ الدكتور مأمون سلامة ج ٢ ص ٦٢٨)

ومن التطبيقات العملية والقضائية التى ساقها الفقه لبيان جدوى الواقعة الجديدة إذا
ثبت أن شاهد الإثبات كانت شهادته زوراً ولكن لا يمكن إدانته لتقادم الدعوى الجنائية أو
أن يصدر بعد الحكم حكم بالإدانة ضد شخص آخر لا يتناقض مع الحكم ولكن يكشف
عن وقائع تستخلص منها براءة المحكوم عليه ويجوز أن يكون الحكم الذى يكشف عن
هذه الوقائع حكماً بالبراءة أو أن يثبت بناء على الواقعة الجديدة انتفاء أحد أركان الجريمة
(نقض ٣ مايو ١٩٧٠ المجموعة س ٢١ رقم ١٥٣ ص ٦٤٦) ومن جماع ما تقدم فإن

الحكم الجديد الصادر ضد المدعو/ محمد عبدالعال بالسجن لمدة عشر سنوات عن الوقائع التى كانت محل المحكمة الأولى للحكم الملتمس منه يضحى بمثابة وقائع جديدة لم تكن تحت بصر الحكم الملتمس منه ويقطع الحكم بإدانة المدعو/ محمد عبدالعال بصحة وسلامة ما نشر بمعرفة الملتسمين ويتأكد أو على الأقل يترجح صدق إسنادها وصحة عقيدتها فيما قاما به بما يؤدى حتما وبطريق اللزوم المنطقى إلى براءة الملتسمين.

بناء عليه

وإعمالا للفقرتين ٢، ٥ من المادة ٤٤١ إجراءات يتقدم الطالبان بالالتماس المائل وطبقاً للمواد ٤٤٢، ٤٤٣ إجراءات جنائية للسيد المستشار/ النائب العام للتفضل برفع الأمر لمحكمة النقض وتحديد أقرب جلسة لنظر موضوع الطلب.

وفى الموضوع بقبول الالتماس وبراءة الملتسمين من الحكم رقم ١٥٥٦٦ لسنة ٩٦ الصادر من محكمة الجنايات بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٩٨ والمشمول بالطعن رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٩ الصادر به حكم محكمة النقض بتاريخ ١/٦/٢٠٠٣ وما يترتب على ذلك من آثار.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

وكيل الملتسمين

سامح محمد عاشور

المحامى بالنقض

oboi.kandi.com

حيثيات حكم قبول استشكال مصطفى
ومحمود بكري والإفراج عنهما

obeikandi.com

أودعت محكمة جنايات القاهرة الدائرة ١٩ برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوى وعضوية المستشارين محمد الحمصانى ومحمد أبو العيون حيثيات الحكم الصادر بقبول الاستشكال المقدم من مصطفى ومحمود بكرى فى الحكم الصادر ضدهما من محكمة الجنايات والذي قضى بحبسهما سنة فى واقعة قذف محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة الاجتماعية المحكوم عليه بعقوبة السجن (١٠ سنوات) فى قضية رشوة وإبتزاز.

قالت الحيثيات: حيث إن المستشكلين محمد مصطفى بكرى ومحمود مصطفى بكرى قد استشكلوا فى الحكم الصادر فى القضية رقم ١٥٥٦٦ لسنة ٩٦ جناح حدائق القبة (جناحة صحفية) الصادر عن محكمة جنايات القاهرة والذي قضى بحبس كل منهما سنة مع الشغل وإلزامهما بالمصاريف الجنائية. وطلبا وقف تنفيذ ذلك الحكم لحين الفصل فى الالتماس المقدم منهما للمستشار النائب العام بتاريخ ٣ يونيه ٢٠٠٣ لإعادة النظر فى هذا الحكم خاصة أنه أصبح حكماً نهائياً لأن محكمة النقض رفضت الطعن بالنقض المقدم منهما فيه. وأسس المستشكلان استشكلهما على أنهما كانا قد أدينا فى ذلك الحكم تأسيساً على أنهما قذفا فى حق محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة ووصفاه بأنه مرتشٍ وبعد صدور الحكم ضدهما قدمت النيابة العامة رئيس الحزب المذكور بتهمة الرشوة إلى محكمة جنايات القاهرة فى القضية رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٠٠٢ التى قضت بجلسة ٢٥ مايو ٢٠٠٣ بسجنه ١٠ سنوات مما يؤكد أن ما نشره المستشكلان ضد المذكور هى أمور حقيقية ثبتت صحتها من حكم محكمة الجنايات وليست قذفاً منهما فى حق رئيس الحزب المذكور. وقد طلبت النيابة العامة رفض الاستشكال والاستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه لأنه أصبح حكماً باتاً لرفض محكمة النقض الطعن المقدم من المستشكلين عليه وطلب دفاع المستشكلين إيقاف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الالتماس المقدم للنائب العام.

ومن حيث إن المادة ٤٤١ إجراءات جنائية نصت على جواز طلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية فى قضايا الجنايات وذكرت فى مقدمتها الثانية أن إحدى الحالات التى يحوز فيها ذلك حالات ما إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم آخر

على شخص آخر من أجل ذات الواقعة وكان بين الحكيمين تناقض يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما وأنه على طالب إعادة النظر في الحكم تقديم طلبه إلى النائب العام مبيناً فيه الوجه الذي يستند إليه في طلب إعادة النظر ويرفع النائب العام الطلب بإعادة النظر إذا رأى قبوله إلى محكمة النقض خلال ثلاثة أشهر التالية لتقديمه بتقرير يبين فيه رأيه بالنسبة لقبول إعادة النظر في الحكم وعدم قبوله مرفقاً به التحقيقات التي قد يكون قد رأى اجراءها في الطلب المقدم إليه وتفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع رأى النيابة العامة وأقوال مقدم الطلب فإن رأت قبوله تحكم بإلغاء الحكم وتقضى ببراءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة وإلا فتحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من مستشارين آخرين للفصل في موضوع الدعوى ولما كان الثابت لدى المحكمة أن الحكم المستشكل فيه قد صدر على المشتككين لقذفهما في حق محمد عبدالعال واتهامه بالرشوة على صفحات إحدى الجرائد وعجز كل منهما في حينه إثبات صحة اتهامهما له وبعد ذلك ثبت عن حكم محكمة جنايات القاهرة ثبوت هذا الاتهام في حق المذكور فإن ذلك يترتب عليه على سبيل القطع أن الالتماس المقدم منهما للنائب العام يكون مستنداً إلى أساس سليم من القانون ولما كان ما تقدم فعلى الرغم من أن المادة ٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه لا يترتب على طلب إعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالإعدام فإن المحكمة تنتهى إلى أن تنفيذ ذلك الحكم ضد المشتككين يلحق بهما أضراراً جسيمة ويخل باعتبارات العدالة التي تعلو أى اعتبارات أخرى بما فيها اعتبارات النظام العام.

فإن المحكمة استهداء بهذا المبدأ تستند في قضائها هذا استناداً إلى سلطتها في قبول الاستشكالات في تنفيذ الأحكام واستناداً إلى أنه لو كان ثابتاً بحكم محكمة الجنايات المتقدم إدانة محمد عبدالعال في تهمة الرشوة أن يقضى حتماً ببراءة المشتككين وتطبيقاً لنص المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية تطبيقاً صحيحاً تنتهى إلى أن من سلطتها إعمالاً للعدالة أن توقف تنفيذ الحكم إيقافاً مؤقتاً حتى يفصل النائب العام في الالتماس المقدم إليه بطلب إعادة النظر.

وليس فى هذا القضاء مخالفة لمبادئ القانون لأن الإيقاف هنا ليس مطلقاً ولكنه مؤقت على شرط هو فصل النائب العام فى الالتماس المقدم إليه. كما أنه ليس فى هذا ما يخالف رفض محكمة النقض الذى قضى برفض الطعن بالنقض المقدم من المستشكلين على الحكم الصادر ضدهما. لأنه فى نهاية الأمر إذا قبل النائب العام الالتماس المقدم إليه فإن الموضوع يرسل منه إلى محكمة النقض لتقول بذاتها القول الفصل فيه. وتبين المحكمة أن ما انتهت إليه يسائر المحكمة فى النص على اشكالات التنفيذ وأن كون الحكم باتاً يعطيه حصانة من إيقاف تنفيذه طالما أن الأمر يرد إلى الجهة القضائية التى تصدر الأحكام الباتة وهى محكمة النقض.

obeikandi.com

**مقالات ومتابعات لقضية حبس
مصطفى ومحمود بكرى**

oboi.kandi.com

العدلى يأمر بالتحقيق مع القائمين على تنفيذ الحكم ضد بكرى

علم «الأهرام» أن السيد حبيب العدلى وزير الداخلية أمر بإجراء تحقيق عاجل مع القائمين على تنفيذ الحكم الصادر ضد مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع»، ومحمود بكرى الصحفى بالجريدة لتنفيذ الحكم بحبسهما سنة فى وقت مبكر صباح أمس بالمخالفة للتعليمات الصادرة بتنظيم تنفيذ الأحكام، ومراعاة البعد الاجتماعى والإنسانى.

جريدة الأهرام
٢٠٠٣/٦/٣

obeikandi.com

القاهرة: صحفيان فى السجن تنفيذاً لحكم قضائى

القاهرة - حازم محمد:

دهمت قوة من الشرطة المصرية فجر أمس منزل رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» المستقلة مصطفى بكرى وشقيقه محمود مدير تحرير الصحيفة، تنفيذاً لحكم قضائى بسجنهما لمدة عام.

وعلم أن الشقيقين اللذين تم احتجازهما لساعات فى مديرية أمن القاهرة تم نقلهما ظهراً إلى سجن طرة (جنوب العاصمة) لقضاء فترة العقوبة التى صدرت عليهما لادانتهمما بتهمة القدح والذم فى حق رئيس حزب العدالة الاجتماعية السابق محمد عبدالعال.

وترجع وقائع القضية للعام ١٩٩٨، عندما قدم عبدالعال دعوى قدح وذم فى حق الشقيقين حينما كان مصطفى يتولى رئاسة تحرير صحيفة «الأحرار» المعارضة وقضت المحكمة عليهما بالسجن لمدة عام، غير أن النائب العام قرر وقف تنفيذ الحكم حتى الفصل فى الطعن المقدم إلى محكمة النقض.

يذكر أن محمد عبدالعال، قبل أسبوع لإدانتته بتهم الرشوة والابتزاز، بالسجن عشر سنوات وعزله من منصبه رئيساً للحزب ورئيساً لمجلس إدارة صحيفة «الوطن العربى».

وقال مصطفى بكرى، فى اتصال أجرته «الحياة» معه على هاتفه النقال أثناء اقتياده إلى السجن انه واثق من انفراج الأزمة، مشيراً إلى صحة ما نسبته وشقيقه إلى عبدالعال والذى أثبتته المحكمة قبل أسبوع من خلال إدانتته.

وعلم أن نقيب الصحفيين إبراهيم نافع قدم مذكرة إلى النائب العام أمس طالبه فيها

بوقف تنفيذ الحكم ضد الشقيقين، وإعادة إجراءات المحاكمة، استناداً إلى معلومات جديدة تضمنتها حيثيات الحكم بإدانة عبدالعال والتي أثبتت صحة ما نسبته مصطفى وشقيقه إليه من تهم.

وأصدرت النقابة بياناً أعربت فيه عن «لاستياء والقلق للقبض على الزميلين الشقيقين»، ولفتت إلى أن «حرية الصحفيين مصطفى ومحمود أضررت بسبب استمرار مواد عقوبة حبس الصحفيين في قضايا النشر».. وشددت على أن استمرار هذا المبدأ «يمثل قيداً على حرية التعبير».. وطالبت بإلغاء هذه العقوبات واستبدالها بعقوبة الغرامات المالية في حالة الإدانة.

واعتصم نحو مائة صحفي في مقر النقابة أمس احتجاجاً على الاعتقال واحتشدوا على مدخل المبنى الكائن في وسط القاهرة مرددين الهتافات المنددة بقانون الصحافة وعقوبة حبس الصحفيين وطالبوا بوقف تنفيذ العقوبة ضد الشقيقين بكري.

وجاءت عملية توقيف الشقيقين بكري وسط ظروف وملابسات أثارت جدلاً واسعاً على خلفية حملات عنيفة شنتها الصحيفة في الأسابيع الأخيرة على المواقف العربية من الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق إلى جانب قضايا الفساد التي توالى كشفها في الآونة الأخيرة.

غير أن مراقبين استبعدوا الربط بين هذه المواقف وبين تنفيذ الحكم الصادر على الشقيقين على خلفية توجيهات عامة صدرت في الشهور الأخيرة بمتابعة التنفيذ الفوري للأحكام القضائية لاسيما للشخصيات العامة وهو ما تكرر في قضايا عدة ومنها حالة قضية رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب عبدالله طایل ورجل الأعمال حسام أو الفتوح وأخيراً رئيس حزب العدالة الاجتماعية محمد عبدالعال الذي تم توقيفه بعد نصف ساعة فقط من صدور الحكم ضده.

لتنفيذ حكم السب والقذف ضد رئيس «العدالة»

اعتقال مصطفى بكرى وشقيقه محمود وترحيلهما إلى سجن القاهرة

القاهرة - مصطفى إمام - الوكالات:

ألقت أجهزة الأمن المصرية أمس القبض على مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» المستقلة وشقيقه محمود بكرى نائب رئيس تحرير الصحيفة تنفيذًا لحكم صادر ضدهما بالسجن عامًا لكل منهما.

وكان الحكم قد صدر قبل خمس سنوات فى دعوى سب وقذف اقامها محمد عبدالعال الذى كان يتولى رئاسة حزب العدالة المعارض ويدير صحيفة «الوطن العربى» الصادرة عن الحزب.

ولم تنفذ السلطات المعنية الحكم الصادر ضد الاخوين بناء على قرار من رجاء العربى النائب العام حينئذ بوقف التنفيذ حين بت الطعن المقدم منهما إلى محكمة النقض وأيدت محكمة النقض الأحد الحكم الصادر ضد الشقيقين.

وكان عبدالعال الذى صدر قبل أيام حكم بسجنه هو نفسه عشر سنوات لإدانته بالرشوة والابتزاز فى قضية منفصلة قد اتهم مصطفى بكرى وشقيقه بالسب والقذف أثناء توليهما إدارة تحرير جريدة «الأحرار» المعارضة فى عام ١٩٩٨.

ويطالب الصحفيون بالإفراج عن مصطفى بكرى وشقيقه محمود استنادًا إلى طعن قدماه إلى المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية حبس الصحفيين فى قضايا النشر.

ويطالب الصحفيون أيضاً بإلغاء المادة ٤١ من قانون ٩٦ لسنة ٩٦ بالعقوبات الخاصة بحبس الصحفيين، وهو المبدأ الذي وافقت عليه الجمعية العمومية لنقابتهم عدة مرات وتطالب به الأجهزة المختلفة.

يذكر أن البرلمانين أعضاء نقابة الصحفيين، تقدموا بطلب إلى مجلس الشعب منذ أكثر من عام بحذف المادة التي تنص على حبس الصحفيين ولم ينظر الطلب حتى الآن، وكانت صحيفة «الأسبوع» قد اثارَت مع صحف مستقلة أخرى العديد من قضايا الفساد التي نالت اسماء كبيرة، أشهرها قضية يوسف عبدالرحمن وكيل وزارة الزراعة وطالبت الصحيفة بالتحقيق مع وزير الزراعة يوسف والي.

جريدة القاهرة

٢٠٠٣/٦/٣

صباح الثلاثاء

واثقاً في شجاعة الرئيس مبارك أطالب بالإفراج عن الأخوين بكري

أعترف بداية أننا جميعاً في مصر ندين للرئيس حسنى مبارك بتحية إعزاز وتقدير على سعة صدره، وحرصه الشديد على رعاية «صاحبة الجلالة» الصحافة باعتبارها ضهير الوطن.

وأذكر له قراره الشجاع برفض القانون ٩٦ لسنة ٩٦ الذى عرف إعلامياً بقانون «اغتيال حرية الصحافة»، وهو قانون حاول ترزية القوانين أن يضيفوه إلى ترسانة من القوانين السيئة السمعة التى تكبل وتقيّد حرية المجتمع.

وأناشده - ثقة منى فى تفهمه الكامل وفى انتصاره الدائم لحرية الرأى - إعمال سلطانه الدستورية التى قررتها المادة ١٤٩ من الدستور، والعفو عن مصطفى بكري رئيس تحرير «الأسبوع»، وشقيقه محمود نائب رئيس التحرير.

وأعتبره التماساً بمثابة «مناشدة» يرفعها صحفيون اعتصموا فى مقر نقاباتهم، مطالبين الرئيس بالتدخل.

وأومن أن راعى حرية الرأى والفكر والتعبير فى مصر الرئيس حسنى مبارك سيستجيب. فلقد أئنى للغاية ما حدث مع الأخوين بكري، وفرض على تصور البعض ما تتعرض له حرية الصحافة من عسف وترويع أن اسأل نفسى ماذا يحدث فى بلادنا؟ ولماذا الآن؟ ومن المستفيد من تصور قصف الأفلام، وترويع المفكرين وأصحاب الرأى وقادة المجتمع؟

والحقيقة أن المستفيد الوحيد من كل ذلك هم أعداؤنا المتربصون بنا، والساعون إلى الإضرار بمصالحنا.

صباح الثلاثاء

واثقاً في شجاعة الرئيس مبارك أطالب بالإفراج عن الأخوين بكري

أعترف بداية أننا جميعاً في مصر ندین للرئيس حسنى مبارك بتحية إعزاز وتقدير على سعة صدره، وحرصه الشديد على رعاية «صاحبة الجلالة» الصحافة باعتبارها ضمير الوطن.

وأذكر له قراره الشجاع برفض القانون ٩٦ لسنة ٩٦ الذى عرف إعلامياً بقانون «اغتيال حرية الصحافة»، وهو قانون حاول ترزية القوانين أن يضيفوه إلى نرسنة من القوانين السيئة السمعة التى تكبل وتقيّد حرية المجتمع.

وأناشده - ثقة منى فى تفهمه الكامل وفى انتصاره الدائم لحرية الرأى - إعمال سلطاته الدستورية التى قررتها المادة ١٤٩ من الدستور، والعفو عن مصطفى بكري رئيس تحرير «الأسبوع»، وشقيقه محمود نائب رئيس التحرير.

وأعتبره التماساً بمثابة «مناشدة» يرفعها صحفيون اعتصموا فى مثر نقابتهم، مطالبين الرئيس بالتدخل.

وأؤمن أن راعى حرية الرأى والفكر والتعبير فى مصر الرئيس حسنى مبارك سيستجيب. فلقد ألتى للغاية ما حدث مع الأخوين بكري، وفرض على تصور البعض ما تتعرض له حرية الصحافة من عسف وترويع أن أسأل نفسى ماذا يحدث فى بلادنا؟ ولماذا الآن؟ ومن المستفيد من تصور قصف الأقلام، وترويع المفكرين وأصحاب الرأى وقادة المجتمع؟

والحقيقة أن المستفيد الوحيد من كل ذلك هم أعداؤنا المتربصون بنا، والساعون إلى الإضرار بمصالحنا.

صحيح أننا فى حزب الجليل ضد أى اعتداء على الحريات الخاصة، وضد السب والقذف والتشهير، والتعدى على الحياة الخاصة، وهو التزام فرضه علينا حبنا لبلادنا وإيماننا بمسئوليتنا أمام رأى العام.. لكننا أيضا - وخاصة فى قضية الأخوين بكرى - نرى أن اتهام الدكتور محمد عبد العال «بالابتزاز» وهو الاتهام الذى جاء قبل ٥ سنوات وعجز مصطفى وشقيقه عن إثباته بسبب حيل قانونية، و«شطارة» المحامين لدى الخصم، هذا الاتهام الآن أثبتته محكمة أمن الدولة العليا التى قضت بحبس الدكتور محمد عبد العال عشر سنوات فى قضية ابتزاز رجل الأعمال السيد السويركى.

ويعنى ذلك أن حكم محكمة النقض الذى جاء مؤيدا لحكم جنابات القاهرة بحبس الأخوين - مع كامل احترامى لهيبة ونزاهة وعدالة قضائنا الشامخ - هذا الحكم يفرض علينا أن نتساءل من جديد: هل اخطأ الأخوان بكرى فى تناولهما؟

هل المطلوب من الصحفيين أن يعرفوا ويسكتوا ويتجاهلوا .. و«يطنشوا»؟! ولمصلحة من يحدث ذلك؟! لمصلحة من نحمل فسادا وفاسدين؟! لمصلحة من نحرم بلادنا من «قلمين» مجتهدين ومخلصين؟!

نعم.. قد تكون العبارات المنفعلة التى استخدمها بكرى هى الشباك التى أسقطته فى براثن السجن، لكن الأيام وإرادة الله التى قضت بكشف الحقيقة وسقوط أقنعة الفاسدين، جاءت بمثابة نقطة نور تفرض علينا جميعا أن نمد أيدينا إلى مصطفى وشقيقه لنتشلهما من هوة السجن وظلامه الذى يقود إليه أحيانا حسن النية؛ وليس سوء النية المبيتة المجرمة.

ولا أرانى محتاجا للتأكيد مرة أخرى على ثقتى الكاملة فى سعة صدر الرئيس، وإيمانه بحرية الرأى، وصبره وجرأته فى تجاوز الواقع، وشجاعته فى الانتصار للحق، وفى استعداده الدائم لمراجعة الأخطاء وتصويبها.

وأحسب أننى - محتما بحسن ظن الرئيس بنا - قادر على المطالبة بإلغاء عقوبة حبس الأخوين بكرى وعودتهما إلى الحياة، والصحافة، والكتابة، والمشاركة مرة أخرى فى دعم

مسيرة الحرية .. مؤمناً بأنه لن يتصف قلم في عهد الرئيس مبارك، الراعى والمتنصر لحرية
الرأى والصحافة دائماً.

ناجى الشهابى

E-mail:NAGYSHHABY@HOTMAIL.COM.

جريدة الجيل

٢٠٠٣/٦/٣

حبس الصحفيين

خيراً فعل مجلس نقابة الصحفيين عندما حرص على تجديد رفضه القاطع لمبدأ حبس الصحفيين في قضايا النشر، وفي تأكيده على الموقف الثابت للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ومجلس النقابة، الذي طالب مراراً بإلغاء التشريعات السالبة للحرية في قضايا النشر.. هذه التشريعات التي أوضح مجلس النقابة أنها تعد قيداً على حرية التعبير وحرية الصحافة وسيفاً مصلتاً على رقاب الصحفيين وأصحاب الرأي.. كما ظهر في واقعة القبض على مصطفى ومحمود بكري، رئيس تحرير «الأسبوع» ونائبه.

نبيل زكي

جريدة الأهرام

٢٠٠٣/٦/٤

obeikandi.com

صاحبة الجلالة.. في الزنزانة!

مصطفى ومحمود بكرى خلف الأسوار.. ومئات آخرون ينتظرون دورهم

منذ أن يتعلم كيف يمسك بالقلم إلى أن تنتهى حياته يظل الصحفي باحثاً عن الحرية.. عاشقاً لها ومتعبداً في محرابها.. يطلبها للعالم كله ويفقد صوابه عندما يرى الانسان - أى انسان - مكبلاً بالأغلال.

قد تكون الصورة في بلاد أخرى أفضل كثيراً لكن الصحفي في بلادنا لا بد أن يتحسس كل كلمة.. يدقق في كل حرف .. لأنه مرصود ومستهدف في كل لحظة.. ليس من السلطة فحسب.. ولكن من رءوس الفساد أيضاً!

ولأن العلاقة بين صاحبة الجلالة والحرية هي علاقة عشق أبدي فكثيراً ما تقدم الصحافة «القرايين» فداءً لهذا الحلم الإنسانى الرائع بالحرية.. الحلم الذى أكد نزار قباني أنه مثل امرأة مستحيلة ليس لها أرض أو وطن أو عنوان!

ليس جديداً أن يتم اقتياد صحفي إلى السجن.. فالعشرات من أصحاب الرأى والفكر دفعوا سنوات من حياتهم ثمناً لاختيار هذه المهنة الشاقة .. ومنذ أيام كانت أجهزة الأمن على موعد مع «قربان جديد» أعدت له ما يليق بمكانته من العدة والعتاد.. العسكر والسلاح والسيارات المصفحة.. توجهت القوات إلى المعادى حيث يسكن مصطفى بكرى رئيس تحرير «الاسبوع» وشقيقه - ونائبه - محمود بكرى.

كان الوقت فجرًا حتى لا يتمكن «المتهم» من الهروب إلى زراعات القصب أو جبال الصعيد!

تم إلقاء القبض على الاثنين واثنين إلى نيابة غرب القاهرة، ثم إلى «سجن طرة» تنفيذاً لحكم قضائي بالحبس لمدة سنة بتهمة سب وقذف الدكتور محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية.

الاجراءات التي صاحبت عملية القبض على الاخوين بكرى لم تستفزنا نحن - كصحفيين - فحسب، لكنها أيضاً أغضبت اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية وهو ما دعاه إلى إحالة المسؤولين عن وحدة تنفيذ الاحكام إلى التحقيق.

ورغم الاضرابات التي بدأت واعتصامات الاحتجاج التي ستتواصل إلا أن كافة المؤشرات تؤكد أن الاخوين بكرى سرف يقضيان عاماً كاملاً خلف الاسوار نظراً لأن الحكم نهائى ويفتقد إلى أى وسيلة للطعن فيه.

الغريب فى الأمر أن التهمة التي أدين بها الزميلان هي سب وقذف الدكتور محمد عبد العال رئيس حزب العدالة وهو محبوس حالياً لتنفيذ حكم نهائى أيضاً بالسجن لمدة عشر سنوات؛ ليس فى جريمة رأى ولكن بعد إدانته بتلقى رشوة وابتزاز عدد من رجال الاعمال وهي ذات التهم التي وجهت إليه خلال حملة صحيفة «الاحرار» إبان رئاسة مصطفى بكرى لتحريرها.. وعندما صدر حكم بإدانة بكرى من محكمة الجنايات عام ١٩٩٨ أصدر المستشار رجاء العربى النائب العام السابق قراراً بإيقاف التنفيذ لحين الفصل فى النقض وتم تداول القضية ولم يعلن عن جلسة محكمة النقض التي أيدت الحكم ثم جرى التنفيذ عن طريق جيش من رجال الأمن وهو ما جعل المراقبين يعربون عن اعتقادهم بأن القبض على بكرى له أسباب سياسية تتعلق بالتحديد بموقف جريدة «الاسبوع» من الحرب الأمريكية ضد العراق وهو ما أشار إليه البيان الذى أصدرته لجنة الدفاع عن سجناء الرأى وأكدته زملاء بجريدة «الاسبوع» وأياً كانت التوقعات فإن الحكومة لن تجد صعوبة فى نفيها لأنها بالفعل تبقى مجرد تكهنات يضعفها أن مصطفى بكرى وشقيقه لم يصدر بشأنهما قرار اعتقال ولكنهما دخلا إلى السجن بحكم قضائى استند كل سبل الطعن فيه.

هذه الحقيقة تجعل الحديث عن سجن مصطفى ومحمود بكرى بصفتهم الشخصية من

باب الإمساك بالفروع وتجاهل جذور المشكلة ليس تقليلاً من مأساة الزميلين ولكن لأن القضية أكبر من ذلك بكثير فقد سبق لزملاء آخرين أن دخلوا السجن أيضاً مثل الكاتب الراحل عادل حسين ومجدى أحمد حسين وصلاح بديوى وجمال فهمى وعبد الستار أبو حسين .. ومازالت مئات القضايا المنظورة فى المحاكم تهدد عشرات آخرين بنفس المصير.

ولعل هذا السبب هو ما دفع نقابة الصحفيين إلى إصدار بيان واضح وصريح لم تكتف فيه بإدانة حبس مصطفى ومحمود بكرى لكنها تطرقت - وهذا هو الأخطر - الى تطبيق العقوبات السالبة للحرية على جرائم الرأى مطالبة بضرورة إلغاء عقوبة الحبس من هذه الجرائم.

وإذا كانت الحكومة سوف تسخر من أى صوت يعلن أن اعتقال مصطفى بكرى له دوافع سياسية لأن حبسه جاء تنفيذاً لعقوبة قانونية فإننا كصحفيين - ومن خلال النقابة الشرعية - يجب أن نتخذ موقفاً أكثر تشدداً لا يكفى فيه ما أعلنته مصادر النقابة عن جهود مكثفة بجريها إبراهيم نافع واتصالات رفيعة المستوى تستهدف الإفراج عن الاخوين بكرى.. ولكن تبقى عدة محاور يمكن أن تكون أساساً لورقة حوار مع الحكومة حول مستقبل صاحبة الجلالة.

أولاً: اثبتت الأحداث الجسام التى تعرضت لها المنطقة العربية - ومازالت - أن الصحفيين المصريين كانوا على مستوى المسئولية ومارسوا مهنتهم الشريفة وفقاً لما يمليه الضمير الوطنى والانتماء القومى وإذا كانت الحكومة قد ضاقت ببعض التحليلات أو الآراء الصارخة فإنها تدرك بالتأكيد أن ذلك يصب لصالحها فى النهاية ويعبر عن الهامش الديمقراطى الذى منحه النظام للرأى الآخر.

ثانياً: لا يخفى على أحد أن هناك ترتيبات فى غاية الخطورة يتم اعدادها فى واشنطن من أجل تحويل المنطقة العربية كلها إلى غابة من الصم والبكم لتمرير كافة القرارات التى تخدم المصالح الصهيونية وليس من العقل أو المنطق أن تظل الصحافة وهى العين الساهرة على أمن بلادنا مهددة فى كل وقت بسيف الأحكام القضائية التى تجعل الصحفى رقيباً على نفسه ورقابة النفس الخائفة تكون غالباً ابشع وأخطر من رقابة السلطة.

ثالثًا: لا ينكر الوسط الصحفي كله أن هناك ظواهر مرفوضة وأشخاصًا يظهرون بين حين وآخر فيسيئون إلى شرف المهنة وميثاقها لكن تشهد الحكومة نفسها أن الصحفيين هم أول من يعلنون تبرؤهم من هؤلاء بل وتسعى النقابة إلى اتخاذ إجراءات رادعة في مواجهتهم.

رابعًا: يأتي حادث القبض على الاخوين بكري في توقيت بالغ الأهمية بالنسبة لمجلس نقابة الصحفيين ورئيسه ابراهيم نافع الذي خاض عام ١٩٩٦ معركة ضارية من أجل إلغاء القانون المشبوه رقم ٩٣ وقد نجح في ذلك بالفعل عن طريق اتصالاته مع الرئيس مبارك وهو ما يجعل الفرصة الآن مواتية للمجلس الذي يستعد للانتخابات أن يجمع كل الصحفيين ويحشدهم لمعركة جديدة هدفها الأول المطالبة بالافراج عن مصطفى ومحمود بكري وخطتها الأهم النضال مجددًا من أجل قانون حديد للصحافة يفتح الباب أمام حرية إصدار الصحف ويلغى عقوبة الحبس من جرائم الرأي ويضع في نفس الوقت عقوبات نقابية رادعة لكل من يخالف ميثاق الشرف الصحفي أو قانون النقابة.

خامسًا: سوف تصادف هذه التحركات - إن تمت - نجاحًا متوقعًا لعدة أسباب أولها أن هناك ترتيبات حكومية تجري الآن لمواجهة مبادرة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول لما يسميه «نشر الديمقراطية في الدول العربية» وقد ظهرت بوادر هذه الترتيبات في مشروعات القوانين التي اعدتها الحكومة لإلغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان ونرى أن السعي لإصدار قانون جديد للصحافة لن يكون مجرد إعادة الاعتبار للصحفيين المصريين ولكن في إطار تحرك فعلى بدأته الحكومة وعلينا أن نشارك فيه من أجل تفويت الفرصة على الإدارة الأمريكية التي تسعى بين حين وآخر للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر بأوراق ضغط تبدأ من اضطهاد الاقباط ولا تنتهي بانتهاك حقوق الانسان.. وبعد..

كم قدمت الصحافة لمصر؟

ماذا فعلت لكل من أرادها بسوء؟

كيف تعاملت الصحف المصرية مع أى شخص - أو حتى أى دولة - تناول على نظام البلاد ورموزه؟!

الإجابة عن كل هذه الأسئلة تعرفها الحكومة جيداً.. الصحافة المصرية لم تخن وطنها.. ولم تبع أبداً تراب بلادها.. لم تسلم نفسها لفساد ولم تتأمر يوماً على رموز النظام حتى لو اختلفت معهم.. فهل تستحق منا أن ن فك اغلالها ونحطم قيودها ونطلقها على طيور الظلام التى لا تريدنا بخير.

صاحبة الجلالة تناديكم .. اطلقوا سراحها!

هشام أبو المكارم

جريدة الصدى

٢٠٠٣ / ٦ / ٤

obeikandi.com

الحرية تدفع الثمن إعداد: قسم التحقيقات

عودة مسلسل حبس الصحفيين

صالح عبد المقصود:

الحبس يجعل أصابع الصحفي مرتعشة قبل فتح ملفات الفساد
رجائي الميرغني:

حبس الصحفيين من مخلفات القوانين الاستعمارية
عبد العال الباقوري:

الأردن سبقتنا في إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر

عاد مسلسل حبس الصحفيين في قضايا النشر.. الضحايا الجدد هما مصطفى بكرى
رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» وشقيقه محمود بكرى نائب رئيس تحرير «الأسبوع» حيث
تم القبض عليهما فجر أول امس تنفيذا لحكم قضائي نهائي واجب النفاذ لمدة عام لكل
منهما في قضية سب وقذف محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية وعضو
مجلس الشورى السابق.

أثار حبس الشقيقين بكرى رفض جموع الصحفيين الذين طالما طالبوا بوقف حبس
الصحفيين في قضايا النشر واستبدال العقوبة في قضايا النشر بالغرامة.

أكد الصحفيون ضرورة توقف حبس الصحفيين في قضايا النشر لما يشكله حبس
الصحفي من ترويع يجعلهم يفكرون أكثر من مرة قبل التعبير عن آرائهم وممارسة دورهم
في النقد وقبل ذلك لما يمثل حبس الصحفيين من تشويه لصورة مصر والخطوات
الديمقراطية التي تشهدها.

يؤكد رجائي الميرغني - وكيل نقابة الصحفيين ومدير تحرير وكالة انباء الشرق الأوسط

ـ أن موقف النقابة ثابت من عقوبة حبس الصحفيين لأنها عقوبة عفا عليها الزمن وغير حضارية ومن مخلفات القوانين الاستعمارية ويعد استمرارها سبة في جبين التشريع المصرى مشيرا إلى أن مصر تستحق قوانين أفضل فى التعامل مع الصحافة فى ظل التأكيد على عصر الحريات والديمقراطية.

ويضيف: النقابة من جانبها لتسهيل مهمة الجهات التشريعية انتهت قبل ٣ سنوات من إعداد مشروع قانون بإلغاء هذه العقوبة من كافة القوانين المتعلقة بالنشر الصحفى فى مصر ولكن للأسف لم يجد هذا القانون أى تجاوب من الجهات التنفيذية والتشريعية ونطالب هذه الجهات بفتح حوار مع النقابة بهدف تخلص القوانين خاصة قوانين الصحافة من هذه السلبات إذا كنا مؤمنين بحرية الصحافة والتعبير مشيرا إلى أن عقوبة الحبس فى جرائم النشر غير واردة فى الاغلبية العظمى من الدول الديمقراطية والمتقدمة حيث يتم استبدال التعويض المدنى بها الذى يصل إلى مبالغ مؤثرة فى مشروع القانون الذى تقدمنا به لنعتمد على استبدال هذه العقوبة بغرامة مالية مناسبة والتعويض المدنى لكل من يتضرر من جرائم النشر فضلا عن تفعيل المساءلة التأديبية من جانب النقابة لكل من يثبت سوء نيته فى الإضرار بحقوق الآخرين، لكن المنطقة العربية بشكل عام منكوبة بالتشريعات المقيدة لحرية الصحافة ومن أهمها حبس الصحفيين، والاردن هو البلد العربى الوحيد الذى تجاوز هذا الواقع فى تشريعاته مؤخرا والنقابة رحبت بذلك وأكدت فى بيان لها أن مصر هى الاجدر بإسقاط العقوبة بالنظر إلى ريادتها الصحفية فى المنطقة.

ويشير رجائى الميرغى إلى أن عقوبة الحبس بالنسبة للصحفيين لا تتوقف آثارها عند من تنفذ فى حقه ولكن تتسع ليشمل الحق فى المعرفة لأن تنفيذ هذه العقوبة يؤدى إلى إرهاب الصحفيين والشعور بالخوف والترويع الداخلى بحيث يفكر أصحاب رأى والفكر مرات عديدة قبل أن يعبروا عن آرائهم بصراحة ووضوح خوفا من الوقوع تحت طائلة القانون، وهذا يسبب ضررا بالغاً للمجتمع الصحفى، كما أن حبس الصحفيين يهدر حق المواطن فى المعرفة لأنه سوف يكون هناك ترويع وخوف بالنسبة للصحفى وبالتالي يحول ذلك الامر دون وصول الحقيقة للقراء.

اغتيال الصحافة

يقول عبدالعال الباقورى - عضو مجلس نقابة الصحفيين - إن تنفيذ العقوبة على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى يعتبر تنفيذا لحكم نهائى واجب النفاذ، لكن التساؤل الذى يفرض نفسه على الصحفيين والمواطنين العاديين لماذا تم تنفيذ الحكم فى هذا التوقيت نظرا وللربط بين موقف جريدة «الاسبوع» من العدوان الأمريكى على العراق وتوقيت زيارة بوش للمنطقة.

ويؤكد عبد العال أن الصحفيين جميعا ومنذ القانون ٩٣ لسنة ٩٥ الشهير بقانون «اغتيال الصحافة» طالبوا ويطالبون بإلغاء عقوبة الحبس فى جرائم النشر نظرا لأن هذا القانون يتم تطبيقه ليس على الصحفيين فقط بل على كل من يقومون بالنشر سواء كانوا صحفيين او غير صحفيين.. لكن للأسف الشديد ان هذه العقوبات لا تزال منصوفا عليها فى القانون ولم يتم إلغاؤها بالرغم من أن مجلس النقابة قد اعد مشروعا متكاملا لإلغاء العقوبات المقيدة للحريات فى قضايا النشر واشرف على إعداده الدكتور عوض المر - رئيس المحكمة الدستورية العليا السابق - لكن للأسف لم يتخذ الخطوات المنصوص عليها لتقديم مشروع القانون وعرضه على مجلس الشعب، كما أن عددا من الزملاء الصحفيين اعضاء مجلس الشعب اعدوا مشاريع قوانين مشابهة وللأسف ايضا تم تجميدها داخل اللجان البرلمانية.

ويؤكد عبد العال ان مجلس نقابة الصحفيين الحالى اتخذ موقفا جديا وكذلك المجالس السابقة تجاه حبس الصحفيين خاصة بعد صدور القانون الاردنى الخاص بالصحفيين الاردنيين والذى يقضى بإلغاء عقوبة الحبس للصحفى الاردنى، وقد اصدر مجلس نقابة الصحفيين المصريين بيانا اشاروا فيه إلى ذلك وأوضحوا اننا أولى من الاردن بمثل هذا الشريع الذى ألغى عقوبة الحبس فى قضايا النشر.

ويضيف عبد العال الباقورى من الممكن إلغاء هذه العقوبات بتشريع صريح وواضح لتنحصر العقوبة فى حدود توقيع الغرامات فقط.

ويؤكد عبد العال أن إلقاء القبض على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى في هذه الظروف يشير تساؤلات عديدة وقد كان من الممكن التعامل مع هذا الحكم بما يمنع هذه التساؤلات لو تم تأجيل مثل هذه الخطوة في مثل هذه الظروف.

ويشير إلى أن هناك اتصالات مكثفة تجريها النقابة مع الجهات المستولة من أجل التوصل إلى حل يتيح الإفراج عنهما في أسرع وقت.

إلغاء العقوبة

يؤكد صلاح عبد المقصود - عضو مجلس نقابة الصحفيين - أن نقابة الصحفيين ترفض الحبس في قضايا النشر، وقد عبرت النقابة عن موقفها الرفض في عدة مرات خاصة وأن قرار حبس مصطفى ومحمود بكرى ليس الأول أو الأخير فقد سبقه العديد من الصحفيين ولذلك حاولنا إلغاء المادة التي تقضى بالحبس في قضايا النشر من قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ إلا أننا فشلنا في ذلك، وقامت النقابة في العام الماضي بإعداد تعديل تشريعي جديد لعرضه على مجلس الشعب لإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر خاصة وأن القانون به العديد من العقوبات الأخرى الكفيلة بمواجهة أى قضايا للنشر.

ويضيف صلاح عبد المقصود - أن الحبس في قضايا النشر عقوبة تم إلغاؤها في كافة الدول المتحضرة وبالتالي آن الأوان أن تلحق مصر بهذه الدول خاصة وأن تحسين الصحفي ضد الحبس في قضايا النشر ليس ميزة يحصل عليها الصحفي دائما فهي امتياز خاص بالمجتمع وعندما نطالب به لا نخص الصحفيين وحدهم وإنما نطالب به لكل من يكتب رأيا أو خيرا في وسائل الاعلام.

ويضيف : نحن ندافع عن المبدأ لا عن الصحفيين وحدهم وإنما ندافع عن كل من يكتب رأيه خدمة لقضايا الحرية وسعيا لتطوير المجتمع خاصة والاردن قد سبقتنا في إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر وكان الأولى والاجدى بمصر أن تقدم على هذه الخطوة خصوصا أن مصر من أقدم الدول التي عرفت الكتابة ومعرفة الصحافة.

ويحذر صلاح عبدالمقصود من خطورة هذا الامر في أنه يجعل يد الصحفي مرتعشة

وهى تكتب عن الفساد خشية التعرض للحبس وبالتالي يؤدى بمن يقاوم الانحراف او الفساد إلى التردد والاحجام خوفا من تطبيق هذا القانون عليه.

مازق

يتساءل كارم محمود عضو مجلس نقابة الصحفيين قائلا إنه فى الوقت الذى تسعى فيه الدول إلى انشاء المجلس القومى لحقوق الانسان وتصدر القوانين لالغاء محاكم أمن الدولة مازالت تدعم بشدة حبس الصحفيين فى قضايا النشر التى ألغيت قوانينها فى غالبية الدول العربية ودول العالم الثالث وكان اخرها الاردن الشقيق ونحن كمجلس نقابة الصحفيين سنبدل قصارى جهودنا لإلغاء مثل هذه العقوبات المعيبة فى حق حرية الصحافة والصحفيين وفيما يتعلق بالزميلين مصطفى ومحمود بكرى فقد اجرينا كافة الاتصالات مع الجهات المسؤولة وقمنا باتباع كافة الطرق القانونية من أجل سرعة الافراج عنهما.

وعن الخروج من المأزق الذى تعانیه حرية الصحافة فى مصر يضيف كارم محمود أنه من غير المعقول أن تكون القائدة والرائدة فى مجال حرية الصحافة أول من يقيدھا ويعرض سمعة الصحفي وكرامته للاهانة ومن أجل ذلك سبق أن قام مجلس النقابة بإعداد لجنة قانونية نقابية برئاسة المستشار عوض الرئيس المحكمة الدستورية العليا سابقا باعداد مشروع قانون إلغاء النصوص الواردة فى قانونى العقوبات والاجراءات المتعلقة بحبس الصحفيين والتي قمنا من قبل بعرضها على الحكومة لکی تنقلها إلى مجلس الشعب للموافقة على هذا المشروع، ولكن مع الاسف - والكلام على لسان كارم محمود - لم نجد أى استجابة أو مبادرة حقيقية من الحكومة لتبنى هذا المشروع وسوف نستمر فى ممارسة الضغوط الممكنة لإقناع الدولة بأهمية وضرورة إلغاء مثل هذه العقوبات المعيبة التى تضعنا فى مصاف الدول سيئة السمعة خاصة ونحن نعيش فى عصر الحريات والدفاع عن حقوق الانسان.

أقلية

وتؤكد الصحفية فريدة النقاش أن التشريعات القانونية تحتاج إلى تغيير بحيث تكون

هناك ديمقراطية تمنع حبس الصحفيين بسبب آرائهم مشيرة إلى أن هناك أقلية من الصحفيين تتسبب في الاساءة لجموع الصحفيين ولذلك لا بد أن يكون هناك نظام لمساءلة الصحفيين ولكن الحبس مرفوض شكلا وموضوعا، والتشريعات المقيدة للحريات وخاصة حرية الصحافة هي تشريعات مرفوضة لأنها تشكل سيفا مصلتا على رقاب الصحفيين تمنعهم من اداء واجبهم ازاء المجتمع والقضايا الوطنية.

حافظ ابو سعدة - أمين عام منظمة حقوق الانسان - يؤكد أن الحكم الصادر في مواجهة مصطفى ومحمود بكرى صادر في عام ١٩٩٨ من محكمة جنايات القاهرة ثم أوقف التنفيذ في نفس اليوم عندما طلب مصطفى بكرى من النائب العام وقف التنفيذ وكانت هي السابقة الأولى من نوعها في مصر ثم قام مصطفى بالطعن بمحكمة النقض على الحكم وظل الحكم منظورا أمام المحكمة حتى صدر بالامس حكم نهائى بتأييد حكم محكمة جنايات القاهرة، وهذا الامر يوجب تنفيذ الحكم من تاريخ صدور الحكم النهائى.

ويضيف: فإن محكمة النقض تعتبر أعلى درجات القضاء في مصر لأنها مستقلة وبالتالي فلا يمكن لاحد التدخل في اعمالها واختصاصاتها ومن ثم لا يمكن التأثير عليها من أى جهة كانت.

ويؤكد حافظ أنه لا يمكن التعليق على الاحكام وانها واجبة النفاذ لكن يجب أن يتم الطعن في الحكم مرة أخرى.

ويؤكد حافظ أن قضايا الرأى بشكل عام لايجوز الحبس فيها وقد طالبت منظمات حقوق الانسان مرات عديدة بتعديل القوانين التى تحاسب الصحفيين على آرائهم لأنه يجب أن تحترم هذه الآراء ولا يجوز الحجز عليها لأن حبس الصحفيين يسئ إلى سمعة مصر فى الخارج.

ويضيف: يجب أن يعطى دور اكبر لنقابة الصحفيين ويجب إعمال ميثاق العمل الصحفى، وفي نفس الوقت يجب التشديد فى قضايا السب والقذف اذا تجاوز الاعضاء الصحفيون اساليب السب والقذف فى مواجهة الخصوم وليس هذا معناه التعليق على الاحكام، انما نطالب بتغيير القوانين التى تعد قيداً على حرية الصحفى.

جريدة الأحرار

٢٠٠٣/٦ ٤

وفى مصر.. صاحب الراى.. يتساوى مع النشال والقاتل !!

فى الحرب العالمية الثانية.. أصدر قاض انجليزى قرارا بإيقاف الطيران من المطار الحربى المجاور للمحكمة خلال جلسات نظر القضايا المعروضة على المحكمة، وعلل القاضى قراره بأن طلعات وهبوط الطائرات يتسبب فى ازعاج شديد ويعوق نظر القضايا ويشير ضجيجا شديدا، ووصل القرار إلى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، واستفسر من مستشاريه عن كيفية تنفيذ قرار قاضى المحكمة واتفق الجميع على عدم تنفيذ القرار.. وصمت تشرشل قليلاً ثم ردد قوله الشهيرة: "خير ان يقال أن تشرشل خسر الحرب على أن يقال إنه امتنع عن تنفيذ قرار قاض المحكمة!" وأمر بتنفيذ قرار المحكمة وإيقاف حركة الطيران خلال جلسات المحكمة.

هذا التقدير للقضاء.. قاد بريطانيا للنصر فى الحرب.

وشارل ديغول هذا الزعيم الفرنسى الاسطورية.. وقف ينظر إلى الخراب والدمار الذى لحق بباريس بعد الحرب العالمية الثانية. واستفسر من المحيطين به عن مصير القضاء وقيل له إنه بخير واطلق «ديجول» ايضا قوله الشهيرة: «اطمئنا على مستقبل فرنسا.. وسوف تخرج من هذا الخراب والدمار مادام القضاء بخير».

والمصريون ايضا على مر العصور.. لا يقل تقديرهم واحترامهم للقضاء المصرى عن «تشرشل» و «ديجول» وعرفنا فى اوقات المحن والشدائد أن هناك فى مصر قضاء، كما أن القضاة المصريين واجهوا بأحكامهم العظيمة قوى الشر والطغيان والظلم والاستبداد ولحق بهم ما اصاب المصريين من مذابح التشريد فى العصر الذى ذاق فيه المصريون جميعا طعم المرارة.

وعشنا فى مصر نواجه الضربات الموجعة بكل شجاعة اعتمادا على أن هناك قضاء

عادلا. ولم نتراجع خطوة واحدة وكنا ومازلنا نتعلم من شيوخ القضاة مبادئ العدل والحرية ونلهث وراءهم في محافلهم وندواتهم القانونية ونفتح لهم الصفحات ونسعد عندما ننفرد بنشر احاديث لهم.

هذه هي حكاية القضاء في الدول المتحضرة مثل فرنسا وبريطانيا وفي مصر ايضا، ومن هذا الاحترام والتقدير لا اعتراض على حكم قضائي بل احترام كامل لجميع الاحكام حتى التي ليست في صالحنا، كما أن درجات التقاضي مفتوحة امام الجميع لاستئناف او نقض الاحكام.

وإيماننا باستقلالية وعدالة القضاء المصري.. نعلن احترامنا للحكم الصادر ضد الرميلين العزيزين مصطفى ومحمود بكرى وننحنى للحكم، وفي نفس الوقت نصرخ بأعلى صوتنا أن الوقت قد حان لإلغاء القيود المفروضة على 'الصحافة والصحفيين مثل الحبس في جرائم النشر.. إننا لسنا نضع ريشة على رأسنا وليس لنا أصلا شعر طويل.. بل اننا فئة من المجتمع وضعت رؤوسها على اكفها عندما احترفت مهنة البحث عن المتاعب التي نواجه فيها قوى الظلم والظفر أحيانا وقوى الفساد الأشد والاقوى أحيانا أخرى ولا يعقل أن نساوى بين من يمسك قلمنا لفضح فاسد وبين من يمسك «ملقاطا» لنشل مواطن، الاثنان قد يسوقهما الشرطى إلى السجن. وهذا ما حدث مؤخرا لقد تصدى مصطفى بكرى لأحد رؤوس الفساد الذى اقتيد إلى السجن فى قضية رشوة وابتزاز وبعد ساعات اقتيد مصطفى بكرى إلى السجن لأنه فضح هذا الفاسد قبل سنوات من إيداعه فى قفص الاتهام وهكذا أصبح مصطفى بكرى فى زنزانه ويوجد فى الزنزانه المجاورة الفاسد الذى أودع بكرى السجن.. هل هذا معقول؟!

إننا فى حاجة شديدة الى إجراء تعديلات على مثل هذه القوانين المقيدة للحريات فى جرائم النشر.. وهذا النداء.. ليس اعتراضا او احتجاجا على الحكم الذى صدر ضد مصطفى بكرى وشقيقه والذى صدر قبل صدور حكم القضاء الاخير بإدانة هذا الفاسد، وهذا يؤكد ضرورة تعديل تشريعات جرائم الصحافة وفعلا بذل مجلس نقابة الصحفيين

جهودا مضيئة خلال دورته الحالية وشكل لجنة برئاسة الدكتور المستشار عوض المر لاعداد هذه التعديلات وللأسف تجاهل مجلس الشعب نظرها طوال ثلاث سنوات متتالية.. اننا لا نريد امتيازاً ولا نريد وضع ريشة فوق رؤوسنا بل نرفض المساواة بين الصحفي وبين النشال او اللص او القاتل وغيرهم من عتاة الاجرام. ولا يمكن ان نضع في الزنزانة حامل القلم مع حامل المشرط والملقاط والمطواة.

ان وجهة نظرنا هذه.. وصلت إلى جهات عديدة في الدولة، وهناك من يتعاطف معها في السر والعلن وهناك من يتعاطف معها في العلن.. ويعترض عليها في السر.. ولذلك من الطبيعي ان تتصدى نقابة الصحفيين لمثل هذه المواقف بكل قوة، وحدث هذا التصدي خلال السنوات الاربع الماضية اثناء تولى الاستاذ ابراهيم نافع منصب نقيب الصحفيين وبلا مس تم فتح باب الترشيح لمجلس النقابة وترددت في إعادة ترشيح نفسى بعد القبض على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى. ولم يستمر ترددى قليلا وتوجهت لقيد اسمى بين المرشحين لعضوية المجلس. وقررت في نفس الوقت الانسحاب من الترشيح في حالة عدم إطلاق سراح مصطفى ومحمود بكرى حين إعادة محاكمتهما بعد ظهور مستجدات جديدة في القضية.. وأعيد وأكرر.. ان استمرار ترشيحي يتوقف على الافراج عن مصطفى ومحمود بكرى فلا يعقل ان تجرى انتخابات نقابة الصحفيين في ظل وجود زميلين بالسجن في قضية رأى ومن الافضل لنا أن نقعد في منازلنا او نبحت عن مهنة اخرى لا تتعرض لمثل هذه العقوبات اننا لسنا اقل من الاردن التي قررت إلغاء عقوبات الحبس في جرائم النشر ولا أقول هذا لأن هناك حكما صادرا ضدى بالحبس ٣ شهور مع ايقاف التنفيذ في قضية نشر صورة الرئيس الراحل انور السادات.. بل أقول هذا لتأمين مستقبل الصحفيين المصريين الذين اصبحوا يعملون في ظل شبخ الحبس!

بقلم - سعيد عبد الخالق

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/٥

obeikandi.com

إيهاب البدوي نرفض حبس مصطفى بكري مصالح الكبار ضد إلغاء قوانين حبس الصحفيين

الطابور الخامس في مصر:

وزراء ومسؤولون ورجال أعمال ضد مصلحة الوطن

الفارق بين مصطفى بكري وعبد العال:

أن الأول دخل الصحافة من باب المهوبة والثاني من باب السبوبة

القوانين المقيدة لحرية الصحافة عار على جبين الوطن

هناك في مصر طابور خامس يعمل ضد مصلحة الوطن.. هذا الطابور يضم مجموعة من المسؤولين والمشاهير ورجال الأعمال عماد حياتهم الصراع على المصالح الشخصية وتحقيق أكبر عدد ممكن من المكاسب في أقل وقت ومن أقصر طريق.

حروبهم خراب على مصر وتحالفهم أشد خرابا وأكثر قسوة على المصريين، انهم الكبار في هذا الوطن يظهرون عكس ما يبطنون .. يخدعون الكافة يحاربون بأسلحة أشد فتكاً وقذارة مما سمعنا عنها رجالاتهم مسئولون صغار و صحفيون كبار وصغار ورجال أعمال ومحامون و... و... و... «ما لا يمكن كتابته».

إذا كنت خادما لهم مطيعا لأوامرهم يمكن أن تحقق ما تتمناه في هذا البلد.. هل تفكر في أن تصبح شخصية عامة؟ ممكن.. هل تفكر في أن تصبح فجأة كاتباً ومؤلفاً؟ .. ممكن هل تفكر في أن تصبح رجل أعمال؟ ممكن هل تفكر في أن تصبح .. و... و... وما لا يمكن كتابته أيضاً.. وهو ممكن جدا.

إن مصلحة مصر تحت أقدامهم فهم يركبون سفينة يسلبون منها ثرواتها ويخرقونها لتغرق ويجهزون أنفسهم للهروب بقوارب النجاة هم وأبناؤهم إلى قصور لندن وبلجيكا وحسابات سويسرا السرية. وإذا كانت ديون مصر ٥٠ مليار جنيه أو حتى دولار فإن كم ما هبره هذا الطابور يتجاوز هذا الرقم بكثير! وهؤلاء الخفافيش لا يزعجهم شيء أكثر من الصحافة إنهم يرونها الضوء الذي يقلق راحتهم في جحورهم المظلمة.. ان الصحافة قادرة على أن تسلط الضوء على فساد هذا أو انحراف ذاك أو فساد صاحب المعالي أو سعادة الباشا. ورغم أن هناك من بيننا - للأسف - عملاء لهذا الطابور إلا أنهم قلة على شاكلتهم أيضا فقد دخلوا الصحافة من خلال بواباتهم وكروت توصياتهم.

لذلك حارب الطابور الخامس الصحافة في عقر دارها فخرج علينا فجأة ما سمي بتنظيم اسمه نقابة الصحفيين المستقلين ويرأسها كهربائي.. وإلى الآن ورغم أنه يمضي عقوبة الحبس إلا أن أحدا لا يعلم من كان يقف وراءه أو كان يموله أو يدفعه لتحطيم كيان عريق له تاريخ مثل نقابة الصحفيين.. كل ما نعرفه أن أحد أعضاء الطابور الخامس كان يموله ويزكيه ويدعمه بل ويقدم له تسهيلات لا تحدث إلا إذا كان وراءه شخصية كبيرة جدا.

ثم حدثت محاولة تمرير قانون الصحافة المشبوه القانون ٩٣ والذي تم اسقاطه بعد كفاح مرير عن الصحفيين واعتصام ومؤتمرات.

وما زالت عقوبة الحبس تقف قيда على رقبة كل صحفي تسول له نفسه أن يفضح انحراف مسئول من هؤلاء الخفافيش تخيلوا أن نقابة الصحفيين أعدت مشروعا جديدا لقانون لا يسمح بحبس الصحفيين في جرائم النشر وهو شيء معترف به عالميا.. وكلفت الزميل حمدين صباحي بأن يقدم هذا القانون للمناقشة في مجلس الشعب ورغم مرور ٣ دورات على تقديم القانون إلا أنه لم يناقش حتى الآن.. فمن له مصلحة في تعطيل هذا المشروع؟ ومن له مصلحة في فرض سيف الحبس على قلم الصحفي؟ فهل بعد أن أعلنت مصر عن إلغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء مجلس أعلى لحقوق الإنسان يمكن أن يوجد

قانون يعاقب صحفياً على نشر رأيه بالحبس؟ إن هذا القانون أصبح ليس له مكان بيننا .. الصحفيون هم عيون الوطن .. السلطة الرابعة .. عين الشعب تنقل الحقيقة ونفضح المنحرف وتطالب بالتغيير فمن له مصلحة في هذا البلد في وأد هذا الدور؟ إن ما يحدث للزميل مصطفى بكرى رئيس تحرير «الأسبوع» والزميل محمود بكرى نائب رئيس التحرير هو حلقة من حلقات هذا الصراع ونحن أولاً لا نعلق على أحكام القضاء فنحن نحترم أحكامه وسنتحدث فقط عن الزميلين العزيزين مصطفى ومحمود بكرى وعن الزميل - للأسف - وللأسف الشديد جدا محمد عبد العال.

الزميل مصطفى بكرى دخل باب الصحافة من باب الموهبة ومهما كان خلافاً معه أو مؤاخذاً عليه لا نستطيع أن ننكر عليه موهبته الفذة التي جعلته يصعد إلى مصاف رؤساء التحرير الكبار والناجحين بسرعة، إضافة إلى موقفه الوطنى القوي المميز الذى لا نستطيع أن نتخلف معه ولا يمكن إلا أن تؤيده.

وإذا نظرنا إلى صحيفة الأسبوع فهي واحدة من أنجح الصحف المستقلة وأكثرها احتراماً والمسألة لا تحتاج إلى باحث خبير ليعرف أنه بكرى ورجاله فى كتيبة «الأسبوع» لا يبتزون أو يتاجرون بأعراض الناس وأنهم مجموعة من الصحفيين الشرفاء.

وأن المشكلة الكبرى لدى مصطفى بكرى هي الصوت العالى والقلم الأقوى من المدفع الرشاش ولأن فى هذا الوطن أناساً لا يحبونه ويعملون طابوراً خامساً ضده فمن مصلحتهم ألا يعدل قانون الصحافة وأن يظل مصطفى ومحمود بكرى سجينين لأن أفراد الطابور لا يحتملون المزيد من الحرية والديمقراطية.

أما الأخ محمد عبد العال فحدث ولا حرج فقد دخل باب الصحافة من سكة السبوبة فهو على ما نعلم رئيس حزب اسمه حزب العدالة الاجتماعية ولا نعرف بالضبط ملابسات ظهوره إلى النور لكن نعرف أنه فجأة امتلك حزبا وامتلك للأسف جريدة وأنا لست اصنف ما حدث ويحدث بل يكفي مطالعة المؤتمر الصحفى الذى تم فضح ممارسات عبد العال فيه وأقرانه فيما يسمى حزب العدالة وجريدة الوطن العربى.

وتخيلوا أن مصطفى بكري دخل السجن لأنه نقد وهاجم بعنف ما اعتقد أنه انحراف لرئيس حزب العدالة بينما دخل الدكتور - ولا أعرف ماهي نوع الدكتوراة الحاصل عليها ولا من أين - محمد عبد العال السجن لأنه متهم في قضية رشوة وابتزاز وشتان الفارق بين بكري وعبد العال لأنه فارق السماء من الأرض.. الأول مسجون لأنه فضح انحراف الثاني، والثاني مسجون.. لأنه منحرف كما قالت وقائع القضية التي حبس على أساسها. وكما قلت لن نعلق على أحكام القضاء ولكن صبرا.. آل بكري إن موعدكم الحرية لأنكم أهل لها ولن يهنا الطابور الخامس في هذا الوطن بتحقيق انتصاراته!

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/٥

ينتهكون حرمة المنازل ويصيبون أطفالها ونساءها بالضرع

العدلى يأمر بالتحقيق مع القائمين على تنفيذ الحكم ضد بكرى

«زوار الفجر» يثيرون الرعب فى أنحاء المحروسة

تحول عمل اجهزة المباحث ما يشبه ملك الموت الذى يطبق على روح العباد فجأة ودون سابق انذار واصبح «زوار الفجر» يعيشون فى الارض فسادا دون ضوابط تحكم عملهم، ففى الساعات الأولى من الصباح تهاجم قواتهم المنزل المقصود وتثير الرعب بين سكان المنطقة كلها بعد أن تحاصر المبنى المستهدف تماما وتبدأ عمليات الهجوم البربرى على الهدف مما يصيب الاطفال الصغار بالهلع والصرع احيانا.

ولم يكن إلقاء القبض على مصطفى بكرى رئيس تحرير الاسبوع واخيه محمود فى تمام الرابعة فجرا هو الحادث الاول من نوعه لزوار الفجر، فهم يمارسون عملهم فى هذا التوقيت فى جميع انحاء المحروسة بل يذهبون لأبعد من ذلك، فهم يهاجمون اهدافهم فى غرف نومهم وينتهكون الحجرات المغلقة فى صورة غير آدمية.

ويمارسون عمليات تمشيط لكل اثاث المنزل الذى يهاجمونه ويحولونه إلى خرابة بعد تدمير كل شىء.

ولا يخفى على أحد أن زوار الفجر يمارسون عمليات اختطاف لأهدافهم سواء من المنازل أو الشوارع أمام المارة، فقد تم مؤخرا اختطاف النائب حمدى صباحى من امام منزله بالمهندسين ليلا بعد أن قامت مجموعة من زوار الفجر الملتصين بإشهار السلاح فى وجه حرسه الخاص واختطافه فى سيارة ملاكى.

الغريب أن جميع عملياتهم تتم بسيارة اجرة ميكرو باص بعد سحب رخصة السيارة

والقيادة من سائقها لاختفاء معالم الجريمة وفي ساعات متأخرة من الليل حتى لا تنكشف اجراءاتهم الانسانية ضد الاشخاص الذين يتم لقبض عليهم.

جريدة الحقيقة

٢٠٠٣/٦/٧

ابراهيم يسرى
محام ومحكم دولي

هل يبقى بين جدران السجن كاللصوص والقتلة؟! مصطفى بكرى الرجل والقضية

فى فجر الاثنين ٣ يونيو ٢٠٠٣ بالقاهرة، داهم رجال الشرطة بليل منزلى الكاتب الكبير مصطفى بكرى وشقيقه الكاتب محمود بكرى حيث قبض عليهما واقتيدا مثل المجرمين من القتل والصوص إلى السجن لتنفيذ حكم قضائى كان مطعونا عليه أمام محكمة النقض منذ عام ١٩٩٧، وأصدرت المحكمة حكما بتأييده فجأة ودون إخطار المتهمين أو علمهما، وجرى التنفيذ بعد ساعات وهو أمر غير مسبوق حيث تستغرق دورة الأوراق فى مثل هذه الحالات أسابيع بل وشهورا فى بعض الحالات. والغريب أن الحكم يتعلق بتهمة القذف فى شخص حكم عليه منذ أيام بالسجن عشر سنوات لما ثبت من قيامه بالجرائم التى فجرها مصطفى ومحمود بكرى فى جريدة الأحرار منذ أكثر من خمس سنوات واثبتت إدانة الشخص والحكم عليه بصحتها. ولسنا هنا بمعرض الاعتراض على حكم النقض أو نقده، فحكم محكمتنا العليا له حججه واحترامه. ولكننا نلاحظ بكثير من التدقيق، الهمة والنشاط الكبيرين فى تنفيذ الحكم، ومخالفة القانون بمداهمة البيوت فى الصباح الباكر، ونلاحظ أيضا أن السجن فى جرائم النشر أمر يتنافى مع مقتضيات حرية الرأى وهو غير متبع فى معظم بلاد العالم الحريصة على الحرية، بل إنه ألغى فى دولة عربية هى الأردن.

وقد سجلت نقابة الصحفيين اعتراضها على الحبس، كما تقدمت بطلب للنائب العام للإفراج عن الكاتبين، فى الوقت الذى يتابع فيه محاموهما الجانب القانونى من القضية، وهناك أمل كبير فى أن يتم الإفراج عنهما قريبا سواء بإجراء قضائى أو بتوجيه القيادة

السياسية، لما في الموضوع من جوانب سياسية باعتبار أن الكاتبين يمثلان تياراً هاماً في الشارع المصري. وتبدو أهمية أسلوب تناول الموضوع هنا في أن المواطن العادي الذي لا يفهم القانون ولم يدرسه ستكون أمامه حقيقة مادية واضحة هو أن الاستاذ مصطفى بكرى فجر قضية فساد ثبت صحتها بإدانة من ارتكبتها، وأن هذا الاتهام ثبتت صحته بحكم المحكمة بسجن مرتكب الفعل لمدة عشر سنوات، فكيف يدخل مصطفى بكرى السجن لكشفه لجريمة ثبت صحة ارتكابها وحكم على فاعلها بالإدانة والسجن!! ما الذي يمكن أن يفهمه المواطن العادي من ذلك ألا يسوقه المنطق البسيط غير القانوني إلى أن مصطفى بكرى قد عوقب لتصديه للفساد؟ هكذا تبدو الصورة في الشارع المصري والعربي، وعلى هذا الأساس ينبغي أن تقوم دوائر صنع القرار بتناول الموضوع، كي تصحح الصورة.

ولنمض في استشراف مصطفى بكرى الرجل، فهو يقدم نموذجاً كاملاً للمواطن المصري العادي الذي يخرج من أعماق الريف المصري ويلتحم بالجماهيم العريضة يفهم تطلعاتها ويتعامل مع مطالبها، ويحافظ مصطفى بكرى على تقاليد القرية المصرية في الصعيد من البر بالأبوين وتقديس الأم والحرص على تضامن الأسرة، ومن التزامه بأخلاق القرية وبمبادئ الدين. جاء من قريته للعاصمة يسعى وليس لديه من سند أو معين أو واسطة إلا جهده وجدته واجتهاده في تحصيل العلم والمعرفة، تدرج مع شقيقه في مضمار الصحافة التي اختارها مهنة تشفى رغبته وتطلعاته في الخدمة العامة وفي محاربة الفساد والاستغلال وطرح القضايا السياسية الوطنية والقومية، ودخل في معارك عديدة ضارية مع الفساد وهاجم بقوة وشجاعة كبار المسئولين دون خشية أو وجل.

وقد حقق مصطفى بكرى نجاحاً كبيراً في فترة وجيزة، واكتسب شعبية جارفة في الشارع المصري، ثم امتدت شعبيته الجارفة للشارع العربي لمواقفه القومية الخالصة إزاء القضايا العربية الرئيسية مثل فلسطين والعراق، وهاجم بكل ضراوة الدولة العبرية ومؤيديها كما هاجم كل السياسات التي تستهدف الأمة العربية وخاصة الدوائر الأمريكية والبريطانية. وأصبح مطلوباً للتحديث في التلفزيون المصري والقنوات الفضائية العربية

والأجنبية بصورة شبه يومية للتعبير عن آرائه وتحليلاته السياسية التي تتماثل وتلى تطلعات الجماهير العربية.

فإذا انتقلنا إلى مصطفى بكرى القضية فأقرب ما شهدناه هو مساندته القوية الرائعة للشعب العراقي ضد الغزو الانجلوساكسوني التي جسدت ما يمثل ملحمة قومية رائعة استقبلها الشارع المصري والعربي بكل التأييد والتحمس وذلك من خلال ما ينشره في جريدة الأسبوع التي قفز توزيعها في فترة وجيزة لتصدر كل كل الصحف الأسبوعية القاهرية. ومن خلال احاديثه الصريحة والقوية يوميا في القنوات الفضائية العربية والمصرية، لأنها تعبر عما يجيش بصدور الشرفاء وللخلصين لعروبتهم وقوميتهم، وقبلها ابلى بلاء حسنا وأسهم اسهاما فاعلا في كشف ومهاجمة العدو الصهيوني وتزعم حملات المقاطعة والتطبيع وهاجم دعاة التطبيع وكشف عن شركاء إسرائيل الاقتصاديين في مصر. وانضم مصطفى بكرى بذلك إلى كتيبة الخندق الأخير في الوطن العربي أمثال صلاح الدين حافظ وسلامة أحمد سلامة وفهمي هويدى وحمدى قنديل واشرف البيومى وسامح عاشور ومحمد سليم العوا وغيرهم من مصر وأمثال عبد البارى عطوان ومحمد المسفر وغيرهما من العرب. ولم يترك مصطفى بكرى قضية ظلم وافتراء إلا وتصدى لها أو توسط في عرضها على دوائر صنع القرار، ولعلنا نشير هنا إلى واحدة من هذه القضايا، وهى قضية الطيار الوطنى على مراد الذى رفض السماح لجنود العدو الصهيونى بتدنيس أرض طائرته المصرية والذى رفعت عنه المحكمة التأديبية الجزاء الذى وقع عليه جزاء شهامته وحرصه على كرامة بلده، فلم يكتف مصطفى بكرى بالدفاع عنه فى صحيفته، بل اقام حفلا كبيرا على نفقته لتكريمه بفندق شبرد، واستمر فى دعم قضية على مراد عندما التفت رئاسته على الحكم اصدرت أربعة قرارات ضده ألغتها المحكمة جميعها، ثم لم تسكت صحيفته عندما كشفت عن عدم تنفيذ أحكام المحكمة. لقد تعاصرت مرحلة شباب مصطفى بكرى فى السبعينيات مع عهد نفشى الفساد والرشوة ومعاناة المجتمع المصرى من انقلاب خطير فى القيم والمعايير، وفى عهد سادت فيه ثقافة السكوت والابتعاد عن الشأن العام بين طلبة الجامعة الأمر الذى أنجب لنا جيلا ساكتا بعيدا عن تفهم قضايا بلده، وبالتالي

غير قادر على صيانة مصالحها والحفاظ على هويتها. ومع ذلك حافظ الرجل على نقائه وولائه لأسرته وقريته وتقاليده ومن خلالها تصدى لتفهم قضايا بلده وأمته وعقيدته رافضاً كل المغريات ومواجهها لكل الصعوبات والضغوط، فخرج إلينا في القاهرة كفتى يافع من أعماق صعيد مصر، يذكرنا برحلة الأمير أحمدس الذي زحف من الحنوب ليحرر مصر من الهكسوس بعد سنوات طوال شارفت قرناً ونصف القرن من الذل والعبودية. ذلك هو مصطفى بكري الرجل والقضية. فهل يبقى بين جدران السجون كمجرم بين اللصوص والقتلة. أم هل يستحق أرفع مكان على أرض هذا الوطن؟! هل يستحق إذلال السجن أم أن من حقه على وطنه أن يحظى بأكبر قدر من الاحترام والتقدير؟ هذا هو السؤال فهل من مجيب؟!

جريدة القدس العربى

٢٠٠٣ / ٦ / ٧

منال لاشين

لاياشيخ

قبل القبض عليهما واجه كل من الزميلين مصطفى بكرى ومحمود بكرى العديد من قضايا النشر وطاردهما شبح السجن كجزء من ضريبة الانتماء إلى مهنة الصحافة فى بلد لا يزال يعاقب الصحفيين بالحبس فى قضايا النشر ولم يهرب لا مصطفى ولا محمود فى أى مرة، لأن الصحفى سمعته ورأسماله فى بلده وبين قرائه ولذلك كان مزعجاً ان يتم القبض عليهما لتنفيذ حكم قضائى بهذه الصورة خاصة ان هناك نحو مليون حكم قضائى لم تنفذ فى تناقض مؤلم حول التعامل مع الصحفيين باعتبارهم من أخطر الكائنات على أمن المجتمع واستقراره.

وقد واجه الزميل جمال فهمى نفس الموقف منذ سنوات إذ أبدت الأجهزة المعنية سرعة فائقة فى القبض عليه إثر حكم استثنائى فى إحدى قضايا النشر حتى انه قبض عليه وهو فى طريقه لزيارة والدته بمناسبة عيد الأم .. وبعد ان قضى زميلنا جمال نحو خمسة أشهر وافقت محكمة النقض على إعادة محاكمته!

ولم اتورط فى اللعبة الشهيرة التى يرددها المجتمع أو الكلمة اللعينة «اشمعى» ولكنى مثل آلاف الصحفيين والمفكرين، أعتقد أن ما حدث مع مصطفى ومحمود هو مناسبة لبدء تنظيم حملة لإلغاء المواد السالبة للحريات الصحفية فى قضايا النشر واستغلال موجة الاستياء التى خلفها القبض على الزميلين ليس فى محاولة الافراج عنهما فقط ولكن لإلغاء السيف الموضوع على رقبة كل صحفى .. السيف الذى لا يفرق بين مرتكب جريمة الرشوة أو إهدار المال العام وبين كاتب رأى يدافع عن قناعاته وأفكاره أو ينقل الأخبار أو يحذر المجتمع من الكوارث.

إن أعداء الصحافة يركزون على تجاوزات بعض الصحف لهدم الأساس النظرى لحرية الصحافة ويحاولون أن يحجبوا الوجه المشرق 'لأهم بالنسبة لها بوصفها الوسيلة الوحيدة فى مصر الآن لكشف الفساد وفضح المفسدين ونهايى المال العام وخلق رأى عام لمحاكمة الفاسدين وملاحقتهم ولذلك يجب ألا يكون مصطفى ومحمود فى السجن وينعم من نهبوا أموال البنوك بشمس كالتوريا وجمال بارس وسحر منتجات سويسرا .. يجب ألا نخلط الأوراق بين من يعرض نفسه للمخاطر لكشف الفساد وبين من يهرب بجلده قبل أى مواجهة وهذه المهنة تعرف فى جميع أنحاء العالم بمهنة البحث عن المتاعب وتكتفى الدول المتحضرة بفرض غرامات على تجاوزات مهنة الصحافة حماية للمجتمع قبل ان تكون ضمانه للمهنة نفسها لأنها الرقيب الشعبى على كل أجهزة وفئات المجتمع ولذلك تحصد الأعداء بقدر ما تحصل على الإعجاب.

جريدة العربى

٢٠٠٣ / ٦ / ٨

لوجه الوطن
عبد الحليم قنديل

إشارات

حبس الزميلين مصطفى بكري ومحمود بكري تكريس لدولة المماليك ودهس لدولة الصحفيين.

جريدة العربى

٢٠٠٣ / ٦ / ٨

obeikandi.com

اضواء وآفاق
محمد بدر الدين
دفتر الملاحظات

ما أعجب الحكم بالحبس لمدة عام على مصطفى بكرى ومحمود بكرى لأنهما وصفاب «الفساد» رجلاً، حكم عليه القضاء بالسجن بتهمة «الفساد»، وما أسرع تنفيذ الحكم عليهما حتى قبل انقضاء ٢٤ ساعة - الأحد الماضي - في بلد ليس فيه أبطأ من تنفيذ الأحكام! .
إنهما يدفعان ثمن الموقف السياسى الأخير الذى كان أبرز من اتحذه، من منابر صحفية. جريدتهما «الأسبوع» إلى جانب جريدتنا «العربى»، وهو الموقف الأصوب والأجراً، فيما يتعلق بقضية احتلال القوات الأمريكية لـ «العراق» لحساب المشروع الاستعمارى الأمريكى - الصهيونى المشترك، كما عبرت الجريدتان بصراحة وصرامة عن آراء تدين عجز وتخاذل الأداء الرسمى المصرى والعربى فى تلك القضية.

جريدة العربى

٢٠٠٣ / ٦ / ٨

obeikandi.com

حرية الصحافة وسجن الصحفيين!

أُطلع إلى اليوم الذى تلغى فيه الدولة التشريعات العقابية السالبة لحرية الصحافة؛ حتى يرتفع الصحفيون إلى مستوى الواجب الوطنى، الذى يلزمهم به الدستور لأداء دورهم الذى يريده الرئيس مبارك للصحافة؛ باعتبارها - على حد تعبير سيادته - «رقيباً على أداء المجتمع كله».. هناك عقوبات مادية وعقوبات رادعة لكل من يخطئ غير السجن؛ كأن يدفع غرامة مالية كبيرة أو أن توقف عضويته بنقابة الصحفيين، أو يمنع من تولي منصب صحفى قيادى، أو يُمنع من الكتابة فترات زمنية يمكن أن تبدأ من ستة أشهر وتمتد حتى ٥ سنوات مثلاً، وما إلى ذلك من العقوبات المعنوية؛ لأنه لا يليق بدولة لها مكانة مصر أن يتحول أصحاب الرأى والفكر فيها - لأى سبب من الأسباب - فى عهد مبارك إلى مساجين، ونتمنى أن تكون واقعة الأستاذين مصطفى بكرى ومحمود بكرى بداية اتخاذ خطوات ايجابية فى هذا الاتجاه.

جريدة النبا الوطنى

٢٠٠٣/٦/٨

obeikandi.com

أبيض وأسود
عبد الله السناوى

مصطفى بكرى

عار حقيقى سجن الصحفيين فى قضايا رأى. وصمة عار حقيقية اقتحام منزل الصديق مصطفى بكرى رئيس تحرير «الأُسبوع» فى الفجر، كأنه مجرد خطر، أو التلويح بالزج به فى سجن الاستئناف والهدف التنكيل والإذلال بحلق الرءوس، ولا يكفى أن يأمر وزير الداخلية بالتحقيق فى واقعة اقتحام منزلى مصطفى بكرى وشقيقه محمود ومخالفة التعليمات بمراعاة البعد الاجتماعى والانسانى فى تنفيذ الأحكام. نريد إعلان نتائج التحقيق الذى أعلن عنه فى الجرايد القومية، نريد معرفة أسماء المسؤولين فى وزارة الداخلية التى خالفت تعليمات الوزير، وعما إذا كانت تلقت من جهات أخرى فى الدولة أوامر التنكيل ببكرى؟ والاستنتاج العام فى بيروت، التى زرناها ليومين للمشاركة ببرنامج تليفزيونى فى محطة «المنار» أن القبض على بكرى وإيداعه السجون المصرية هدفه التنكيل بمعارضى الحرب على العراق وأن مثل هذه السياسة سوف تتسع فى مصر لتشمل كل من عارض هذه الحرب الأمريكية. والاستنتاج العام فى بيروت أن عصا الديمقراطية الأمريكية الغليظة سوف تضرب بلا هوادة معارضيه فى المنطقة.

جريدة العربى

٢٠٠٣/٦/٨

obeikandi.com

بلارتوش

السيد الغضبان

القبض على الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى لتنفيذ حكم بالسجن فى قضية رأى فجر موجة من الغضب بين الصحفيين وتحركت «نقابة الصحفيين» لاستصدار قرار من النائب العام بوقف تنفيذ الحكم واتخذت الإجراءات القانونية للإفراج عنهما.

الأهم أن الصحفيين أدركوا خطورة القوانين المقيدة لحرية الصحافة وأهمها سجن الصحفيين فى قضايا الرأى وتذكروا أن النقابة سبق أن تقدمت للحكومة بمشروع قانون للصحافة منذ سنوات يحمى حرية الصحافة من المتربصين بها ومن سيف السجن المصلت على الأقلام .. وأن الحكومة ظلت تماطل فى تقديم هذا المشروع إلى مجلس الشعب لسنوات حتى تم نسيانه!!

وعادت نقابة الصحفيين لتطالب بضرورة تقديم هذا المشروع إلى مجلس الشعب. هذا التحرك للنقابة وللصحفيين المستظللين بحماية النقابة لفتنى للوضع الشاذ للإعلاميين فى الإذاعة والتليفزيون .. هذا الوضع الشاذ الذى يمارس فيه هؤلاء الإعلاميون مهامهم وصدورهم عارية لا تحميهم نقابة تدافع عن حقوقهم وتساندهم عندما يتعرضون لشتى ألوان الاضطهاد والعسف.

جريدة النبأ الوطنى

٢٠٠٣ / ٦ / ٨

obeikandi.com

قص ملح
جمال فهمى

«مزرعة» الصحفيين فى طرة وفى شارع الجلاء

ثم إن من مميزات «تأبيدة» أزهى عصور الديمقراطية التى نمضيها وياكم حالياً فى تكسير الظلظ (بعضنا يأكله)، أن أشياء من نوع الملكية العامة والمال العام والمؤسسات العامة والوظيفة العامة، وكل شئ عام عموماً أدركته الخصخصة لمؤاخذه، وبات مجرد الحديث عن أن مثل هذه الأشياء مما لا تجوز عليها تصرفات الشخص الفرد فى ممتلكاته أو أشياءه الخاصة كالبيع أو الهبة أو التوريث مثلاً، حديثاً يثير الضحك فوراً ويجعل المتحدث بهذا الكلام يبدو فى عيون مستمعيه عبيطاً أو مجنوناً هرب للتو من مستشفى الأمراض العقلية.

فالحال أن كل شئ فى هذا الوطن - مهما كان نوعه - صار الآن قابلاً للانتقال بكل يسر وسهولة من العموم إلى «المخصوص» وما لم تدركه الخصخصة بالبيع أدركته بالهبة أو وضع اليد.

لقد مضت سنين طويلة جداً على آخر مرة اندهشنا لما سمعنا أن فلاناً أو علاناً قد أقطع الجهة أو الهيئة أو الإدارة أو حتى الوزارة الفلانية فصارت ملكاً خالصاً لجنابه تقيه من صروف الدهر ونوائبه، ويتصرف فيها سيادته كيفما يحلو له وحسبما يقضى مزاجه.

ولهذا - مثلاً - لم يعد أحد يتذكر ممن هم على قيد الحياة أن بعض المؤسسات الصحفية التى ما زال يطلق عليها، من باب الدلع، وصف «القومية» هى فى الأصل مؤسسات عامة تعود ملكيتها - نظرياً - للشعب المصرى وليس للسادة رؤساء مجالس إدارتها الذين مضى على بعضهم ما يقرب من ربع قرن كامل من الزمان بينما هم على الكراسى نفسها التى منحهم إياها الأستاذ المرحوم محمد أنور السادات لأسباب تتعلق بحالة مزاج سيادته أيامها.

ومرور السنين والعقود ومع رسوخ عقيدة 'لاستمرار والاستقرار والثبات الأبدى على الكراسى وفي المواقع تأكلت كل المظاهر والشواهد والعلامات التي تدل على أن هذه المؤسسات ليست تراثاً أو عقاراً مملوكاً لرؤسائها الذين عينهم حاكم مات من ٢٢ سنة، ومن ثم أخذ بعضهم يتصرف في تلك المؤسسات الصحفية 'القومية' ليس فقط باعتبارها 'شيئاً' يملكه، ولكن باعتبار هذا الشيء عربة أو مزرعة خاصة تعود لمالك سبي تتحكم فيه أهواؤه وغرائزه قبل أي اعتبار آخر بما في ذلك اعتبارات المصلحة وحسن سير العمل في المزرعة.

وقد يطول الحديث ولا ينتهي أبداً إذا حاولنا استعراض آيات مما يحدث في بعض هذه المؤسسات حيث يتداول الزملاء الصحفيون حكايات ووقائع تبدو أحياناً وكأنها تنتمي لجنس الخرافة من فرط شذوذها ولا معقوليتها، غير أن العبد لله كاتب هذه السطور مدفوعاً برغبة صادقة في الترويح والتسرية عن قراء أعزاء أضناهم الهم والغم كما أضناني، سيكتفي بواحدة من هذه الحكايات التي جرت وقائعها وما زالت على مسرح مؤسسة 'أخبار اليوم' الصحفية.

ومؤسسة 'أخبار اليوم' هي لمن لم تعد ذاكرته تقوى على الاحتفاظ بالذكريات البعيدة، مؤسسة صحفية عربية صارت مدرسة لها خصائصها وسماتها المتشردة في الأداء المهني، وقد عن لمزاج الأستاذ السادات قبل وفاته أن يقطع أهم إصداراتها للأستاذ إبراهيم سعدة الذي صار فيما بعد رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة كلها، ومع مرور الوقت والزمن باتت هذه المؤسسة تدار - كغيرها من المؤسسات الأخرى - بأساليب شديدة الشبه بما يفعله الولاة والمحاسبون لا الرؤساء والمديرون، وأصبح الصعود والهبوط داخلها يتم بعيداً عن اعتبارات وأشياء تافهة من نوع الكفاءة أو الموهبة.

فالولاة للوالى أهم من مؤهلات المهنة، وأهل الثقة أضمن وأفضل من أهل الخبرة، لذلك سمعنا ولاحظ القراء في فترات مختلفة غياب أسماء وأقلام لامعة لزملاء سعدت بهم خبرتهم ومواهبهم المتميزة إلى سماء النجومية بيد أن 'مزاج' الوالى أو حاشيته ربما تعكر قليلاً أو كثيراً منهم فذهبوا للجلوس على الرف أو في الشارع.

مثل هذه الوقائع تكررت فى السنوات الأخيرة بالذات من عصر الأستاذ سعدة خاصة بعد أن اختار لنفسه اسماً فنياً بدا أنه انتقاء بعناية وبعد درس وتمحيص شديدين، فقد صار سيادته يكتب الصفحة الأولى كلها بما فيها المانشيت الرئيسى لـ «أخبار اليوم» باسمه الأصيل أما الصفحة الأخيرة من نفس الصحيفة فسيادته يكتبها أيضاً ولكن باسم الفنان المرحوم أنور وجدى، ولا تسأل لماذا أنور وجدى بالذات وليس إسماعيل ياسين مثلاً.

على أن هذا التحول الفنى فى مزاج الأستاذ سعدة واكبته تحول آخر فى منهج إدارة المؤسسة والتعامل مع الزملاء الصحفيين العاملين فيها إذ باتت المعايير «فنية» بحتة وتلونت أجواء العمل ببهجة عالم الفن ومباهجه، فلم يعد المقام يسمح بجهامة وجدية بعض الزملاء وثقل ظلهم وبعدهم عن روح الفرشة واللطافة.

هؤلاء الزملاء يتقدم صفوفهم الآن خمسة من أفضل واكفأ الصحفيين الذين لم يشفع لهم تاريخهم ورصيدهم المهني المتميز فى الإفلات من موجة التنكيل والعقاب التى عصفت بهم وشملت تجريدهم من اختصاصاتهم والخصم من حقوقهم المالية بدون أى سبب قانونى أو معقول إلا أنهم جميعاً لا يناسبون المرحلة «الفنية» التى دخلتها المؤسسة من أوسع الأبواب بعد أن منح الأستاذ أنور وجدى محررة فنية نابهة، عبرت بالكاد العتبة التى يقف عليها الصحفي تحت التمرين، المسئولية المباشرة عن إدارة وتسيير شئون عدد لا بأس به من الإصدارات والملاحق والأقسام فى المؤسسة.

هؤلاء الزملاء الخمسة الذين هم آخر ضحايا «المرحلة الفنية» فى عصر الأستاذ أنور وجدى لا يبدو أن لهم الآن مهرباً أو ملاذاً من الغضب الذى حل عليهم بسبب ضعف قدراتهم «الفنية» فقد طرقتهم كل الأبواب واشتكوا لطوب الأرض، ولا من مجيب ولا من مغيث إلا أن يجتهدوا لعلهم يكتشفون فى أنفسهم مؤهلات ومواهب أخرى غير مؤهلات التميز فى فنون المهنة وإلا فهم يستحقون كل ما حل وما سوف يحل بهم من عقاب.. فالقاعدة الأصولية ألا حرج فى الفن.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الزميلان مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» وشقيقه محمود بكرى نائب رئيس التحرير يمارسان مهامهما ومستولياتهما المهنية حالياً من سجن مزرعة طرة، بعدما

نال كل منهما حكماً بالحبس لمدة سنة كاملة في قضية نشر كان رفعها عليهما قبل سبع سنوات رجل شريف وعفيف أدانته القضاء مؤخراً بالرشوة والابتزاز وقضى عليه بالسجن عشر سنوات!!

ماذا تفهم حضرتك من هذا الكلام؟! .. هل تفهم مثلاً أن مؤسسة الفساد المزدهرة في بلادنا أقوى من أن تفرط أو تسهو عن حقها في الثأر والقصاص حيث توفر القوانين والتشريعات القائمة من عهد الاحتلال القديم و«الجديد» الفرصة لكل حرامي أن يرسل صحفياً أو أكثر للسجن؟

أم أنك تفهم أننا نعيش فعلاً أزهى عصور الحرية والديمقراطية التي تعطي المواطن المصرى حق التعبير الحر عن رأيه وتكفل للحكومة بالمقابل حق ادخال هذا المواطن إلى السجن في الوقت أو في المناسبة التي تلائمها؟

على كل حال لقد أمضى العبد لله نصف عام كامل في السجن نفسه الذي يستضيف الآن مصطفى ومحمود، وعلى رغم أن زملاء أحراراً تمتعوا معي - لفترة - بكرم الضيافة في هذا السجن، فإن صداقة حقيقية ربطتني وقتها بنشال غلبان خفيف الظل كل جريمته أنه يهوى اقتسام الرزق القليل مع اخوانه الغلابة ركاب المواصلات العامة.

وفي يوم من الأيام كنا أنا وصديقي هذا نجلس في بلهنية حلوة نحسب معاً كوزين من الشاي، فإذا به يسألني وهو يغالب بعض الخجل.. لمؤاخذه يا أستاذ جمال حضرتك مفكرتش تشتغل نشال بدل حكاية الصحافة دي؟

باغتني السؤال وصدرت عني أصوات مبهمه فوجد صديقي النشال في ذلك فرصته ليشرح لي وجهة نظره فهتف بحماس.. يا أستاذ جمال حضرتك «اترقعت» ستة شهور حبس في قضية - لمؤاخذه - نشر، والأستاذ مجدى «يقصد الصديق مجدى حسين» أترقع سنة هوه كمان في نشر برضه.. طيب أنا بقى أتحكم علىّ في قضية نشل من بتوعى بشهر واحد بس.. يبقى مش بزمتك النشل أسهل من النشر ووجع القلب بتاعكم ده؟!

قلت أنا.. والله هو أسهل فعلاً.. فقال صديقي النشال.. أنوى أنت بس يا أستاذ جمال وأنا في الخدمة.

بقلم سليمان الحكيم مبروك السجن .. يا مصطفى!

ليست هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها القبض على مصطفى بكرى وأخيه محمود، فهو يعرف الطريق إلى السجن، كما يعرف الطريق إلى منزله، وقد حبس بكرى بتهم كثيرة ومتنوعة.

وإذا كان الكثيرون قد فوجئوا بالقبض على الاخوين مصطفى ومحمود فأنا شخصيا لم أفاجأ بذلك بل إن المفاجأة هى تركهما يعملان بحرية بصحيفة لا هم لها الا شتيمة شارون وبوش وبلير وكل الذين اجتمعوا على قصعة هذه الأمة لينهلوا منها سلبا ونهباً وتهمة السب والقذف التى حبس عليها مصطفى ومحمود بكرى هى تهمة حقيقية فلا هم لهما ولنا جميعاً ومنذ سنوات الا سب رموز الفساد وقذف الشر فى بلدنا، فماذا عسانا نفعل وقد حاق بنا الفساد من كل صوب وحذب حتى غمرنا من الرءوس إلى الأقدام والكعوب .. وأصبح الصعود للفاسدين والهبوط للشرفاء .. ولم تعد شهادة حسن السير والسلوك من مسوغات التعيين بل أصبحت شهادة سوء السير وسوء السلوك والأخلاق هى المسوغ للتعين فى مناصب الحكومة والترقى فيها صعوداً .. والحقيقة ان مصطفى ومحمود بكرى ليسا الوحيدين المتهمين بهذه التهمة - تهمة السب والقذف - بل نحن جميعاً متهمون بها ولا نعرف متى سيقبضون علينا لتنفيذ عقوبة لا نستحقها لمجرد أننا حاولنا دفع ظلم عن أنفسنا لا نستحقه؟!

والذين يسبون ويقذفون فى الواقع هم الفاسدون والمفسدون فهم يقذفوننا بالشر والفساد والظلم .. ويسبون وطنهم بالسرقة والاختلاس والهبر .. هؤلاء فى الحقيقة هم الذين يجب ان يكونوا فى المكان الذى يوجد فيه الآن مصطفى ومحمود بكرى فى الحبس اللذان يحق لهما ان يحسا بالزهو ويشعرا بالفخر ورموزه والشر واساطينه!

والحكومة تستطيع أن تقبض على مصطفى ومحمود بكرى وتستطيع أن تحبسهما وقتما وأيما تشاء ولكنها لا تستطيع أن تقبض على القلم ولا تصدر الفكر لتحبسه وحب الوطن

والغيرة عليه ليسا مما يمكن وضعه في الاغلال أو القيود والقمقم لا يتسع للحق والعدل حتى لو جمعوا قماقم الدنيا.

هنيئاً لمصطفى ومحمود بكرى اللذين حصلوا على شهادة جديدة بحب الوطن والغيرة على مصلحته، وهي أعلى الشهادات التي يمكن ان يحصل عليها شخص فما بالنا إذا كانت وظيفة هذا الشخص ومهنته هي الكتابة وحب الوطن؟!

جريدة الأحرار

٢٠٠٣/٦/٩

شقيق الطاهر

عبد الحفيظ سعد - إيهاب حجازي

زوار الفجر فى بيت آل بكرى!

رفض هو وأخوه دخول سجن الاستئناف لأن محمد عبد العال مسجون به الوسط الصحفى أصيب بصدمة وأسرع مجلس نقابة الصحفيين بعقد اجتماع لتقديم التماس لإعادة النظر فى الحكم ونظم الزملاء بجريدة «الأسبوع» اعتصامًا نصاعديًا لحين الإفراج عن رئيس تحريرهم.

فجر الاثنين الماضى وبصورة مستفزة وغريبة توجهت ثمانى سيارات شرطة مصفحة إلى منزل مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» بالمعادى.. اقتحم الضباط والجنود باب العمارة فاستيقظ «البواب» مرعوبًا لا يعرف ما يحدث.. سأل ضابط مباحث تنفيذ الأحكام عن شقة «مصطفى بك» فسألهم البواب خائفًا ومندحشًا مصطفى بك مين بالضبط، فأجاب الضابط بخشونة زائدة ونظر إليه نظرة تهديد وقال له هو فى كام مصطفى بك فى العمارة!! فعصر البواب ذاكرته وفرك عينيه محاولًا تذكر شخصية المطلوب، إلى أن تذكر أن هناك صحفيًا بدرجة رئيس تحرير يسكن فى هذه العمارة فأسرع يجيبهم بأنه يسكن فى الطابق الثالث عشر باعتبار أنه الوحيد الذى يمكن أن تأتى إليه هذه الحشود الضخمة من قوات الشرطة سواء بسبب نشاطه السياسى أو حتى لسبب كونه صحفيًا.. وبالطبع الصحفيون هم أكثر فئة معرضة لمثل هذه الأمور.

صعد عدد من الضباط يرافقهم عدد من الجنود المدججين بالأسلحة إلى الطابق الثالث عشر وطارقوا باب شقة مصطفى بكرى بقوة.. فاستيقظ بكرى من نومه مذعورًا ومنزعجًا، وأسرع إلى الباب ولكنه قبل أن يفتح سأل مين.. فأناه الجواب بسرعة وخشونة.. بوليس.. ففتح مصطفى بكرى الباب مندحشًا.. وقال لهم خير أنتم مين وعاوزين إيه.. فأجابه الضابط الكبير بأدب.. نحن من وحدة تنفيذ الأحكام..

فسألهم مصطفى بكرى مرة أخرى وقد زاد اندهاشه.. أهلا وسهلا ماذا تريدون؟! فأجاب الضابط الكبير لقد صدر ضدك حكم بالسجن لمدة عام فى قضية السب والقذف

التي رفعها ضدك الدكتور محمد عبد العال . وقد أيدت محكمة النقض الحكم الصادر ضدك بالسجن لمدة عام أنت وشقيقك محمود بكرى . فسكت مصطفى بكرى قليلاً محاولاً التفكير في الإجراء أو التصرف الذى يتخذه فى هذه الحالة . وفحاًة تذكر شقيقه محمود المتهم معه فى ذات القضية . فطلب من ضباط الشرطة السماح له بالاتصال بشقيقه محمود لإبلاغه بالأمر إلا أن الضابط رفض ذلك وقال له لا تتلق زمان الخبر وصل إليه، فسكت مصطفى بكرى قليلاً ثم طلب منهم إمهاله لارتداء ملابسه، وطلب من زوجته التى كانت قد استيقظت مذعورة على صوت الطرقات على باب الشقة أن تجهز له شنطة صغيرة وتضع فيها «عدة حلاقة» وبعض الملابس الداخلية و«ترينج» أزرق . ارتدى مصطفى بكرى ملابسه سريعاً فى غرفة النوم وكان يرافقه أحد الضباط حتى لا يجرى أية اتصالات . ونزل من شقته فوجد عدداً كبيراً من سيارات الشرطة المصفحة تحت العمارة التى يسكن فيها . فأبدى اندهاشه من هذه الاحتياطات الأمنية المبالغ فيها لأحد الضباط المرافقين له . وقال له لماذا كل هذه السيارات المصفحة وهذا العدد الكبير من الجنود؟! إلا أن الضابط لم يرد عليه!

ركب مصطفى بكرى سيارة رئيس مباحث لمعادى . كل هذه الإجراءات لم تستغرق أكثر من ثلث ساعة تقريباً ثم توجهت سيارات الشرطة إلى منزل شقيقه محمود بكرى الذى يقع فى حدائق المعادى . وأخذوه معهم وهم فى طريقهم إلى مديرية أمن القاهرة وقبل أن يبتعد مصطفى بكرى عن منزله تذكر أنه فى حاجة إلى بعض الأشياء لتساعده على احتمال الحياة الرتيبة والمملة فى السجن فطلب من الضابط السماح له بإجراء اتصال بزوجه لترسل له بعض الأشياء فوافق واتصل بها وطلب منها إرسال مصحف وكتاب سنوات الغضب، وتاريخ فلسطين وكتاب الأمن القومى العربى ومجموعة محمود عزت . ترسلها مع أحد الجنود الذى سيصل إليها خلال دقائق . المهم توجه الإخوان بكرى إلى مديرية أمن القاهرة، ومنها إلى قسم شرطة حدائق القبة، حيث يقع مقر جريدة الأحرار التى كان يرأس تحريرها مصطفى بكرى إبان نشر الأخبار التى اعتبرها محمد عبد العال سباً وقدفاً فى حقه، ثم توجه الإخوان إلى نيابة حدائق القبة بمجمع الجلاء ومنها إلى محكمة جنوب القاهرة، حيث كان مقرراً إيداعهما فى سجن الاستئناف الملاصق لمحاكمة جنوب القاهرة إلا أنه رفض بشدة، وهدد الضابط بأنه سيعلن هو وشقيقه الإضراب عن الطعام فور دخول سجن الاستئناف المشهور بأنه سجن سيئ من جميع النواحي، بالإضافة إلى أن

الدكتور محمد عبد العال مسجون به وبالفعل تم تغيير السجن الذى سيودع به من سجن الاستئناف إلى سجن مزرعة طرة.. انتهت إجراءات الترحيل الساعة التاسعة صباحاً تقريباً وبعدها تم إرسال الشقيقين إلى سجن مزرعة طرة.. وفي حوال الساعة العاشرة صباحاً وصل الخبر وطريقة القبض على مصطفى بكرى المهينة والغريبة إلى وزير الداخلية حبيب العادلى، فأسرع الوزير بتحويل الضباط الذين قاموا بتنفيذ الحكم للتحقيق بسبب مخالفتهم للتعليمات التى سبق أن أصدرها وشدد عليها بضرورة مراعاة البعدين الإنسانى والاجتماعى للمقبوض عليهم وتنفيذ الأحكام فى أوقات العمل الرسمية.. وحتى الآن لم ينته التحقيق.

وصل مصطفى بكرى وشقيقه إلى سجن مزرعة طرة حوالى الساعة الثانية عشرة ظهراً وكان فى استقباله العميد سمير عبد الغفار مأمور السجن وبعدها بساعة واحدة وصل اللواء حمدى عبد الكريم نائب مدير العلاقات العامة والإعلام بوزارة الداخلية للطامثان على مصطفى بكرى وتقديم الدعم النفسى له، قضى مصطفى بكرى وشقيقه يومهما الأول فى هدوء تام رغم الزيارات الكثيرة التى قام بها العديد من الصحفيين بجريدة «الأسبوع» والصحف الأخرى.. وفى ذات اليوم تقرر نقلهما إلى مستشفى السجن ووضعهما تحت الملاحظة وإجراء بعض التحاليل لهما.

ورغم الهدوء الذى أحاط بالشقيقين بكرى داخل السجن فإن الأمر كان مختلفاً تماماً خارجه.. حيث أصاب نأب القبض على الزميلين الصحفيين بصدمة شديدة.. وعلى الفور تحرك الزملاء بصحيفة «الأسبوع» وتوجهوا إلى مقر نقابة الصحفيين وعلقوا لافتات تندد بجس الصحفيين وطالبوا فيها بإلغاء العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر.

وأعلن الزملاء بجريدة «الأسبوع» تنظيم اعتصام تصاعدى يبدأ بعشرة صحفيين فى مقر النقابة لحين الإفراج عن رئيس تحريرهم وشقيقه.. ومن جانب آخر أسرع مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب إبراهيم نافع إلى الاتصال بالجهات المسئولة فى الحكومة وعلى رأسها النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد، ثم عقد المجلس اجتماعاً برئاسة نافع وبحضور عدد من المستشارين القانونيين للنقابة وتقرر تقديم التماس بإعادة النظر للنائب العام.. وقام سامح عاشور نقيب المحامين وعدد من محامى مصطفى بكرى بإعداد الالتماس وتقديمه للنائب العام حيث ظهرت وقائع جديدة لم تكن معلومة أثناء الفصل فى الدعوى أثناء الفصل فى الدعوى ومنها ذات الوقائع التى نشرها مصطفى بكرى

وشقيقه تبين صحتها فيما بعد وتم الحكم على الدكتور محمد عبد العال بالسجن لمدة عشر سنوات في قضية رشوة وبالفعل قبل النائب العام الالتماس من حيث الشكل وقام بتحويله إلى اللجنة الخاصة بنظر طلبات الالتماس بإعادة النظر.. والتي تشكل من اثنين من مستشاري الاستئناف ومستشار من محكمة النقض للنظر فيه ودراسته وإعداد تقريرها تمهيداً لرفعه إلى محكمة النقض التي من حقها تقرير ما إذا كان هذا الالتماس من شأنه إعادة نظر القضية من جديد من عدمها.. خاصة أن الالتماس بإعادة النظر هو الطريق الوحيد المتبقى أمام الزميلين بكرى فى احتمال الإفراج عنهما حيث يحق لمحكمة النقض إذا وجدت أن الوقائع الجديدة من شأنها تغيير سير القضية أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم والإفراج المؤقت.

تعود وقائع القضية إلى عام ١٩٩٦ وتحديداً فى شهر مايو حيث نشر فى جريدة «الأحرار» إبان رئاسة مصطفى بكرى لتحريرها عدداً من الوقائع التى اعتبرها الدكتور محمد عبد العال تشكل جريمة سب وقذف فى حقه فرفع دعوى قضائية ضد الأخوين بكرى وكانت القضية فى البداية تنظر أمام المستشار إبراهيم شبانة رئيس دائرة جنايات القاهرة ثم تمت إحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أمام المستشار حسين البطروى، وفى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٨ صدر الحكم بإدانة الشقيقين بكرى وصدر ضدهما حكم بالسجن لمدة سنة.. ورغم أن الحكم كان واجب النفاذ فإن النائب العام السابق المستشار رجاء العربى أصدر قراراً بإرجاء تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من المتهمين.

وخلال الأيام القليلة الماضية قام عدد كبير من الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة بزيارة الأخوين بكرى فى سجن مزرعة طرة، وكان آخر من زارهما الدكتور أيمن نور وحمدين صباحى الصحفيان وعضوا مجلس الشعب حيث مكثا معهما حوالى ساعتين فى مكتب مأمور السجن وبعد أن اطمأنأ عليهما أبلغاهما بأن هناك خبراً ساراً سوف يسمعهان خلال الأيام القليلة القادمة!

جريدة صوت الأمة

٢٠٠٣/٦/٩

بالأصول بقلم: أسامة شرشر الشقيقان بكري

مصطفى بكري وشقيقه محمود بكري اللذان يعشقان بلاط صاحبة الجلالة، والمعروفان بمواقفهما الوطنية المعلنة التى قد تفتح عليهما جبهات كثيرة وتسبب لهما اشكاليات كثيرة لكن لا يستطيع أحد أن يزايد على مشاركتهما للزملاء، وهذا ما يمتاز به الشقيقان من إخلاص وإنسانية ودمائة الخلق فكان وقع القبض عليهما بطريقة مأساوية بأثر رجعى فى حكم لم ينفذ من سنوات صدمة كبيرة فى الوسط الصحفى بسبب أنها قضية نشر وليست تهمة رشوة أو خيانة أو سرقة المال العام فهل ذنب الشقيقين أنهما قدما الأدلة والمستندات على هذا العبد العال الذى أساء لعضوية مجلس الشورى والصحافة المصرية من استغلاله للحصانة وصاحبة الجلالة فى التريب والإثراء بشكل غير مشروع مستخدما كل أساليب الابتزاز المشروعة وغير المشروعة متحصنا بالحصانة البرلمانية مستغلا صاحبة الجلالة فى الاختراق والخوض فى أعراض الناس؟! فكان ذنب الشقيقين انهما يدفعا ثمننا لقاتورة حرية الصحافة والنشر وكشف الحقيقة واحترام القارئ المصرى حتى اصبح الصحفيون فى مأزق نفسى مما يجرى ولكن يبقى تساؤل من وراء ذلك؟ نحن نعرفهم والبركة فى التثار الجدد.

جريدة الوقائع العربية

٢٠٠٣/٦/١٠

obeikandi.com

بهذوء يحاولون تمرير حبسهما بالعقل .. يا مصطفى بكري .. وحشتنا وكلمة صريحة يا محمود .. نفتقد حملاتك ضد الفساد

بالعقل لم نكن نتخيل أن يأتى يوم ونطالع جريدة «الأسبوع» ولا نجد فيها مقال مصطفى بكري يكشف لنا عن واقعة فساد أو يتصدى لقضية من قضايا وطنه وأمتة العربية. بالعقل كنا نتفق ونختلف ولكن أبداً لم نتصور أن يأتى يوم ويتم اقتيادك إلى السجن بالطريقة المروعة التى حدثت والآن يحاول البعض بهذوء أن يمرر فترة حبسك أنت وشقيقك محمود حتى يمر العام.

نعلم أنك يا مصطفى «رجل» وما حدث لن يهز إيمانك بوطنك وبزملائك، ونعلم أكثر أنك لست الذى فى مأزق ولست الذى فى سجن بل الموجودون خارج الأسوار بعضهم هم الذين فى مأزق وبعضهم مسجونون.

و«كلمة صريحة» يا محمود بكري .. ان الذين افتقدوك هذا الأسبوع هم الذين كانوا يبنون عليك الآمال للتصدى للفساد والمفسدين، وكلنا نعتقد أن غيابك لن يطول وأنتك قادم إلينا بحملات أكثر قوة.

و«كلمة صريحة» نقولها «بالعقل» لمجلس نقابة الصحفيين الموقر .. لسنا أقل من الأردن التى ألغت عقوبة حبس الصحفيين فى جرائم النشر وهى العقوبة التى اختفت من كل دول العالم تقريبا ولم تختف من عندنا بفضل مجلسنا الهمام .. ورب ضارة نافعة ولعلها تكون نقطة التحرك .. وأنا واثق اننا عندما سنصل إلى النتيجة المأمولة ويتم إلغاء حبس الصحفيين فى قضايا النشر وقتها سيكون مصطفى ومحمود بكري أسعد الأشخاص حتى بالحنة الحالية التى مرت وتمر بهما ولم لا وهما اللذان نذرا حياتهما لهذه المهنة؟! ..

عزيزى مصطفى بكري .. وعزيزى محمود بكري طالت غيبتكما عنا - رغم قصرها -
وكلنا أمل أننا سنجدكما بيننا قريباً جداً فالمرحلة القادمة تحتاج جهدكما ونحن فى الانتظار.

أسرة تحرير «الجيل»

عنهم: ناجى الشهاى - رئيس الحزب ورئيس مجلس الإدارة

مختار عبدالعال - رئيس التحرير التنفيذي

جريدة الجيل

٢٠٠٣/٦/١٠

شعاع بقلم: شعبان خليفة مصادفات ومفارقات في اعتقال الشقيقتين بكرى

في الوقت الذي أصدر فيه القضاء حكمه بالسجن عشر سنوات على محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة الاجتماعية بتهمة الرشوة والابتزاز حسبما جاء في حيثيات الحكم الذي لم يخل من التأكيد على دور الصحافة في مواجهة الفساد أو الانحراف.. أقول في هذا الوقت كانت محكمة النقض تستعد لإصدار حكمها في قضية الشقيقتين مصطفى ومحمود بكرى.. وفيما يبدو أن الأستاذ مصطفى بكرى رئيس تحرير الأسبوع كانت لديه معلومات تشير إلى أن محكمة النقض سوف تقرر الحكم السابق عليه هو وشقيقه محمود بالسجن لمدة عام في قضية رفعها ضدهما محمد عبدالعال لأن الشقيقتين وجها إليه ذات التهم التي ادانته بها المحكمة وفي اليومين السابقين على قضية بكرى ولهذا كتب مقاله عن هذا الموضوع وذكر فيه بقضيته وشقيقه غير أن الوقت لم يكن كافيا لتطالع المحكمة حيثيات حكم عبدالعال قبل أن تصدر حكمها المفاجئ ضد الشقيقتين بكرى، وكما كان حكم محكمة النقض مفاجأة للكثيرين، كانت أيضا طريقة القبض على بكرى وشقيقه محمود هي الأخرى مفاجأة وخالفت فيها وحدة تنفيذ الأحكام قرارات صادرة من وزير الداخلية بعدم الذهاب في توقيت متأخر للقبض على متهمين صدرت ضدهم أحكام واجبة النفاذ. ولذلك كان قرار وزير الداخلية بالتحقيق مع وحدة تنفيذ الأحكام .. بعيدا عن التفاصيل في مثل هذه الموضوعات فإن ما جرى مع الشقيقتين بكرى هو إفراز أوضاع وقوانين ما كان يجب أن تستمر حتى الآن فالسجن في قضايا الرأي من الأمور الشاذة التي لم يعد العالم المتحضر فضلا عن دول عديدة في العالم الثالث يعمل بها وهي عقاب لا يتناسب مع الفعل أو حتى الجريمة لأن الصحف لا تكتب من فراغ وثمة فرق كبير بين

ممارسة حق الرأى والتعبير حتى ولو تم استخدام ألفاظ جارحة اباحها القانون فى حالة مواجهة الفساد وبين من يمارس الابتزاز والرشوة وينهب المال العام.

كل هذه الملاحظات التى أحاطت بقضية بكرى والتى توافقت مع مواقفه الثابتة تجاه أمريكا واسرائيل فتحت الباب فى الشارع المصرى لتكهنات عديدة ترقى إلى درجة الصواب وكشفت عن العوار والمعايير التى تحكم حرية الرأى والتعبير فى مصر وهو ما تفسره بيانات الإدانة من كافة المنظمات العالمية المعنية بحرية الرأى والتعبير فى العالم كله فضلا عن المنظمات المصرية ونقابة الصحفيين التى لفتت الانتباه إلى إدانة محمد عبدالعال بذات التهم التى واجهه بها الشقيقان بكرى.

وبمقارنة بسيطة بين الارتياح الذى قابلت به كافة الاوساط الحكم على عبدالعال وبين الغضب الذى قابلت به ذات الأوساط الحكم على الشقيقين بكرى يمكن لنا إدراك المفارقة الغريبة فى سجن الشقيقين بكرى اللذين عرفناهما عن قرب محبين لوطنهما.. تأثرين على الفساد ما استطاعا إلى ذلك سبيلا.

ومن خلال هذه المعرفة التى قاربت اكثر من عشر سنوات يمكننا عن يقين أن نجزم ومعنا الكثيرون بأن بكرى وشقيقه محمود ليس مكانهما زنزانة فى هذا الوطن الذى يستحقان أن يكونا فى القلب منه ولهذا نتمنى ألا يخذل الرئيس حرية الرأى والتعبير بقرار افراج هو ضرورى وملح حماية لحرية الرأى والتعبير من ناحية ومراعاة لظروف مصطفى بكرى الذى يرقد الآن فى المستشفى وقد لا يعلم الكثيرون أن هذا الثائر يعانى مرضا فى القلب.. كان لانفعاله الدائم بقضايا هذا الوطن وهمومه السبب الاكبر فى اصابته به.

Email: shabankhlife@anadeo.com

جريدة الوقائع العربية

٢٠٠٣ / ٦ / ١٠

د. محمود جامع

مصطفى بكرى

ماذا يجرى فى بلدنا هذه الأيام .. عجيب والله ما يحدث، وما نسمع، وما نرى، فقد اختلط الخابل بالتابل .. وأصبح كل شىء غير مفهوم .. وغير مبرر .. وغير مقنع .

«مصطفى بكرى» صحفى مصرى جرىء شريف .. يحارب الفساد بكل قوة وموضوعية هو وشقيقه العزيز «محمود بكرى» .. ويحمل هموم وطنه على كتفيه .. ويتعقب رموز الفساد فى جحورهم .. ويكشفها بكل شجاعة ومصادقية .. سواء كان فسادا سياسيا مصريا أو عربيا أو دوليا .. أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو حكوميا .. ويصول ويجول فى كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة .. وفى الندوات والمؤتمرات داخل مصر وخارجها .. ونستمع بمشاهدته وبالقراءة لمقالاته «ينير لنا الطريق» ويحى الأمل .. ويضع الحلول.

ودفع مصطفى بكرى وشقيقه محمود الثمن .. وحكم عليهما بالسجن سنة .. لانهما هاجما أحد شياطين الفساد الحزبى والسياسى والصحفى فى مصر .. وكشفا حقيقته المخزية مبكراً منذ سنوات .. ومرت السنوات وكشف القضاء المصرى حقيقة هذا الأفاق الفاسد .. وحكم عليه بالسجن عشر سنوات .. وكانت حيثيات الحكم مثالا طيبا للنقد الموضوعى البناء للفساد السياسى فى مصر .. وضرورة القضاء عليه .. وهذا ما فعله تماماً مصطفى بكرى وشقيقه مبكراً منذ سنوات .. وكشف حقيقة انحرافات هذا الشيطان وهاجمه فى الصحف .. وسلط الأضواء عليه .. ولفت الأنظار إلى مخالفاته.

وثبت بالدليل القاطع أن رأى مصطفى بكرى صائب وصائب.

وتنكر الشيطان النجس فى زى امرأة ولبس باروكة شعر ووضع المساحيق على وجهه وحاول الهرب بعد الحكم عليه .. ولكن أجهزة المباحث كشفته وقبضت عليه.

وأنا لست رجل قانون .. وحكم القضاء على مصطفى بكري وشقيقه على العين والرأس، ولكن هل يستطيع أهل الحل والعقد من رجال القانون .. أن يعبدوا النظر على ضوء ذلك كله .. ويقيموا موازين العدالة الموضوعية الشاملة ويفرجوا عن الشقيقتين .. لانهما كانا على حق مبكراً ويصدروا قانون عدم حبس الصحفيين؟

أتمنى ذلك من كل قلبي وروحي .. ويتمنى ذلك معي جموع هائلة من الشرفاء في مصر .. ويتمنى الجميع أن يتم ذلك سريعاً وسريعاً بأي وسيلة وبأي إخراج.

mmgameh @ yahoo.com

جريدة الميدان

٢٠٠٣ ٦/١٠

إضاءة مصرية
بقلم: محمود المراسى

الكلمة داخل السجن!

تخلق الكلمة فى السماء كالطائر المغرد فإذا أصابتها رصاصة أرضية سقطت صريعة وأصابها الموت، وهكذا الحال فى الوطن العربى فإذا اتبحت الحرية غردت الكلمة. وأثمرت وإذا نصبت الشباك ارتبكت الكلمة ومات تأثيرها.

وعندما تم القبض على اثنين من الصحفيين فى مصر خلال الأسبوع الماضى أحدهما رئيس تحرير لجريدة «الأسبوع» والثانى نائبه، عندما حدث ذلك أثارت القضية من جديد، هل يجوز سجن الصحفى فى جريمة الرأى؟ وهل يدخل (القذف والسب) فى جرائم الرأى؟

وبصرف النظر عن ملابسات القضية التى جرى فيها القبض على الصحفيين الزميلين مصطفى ومحمود بكرى وإيداعهما السجن بعد ساعات من صدور الحكم على عكس ما درج عليه الأمر فى قضايا أخرى كثيرة يتسكع فيها تنفيذ الأحكام بصرف النظر عن ذلك تظل القضية مثارة «سجن أو لا سجن للصحفيين»

والجدل القانونى والسياسى والصحفى فى مصر وأقطار عربية كثيرة يدور بين محورين، أو حقين:

- «حق المجتمع فى حماية أفراد من توغل الصحافة واستخدامها للتشهير بالأشخاص والجماعات والاعتداء على الخصوصية وانتهاك حرمتها.

- حق المجتمع فى أن يحصل على صحافة حرة وكلمة متطلقة لا تخيفها قيود القانون أو قضبان السجن.

وقبل سنوات كانت الصحافة المصرية قد دخلت معركة ضد تعديلات قانونية استهدفت استحداث عقوبات جديدة والتشديد على عقوبات الحبس وإلغاء ما كان يتمتع به الصحفي من استثناء يمنع حبسه احتياطيا اثناء التحقيق ونجحت حملة الصحفيين وجرى التراجع عن ذلك وبات الحبس الاحتياطي في جرائم الرأى منظورا ولكن بقي السجن كعقوبة أمرا مستمرا .

والرأى الذى يميل للتشديد وتغليظ العقوبات يرى أن تجاوزات تحدث وأن السباق الصحفى يتم على حساب سمعة الأفراد والعائلات.

أما الرأى المقابل فهو يرى أن التعديلات لم تكن تستهدف حماية الأفراد وإنما حماية المسؤولين ونظام الحكم وقد جرى طرح القضية فى دول كثيرة ومال الرأى فى الدول المتقدمة أن العقوبات البدنية وهى السجن والحبس مرفوضة فى جرائم الرأى فهى ليست قيذا على المخالف وإنما هى قيد على جميع من يشرون أو يزاولون مهنة الإعلام فالقريب حينذاك يصبح داخليا والأمان يصبح مطلبا.

وصحيح أن سمعة الأفراد مسألة أساسية، والتدقيق فى المعلومات واجب مهنى وأخلاقى وصحيح أن الصحافة لا ينبغى أن تعمل فى الهواء الطلق بلا مسئولية فالمهنة طبيعتها اجتماعية ومسئوليتها كذلك ولا يمكن أن يكون القلم وسيلة للابتزاز أو التشهير المتعمد أو طلب الشهرة على حساب سمعة الآخرين.

والصحيح ايضا أن الصحافة ومثلها الاذاعة والفضائيات تصيب وتخطىء ولكن أى نوع من المساءلة؟ وأى نوع من العقاب يخضع له الصحفى؟

لقد اتيح لى أن اشارك فى مناقشة واعداد قوانين الصحافة فى مصر والتي صدرت طوال ثلث قرن مضى وكان الجدل باستمرار بين حق الصحفى وحق المجتمع وكنت أقول أن هناك توسعا من المشرع فى تجريم الأفعال الصحفية، وأن بعض هذه الجرائم كانت صناعة بريطانية حين فرض الاستعمار قوانينه فى مصر.

وقلت فى مناقشات قوانين دول عربية عديدة إن آفة التوسع فى التجريم آفة عربية

فالموظف العام أيا كانت درجته له حصانته والاساءة لدولة أجنبية حتى لو كانت اسرائيل أو الولايات المتحدة المتحدة الغازية لبلادنا تهمة يعاقب عليها القانون، وإذاعة بيانات حكومية دون إذن جريمة كبرى رغم ان هذه الجريمة هي مطلبنا ونحن نتحدث عن الشفافية.

وهكذا يتعدد ما اعتبره القانون في مصر وغير مصر جريمة تستحق العقاب.

وقلت: لقد استحدثت قوانينا العربية نصوصا مطاطة يمكن اساءة استخدامها مثلما جاء في جرائم (العيب) والاساءة (إلى مقام كذا).

الأهم هو جدول العقوبات التي تصل بالصحفى إلى السجن وتجعل صاحب رأى كاللص وتاجر المخدرات وتاجر الجنس والمختلس.

وفي محاورات كثيرة كان رأى أن الصحفيين لا يرفضون المحاسبة ولكن عن أى أفعال؟ وبأية عقوبات؟ وفي اعتقادى أن جرائم الرأى تتسع بالضرورة لكل انواع العمل الإعلامى حتى لو كان خبرا يتناول أحد الأشخاص فالرأى المقصود حمايته ليس المقال الذى يحمل وجهة نظر، ولكنه العمل المهنى كله والموكل له أن يعبر عن المجتمع وان يكشف الاخطاء وان يطارد الفساد ومن ثم فالمعلومات التى تأتى فى الخبر والتحقيق هي نوع من الرأى بالمعنى القانونى.

وفي اعتقادى ان هذه الحماية لا ينبغى ان تنصرف للصحفيين وحدهم، ولكنه ينبغى أن تمتد لكل من يدلى بدلوه عبر جهاز اعلامى فالمقصود هو افساح المجال للآراء وليس المقصود حماية فئة بعينها.

وتبقى مسألة المحاسبة والتي ينبغى ان تحدث بعد تضييق مفهوم الجريمة وهي محاسبة متعددة الأوجه إن أردنا فهناك المحاسبة المهنية (داخل صحيفته أو نقابته أو جمعياته المهنية) وهناك العقوبات التأديبية، وكلا الأمرين المهني والتأديبي يتيح أنواعا من العقوبة مثل الايقاف عن الكتابة لفترة زمنية، وربما فى حالات الابتزاز مثلا يمكن المنع من مزاوله المهنة كما ان تطبيق العقوبات المالية والتعويض الذى يدفعه الصحفى أو الصحيفة أمر وارد وتبقى العقوبة الرذولة: الزج بالصحفى إلى السجن والذي تختلط فيه النوايا وهل هي

حماية للسلطة أم حماية للمجتمع وأفراده؟

في كل الأحوال فإنه لابد من التفرقة بين اللص والصحفي، وبين القاتل وصاحب
الرأى، والأخير سوف تشل يده، ويتلعثم لسانه إن كان شبح السجن يطارده.
المطلوب ثورة في قوانين النشر في كل البلاد العربية.

جريدة البيان

٢٠٠٣/٦/١١

بقلم، سعيد عبد الخالق

لا.. لحبس الصحفيين

شعرت بالقلق والحزن يتلاشى من داخلى عندما زرت الزميل العزيز مصطفى بكرى وشقيقه «محمود» فى سجن طرة منذ أيام وجدت نفس الابتسامة التى عهدناها من مصطفى ومحمود ولم تفارقهما روح الدعابة رغم هذا الموقف العصيب وبادرنى مصطفى قائلاً: إننا نقيم فى منتجع، ولمح الدهشة والاستغراب تبدو على وجهى، ورد فى سرعة: نعم.. إننا فى منتجع، ونمارس الرياضة صباحاً وإدارة السجن على مستوى عال فى المعاملة والتعامل. ونجاذبنا مع العزيز مصطفى الحديث الهامس وأعرب عن اطمئنانه لوجود الزملاء فى صحيفة الاسبوع، ووصفهم بالكتيبة المقاتلة القادرة على سد الفراغ فى أيام غيابه، وقلت له بحدة إن أيام غيابك لن تطول ولا نتصور العمل الصحفى بدون مصطفى بكرى إنه بلا طعم ولا رائحة ولا مذاق..

وكان الزميل أحمد موسى رئيس قسم الحوادث بصحيفة الأهرام قد نظم لنا هذه الزيارة بصحبة الزميل يحيى فلاش سكرتير الصحفيين للاطمئنان على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى وفوجئنا بهما فى حالة معنوية مرتفعة، وأبلغنا الزميلين بأن الاستاذ ابراهيم نافع نقيب الصحفيين يضع هذه الازمة ضمن أولوياته ودعا إلى تشكيل لجنة قانونية لدراسة الموقف وكيفية الخروج منه بالطرق القانونية، كما أبلغناهما أن نقيب الصحفيين وعدنا بقرب حل هذه الازمة.

واستمرت الزيارة أكثر من ساعة ورحب بنا مأمور السجن العقيد سمير - على ما أذكر - ترحيباً زائداً عن الحد، وأصر على تقديم أكثر من مشروب رغم كثرة الضيوف الذين شغلوا حجرة مكتبه المتواضعة، وقلت له: إن هناك تطويراً ضخماً ملحوظاً فى السجن..

فقد زرتة مرات عديدة من قبل ورأيتة هذه المرة فى صورة مختلفة تماما .. ابتداء من الشارع وحتى باب السجن .. ورد أحد الموجودين : «ولكن المنظر بالداخل أجمل وأحسن» . وضحكت وقال الزميل مصطفى بكري هذه حقيقة .. هناك حدائق وملاعب وبالمنااسبة .. هذا السجن يضم نجوم المجتمع المصرى ، من وزراء سابقين ومستولين كبر سابقين ورجال أعمال .

تلمح مستوى الموجودين داخل السجن من خلال الزائرين رأيانهم يتوافدون على السجن ، أو يخرجون منه بعد انتهاء الزيارة بل لمحنا خادمة فلسطينية تحمل طفلا اثناء خروجها من بوابة السجن .

باختصار .. شعرنا بالاطمئنان على الزميلين مصطفى ومحمود بكري وشعرنا بالاطمئنان اكثر عندما أخذنا راحتنا فى الزيارة بالجلوس اطول فترة ممكنة مع الزميلين ولم نلاحظ علامات الضيق أو الضجر على مأمور لسجن بل فوجئنا بالزميل مصطفى يدعونا إلى انتهاء الزيارة وسألناه: ليه يا درش ورد مبتسما: كفاية كده .. احنا قعدنا كتير .. وكمان فيه زيارات أخرى .. وعاوز اشوف زوجتى ولم يتدخل مأمور السجن وترك للزميل مصطفى حسم الموقف، وودعناه على أمل أن نلقاه خلال الايام القادمة.

وتوجهت فى اليوم التالى بصحبة زميلاتنا فى الميدان والاستاذ محمود الشناوى رئيس مجلس إدارة الصحيفة إلى مقر جريدة الاسوع، وأعلننا تضامنا مع الزميلين مصطفى ومحمود وأبدينا للزميل الاستاذ عبد الفتاح استعدادنا لتقديم مايلزمهم من خدمة صحفية لضمان صدور الاسبوع كما يريدنا مصطفى بكري . ورأينا الاصرار والتحدى على وجوه الزملاء فى «الاسبوع» وصدقت توقعات مصطفى عندما وصفهم بكتيبة المقاتلين القادرين على سد الفراغ وتوجهنا بعد ذلك إلى مقر النقابة، والتقينا مع الزملاء لمعتصمين داخل النقابة ووقفنا على سلالمة النقابة الخارجية معلنين الاحتجاج الصامت ومعلنين ايضا تضامنا مع الزميلين مصطفى ومحمود بكري .

ولذلك رفعت فى الحملة الصحفية التى اخوضها لانتخابات عضوية مجلس نقابة الصحفيين شعار: لا .. لحبس الصحفيين .

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/١٢

حبس الصحفيين

«نحن نحب الحرية، ونحبها أكثر عندما تستعمل فى موضعها»

ليست الديمقراطية مجرد صندوق انتخابات، ولكن الديمقراطية الليبرالية، قبل الانتخابات وبعدها، تقوم على منظومة من القيم والحريات الليبرالية مثل تداول السلطة، وحرية التنظيم، وحرية الاعتقاد، وحرية التعبير التى أساسها حرية الصحافة. ولذلك، فمن غير المتصور الحديث عن ديمقراطية دون وجود صحافة حرة.

وقد أثارت قضية حبس الزميلين مصطفى ومحمود بكرى مسألة تقييد حرية الصحافة فى ظل الديمقراطية المقيدة فى مصر.

والأمر هنا لا يتعلق بحكم قضائي، فحكم القضاء منزه عن النقد والتعليق، ولكنه يتعلق بقانون يقضى بحبس الصحفيين فى قضايا النشر. فرغم أن الدستور المصرى قد كفل حرية الرأى والتعبير، فإن بعض مواد قانون سلطة الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ تقضى بعقوبة الحبس فى قضايا النشر الصحفى.

وربما تبدو قضية حبس الصحفيين فى قضايا النشر.. إشكالية.

وهنا لابد من التمييز بين قضايا النشر التى تنطوى على السب والقذف وانتهاك حرمة الحياة الخاصة للأفراد بسوء نية، وقضايا النشر التى تنطوى على حرية التعبير والرأى والنقد، وهذا التمييز يضع الحرية فى موضعها. ولكن التشريعات الديمقراطية تتطور باتجاه إلغاء العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر والرأى، والاكتفاء بالادانة والغرامة المغلظة، وإذا كنا نحب الحرية أكثر عندما تستخدم فى موضعها، فليس جزاء الشطط فى الحرية هو الاعتقال والسجن.

لقد اختلفت كثيرًا مع مصطفى بكري سياسيًا وأيديولوجيًا ونالته منه ونالته مني سهام عديدة، ولكننا لا نقبل بالطريقة التي قبض عليه بها، ونشعر بأن حبسه وشقيقه أمر مؤسف من منطلق أن الديمقراطية لا تتجزأ.

وإذا كان الصحفيون قد ناضلوا حتى ألغى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، فإننا نأمل في أن يتمكنوا وراء نقيهم إبراهيم نافع من إلغاء العقوبة السالبة للحرية في قضايا النشر.

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/١٢

بقلم: د. عصام العريان القبض على آل بكرى يفتح ملفات وقضايا!

فى حملة بوليسية فجر الاثنين ٦ / ٢ داهمت قوة من البوليس منزلى الشقيقين مصطفى ومحمود بكرى الصحفيين للقبض عليهما تنفيذاً لحكم بات من محكمة النقض المصرية بحبسهما سنة لانتهاهما بسب وقذف د. محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية. الغريب أن محمد عبد العال كان قد سبقهما إلى السجن تنفيذاً لحكم استئنافى بحبسه عشر سنوات بسبب الاحتيال والرشوة والتهديد عبر صحيفته الحزبية، وكانت المفارقة أن هذه هى التهم التى ادعى محمد عبد العال أن الأخوين بكرى قذفاه بها واتهماه ظلماً وزوراً بارتكابها بينما أثبتها أخيراً حكم قضائى نهائى بحبسه.. هذه الحادثة بشقيها فتحت ملفات مغلقة وأثارت من جديد قضايا معلقة فى مصر المحروسة من هذه القضايا: ملف الأحزاب السياسية فى مصر؟ وملف الصحافة الحرة فى مصر، المستقلة والحزبية؟ وملف من يحمى من؟ ومن يحارب من؟ من الجانى ومن الضحية؟ وملف صراعات الكبار وتنافس الأجنحة. وأخيراً ملف حبس الصحفيين فى قضايا النشر.

واليوم يجب فتح هذه الملفات ومناقشة هذه القضايا لأن المنطقة، ومصر فى قلبها، مقبلة على تغييرات مفروضة بالقوة المسلحة، وهذه التغييرات مرتبطة بقضايا الحريات والديمقراطية بدأت فى العراق ولن تقف عند حدوده.

فى مصر اليوم هناك ١٧ حزباً رسمياً، منها ٧ أحزاب مغلقة بأمر لجنة شئون الأحزاب السياسية، وهذه اللجنة واختصاصاتها من بدع الحياة السياسية فى مصر. وفى مصر اليوم قوى سياسية وشعبية رئيسية تتمتع بحضور قوى ولكنها محرومة من حق التنظيم السياسى

القانوني ويسميتها الباحثون «القوى المحجوبة عن الشرعية» على رأس هذه القوى «الإخوان المسلمون».

بينما تمتع الدكتور عبد العال بحزب وفيلاء وجريدة وعضوية بمجلس الشورى وحضور لقاءات مع الرئيس والنقاش مع كبار المسؤولين، مما أتاح له ابتزاز ساسة وإعلاميين ورجال أعمال عبر جريدته الحزبية، مما أثبتته حكم القضاء النهائي فى حقه، وبات معلوماً كحقيقة دامغة، يتم حرمان أكبر القوى السياسية لمثلة فى البرلمان (١٦ مقعداً) من الحق القانونى فى الحياة العامة وحرية إصدار الصحف.

هذا يقودنا إلى استنتاج أن التعددية الحزبية الحالية ليس مقصوداً بها لا المشاركة ولا النشاط الشعبى ولا الشورى الحقيقية، بل هى مجرد ديكور أو بيزنس لتحقيق مصالح نخبة فسدت وأفسدت وأوصلت البعض من مفكرينا إلى استجداء حضور القوى الأجنبية لإزاحة الركاب الجاثم فوق صدورنا.

وإذا أتينا إلى الصحافة وحريتها، فمثال الآخوين بكري واضح تماماً، فقد نجحنا بينما فشل الكثيرون فى تشكيل شركة للصحافة وإصدار صحيفة «الأسبوع» التى تحولت متبراً يتمتع بحرية نسبية خاصة ضد اللوبى الصهيونى - الأمريكى فى مصر، وبينما نجحنا فى عالم الصحافة الذى تنقلنا فيه من «المصور» إلى «الأحرار» إلى تأسيس «الأسبوع» إذا بمصطفى بكري يفشل أكثر من مرة فى الحصول على عضوية البرلمان فى قصص درامية تصل بالجريدة إلى اتهام مسئولين حزبيين كبار بعرقلة نجاح مضمون.

إذن من يساند من؟ ومن يحارب من؟ ومن يحمى من؟

أسئلة حائرة فى صدور المصريين، عندم يرون مصطفى بكري ضيفاً مرموقاً فى منتديات وجامعات ومحاضرات، بل فى أجهزة الإعلام الرسمية، ثم يفاجأون به فى أقبية السجون ضيفاً على الإخوان المسلمين الذين حجزوا من زمن بعيد عنبراً دائماً لهم فى مزرعة طرة لا يخلو من حوالى مائة سجين، يتردد عليهم لفترات قصيرة، وزراء سابقون، ومحافظون سابقون، وقضاة أدينوا بالرشوة، ورجال أعمال اقترضوا أموال البنوك ولم

يستطيعوا الهرب بها إلى الخارج، ونواب استغلوا حصانتهم البرلمانية لإثراء غير مشروع، وصحفيون مشاغبون مثل مجدى أحمد حسين، ونجوم من النخبة لا يدري أحد فيما سجنوا وفيما أطلقوا مثل السويركى، وحسام أبو الفتوح، ونشطاء تجاوزوا الحدود فى النقد غير المباح أو الاتصالات عبر الحدود مثل د. سعد الدين إبراهيم، أو زعماء حزيون مفسدون ومرتشون مثل د. عبد العال، أو أخيراً وليس آخراً الاخوان بكرى فى تصفية حسابات الأجنحة المتصارعة داخل النظام الحزبى الرسمى فى مصر المحروسة.

وهكذا تستطيع داخل سجن مزرعة طرة أن تتعرف على كافة القضايا المتعلقة فى مصر وأن تستشف كافة الملفات التى لا يجرؤ أحد على مناقشتها علناً ويتهامس بها الناس فى بلادى.

جريدة آفاق عربية

٢٠٠٣/٦/١٢

obeikandi.com

الصرحة حلوة

ملك إسماعيل

مصطفى ومحمود بكرى

فى نفس الوقت التى توضع فيه اللمسات النهائية لانشاء المجلس القومى لحقوق الانسان يتم القبض على الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى لصدور حكم غيابى بحبسهما لمدة عام فى إحدى قضايا النشر التى رفعها ضدهما محمد عبدالعال منذ سنوات وبالتحديد فى ١٩٩٦ عندما كان مصطفى بكرى رئيسا لتحرير جريدة الأحرار.

ان طريقة وتوقيت القبض اثار الدهشة والاستياء لدى الجميع .. صحفيين وقراء لصحيفة الأسبوع وبالطبع عند أهل واقارب «آل بكرى» فقد تم التنفيذ فى الساعات الأولى من الصباح أى فى الفجر بواسطة قوات احضار وضبط وسيارات مصفحة وكأن المطلوب احضارهما من القتلة وليسا كاتبين لهما مكانتهما الاجتماعية والوظيفية.

لقد تم التنفيذ والكل كان فى سبات عميق واستيقظت المنطقة على الضجة وصوت المصفحات ورجال الأمن .. والغريب أن هذا الحكم تم تنفيذه قبل أقل من ٢٤ ساعة من صدوره، علما بأن هناك الآلاف من الأحكام صدرت ولم يتم تنفيذها .. وبذلك يكون هذا الحكم اسرع الأحكام فى التنفيذ.

حقيقة أن السيد اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية أصدر تعليماته باحالة الموضوع إلى التحقيق لأن وحدة تنفيذ الأحكام خالفت التعليمات بضرورة مراعاة البعد الإنسانى والاجتماعى عند التنفيذ. والكل ينتظر نتيجة تلك التحقيقات ومدى تناسب العقاب مع مخالفة أوامر عسكرية والاضرار بمشاعر أسر بأكملها والاساءة إلى اثنين وهبا حياتهما للدفاع عن الوطن وكشف قضايا الفساد بل دافعا أيضا عن الشعوب العربية ورفضاً الارهاب الإسرائيلى والاحتلال الأمريكى للعراق. ان أحدا لا يعترض على احكام القضاء

المصري التزيه وعلى الجميع احترامه ولكن في حالة الاخوين بكرى فقد توجد فرصة لهما في اعادة المحاكمة وذلك طبقا للمادة ٤٤١ اجراءات والتي اعتمد عليها الأستاذ سامح عاشور نقيب المحامين والمدافع عن مصطفى ومحمود بكرى عندما قدما لتماسا إلى النائب العام بخصوص هذا الشأن خاصة أن محكمة الجنايات اصدرت حكما بالسجن عشر سنوات على محمد عبدالعال وتضمنت حيثيات الحكم كل ما سبق وكتب منذ سنوات في الاحرار وعجز مصطفى بكرى عن اثباته وقد تمت إحالة الألتماس إلى محكمة النقض لدراسته وابداء الرأي فيه.

ان تلك الأزمة وحدت صفوف جميع الصحفيين دون تفرقة ما بين صحف قومية أو حزبية أو مستقلة فالخطر يهدد الجميع وعليه يجب التحرك من خلال القابة لالغاء جميع المواد السالبة للحريات في قضايا النشر والرأى.

ويا مصطفى.. ويا محمود بكرى لا تحبطا ولا تيأسا فالكل معكما وقد اخترتما مهنة البحث عن المتاعب وتعودتما على المقاومة والصمود من أجل مصر وبإذن الله فارج الله قريب.

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/١٢

حوار مع الشباب
يقدمه: محمد عبد القدوس
القبض على آل بكري.. نكتة الموسم!!

أتمنى من قلبي قبل أن يظهر هذا المقال إلى النور أن يكون قد تم الإفراج عن آل بكري مصطفى وشقيقه محمود! أرى في القبض عليهما إهانة لصحافة مصر، ولطمة لما تبقى من الحريات في بلادى المنكوبة بحكم الطوارئ منذ أكثر من عشرين سنة!

وكان القبض على المسؤولين عن جريدة «الأسبوع» محور حديثي منذ أيام من أصدقائي الشباب! الكل كان ساخطاً على هذا القرار «الغبى» كما قالوا الذى فضح مصر وأساء إلى سمعتها على المستوى الدولى! وبلادنا أصلاً سيئة السمعة فى مجال حقوق الإنسان! وجاء هذا الموضوع ليزيد الطين بلة!!

طلب منى أصحابى أن أحدثهم عن آل بكري، فهم يعلمون أن علاقتى بهما وثيقة جداً! قلت لهم إنهما من الصعيدين الجوانى! وهما يفتخران بذلك! «مصطفى» الشقيق الأكبر بدأ فى مجلة «المصور» وبرز نجمه بسرعة بضرباته الصحفية المتميزة منذ فجر شبابه، فهو صحفى غير تقليدى وعاشق لمهنته، واستطاع تكوين شبكة هائلة من الاتصالات والمعارف ساعدته على نجاحه!

ومن إيجابياته أيضاً حسه القومى، وهذا ما جعله شديد الحماس للقضايا العربية، فانهاز لفلسطين والعراق وكل قضايانا القومية فى زمن نكد تقطعت فيه أوصال أمة العرب! وأصبح نيل رضا العم سام البلطجى الأمريكانى منتهى أمل حكامنا من المحيط الهادر إلى الخليج النائر!! والله يرحم أيام الوطنية!

وانتقل حديثى مع أصحابى إلى الشقيق الأصغر «محمود».. شاب زى الفل.. متدين وجدع عرفته من أيام «المرحومة» جريدة «الشعب»!! والعلاقات بين الأخوين تدل على

البيت الأصيل الذي قام بتربيتهما.. نموذج طيب جداً للعلاقة بين الأشقاء. وكل واحد سند للآخر في غابة الصحافة المتوحشة! ومحمود الشقيق الأصغر ينظر إلى الأخ الأكبر مصطفى على أنه أستاذه وصديقه وحبيه! وتعظيم سلام مع التحية والتقدير كمان 'لآل بكرى' فجميع الإخوة قدوة لنا في صلة الرحم.

وسجل مصطفى ومحمود بكرى حافل بالمعارك، فهما يكرهان الروتين والبحر الهادئ!! وتبرز مواهبهما وسط العواصف والأمواج العاتية! وجريدة 'الأسبوع' مدفعية ثقيلة ضد الفساد! لذلك كثر أعداؤهما! واستطاع هؤلاء الأعداء في النهاية الإيقاع بهما، فدخلتا السجن في قضية أراها نكتة الموسم! لكنها بايخة وسخيفة!! لأن واحداً من المفسدين اتهم هذين الصحفيين الشجاعين بالإساءة إلى سمعته! ثم أدان القضاء هذا الفساد والمفسد وحكم عليه بالسجن عشر سنوات! فكيف يدان مصطفى ومحمود بكرى في تلك القضية بالذات؟!

انطلق أحد الحاضرين كالقذيفة قائلاً: يا عمنا دي قضية سياسية وتصفية حسابات! وعقاباً لجريدة 'الأسبوع'. على صوتها القوى في قضايا العراق وفلسطين ومحاربة الفساد والتطاول على البلطجي الأمريكي الذي يحكم العالم! قلت له دون تردد: كلامك صح ١٠٠٪.

جريدة آفاق عربية

٢٠٠٣ ٦ ١٢

هموم صحفية

بقلم د: أيمن نور

يوميات صحفى مشاغب

منذ زمن بعيد والصحافة مهنة خطيرة فالعلاقة بين الذين يحكمون والذين يكتبون كانت دائما علاقة يحكمها الود المفقود، فكم من حكومات تولت أمورنا إلا وكان رأيها فى الصحفيين أسوأ بكثير من رأى حكومتنا الحالية!! إحداهن وجدتهم - أى الصحفيين - أكثر فائدة فى ورش الأحذية، ودواوين العلاقات العامة، فوزعتهم على بانا وعلى دهاليز الوزارات، وأخرى وجدت من بينهم من يحتاج إلى التأديب والاصلاح فأودعت نصفهم السجن والنصف الآخر فى المعتقلات.. وغيرها من الحكومات أمت، وأخرى راقبت، وصادرت!! تذكرت هذه الواقعة وأنا ألتقى الصديقين مصطفى ومحمود بكرى فى سجن طرة الأسبوع الماضى فهما آخر ضحايا قوانين حبس الصحفيين، فالسجون التى تستضيف الآن مصطفى ومحمود بكرى ليست تحديا جديدا ولا هى فقط التحدى الأول والأخير ولا حتى ضرب وحدة الصف وخلق كيانات بديلة أو موازية فكل هذه التحديات كثيرا ما تقوى المهنة ولا تضعفها وتحميها وتحصنها وتستنفذ همم أصحابها أكثر مما تحبطها!

لكن التحدى الحقيقى الذى يجب أن ننظر إليه ببالغ الحذر والقلق هو حالة التهميش وفقدان القيمة والتأثير التى بدت تلوح فى الأفق بالشكل الذى يهدد أصل المهنة، ويسحب منها أهم أسلحتها فى البقاء والاستمرار ومواجهة التحديات الأخرى التى قد تظهر هنا أو هناك وتنفجر اليوم أو غدا.. نستطيع أن نقطع أن هناك استهدافا لمهنة الصحافة.. استهدافا لقيمتها ورسالتها ودورها الفاعل فى توجيه المجتمع يجب أن يكون هذا التحدى فى مقدمة أولويات المهومين بالواقع الصحفى فقبل أن نفكر بمناسبة الانتخابات فى بضع ميزات تهبط من السماء أو بضعة جنيهاات نخضم من فاتورة علينا أن نستنبت من أرض الواقع آليات تحافظ على ما تبقى للمهنة من تأثير محدود فى الرأى العام بعد أن فقدت الصحافة

قطاعات متزايدة من جمهورها ومعلنيتها، والمهتمين والمهمومين بما تكتبه، أو تنقله وسط خضم الإعلام المرئي المدعوم حكوميا وثورة الاتصالات والمعلومات .. بريق الصحافة الذي بات يخبو يوما بعد يوم كيف نحفظ على ما تبقى منه؟ كيف لنا أن ننافس حالة التلفزة التي تتسع رقعتها محليا وعربيا وعالميا لتخضم كل يوم من رصيدنا وتتضم من جمهورنا وتستنزف مصادر تمويلنا ومواردنا المحدودة؟ .. إننا بحاجة أن نصلح جلدة الصنوبر الذي تتساقط منه النقاط تلو الأخرى قبل أن نفكر في تخفيف البركة التي أحدثتها الصنوبر. .. إننا في حاجة لإصلاح تشريعي يلغي حبس الصحفيين ويوسع في حق الملكية ويصلح ما أفسدته الحكومة بتعديل قانون الشركات ويعيد الهيئة للشكل المؤسسي للصحف.

سؤال مهم .. كيف لنا أن نوفر فرص عمل جديدة لطوابير طويلة تدفع بها أقسام الصحافة إلى أسواق البطالة لا العمل فشباب الصحفيين يرون أن السنة التالية لرابعة صحافة هي أولى بطالة، ثم ثانية، وثالثة وعاشرة.. إذا لم تأت الفرصة عبر كارت توصية رفيع المستوى وإذا أتت الفرصة فأين ومتى يأتي التعيين؟ قبل كم عام من بلوغ سن التقاعد؟ كيف تبقى الأبواب مفتوحة أو حتى مواربة في وجه مواهب تبحث عن منبر تطل منه إلى الناس بعد أن ضاقت الانفراجة التي حققها قانون الصحافة بكارثة تعديل المادة ١٧ من قانون الشركات وباغلاق عدة صحف لأسباب سياسية أو إدارية؟ كيف لنا أن نعيد تأهيل صحافتنا وصحفنا وصحفيينا بأدوات وفاعليات ولغة العصر، بعد أن بات الناس في بلادنا مستقلين طوعا من وظيفة القارئ ومنضمين طوعا إلى وظيفة المشاهد أو المستخدم.. احسب أن المطلوب ليس البحث عن شماعة أو كبش فداء نعلق في رقبته لافتة مكتوبا عليها كلمة «المؤامرة ضد الصحافة»!! لكن الملح حقا هو البحث عن مخرج لأزمة المجتمع الصحفي، الذي لم ينجح في استيعاب تفاعلاته الداخلية وخصوماته وتوازناته الخارجية، وعلاج أمراضه، ووهنه وعجزه عن التواصل والتوصل لصيغة تمكنه ليس من الدخول إلى واقع جديد بآليات جديدة.. لكن على الأقل الحفاظ على توازنه.. ووزنه وتأثيره واحترام الآخرين لهيئته.

إننا نريد من كل طرف مهوم بالمهنة وحاضرها وقلق على مستقبلها أن يتحمل مسؤوليته عن الترشييد والتقويم والاصلاح وحسن الاختيار، فى ذلك الظرف الدقيق الراهن، الذى نحن فيه بحاجة ملحة لنقيب جاد، وفاعل وقادر على مواجهة التحديات الحقيقية، بعيدا عن المناورات أو الشعارات، وقبل النقيب مجلس متنوع وايضا متجانس وقبل المجلس والنقيب نحن بحاجة أكبر لجهد واجتهاد أهل المهنة، ومن بينهم من لا تنقصهم الغيرة، وصفاء البصيرة.

جريدة الميدان

٢٠٠٣ / ٦ / ١٢

obeikandi.com

حول انتخابات نقابة الصحفيين

بقلم: عباس الطرابيلى

من معركة النقابة إلى معركة حرية وطن

نعترف أن أصحاب القلم لم ينعموا بحرية القول والكتابة على مدى نصف قرن، كما ينعمون الآن .. ولقد عشنا عصرًا كان مكتب الرقيب يجاور مكاتبنا فى دور الصحف، يحذف ما يشاء ويمنع ما يشاء، ولم يكن هناك من يجروء على السؤال: لماذا هذا الحذف أو المنع.

نحن الآن نكتب ما نريد .. ونناقش كل ما نريد، لا رقيب ولا حسيب .. إلا ضميرنا الصحفى .. وإلا واجبنا الوطنى .. ذلك اننا نؤمن بحق المواطن فى أن يعلم، لأنه مصدر كل السلطات .. هو المانع .. وهو المانع .. وهو الحاكم إن صحت تربيته، وتمسك بحقوقه .. واستخدمها كما يجب.

- ورغم ما تتمتع به صحفنا المصرية من «حق الكلام» .. ورغم تنوع الصحف من قومية - حكومية إلى حزبية معارضة .. إلى مستقلة إلى غيرها، إلا أننا نرى ضرورة اطلاق حرية اصدار الصحف، ليس فقط لفتح فرصة رزق أمام الآلاف من خريجي كليات الإعلام وأقسام الصحافة كما يرى البعض .. ولكن لأن الحرية لا حدود لها، أو هكذا يجب ان تكون .. ذلك أن تعدد الصحف يعطى القارئ حق التنوع .. فيختار ما يراه معبراً عن قضاياه .. وينبذ ما يراه غير ذلك .. أو ضاراً بقضايا الوطن.

ولكن مع المطالبة باطلاق حرية اصدار الصحف، لابد من اطلاق كامل حرية الصحفى ان يكتب، وأن ينتقد، دون أى قيد على حريته، ما دام ذلك فى مصلحة الوطن .. ولكن كيف يؤدى واجبه كما يجب وهناك قيود رهيبه تحد من حريته، أو هى سكين المفضلة الجاهزة لقطع الرقبة فيما لو تجاوز الخطوط الحمراء الممنوع الاقتراب منها .. تلك القيود

التي تتمثل في حبس الصحفي، وإن يدخل الصحفي القفص ليقف بين المختلسين والمغتصبين وتجار المخدرات، حتى بات هذا الدخول - وقبل الحكم - عقوبة في حد ذاتها.

ولكن ما هي مناسبة هذا الكلام؟ .. هناك مناسبتان الأولى انتخابات مجلس نقابة الصحفيين المشتعلة هذه الأيام .. والثانية تنفيذ حكم الحبس على الزميل الأستاذ مصطفى بكرى رئيس تحرير 'الأسبوع' وعلى شقيقه الأستاذ محمود نائب رئيس تحريرها

في المناسبة الأولى 'الانتخابات' يجب أن تكون النقابة هي الجهة المنوط بها تنظيم طبيعة عمل الصحفي، ومن خلال قانونها وميثاق الشرف الصحفي تتم مساءلة الصحفي .. وإذا كان علينا أن ننشط هذا الميثاق لنحimy المهنة من أصدقائها قبل أعدائها .. فإننا يجب أن نتمسك بمساءلة الصحفي داخل نقابته .. وإذا نجحنا في تفعيل هذا الميثاق نكون قد حمينا الصحافة كلها من تداخلات السلطة مهما تنوعت هذه السلطة، ونكون قد حميناها من يسىء إليها من داخل المهنة عن حسن نية غالباً .. أو عن هوى أحياناً .. أو عن سوء تقدير.

- إننا نرى أن حبس صحفي حكم بقصف قلم .. وإرهاب لباقي زملائه وهو تلويح باستخدام المقصلة، وأن ادخلوا مساكنكم فسيح السلطة معلق فوق رؤوسكم.

وبيدنا نحن جموع الصحفيين - وحدنا - أن نحاسب ونسائل من يخطيء منا من وجهة نظر السلطة .. وفي قانون الصحافة .. وفي ميثاق الشرف ما يكفي - ويزيد - لتحقيق ما نريد.

- إن عدم تفعيل ميثاق الشرف الصحفي كما يجب هو الذى دفع السلطة إلى أن تتمسك بحبس الصحفي.

إننا نريد من جموع الصحفيين أن يحولوا ما يجرى الآن داخل النقابة من مجرد معركة انتخابية .. إلى معركة سياسية تضع حداً منهزلة حبس الصحفيين .. وأن يعيدوا إلى الأذهان تلك المواقف العظيمة التي وقفتها جمعيات عسومية رائعة سابقة عندما نجحنا بفضل وقفنا الموحدة في إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، حقيقة كان نجاحنا هنا عملاً نقابياً رائعاً إلا أننا لم ننجح في إلغاء عقوبة الحبس .. وكان لسان حالنا - وقتها - لنترك قضية الحبس إلى

معركة قادمة، حتى يأمن الصحفى وزوجته وأولاده من هجمات زوار الفجر التى اعتقدناها قد ولت إلى غير رجعة.

- علينا أن نتجاوز مطالب أى معركة انتخابية، و«مزاياها» .. فهذا مهما كانت قيمته .. زائل .. ولنجعل منها معركة من أجل ما هو أساسى وهو حاضر المهنة ومستقبلها .. وهو أيضاً أساس لقمة عيش الصحفى.

- اننا نطالب جموع الصحفيين بالعمل الجاد من أجل تشريع جديد لحرية الصحافة، يحمى المهنة .. ويسائل أى مخطئ يسئ إلى جموع الصحفيين.

أمامنا إذن فرصة لكى نقول رأينا .. وفى نفس الوقت نحفظ للمجتمع قيمه العليا وتقاليده التى تربينا عليها.

تعالوا نحول الانتخابات الحالية إلى معركة من أجل حاضر المهنة .. ومستقبلها .. حتى لا نفاجأ كلنا بوجود عشرات منا خلف الأسوار .. ونجد كل مصطفى بكري خلف الأسوار، رغم ان القضاء أكد «ما سبق» أن كتبه مصطفى بكري.

- لقد اعتقدنا اننا - نحن كل الصحفيين - قد نفطنا أيدينا من العقوبات السالبة لحرية الصحفى التى عشنا تحت تهديدها المستمر منذ منتصف الخمسينيات .. ولكن عاد هذا النص البغيض إلى الحياة فى القانون الحالى.

ليكن البرنامج الانتخابى لأى مرشح مركزاً على مبدأ واحد هو «لا لحبس الصحفى» حتى نحمل أنفسنا من سيف هذا القانون الذى قبلناه على مضض بعد أن نجحنا فى اسقاط سابقه.

- لتكن داخل نقابتنا محكمة رئيسها صحفى، وكل أعضائها من الصحفيين تعرض عليها كل قضايا النشر، وتكون مواد ميثاق الشرف هى الأساس .. وهى العقوبة.

ولنحول قضية مصطفى بكري إلى قضية مستقبل الصحفى خصوصاً لو ثبت ولو بعد حين انه لم يخطئ فيما حبس من أجله.

ثم أليس من العار أن يكون الاحتلال البريطاني لمصر هو القانون الذي تلجأ إليه الحكومة، هذا القانون الذي سمح لأول مرة بحبس الصحفيين.

لنكن إذن معركة من أجل حرية الصحفيين، وليس من أجل المزايا والمنح .. إننا ونحن نخوض المعركة الحالية الآن ونحن نحتفل بعيد الإعلاميين، ونحتفل بعد أيام بعيد الصحفيين ندق ناقوس الخطر من أجل حرية الصحافة والصحفيين.

ونحن لا ندافع بذلك عن أنفسنا، نحن حملة الأقلام، ولكن لاننا من نعبر عن مشاكل الأمة وهموم الوطن .. ولو أحس الكاتب للحظة ان الحبس مصيره، فسوف يرتعش القلم بين أصابعه .. وتوه القضية خاصة في عصر زاد فيه الفساد .. ولابد من محاربته بشراسة .. ولن يتمكن الصحفي من محاربة هذا الفساد في عصر ازداد فيه بطش المفسدين، وأعوانهم ومستشاريهم.

لنكن الانتخابات فرصتنا للوقوف بدأ واحدة تجاه عقوبة حبس الصحفي .. حتى نحارب الفساد المستشري دون خوف أو هلع .. دون تهديد .. أو حتى أى وعيد. حتى لا تتحول نقابتنا من درع للحرية والنضال إلى ما كانت السلطة تحلم به خلال حقبة السبعينيات.

وهذه ليست قضية خاصة بالصحافة وبالصحفيين .. ولكنها قضية حرية وطن.

جريدة الوفد

٢٠٠٣ / ٦ / ١٢

حكاية الأخوين بكرى

أحترم القضاء بشكل عام والقضاء المصرى خاصة حيث يعد صمام الأمن والأمان ضد التيارات والتقلبات البوليسية القادرة على لباس التهم وتلفيقها جاهزة وتفصيلاً تحت شعار حماية الوطن من العملاء والدخلاء و(القلة) المنحرفة التى تؤثر فى البنية الأساسية للأمن الذى يعبر بدوره عن انزعاج مباشرة بالإعتقال والتغيب والتعتيم وإشاعة الخوف والرهبة والفرع المبين لكى تكتم الأفواه وتصم الأذان عن سماع الحقيقة والتحدث بها فى عصر أصبح من أصعب الأمور ان تختفى الحقيقة تحت جناح أى ظلمة فالعالم تحول إلى قرية تنويرية.. معان لا تنبلج منها أباطيل الكذب ولا الخداع إلا قليلاً.. فالمعانى تظل ثابتة... فإذا قلنا حرية التعبير فهى حرية الرأى والرأى الآخر فى ظل منظومة صحية لا يشوبها غيام أو عتمة، وإذا قلنا ممارسة للديمقراطية فتكون الممارسة لها قواعد سياسية تتبع منطق حكم الشعب للشعب وتدار السلطة بالانتخاب الحر وممارسة اكبر قدر يحفظ إنسانية المواطن داخل وطنه فى ظل سياج القوانين المنظمة للدولة.

واعتقد جازماً أن الأخوين الصديقين العزيزين مصطفى ومحمود بكرى أكثر المحيطين سعادة بحبسهما بعد أسلوب القبض عليهما المهين الذى عاد إلى الازدهان زوار الفجر والذى أسرع وزير الداخلية المصرى العادل العادلى بطلب التحقيق الفورى لأسلوب القبض عليهما،

ومبلغ اعتقادى بأن الأخوين بكرى هما أسعد الناس بحبسهما تلك التهمة التى وجهت إليهما لأنها ليست رشوة أو قضية فساد أو نهب بنك والخروج بالقروض وتسريبها لبنوك سويسرا أو لندن ولا قضية تهريب آثار مثلاً لأمريكا ومحو ذاكرة تاريخ مصر من أجل

حفنة ملايين أو مليارات ولا قضية دعارة أو ابتزاز على حساب سمعة رجال أعمال شرفاء يعملون ويجدون بجهد وفير تشريفا للقطاع الخاص ولا تشويه وتلويث لسمعة كبار رجال الدولة ولكن الحبس بسبب اثبات حقيقة الفساد والمفسدين وإجلاء اقنعة الزيف والكذب والنفاق والرياء.

التهمة ذاتها التي نال عنها رئيس حزب العدالة المدعو محمد عبدالعال عشر سنوات سجناً في محاكمة عاذلة نظراً لإرتكابه كل الموبقات التي سبق وذكرناها وكانت سبباً في سنة حبساً للأخوين بكرى لأنهما خلال وجودهما في جريدة الأحرار أدانا عبدالعال وأظهرا فساداً ولذلك فأناؤكد مرة أخرى أن أسعد الناس بسجن الأخوين بكرى هما ذاتهما لأن الحكم يعد وساماً على صدرهما لا يدينهما وإنما يفخران به. أما غير السعداء فكل جموع الصحفيين الشرفاء وأفراد الشعب الكادح الذين يتشبثون بمن يطالب بحقوقهم ويفسح صفحاته وقلبه لتقديم خدمات عامة يفرج كربهم وهذا هو سلوك الصديق العزيز مصطفى بكرى الصعيدي النزبه صاحب الكرم الذي يفتح قلبه وبيته الصغير والكبير لأصدقائه وأحبابه وأفراد شعبه.

وأيضاً غير السعداء هم الغيورون على مستقبل الكلمة الحرة.

الفيلسوف كارل بوبر يقول: إن النقد هو دماء الحياة لكل تفكير عقلاني فباليتنا ثم ياليتنا نجعله دماء تفكيرنا كيما يكون عقلانياً.

ويحكى أنه جاء أحد الأمراء يسأل الفيلسوف الصيني كونفوشيوس عن فلسفة الحكم في البلاد فأجابته: «الأساس عندي هو أن يلزم كل كاهن معينه، وكل شيخ طريقته، فلأمر إمارته، وللوزير مكانته، وللوالد مسؤوليته، كما على الابن طاعته». فرد الأمير من فوره: صدقت وأحسن يا سيدي، فلو لم يكن الأمير أميراً، والوزير وزيراً، ولكل حدود طوقسه، ومجال نفوذه، تفسدت الأحوال والممالك ولما وجدنا ما نفتات به، حتى لو تكدست الغلال في المخازن.

أي أن أصحاب القلم والرأى لهم حق ممارسة حرية التفكير والكلام والتعبير دون أن

يعوقهم عائق يمنعهم من ممارسة دورهم الحقيقي في المجتمع، فليس من المعقول ان يظل المفسدون خارج السجن أحراراً طلقاء ويقبع خلف القضبان شرفاء القلم سجناء الرأي وأعتقد ان إعادة ترتيب الأوراق ستعيد للأخوين حقهما في تقلد دورهما الطبيعي في ممارسة الحياة الديمقراطية الحقبة والكرامة.

وتعود وقائع القضية إلى عام ١٩٩٦ وتحديداً في شهر مايو حيث نشر في جريدة الأحرار إبان رئاسة مصطفى بكرى لتحريرها عدد من الوقائع التي اعتبرها محمد عبدالعال تشكل جريمة سب وقذف في حقه فرفع دعوى قضائية ضد الأخوين بكرى وكانت القضية في البداية تنظر بدائرة جنايات القاهرة ثم تمت إحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وفي نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٨ صدر الحكم بادانة الشقيقين بكرى وصدر ضدهما حكم بالسجن لمدة سنة ورغم ان الحكم كان واجب النفاذ فإن النائب العام المصري السابق المستشار رجاء العربى اصدر قراراً بإرجاء تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض المقدم من الأخوين بكرى.

واليوم يقف الأخوان بكرى أمام دائرة جديدة للمحاكمة وهي دائرة الحق والحقيقة في اختبار ليس وقفا عليهما وإنما على جموع الصحفيين ليس في مصر فقط وإنما في كل شبر ومنطقة في العالم أجمع فالحق أحق أن يتبع والحقيقة شعاع نور كالشمس تجلو ظلمة أى ليل مهما طال.

مدير مكتب الراية - القاهرة

جريدة الراية

٢٠٠٣ / ٦ / ١٣

obeikandi.com

حبس الصحفي.. حبس ضمير الأمة!

لا تفخر الدولة أبداً بلصوصها ولا بالكذابين فيها، ولا يوجد نظام يباهى غيره من الأمم إلا بأنوار الحرية التى يضيئها فى كل ركن من وطنه، ولا يجوز لأحد أن يتنفس النسيم فى هذا الوطن وضميره مرتاح، على وجه أخص، بينما نسيم الصحافة المصرية قابل للخنق والحرق!

يفخر الشعب وتزهو الدولة بأن صحافتها حرة، وهذا هو أهم معايير التقدم، بل هو أخطر أسلحة الدولة فى المقاومة السياسية والدبلوماسية والإعلامية خارج الوطن، وفى مواجهة الذين يعيرون علينا تخلفنا السياسى وتقدمهم الحضارى! وفى هذا السياق، ومن على منبر الوفد المعارض، فإننى أدعو وأتمنى من اليوم أن تتبنى كافة الصحف ووسائل الاعلام وأحزاب المعارضة، بل أدعو الحزب الوطنى الحاكم سياساته الجديدة ورؤاه لمصر الحبيبة الجديدة، إلى إسقاط عقوبة حبس الأقلام والاكْتفاء بالغرامات المناسبة للجرم عند اثباته، وسوف يعد من قبيل استهلاك هذا الحيز أن نبرر ضرورة إسقاط عقوبة حبس الصحفيين والمسألة ليست مرتبطة بحبس مصطفى بكرى ومحمود بكرى فحسب، لأن هناك عشرات ومئات من الشرفاء أمثالهم قد حزموا حقائبهم، وضبطوا منبهاتهم على ساعة الفجرية، ليكونوا جاهزين للذهاب إلى سجن المزرعة!

إن مقاومة الفساد والدعوة إلى الإصلاح هما اختيار سياسى ووطنى يقوم به الصحفي الحق التزاماً منه تجاه وطنه، وكم من زملاء اختاروا مواقع أخرى للإصلاح والتنوير دون تكلفة سياسية أو بدنية، وبعض المندسين على المهنة اختاروا التريح وتحويل ما يكتبونه فى الأعمدة إلى عمائر مفروشة، وهؤلاء عادة ما يسقطون فى جرائم مقاومة فساد ونشر، بل

يسقطون في جرائم ابتزاز، ونحن لا نتحدث عن الساقطين، بل نتحدث عن الشرفاء وهم الغالبية الساحقة الذين يختارون المواجهة من أجل الوطن.. فيسجنهم الوطن!

الصحافة الحرة تطرد امراء وكبراء الظلمة والاختلاس، ولن تتم أى عملية إصلاح سياسى على الوجه المنشود مادام الصحفى يكتب بضمير حر ويده مرتعشة ومغلولة. إن القضاء يفسر الشك فى أى قضية لصالح المتهم، وليس دور الصحافة بأقل جدوى فى حماية المجتمع، فالصحفى يعمل فى أجواء معدية للمعلومات، حاضنة للشائعات، وحين يجتهد ويتحرى الصدق عن معلومة، وينشرها، فإنه يصدى أن يجد ضدها، حتى من جهات رسمية، وعندئذ يفتح الطريق إلى السجن أسرع مما يفتح أمام العدل والحرية.

والعجيب اليوم أن المتربصين بالقضايا ضد الصحافة هم أكثر تعصباً من الحكومة التى تختار أن تبدو متسامحة لكى توصف بالديمقراطية بينما قوانينها تلقى بالصحفيين إلى السجن.

يمكن جداً أن نلوذ بروعة الصمت ومتعة ليأس وندع السفينة تبحر، وتغرق ما دام ركابها لا يصفون، لكن هذه يا جماعة سفينة اسمها مصر، مصر التى نحبها ونموت فى سبيلها شرفاء.. لا أن يحشر الصحفيون المحترمون جنباً إلى جنب مع الذين سرقوا الملايين وهتكوا الأعراض.. واستباحوا شرف الأمة وعرض المهنة!

وكلى يقين بأن منبر الحرية فى الوفد، وعلى رأسه د. نعمان جمعة رئيس أكبر حزب معارض، والأستاذ عباس الطرابيلى، وقبلهما ومعهما الحزب الوطنى وكافة أحزاب المعارضة، فضلاً عن نقابة الصحفيين، سوف يتكاتفون جميعاً من أجل تحرير عيون مصر وضميرها من الخوف والتوجس.. والبدلة الزرقاء.

جريدة الوفد

٢٠٠٣ / ٦ / ١٣

بقلم: عادل حمودة

الكتابة والزنازة!

الكتابة دون حرية نوع من العدسات اللاصقة الملونة تضللنا ونحن ننظر من خلالها للأشياء.. نوع من الخديعة والتقية وشهادة الزور يدفع ثمنها المجتمع ما هو غال وثمين.. ثروته وكرامته وصحته.. وربما أرضه وعرضه ووجوده وحدوده.

نحن نكتب كى تكون مساحة العدل أكبر من مساحة الظلم.. ومساحة الحق أكبر من مساحة الباطل ومساحة الجمال أكبر من مساحة القبح ومساحة الوطنية أكبر من مساحة الخيانة.. ومساحة الرحمة أكبر من مساحة القسوة.

نحن نكتب كى يحصل الطفل على نصيبه من الحليب.. ويحصل الشاب على نصيبه من الطموح.. ويصل الرجل على نصيبه من الاستقرار.. وتحصل المرأة على نصيبها من الحب ويحصل المجتمع على نصيبه من الرفاهية.

ولو كان القلب شرط توافر الحياة والضمير شرط توافر الإنسان والعطر شرط وجود الزهرة.. والموج شرط وجود البحر فإن الحرية شرط وجود الكتابة وتوافرها وتأثيرها وشرعيتها.. لا كتابة دون حرية.. الكتابة دون حرية نوع من العدسات اللاصقة الملونة تضللنا ونحن ننظر من خلالها للأشياء.. نوع من الخديعة والتقية وشهادة الزور يدفع ثمنها المجتمع ما هو غال وثمين.. ثروته وكرامته وصحته.. وربما أرضه وعرضه ووجوده وحدوده.

ويخطئ من يتصور أن أهل الكتابة وأنصارها يطلبون الحرية فى التعبير لذاتهم.. فلا الحرية جائزة تقديرية.. ولا هى وسام من الأوسمة القومية.. الحرية هى تفويض من المجتمع لهم بالنقد والكشف وتسليط الضوء على بقع الفساد والعفن والظلام كى تخرج الجرذان من جحورها وتموت الخفافيش فى مكانها.. وتفقد الذئاب الشرسة أنيابها.. إن الكاتب هنا

محام عام يكتب نيابة عن ملايين البشر في قضايا عامة ليس له مصلحة شخصية في طرحها.. بل على العكس يدفع وحده الثمن.. حريته.. سمعته.. راحته.. مستقبله.. فكل القوى المستفيدة من ضرب الحرية تتحد في مواجهته.. وتجرحه في النيابة ومحاكم الجناح والجنايات.. وتفعل المستحيل للقضاء عليه.. تلفق له التهم القذرة.. وتشتري الضمانات السوداء لسبه وتشويهه.. وتعرضه للبلطجة والمطاردة.. ولا تتردد في حبسه ووضعه في زنزانة مظلمة ورطبة.

كل ذلك لأنه تجرأ وتساءل: أين أموال الناس المنهوبة؟ أين حقوقهم الضائعة؟ كيف جرى التلاعب بأرزاقهم في البورصة؟.. كيف ضحكوا على عقولهم في شركات توظيف الأموال؟ من المسئول عن ضياع أرواحهم في بيوت تسقط وتنهار؟.. من المسئول عن دخول اللحوم الفاسدة والأعذية منتهية الصلاحية؟ كيف خرجت فلوس البنوك دون ضمانات؟ وكيف تسربت إلى الخارج؟

وكان لا أحد من حقه أن يسأل.. فالسؤال هنا جريمة واتهام بالنميمة وعقاب طويل عريض في كتب القانون العتيقة.. ففى قانون العقوبات المصرى ١٧ مادة على الأقل تنتهى بالكتابة إلى الزنزانة... ولو طبقت هذه المواد لجفت الأفلام ورفعت الصحف واختفت الكلمة.. فلو طالبت بالإصلاح السياسى وتعديل الدستور ليناسب ما جرى من تغيرات فأنت متهم طبقاً للمادة رقم ٩٨ ب المنقولة من قانون سبق ان أصدره موسولبنى عام ١٩٣٠ ويمكن أن تعاقب على ذلك بالحبس خمس سنوات.. فهذه المادة تنص على عقاب «كل من روج أو جند بطريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور أو النظم السياسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة على غيرها».. ولو نقدت وزيراً أو سياسة حكومية فأنت متهم بتهمة الازدراء.. ويمكن أن تعاقب على ذلك بالحبس خمس سنوات أيضاً طبقاً للمادة رقم ١٧٤ ولو طالبت بتغيير قانون فقد صلاحيته فأنت متهم طبقاً لنص المادة رقم ١٧٧ بجريمة عدم الانقياد للقوانين.

باختصار أنت متهم في كل الاحوال بمجرد أن تمسك بورقة وقلم.. أنت متهم بمجرد أن

قررت ممارسة فعل الكتابة.. أنت متهم لو قررت أن تغير بالكلمات ملامح عصرك وإيقاع أيام مواطنيك وجغرافية النفس البشرية.. أنت متهم لو حاولت تغيير اتجاهات الطرق واسماء الشوارع وربما اسماء الناس ايضا.. انت متهم لو حاولت تمزيق كل الفرامانات القديمة التى تحمل توقيع اجدادك وتعترض على تدخل الأموات فى شئونك الشخصية.

ولعل ذلك هو ما جعل الدكتور عماد النجار رئيس محكمة استئناف يتوقف فى كتابه القيم عن «النقد المباح» ويتساءل عن تفسير الكلمات الغامضة المطاطة فى قانون العقوبات التى يسهل تأويلها وتفسيرها بما يقضى على فرص التعبير بحرية مثل الازدراء.. الحض على كراهية النظام.. كيف يمكن التمييز بين ما هو مباح وما هو مجرم؟.. كيف يمكن التمييز بين ما هو مفيد لنقد أعمال الحكومة خدمة للصالح العام وبين ما هو تشهير وازدراء؟

والغموض نفسه موجود فى المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات التى تعاقب بالحبس لكل من نشر أو اذاع اخبارا مغرضة أو مثيرة.. وهو ما يمكن أن ينطبق على أى خبر تنشره الصحف ويحدث تأثيرا.. فالعبرة هنا ليست فى صحة الخبر أو كذبه.. وإنما فى تأثيره وردود أفعاله.. فلو نشرت خبرا صحيحا بالمستندات عن فساد فى شركة وأدى ذلك إلى اضطراب بين موظفيها وعمالها يكون السجن فى انتظارك.. ولو لم يحدث شئ نجوت بمعجزة من السماء.. وكأن الكتابة هى مشى بين ألغام.. كأنها عبور طريق مزدحم بسيارات مجنونة.. كأنها نوم فى سرير واحد مع قطيع من الحيوانات المفترسة.

وطبقا للمادة رقم ١٨٤ من قانون العقوبات ليس من حق الصحفي أن ينتقد موظفا عاما.. أو نائبا برلمانيا.. أو وزيرا مكلفا بالخدمة العامة. فهذه المادة تخلط ما بين العيب والاهانة والنقد والاباحة.. فلو قلت إن نائبا فى البرلمان طارد وزيرا للحصول على تأشيرة لخدمة خاصة فهل هذا نقد مباح أم اهانة لا تغتفر؟ ولو أن وزيرا أو نائبا راح فى سبات عميق اثناء جلسة من جلسات البرلمان وقدمت دليلا على ذلك بالصور فلا تتصور أنك برىء من تهمة العيب فى شخصية عامة.. ولولا رحمة العدالة لوجدت نفسك فى السجن.

والشخصية العامة هي كل شخصية مكلفة بخدمة عامة.. موظف.. نائب.. وزير.. وهذا هو التعريف القانوني وهو يختلف عن التعريف الاجتماعي الذي يوسع مفهوم الشخصية العامة ليشمل كل شخص يعرفه الناس.. مثل نجوم السينما والتلفزيون وكتاب ومشاهير رجال الأعمال.. ولكن بعيدا عن المفهوم القانوني للشخصية العامة ليس من حق الصحفي نقد أى شخص مهما كان شهيرا لأنه امام المحكمة ليس شخصية عامة ومن ثم فإن نقد فنان سينمائي قد يكون مخالفا للقانون وايضا الاعتراض على سلوك رجل اعمال وكذلك نشر خبر عن زواج أو طلاق راقصة شرقية فمثل هذه الشخصيات محصنة من النقد طبقا للقانون.. ولولا سماحة القضاء وسعة صدره وإيمانه بحرية الصحافة لوجد كل محرري الرياضة والفن والمجتمع أنفسهم في السجن

ورغم أن العدالة في مصر توسع مفاهيم النقد وتسانده ولا تأخذ بالشبهات فإن هناك نحو ٧٠٠ بلاغ سنوي يقدم إلى النائب العام ضد الصحفيين.. وهو رقم مذهل بخلاف القضايا التي ترفع مباشرة عن طريق القضاء.. وليس هناك رقم دقيق يحدد عددها لكنها لن تقل بحال من الاحوال عن ١٥٠٠ قضية سنويا.. وهو رقم مذهل ايضا وفي غالبية هذه القضايا يكون الحكم بالبراءة.. فالهدف من رفعها هو جرجرة الصحفي إلى المحاكم.. وبهدلته فيها واصابته بالقلق وتكليفه ماديا اتعاب المحامين وفي كثير من الاحيان يلجأ الخصوم إلى رفع قضاياهم في محكمة بعيدة عن مسكن الصحفي أو مقر الصحيفة لتكبيده مزيدا من المشقة فالقانون يبيح رفع القضية في مكان وقوع الجريمة.. ومكان وقوع الجريمة في هذه الحالة أى مكان توزع فيه الصحيفة.. وهو مبدأ في حاجة إلى إعادة النظر فيه.. ونحمد الله أن كثيرا من المحاكم تحكم بعدم الاختصاص المكاني وتنقل القضية إلى دائرة مناسبة.

وهناك عدد من الصحفيين محكوم عليهم بالحبس فعلا وقد علق بعضهم عقوبة الحبس برفع قضايا امام المحكمة الدستورية العليا يطعن فيها بعدم دستورية مواد حبس الصحفيين في قانون العقوبات.. فالدستور ينص على حرية الرأي والتعبير.. وقد توقفت محاكم

الاستئناف عن نظر هذه القضايا في انتظار حكم المحكمة الدستورية.. فلو قضت بعدم الدستورية نجح هؤلاء من الحبس ونجا غيرهم من تلك العقوبة السالبة للحرية فيما بعد.. ولو قضت بالدستورية فإن السجن ستفتح ابوابها اما كل من يقرر ان يدافع عن المجتمع بواسطة القلم.. وسيصبح على المجتمع الذي يريد للصحافة أن تلعب دورها أن يتدخل لوضع تشريع جديد يكتفى بالغرامات والتعويضات المالية.. هو ما تأخذ به كل الدول الديمقراطية بلا استثناء.. كما أن بعض الدول العربية تراجعت عن عقوبة الحبس في جرائم الرأي والنشر.. آخرها الأردن وكان تفسيرها لذلك إنه في ظروف الانتقال السياسي والاجتماعي الحرج ناحية نظام السوق في الاقتصاد ونظام التعددية في الانتخابات تلعب الصحافة دورا رئيسيا لا يمكن تجاهله.. تلعب الصحافة دورا يتجاوز الكتابة وحرية التعبير.. فهي الوحيدة القادرة على إدارة الحوار في المجتمع.. وهي الوحيدة القادرة على تنشيط مؤسسات المجتمع المدني وإيقاظها من سباتها العميق.. وهي الوحيدة القادرة على أن تكون جسرا بين السلطة والناس لمناقشة التغيرات السياسية والاستراتيجية الجديدة التي جاءت بعد الانقلابات الحادة في النظام الدولي الجديد وتأثيرها على المنطقة التي نعيش فيها بأسرها.. والمقصود ان وظيفة الصحافة في الظروف التي نمر بها أكبر بكثير من مجرد النقد والاختلاف إنها الوحيدة التي تلعب دور الحزب والنقابة والجمعية الأهلية وتبشر بالتنوير وتروج للأفكار الجديدة وتحمس لها فلا يجوز أن نعاقبها بالحبس والسجن.. فمهمتها لا يستهان بها.

وقد أُلقت قضية حبس الصحفيين بظلالها مؤخرا بعدما جرى لرئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» مصطفى بكرى وشقيقه.. وقد نفذ الحبس في وقت بدأت فيه انتخابات النقابة تستعد لدورة جديدة.. وهو ما ألقى بظلال ما على هذه الانتخابات.. وألقى في الوقت نفسه عبئا معنويا لا يمكن الاستهانة به فالقضية لم تعد مكاسب نقابية.. سكتا.. وقروضا.. ومقابر.. ورحلات سياحية.. القضية الملحة هي الحرية.. واتصور أن صحافيا ونقابيا مخضرمًا مثل إبراهيم نافع يدرك ذلك جيدا.. ويقرد على التفاوض بشأنه.. ولو كنا قد سجلنا له انجاز المبني فإننا سنسجل له انجاز المعنى.. وبالمباني ستفرد الصحافة قامتها..

وتصبح في مقاعد السادة.. رغم كل المحاولات المضمّنية لكسرها وضربها وسحقها
ووضعها في خانة العبيد.

- كاتب مصرى

جريدة البيان

٢٠٠٣.٦.١٤

خارج الإطار
بقلم: عبد الكريم حشيش

مصطفى بكري
ويوم الصحفي

مرت قبل أيام مناسبة يوم الصحفي بمصر بينما لا يزال الصحفيون المصريون يكافحون بأنفاس مقطوعة وآمال دب فيها الذبول أوضاعاً حقوقية ومادية آخذة فى التردى من سيئ إلى أسوأ.

وما يجرى على الصحفيين المصريين ليس سوء جزء من مشهد عام تدل تفاصيله على أن الإصلاح سواء فى السياسة أو الاقتصاد أمسى بعيد المنال!

الدنيا كلها تتحدث عن ضرورة الإصلاح وإجراء مراجعات شاملة لكل ما هو موجود بغية الخروج من مستنقع التخلف الذى هوبنا فيه بفعل سياسات انتقائية أو عشوائية وهناك من يدفع وبحماس نحو تحطيم كل شئ قائم وإماته من لا يزال متشبثاً بالحياة. ولعل فى تغيب الزميل مصطفى بكري رئيس تحرير صحيفة الأسبوع وشقيقه الزميل محمود بكري داخل السجن ما يقطع بعدم الفائدة أو الرجاء.. ويؤشر فى ذات الوقت إلى عمق المأساة التى ننحدر إليها جميعاً فرداى وجماعات.

وقد تكون قضية البكرين من الناحية القانونية الشكلية تنفيذاً لحكم مستحق مؤيد من محكمة النقض!

غير أن «القانونى» هنا ليس سوى إبداع فى عملية الإخراج تماماً مثل الذى يرتكب جريمة القتل تحت غطاء من القانون أو مثل الذين يمارسون الزنا تحت غطاء من القانون أو مثل الذين يمارسون الزنا تحت غطاء شكلى من الشرع بينما الحقيقة غائبة وإن وجدت من يدل عليها فإنها تكون غير قادرة على إثبات نفسها لأنهم جردوها من ساقها وذراعيها

وأحياناً يفختون عينيها ويقطعون لسانها وإمعاناً في الإحرام يسلبونها السمع، فتتحول الحقيقة من مجنى عليها إلى جان وبدل أن يلتبس منها وفيها المؤازرة والنصرة تصبح عبثاً ثقيلاً وربما الحبل الذي يلتف حول الأعناق!

ومن العجب العجيب أن الموضوعات الصحفية التي نشرها البكران في حق رئيس حزب العدالة محمد عبدالعال هي جزء أصيل من الوقائع التي استندت عليها المحكمة في إدانة محمد عبدالعال والحكم عليه بعقوبة الحبس مدة عشر سنوات!

وحينما يكون ما نشره بكرى هو جزء من هذه الوقائع التي أدب بها رئيس حزب العدالة، فكيف يدان بكرى وشقيقه على نشرهما لوقائع اعتبرتها المحكمة قرائن ودلائل استوجبت سجن عبدالعال ١٠ سنوات؟!... والله أعلم.

juhina66@ho.mail.com

جريدة الراية

٢٠٠٣، ٦/١٥

نقطة عبور جمال الفيطناني التلفيق

في الماضي كان الحبس والسجن للكتاب والصحفيين، أما الآن فصار ما هو أشنع،
التلفيق والتشويه..

هذا ما قاله الصديق الأديب بهاء طاهر الأسبوع الماضي خلال حوار حول ظواهر أخيرة
مزعجة، وما قاله حقيقي، ويشعر به كل مشغل بالكتابة، إبداعية كانت أو صحفية، وقد
استوقفتني عدة نقاط أو ظواهر..

منذ أسابيع انطلقت في الوسط الصحفي والاجتماعي شائعة تمس صحفياً كبيراً، شائعة
مدمرة خبيثة، يمكن أن تقضى على الإنسان مادياً ومعنوياً، هذا الزميل لا تربطني به علاقة
صداقة حميمة، أحترمه لقدرته المهنية العالية، وموهبته، ولا أخفى ذلك رغم أنني تعرضت
مرتين لحملتين ضاريتين يفصل بينهما حوالي عشر سنوات نشرتا في مطبوعتين ذائعتين
كان يرأس تحريرهما، غير أن ذلك لم يؤثر في تقديري له، واتصال علاقة إنسانية متبادل
التحية والحوار حين نلتقى، كان من الواضح أن ثمة قوة خفية متنفذة وراء تلك الشائعة،
ولا أدري كيف تسرب محضر التحقيق إلى البعض، وتم إرساله عبر الفاكس إلى المئات،
بل أنه وزع تحت قبة البرلمان، ألا يذكرنا ذلك بتسرب شريط الفيديو الشهير، والذي شاع
في مصر والعالم العربي، وبلغ سعره ستة جنيهات، أي أنه شريط مدعوم إذا وضعنا في
الاعتبار سعر الشريط الخام.

بدأت العملية التي تخص الزميل الصحفي الشهير مدبرة، محكمة، الهدف منها التدمير.
وعند انطلاق مثل هذه الشائعات أو الحملات يبرز الجانب السلبي في النفس الإنسانية
فيكون رد الفعل المباشر تناقل الخبر بسرعة، على مختلف المستويات. البعض يبرز الشماتة،

والبعض يتلذذ بذكر التفاصيل، وقد رصدت في هذه الواقعة بالذات تنامي التفاصيل والوقائع في كل مرة أسمع من يحكيها بحياة ظاهر وتشفٍ خفى، أما من له خصومة مع الصحفي فينصل بمن يعرفه ولا يعرفه، وتكون العبارة الأولى «اسكت ما سمعتش».. ثم يفيض ويزيد ويعيد، أول مرة عرفت فيها هذه الواقعة بعد منتصف الليل، كان أحد الأصدقاء يقص عليّ ما جرى، ما يرويه الكثيرون ولسان حاله يقول لى، إنها فرصتك للشئفى.. غير أنني شعرت بالحزن، وأدركت أن هذه ضريبة العام، فالزميل نشر في الجريدة التى يرأس تحريرها تحقيقات عن قضية الآثار الكبرى المتهم فيها أمين الحزب الوطنى بالجيزة، ويبدو أن التلميح جرى إلى بعض دوى النفوذ، وجرى ما جرى، هذا يعنى أن البعض يعمل بمنطق المافيا، الانتقام بوسائل رخيصة وقذرة وفى أحسن الحالات يسود منطق العيار اللى ما يصيشى يدوش .

كان أول ما قمت به فى الصباح الباكر استخدام الهاتف المحمول لاتصل بالزميل الصحفي هاتفياً ربما لأول مرة، لأعرب له عن استنكارى لما يجرى له، ولتضامنى التام معه، واستعدادى لتوقيع أى بيان تضامنى معه، لكن مثل هذا البيان لم يصدر لا عن الكتاب ولا عن الصحفيين، وإن علمت أن نقيب الصحفيين الأستاذ إبراهيم نافع تضامن مع الزميل أمام النيابة.

لكنتى كنت أتمنى احتجاجاً قوياً فى حجم الشائعة القذرة، بل وأقوى منها، احتجاجاً يأتى من القاعدة العريضة للصحفيين، وللأسف لم يحدث، ويبدو أن الرغبة فى الهدم أكثر.

الموضوع التالى الذى ألقنتى.. حبس الزميلين مصطفى ومحمود بكرى.. ولا تعليق على أحكام القضاء، لكن ثمة عملاً نقائياً وجماعياً يجب أن ينشط ضد مبدأ حبس الصحفيين فى قضايا النشر، ما لفت نظرى فى واقعة الأخوين بكرى السرعة الشديدة التى تم بها تنفيذ الحكم فقط.. بضع ساعات بين صدوره وتنفيذه، ثم طريقة التنفيذ، هل من المعتاد تنفيذ حكم بطريقة زوار الفجر الشهيرة، مصطفى بكرى وشقيقه شخصيتان عامتان،

ولو اتصل بهما أى مسئول من الداخلية هاتفياً وطلب منهما حمل الحقيبة والذهاب إلى سجن كذا للتنفيذ.. لا أظن أن مصطفى أو محمود سيهربان، إذن.. ما معنى اقتحام البيت الساعة الخامسة إلا الربع فجأة بعد تقطيع أسلاك التليفونات.. وترويع الأسرة وفيها أطفال صغار بإشهار الرشاشات والأسلحة الآلية فى وجوههم.. ما معنى ذلك؟ معناه أن ثمة عقاباً غير مباشر يتم على شئ ما، «قرصة ودن».. كما يسميها المصريون.. صحيح أن الأوامر صدرت بحسن المعاملة فى السجن والتحقيق مع وحدة التنفيذ.. لكننى غير مقتنع بتوقيت التنفيذ وطريقته.. فى اليوم التالى أخبرنى صديق يعمل بالمحاماة أن عدد الأحكام التى لم تنفذ فى مصر يتجاوز المليونين.

ما جرى للزملاء الصحفيين يوحى بأيد خفية تعمل فى الظلام تتصرف من منطلق القوة وبعيدا عن أى قانون، وهذا يدفع بالمجتمع إلى ما يشبه الغابة، ما أحرزنى انعدام ردود الفعل الاحتجاجية على ما جرى للزملاء.. وأيضاً ما تعرض له الزميل الكاتب بالأهرام سلامة أحمد سلامة من هجوم شنه السفير الأمريكى ديفيد وولش عليه، والملاحظ أن هذا السفير يتخطى حدود عمله الدبلوماسى.. ويصر على ممارسة نوع من الرقابة الفجة على الكتاب، سبق أن لفت نظر رؤساء التحرير المصريين إلى مراعاة الدقة فى كتاباتهم وطالبهم بممارسة رقابة على ما ينشر، وقد كتبت فى «أخبار الأدب» وقتئذ عن هذا الشأن. وها هو يصر على دور الرقيب الموجه، فينتقد سلامة أحمد سلامة، ويشيد بآخرين على أساس أن كتاباتهم نموذج يجب أن يحتذى!! المذهل أن هذا كله يمر بدون ردود فعل، وكأنه شئ طبيعى، مع أن الواقع كله غير طبيعى.

جريدة أخبار الأدب

٢٠٠٣/٦/١٥

oboi.kandi.com

أسامة سرايا

أبعد من انتخابات نقابة الصحفيين

تمثل النقابة للمهني بيتاً وسياجاً حامياً، يلجأ إليه دوماً كملاذ لحياته فى كل جوانبها، أما للوطن فتمثل مؤسسة لكل كياناته، فهى تترجم وجاهة المهنة، وعمق تأثيرها، وأخيراً تمثل النقابة للمجتمعات السياسية، بنية أساسية، لا غنى عنها، لقيام المجتمع الديمقراطى، فالديمقراطية لا تمارس إلا عبر مؤسسات فعالة وقوية، وقد شغلتنى دائماً، عبر مراحل حياتى، القضية النقابية، ممارسة ودوراً.

وبمناسبة انتخابات أهم النقابات المصرية، نقابة الصحفيين، رأيت أن أدلى برأى، وبالرغم من حساسية حديث الصحفى عن شأن خاص، فقد رأيت أن أتجاوز عن هذه الحساسية، لأن النقابات شأن عام للوطن وللمهنيين، على اختلاف أدوارهم، كما أن نقابة الصحفيين لها وضعية شديدة الخصوصية، فارتباطها عضوى بكل المواطنين، لأن إنتاج الصحافة، صحفاً، ومجلات، وأخباراً، وتحقيقات وعملاً إعلانياً، لا ينتجه الصحفى لنفسه بل للمجتمع ككل، ووضع النقابة ومستقبلها وطبيعة تفاعل أعضائها داخلها، يعد عملاً عاماً للجميع، ولذلك يجب أن تنتهى مثل هذه الحساسية.

ونقابة الصحفيين تدخل انتخاباتها الجديدة هذا الشهر، وهو ما يعد حدثاً مهماً، يجب عدم تجاهله، فانتخابات يونيو ٢٠٠٣، ستكون الأولى لمجلس نقابة منتخب داخل مبنى جديد، يعتبر بشكله وإمكاناته المتميزة، فائقة الجودة والكفاءة، حدثاً فى حد ذاته، ومع ذلك فإنه يجب أن يثبت النقابيون أنهم سوف يتجاوزون الشكل نحو المضمون والعمل الجاد، الذى هو جوهر الأشياء، ليس لذلك فإنه من الضرورى أن يتم تحويل مبنى عبد الخالق ثروت الأسطورى الجميل ليكون منارة للإبداع والحرية والنشاط للصحفيين وخدمهم،

ولكن للنقائبين جميعاً، والمهنيين عموماً، وهذا أمر مهم لمستقبل مصر السياسى، الذى أصبح قضية جوهرية كبرى، يجب أن تحظى باهتمام الصحفيين، شأنهم شأن كل فئات المجتمع، فنحن مقبلون على تغيير سياسى مهم، لبناء ديمقراطية حقيقية، لتنجح مصر وسط محيطها.

وحتى يتحقق ذلك، فإنه سيكون من الضروري أن يصبح المجتمع المدنى ليس هو القائد فقط، بل صانع الأحداث (والنقابات هى عنصر فاعل، تمثل النخب السياسية والتفكير العقلانى للمجتمع، فهى اتى تقود الجمعيات والأحزاب، بل كل مؤسسات هذا المجتمع المدنى) حتى تخرج بلادنا من شرنقة الأوضاع السياسية التقليدية إلى بناء جديد ومختلف، ومتطور، يمثل قمة التفاعلات الناتجة من عملية الإصلاح السياسى التى ستلعب فيه النقابات المهنية دوراً كبيراً، وفى القلب منها نقابة الصحفيين، باعتبارها واسطة العقد، ونقطة كيمياء التفاعل، وذلك هو دور الصحفيين فى مجتمعاتهم، ودور ومكانة نقاباتهم وسط المهن والنقابات الأخرى.

أما على صعيد الحرية، ومكانتها فى مصر، فنحن على أبواب نقلة نوعية جديدة، بعد أن ترسخت حرية الصحافة، ومكانة القلم، ولم تصبح هناك حرية للصحفيين فقط، بل حرية عامة للمجتمع، فقد حصلنا على حرية القول فى كل مجالات الحياة، وانعدم الخوف لدى الممارسين للمهنة، فلم يعد هناك مواطن يدفع ثمن حريته، ولا هناك من يخشى من كتبة التقارير كما سبق أن عشنا طويلاً، فى عقود ماضية، بعد أن نجح الصحفيون عبر نقاباتهم فى معركة قاسية، عرفت بتصحيح القانون ١٩٣ لعام ١٩٩٥، فى تكريس قيم الحرية، وإلزام كل القوى والمؤسسات الأخرى بعدم تجاوزها.

لكن بقيت أمام المجلس الجديد المرتقب معركة أخرى لا تقل أهمية عن المعركة السابقة، لتصحيح وضع تشريعى خاطئ، يؤدى إلى حبس الصحفيين فى حالة وقوع تجاوز، فى أثناء ممارستهم للمهنة، وهو قانون من موروثة الماضى، ذلك القانون الذى كان يجرم رأى ويخاف من الكلمة ويتوجس من الحرية أما الزمن الجديد الذى نعيشه فيفتح كل الأبواب

ويحمى حقوق الإنسان، وعليه فيجب أن يلغى هذا القانون، ويوضع على أرشف التاريخ، فينبغى ألا يهتز قلم لصحفى وهو يكتب عن مجتمع يكشف فيه الفساد، وإذا كنا نحن الصحفيين نعترف بأن المخطئ حتى فى مهنتنا، يجب أن يعاقب، فإنه فى مهنة يعبر فيها الصحفى للمجتمع والحقيقة، يجب تحصين مثل هذه المهنة، ليس بحبس الصحفى، إنما أن (يترك) لنقابته أو القانون العادى لتغريمه فقط، ولعل قضية الصحفيين (مصطفى بكرى وشقيقه محمود بكرى) تكشف كيف وقع الأخوان ضحية إخلاصهما لمهنتهما، فالقضية التى يعاقبان فى ظلها الآن، هى قضية فساد، أدانتها المحكمة، بل وصفت المتهم فى حثياتها بأوصاف أكثر قسوة وإلماً عما ووصفه الصحفيان المحبوسان، لذا فهما لا يستحقان الحبس، ومن الضرورى أن أن يتكاتف الصحفيون من خلال نقاباتهم فى إلغاء الحبس فى قضايا النشر، وهذا عمل سياسى يكرس الحرية، ويحمى المجتمع، وليس قضية عدل وحق للمصنفين فقط.

ولعل ما يجب أن نركز عليه فى المرحلة الراهنة، هو أن يشغل الصحفيون بقضايا مهنتهم ومستقبلها وتطويرها، لتنافس وتصبح على المستوى العالمى من حيث المعايير الدولية، أكثر من انشغالهم بالانتخابات، وبالرغم من أهمية عملية الترشيح والتصويت فإن مستقبل المهنة والنقابة، هو الذى يجب أن يحظى بالاهتمام، ولعل من حسن طالع النقابة أن يجمع الصحفيون على اختيار النقيب إبراهيم نافع ليقود نقابتهم فى هذه اللحظة الدقيقة والحساسة، فى مستقبل النقابة وتطوير المهنة، فقد كان هو نفسه الذى قاد معركة القانون الشهيرة، التى كرسست الحرية للمصنفين والصحافة، وهو نفسه الذى كان وراء قيام وإنشاء هذا المبنى، الذى نريده منارة وإشعاعاً للمستقبل، وهو نفسه، بتجربته الصحفية والنقابية الخصبة والثرية الذى أعلى من شأن المؤسسة وفتح الباب لكل الأجيال، وكان نموذجاً فريداً فى التواضع واحترام الجميع، ووضع مصالح وطنه ومهنته فوق كل شىء، وأكثر من ذلك يظل هو النقيب عف القلم واللسان.

جريدة الأهرام

٢٠٠٣/٦/١٥

obeikandi.com

حامد زيدان
نائب رئيس حزب الجيل

مصطفى ومحمود بكرى أسيرا حسبة برما!

وقع مصطفى ومحمود بكرى فى شباك حسة برمة وهى مثال لتعقيد شباك البحث والفكر والحساب فى أى مشكلة معينة فتزداد تعقيدا على تعقيد وهى فى حقيقتها ليست على هذه الدرجة من التعقيد وقد يكون حلها أسهل كثيرا من التفكير فيها.

والمشكلة تدور حول حكم صدر من محكمة النقض ضد مصطفى ومحمود بكرى فى قضية رفعها ضدهما رئيس حزب اسمه العدالة، وحيث إنهما صحفيان وكتابان سياسيان يحملان هموم الوطن والشعب والأمة ومن بين هذه الهموم هم محاربة الفساد والانحراف وقادا من خلال جريدة «الأسبوع» حملات صحفية ناجحة فى هذا المجال وضعت كثيرا من المتهمين بالفساد والانحراف فى قفص الاتهام وصدرت ضدهم أحكام قضائية وضعتهم فى السجن، ومن بين من أصابتهم هذه الأحكام رئيس الحزب المسمى بحزب العدالة بالحكم عليه بالسجن ١٠ سنوات.

وكانت تهمة مصطفى ومحمود بكرى أنهما وجها لذلك المتهم اتهامات وألفاظا هى نفس الاتهامات والألفاظ التى أدانته فيها المحكمة التى حكمت عليه بـ ١٠ سنوات سجنا وهنا وقعت المشكلة أو حسة برمة فهما حكم عليهما بالحبس سنة فيما وجهاه إلى ذلك المتهم الذى حكمت عليه المحكمة بعشر سنوات سجنا هى نفس الاتهامات وبألفاظها.

واحتراما والتزاما بعدم التعليق على احكام القضاء فنحن هنا لا نناقش الحكمين ولا نعلق على احدهما أو على كليهما ولكن هذا الموقف فرض علينا عدة تساؤلات جعلت من المسألة - ولا أقول المشكلة مسألة معقدة مثل حسة برما التى تظل علينا كلما تشابكت خيوط الحسابات والحلول المستهدفة لأى موضوع مطروح للحوار.

وأول هذه التساؤلات بطل علينا حول امكانية التوفيق والتوافق بين الحكمين وهل يمكن الوصول من خلال القضاء - طبعا - إلى حل توفيقى بين الحكمين على ضوء التطابق والتشابه فى تفاصيل القضيتين وحكميهما وحيثيات الحكمين حتى لا يكون هناك شبهة فى تعارض أو تناقض أو اختلاف فى حال ثبوت تشابه أو وحدة أو ثبوت نفس الاتهامات والألفاظ فى حكم قضائى مع حكم قضائى آخر.

ولا شك أن الاجابة لدى الهيئة القضائية ابتداء من النائب العام ووصولاً إلى مستوى قضائى يملك الحكم فى هذه المسألة التى يمكن ألا تكون فعلا شائكة كما قد يتصور البعض لأول وهلة، وهل هذا ممكن فعلا؟.. ولا أريد أن أجيب عن هذا التساؤل أسهل على القضائيين وقد يكون صعبا - لأول وهلة ايضا - بالنسبة لى.

وقد أثار موضوع القانون الذى وضع مصطفى ومحمود بكرى فى السجن قضايا سياسية وفكرية مرتبطة بقضية الحريات العامة بما فى ذلك حرية النقد وحرية الكلمة وحرية الصحافة كما اثرت قضية عقاب الصحفى - لو أخطأ - بالحبس وأن كثيرا من البلدان - ومنها العربية - قد ألغت عقوبة الحبس على الصحفى فى قضية نشر أو رأى أو نقد، وأن احتمالات عدم اتاحة الفرصة للصحفى للحصول على المعلومات كاملة وقصرها على جهات معينة - طبقا للقانون - يجعله فى لحظة مناقشته لإحدى القضايا عاجزا عن اثبات تفاصيل المعلومات التى يناقشها فيقع تحت طائلة القانون!!

وثارت عدة تساؤلات عن حق الصحفى فى الحصول على المعلومات من جهات المعلومات المختلفة الرسمية والحكومية وأن على الحكومة ألا تحجب هذه المعلومات عن حق الصحفى فى الاطلاع عليها وحقه فى المعرفة والمتابعة لكل ما يجرى فى بلده من أوجه النشاط المدنى العام بما يعنى اعفاء جهات لأمن القومى وما قد يتصل بها أو يحسه من هذه الحقوق الصحفية المطروحة للمناقشة.

وطالت المناقشات مسئولية الحكومة والمسئول نفسه عن حجب هذه المعلومات وأن ذلك الأمر مناقض لاطلاق الحريات العامة بما فيها حق المعرفة والمتابعة وحق النقد وحرية الكلمة وحرية الصحافة.

إن هناك أجهزة عامة مثل الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء والجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للإدارة ومعاهد التخطيط العامة التي تشتمل قوانين إنشائها على مواد تمنع اعطاء المعلومات لأجهزة النشر إلا بإجراءات معينة تجعل الحصول على هذه المعلومات التي من المفروض أن تكون متاحة مسألة غير متاحة.

ومن هذه المسألة أصبحت المعلومات في الصحافة المصرية تصرف بمكيالين فيمكنك أن تحصل عليها بإرادة المسئول أو لا تحصل عليها بإرادته أيضا ولا استبعد أن يكون أحد أسباب الحصول عليها أن تكون ممثلا لصحيفة حكومية وأن يكون أحد أسباب عدم الحصول عليها أن تكون ممثلا لصحيفة معارضة ناهيك أن تكون صحفيا خفيف الدم أو أن تكون غير ذلك ولكنى اعترض على أن تكون خفة الدم أحد مقومات الانفراد بالمعلومات الصحفية العامة والمفروض عليها أن تكون متاحة لمن يطلبها من الصحفيين حكوميا كان أو معارضا.

وهناك مسألة أخرى أثارها قضية حبس مصطفى ومحمود بكري وهي أثر حبس الصحفي على شعوره بالأمن وهو يمارس عمله، لقد كان حافظ محمود - رحمه الله - نقيبا للصحفيين ينتفض جسده - النحيل - ويتهدج صوته - المؤثر - وهو يتحدث عن حرية الصحفي وشعوره الشخصي بالأمن والأمان وأثر مبدأ حبس الصحفي - وبالقانون - في قضايا النشر على حرية الصحفي وأنه لا يمكن فصل مبدأ حرية الصحفي عن حرية الصحافة فكلاهما صنوان وكلاهما قضية واحدة.

ولقد أخذت دول كثيرة - ومنها العربية - بالأخذ بمبدأ الغرامة المالية وإلغاء مبدأ حبس الصحفي في قضايا النشر ولا يمكن أن تتخلف مصر كثيرا في هذه المسألة عن دول كثيرة ناهيك عن العربية منها ومصر هي القائدة والرائدة ودائما لها السبق وعلينا أن نحافظ على ذلك في هذا الشأن - أيضا - وإنى اتصور أنك لو قرأت هذا المقال مرة أخرى من أوله حتى آخره لبدو لك فعلا أن مسألة حبس مصطفى ومحمود بحكم قضائي على أساس اتهام محدد أدانت به محكمة أخرى على درجة عليا - أيضا - نفس الشخص الموجه إليه نفس

الكلام .. انها ليست حسبة برما ولكنها فرضت علينا جميع وأثارت لدينا كثيرا من التساؤلات وانها ليست إلى هذه الدرجة من التعقيد التي جعلتنا في هذا الموقف وجعلت مصطفى ومحمود بكرى اسيرين لحسبة برما جعلها الله في ميزان حسناتهما وفك حبسهما وليحمنا الله جميعا من خيوط وقيود قانون الصحافة الذي نريده حاميا لحرية الصحافة والصحفيين والمجتمع - والناس - لا متقيدا ولا مبررا لحبس الصحفي في قضايا النشر بأحكام قضائية وقد حانت ضرورة تعديل هذا القانون تأكيداً لحرية الصحافة والصحفي والقلم وحق النقد وابداء الرأي وحقوق المعلومات العامة والمتاحة.

جريدة الجليل

٢٠٠٣/٦/١٧

القاهرة، أجرى الحوار
محمد مصطفى

مصطفى بكري يتحدث فى حوار خاص من خلف القضبان،
أتمنى احتضان أولادى فى هذه اللحظة

كانت تجربة قاسية على نفسى جدا عندما ذهبت إلى سجن طرة العتيد لزيارة الزميلين مصطفى ومحمود بكري فى محبسهما، لقد اختلطت المشاعر مابين حزن عميق وقلق كبير على اثنين من اصدقاء العمر.

وقفت على بوابة السجن الخارجية أقدم للضابط والحراس أوراق اعتمادى كسفير فوق العادة لجموع المحبين للرجلين.. فبالطبع كانت هذه الأوراق اثبات شخصية وإذن الزيارة.. واثناء الانتظار حتى تأتى التعليمات وصل الصديق الاعلامى الكبير حمدى قنديل لنفس السبب وب نفس أوراق الاعتماد التى احملها.. ووقفنا للحظات نستعرض ما حدث وما يمكن أن يحدث فى الأيام القادمة.. وقد ابدى كل منا مساحات من الدهشة من قرار حبس الصديقين. واخذنا نتحدث عما يمكن أن يكون عليه هذا القرار من تأثير على الروح المعنوية لهما.. وبعد قليل كنا فى مكتب العميد سمير عبد الغفار مأمور السجن بعد أن فتح لنا بابه المخيف.. ولكن للحق اقول إن الابتسامة المريحة لمأمور السجن ومعاونيه بددت كثيرا من مشاعر القلق والرغبة.. كما ذهبت بعيدا بالصورة التى رسمتها فى مخيلتى عن السجن والسجان عبر افلام الأبيض والاسود.

بعد قليل دخل علينا مصطفى بكري وشقيقه محمود وقد بدت عليهما مشاعر الاستقرار النفسى ولا أقول اللامبالاة.. وبعد لحظات الترحيب الحارة والسؤال عن الحال والأحوال جلسنا نحن الأربعة.. الصديقان وحمدى قنديل وأنا.. سألت:

إيه الحكاية يا درش

صمت قليلا ثم قال: الحكاية انه سبق وصدر حكم ببراءتى من قضية سب وقذف

أقامها محمد عبد العال عندما كنت رئيسا لتحرير جريدة «الأحرار» .. لكنه عاد وأقام ذات الجنحة ضدى وضد شقيقى والتي حكم فيها علينا بالسجن عاما، وكان ذلك فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٩٨، لكن محمد عبد العال استمر فى إقامته العديد من الجنح متنوعة بتهمة السب والقذف على ما نشر ضده من خلال الاتهامات الثابتة عليه ومن بينها القضية رقم ٧٥١٣ لسنة ١٩٩٧ التى قضى فيها بالبراءة لى وشقيقى ورفض دعوى عبد العال.

ويؤكد مصطفى بكرى أن الحكم الذى اصدرته محكمة جنايات القاهرة فى ٥ ابريل عام ٢٠٠١ تم التأكيد من خلاله على فساد محمد عبد العال بل إن المحكمة ايدت ما اطلقناه من اسم «الثعبان الاقرع» عليه.. اما الحكم الاخير الذى صدر بسجن محمد عبد العال ١٠ سنوات، وقد تضمنت حيثياته الكثير بل الكثير جدا من مثالبه .. وهو ما تجاوز ما كتبناه فى الاسبوع ننتقد فيه جانبا من الوقائع التى حوكم عليها.

- سألت مصطفى بكرى: ماذا حدث بعد أن صدر عليكما الحكم لمدة عام؟ .. ولماذا ظهرت هذه القضية؟ ... ولماذا ظهرت فجأة؟

- كما هو معروف فقد تم وقف تنفيذ الحكم بمعرفة النائب العام حين البت فى الطعن، ثم فوجئنا بما حدث وان حكم التقض قد صدر مساء نفس اليوم الذى تحررت قوات الأمن لتنفيذه بعد سويعات قليلة من صدوره.

- قلت: إن ما أثاره أسلوب تنفيذ الحكم من ردود أفعال وتعليقات وأحيانا شائعات يدعونى أن أسألك عن الحقيقة؟

- قال: من حق كل من اصابته الدهشة أن يتساءل.. فمن غير المألوف أن يبدأ تنفيذ الاحكام بعد ساعات قليلة جدا من صدورها.. ولو كان الامر كذلك لكان شيئا جميلا، لكننا جميعا نعرف أن هذا لا يحدث عادة.. فقد فوجئت بطرق عنيف على باب شقتى، وكنت غاطا فى نوم عميق انا وأسرتى.. وعندما فتحت الباب أبلغنى الضابط المكلف بالتنفيذ بضرورة الذهاب معه لتنفيذ الحكم على وعلى شقيقى .. وفى هذه اللحظة تملكنى شعور عميق ان فيه «حاجة غلط» واستأذنته فى إحضار حقيبتي وارتداء ملابسى .. وكان

الضابط حريصا على ألا اقوم باجراء أى مكاملة تليفونية وذلك من خلال تواجده اثناء ارتدائي ملابسى.. وعندما نزلنا للشارع كانت خيوط الفجر لاتزال تتسلل إلى مدخل العمارة.

هالنى ما رأيته من حجم قوة تنفيذ الأحكام التى جاءت للقبض على «ثمانى عربات أمن» وعندما وصلنا لمنزل شقيقى وجدت المشهد وقد تكرر.. فانطلقنا فى موكب إلى حيث طقوس عديدة تشهدها عادة عملية ترحيل متهمين خطيرين مثلى ومثل شقيقى!!.. الفيش والتشبيه.. والتوقيعات.. والتفتيش واجراءات الترحيل وخلافه.

الحديثيات قالت أكثر

- قلت لمصطفى بكرى: ما تفسيرك لكل ما حدث؟

- فقال: بالنسبة للقضية نفسها فإن لرجال القانون فيها رأيا سيقال.. اما بالنسبة للقضاء نفسه.. فصدقنى فإنه رغم مرارة كل ما حدث فإنه لم تهتز ثقتى ابدا فى عدالة القضاء المصرى ونزاهته ونقاء رجاله.. وليس لدى من تفسير معقول لأن احبس أنا وشقيقى فى قضية رفعها محمد عبد العال بكل ما قالته عنه المحكمة ذاتها من حيثيات تزيد بكثير عما ذكرناه فى مقالاتنا.

ويكفى أن تعرف أن الحكم الذى اصدره المستشار على الطاهر عوض على عبد العال تتضمن حيثياته الكثير من النقاط الهامة التى يجدر الوقوف عندها.. فقد ذكر فى هذه الحديثيات «ان وسائل الاعلام على اختلافها، وبصفة خاصة الصحافة تؤدى دورا اجتماعيا هاما، فهى السبيل إلى اقامة وحدة معنوية بين افراد المجتمع، اذ يعلمون عن طريق هذه الوسائل بالأمور التى تهمهم جميعا، وعن طريقها يستطيع أفراد المجتمع العلم بالقيمة الحقيقية للأعمال التى تصدر عن يتصدون لخدمة المجتمع فى المجالات المختلفة».

كما قال الحكم ايضا «انه من المقرر أن كل من يدخل فى ميدان السياسة يجب أن يكون محلا للمراقبة والمراجعة والمناقشة والنقد والانتقاد لما يتضمنه هذا الميدان من خطورة حيث لايمكن حمايتها والسهر عليها مع تقييد حركة الألسنة والأقلام.. لذا فإن الكاتب السياسى

طالما لم يمس ذات المنقود، فإن كل نقد مهما بلغ من العنف والمرارة ليس إهانة وليس سباً..
ان من يراجع كل ما كتب فى الأسبوع لن يجد الأمر بعيداً عما أقرته المحكمة فى
حيثيات حكمها الاخير على محمد عبد العال.

تجارب السجن

- قلت بمناسبة السجن حدثنى عن القضايا التى نقلتك إلى ماوراء القضبان؟

- ضحك مصطفى وقال على كل حال «أد مش سوابق زى ما انت فاهم» فقد سجن
اول مرة عام ١٩٧٧ عندما رفعت الحكومة الأسعار وكنت وقتها طالباً بجامعة قنا.. وبعد
يومين من المظاهرات تم القبض على فى منزلى.. وألقوا بى فى الحبز لمدة ثلاثة أشهر..
وقتها أصيبت أمى بالهلع الشديد، خاصة عندما سمعت وزير الداخلية نذاك ممدوح سالم
يذكر اسمى فى مجلس الشعب، وقال إن النياة قررت حبسى حبسا مطلقاً بتهمة تحريض
الجمهور على الشعب، وأيامها أخذ الجيران يواسون أمى، ويقول لها البعض «ابنك
خلاص ضاع».. وفى هذه الأيام شعرت بحنان الأم وشغفها وبأن قلب هذه السيدة البسيطة
كان يقفز من جسدها ليرفرف على زنزاة السجن، كما شعرت بأن بيتنا بدأ يتعامل مع
السياسة ومع القضايا الوطنية والقومية.

أما المرة الثانية التى دخلت فيها السجن فكانت عندما اعلن عن قيام سفارة لإسرائيل فى
القاهرة وكنت ضمن ١٥٧٦ شاباً قبض عليهم. وكان من بينهم اخى محمود، والقوا بنا فى
سجن طرة حوالى شهرين ونصف قمت خلالها بالاضراب عن الطعام حوالى ستة أيام..
كان ذلك فى مقتبل الشباب، وتوهج المشاعر الوطنية والثورة على كل الوطن ورموزه.. ولا
تزال هذه المشاعر فى القلب والعقل والوجدان.

- قلت.. وهل هناك فرق بين مشاعرك فى تجارب السجن السابقة وهذه المرة؟

- قال: بالطبع.. فأنا اليوم زوج وأب يشتاق إلى زوجته وابنائى وعائلته.. وأنا اليوم
مسئول عن جريدة، يرتبط بها اعداد كبيرة من الزملاء وايضا من القراء.. ان جريدة
الاسبوع هى انجاز نجح بعد عدة تجارب كثيرة. وبعد نجاحات واخفاقات عديدة، لا شك

اننى افكر فى كل هذا وغيره، وعندما اخلو بنفسى واسترجع شريط الأيام والسنوات الماضية أشعر بمرارة عميقة أن أسجن أنا وشقيقى محمود من أجل «محمد عبد العال» .. من أجل قول الحق، وكشف الفساد، وإقرار ما أقره القضاء نفسه فى حق شخص اتسم بالفساد والتجاوز.

هذا من ناحية القضية التى أؤكد من جديد انه ليس لدى ما أقوله بشأنها بأن احترامى للقضاء ورجاله اكبر من كل تعليق.

أما عن الطريقة التى تم بها تنفيذ الحكم فقد كان رأى دائما ولا يزال اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية رجل محترم، ولا يمكن ان يقبل امتهان كرامة انسان أو تجاهل الجانب الإنسانى حتى عند تنفيذ الأحكام. وقد علمت أنه أمر باجراء التحقيق مع من قاموا بالتنفيذ بهذه الطريقة الغريبة وغير المسبوقة فى هذا العهد الذى تسود فيه الحرية واحفاظ على كرامة المواطن.. والواقع ان ما ألاقه هنا فى السجن من معاملة كريمة وإنسانية لم تقتصر على وشقيقى، بل تمتد وتشمل كل النزلاء.. لقد تغير الحال كثيرا فى السجون، وأصبحت كرامة الانسان مصانة، وهذا ما أشهد به من خلال الأيام القليلة التى أمضيتها هنا فى سجن مزرعة طرة.. ومن ناحية أخرى فإن ظروف السجن الآن أكثر انسانية والمعاملة كريمة والكرامة مصانة.

لا لحبس الصحفيين

ويواصل مصطفى بكرى حديثه قائلا: اننى أتابع باعتزاز كبير ما يفعله زملاء من أجلي.. ان استنكارهم لحبسى وشقيقى وارتفاع صوتهم بالمطالبة بإلغاء حبس الصحفيين امر ايجابى وكذلك موقف نقابة الصحفيين خاصة النقيب الاستاذ ابراهيم نافع، واعضاء مجلس النقابة، وزملائى فى الأسبوع والكثير من كبار الكتاب، لقد تابعت اخبار المؤتمر الذى عقد فى نقابة الصحفيين والكلمات والمواقف الطيبة والايجابية التى أعلنها رموز المجتمع ومفكروه.. واسعدنى البيان الذى صدر عن المؤتمر وتضمن المطالبة بإلغاء كل القوانين المقيدة للحرية، باعتبار أن حرية الصحفي هى حرية للوطن، وأن حرية التعبير والديمقراطية من الحقوق الأصيلة للشعب والصحفيين.

- قلت لمصطفى بكري: هناك الكثير من الاشاعات حول صدور الحكم وطريقة التنفيذ فالبعض يقول انه جاء فى توقيت متزامن لزيارة الرئيس بوش لشرم الشيخ.. والبعض الآخر يؤكد انه «فرصة ودر» لأنك تجاوزت خطوطا حمراء، وأن جريدتك بدأت نهاجم شخصيات لايزال لها وزنها وتأثيرها .. وهناك الكثير من الأقاويل.. بصراحة كيف ترى أنت الأسباب؟

- ضحك مصطفى بكري ضحكة مججلة.. وقال: اعتبرها كلها صح.

وهنا ادركت أن مصطفى يحاول أن يتهرب من الاجابة.

- قلت .. لا .. اريد اجابة قاطعة وحقيقية؟

- فعاد مصطفى بكري إلى حديثه وقال: شوف.. هاكلمك بمنتهى الصراحة.. فى عصر حسنى مبارك لا مجال لتصديق مثل هذه الأقاويل.. فنحن لنا تجارب كثيرة مع الرئيس مبارك، اكّد خلالها جميعا نمسكه باستقلالية القرار المصرى، وبأنه لايعير اهتماما للشائعات والأقاويل، وإن حكمه على الأشياء يأتى دائما بالمنطق والعدل والأدلة والقرائن، وليس بغيرها .. ان مصر فى عصر مبارك لا تستجيب لأى ضغوط، ولا تتخذ ضد الشرفاء من ابنائها اى موقف ترضى به اطرافا اخرى.

وموقفى من امريكا ليس جديدا، بل اننى انتقد التسلط الأمريكى على الأمة العربية، والانحياز الأمريكى ضد قضيتنا المركزية ضد شعبنا الفلسطينى البطل.. قلت هذا منذ سنوات وفى كل الصحف التى كتبت فيها، وحتى معظم الأحاديث 'لتليفزيونية' التى أجريت معى .. واعترف أن احدا لم يقل لى اكتب هذا، ولا تكتب ذاك.

موقفى من الفساد لن يتغير

أما موقفى من الفساد والمفسدين.. فهذه حرب اخترتها ومضيت فيها دون مهادنة أو خوف، ودون حسابات للمكسب والخسارة.. ومن يراجع مواقفى وموقف الأسوع، على وجه الخصوص، سيكتشف اننا لا نعادى احدا من أجل مصلحة خاصة، وأننا لم نفرط يوما فى مواقفنا وضميرنا.

- وأشاغب مصطفى بكري وأسأله: بعد مائت فيه الآن.. وعندما تعود من جديد للإسك بقلمكم هل ستواصل نفس الطريق رغم ما تعانیه الآن؟
- قال نعم.. ان محاربة الفساد والتصدى له مسألة مبدأ بالنسبة لى، ولن أحيده عنه مهما كان الثمن.

- عدت لأسأل بكري عن آخر مستجدات الموقف فى قضيته؟

- فقال: لقد حدثت تطورات جديدة من شأنها أن تقلب موازين القضية، وتستدعى إعادة النظر فى الحكم .. فقد ظهر أن الصحيفة التى قدمت بها اللجنة الصحفية التى اقامها محمد عبد العال على وعلى شقيقى محمود والتى وقعت باسم عبد الحى خلاف المحامى بالنقض هى صحيفة مزورة.. وقد كتب المحامى إقرارا يؤكد فيه أن هذه الصحيفة مدسوسة عليه بعد ان زورت باسمه، وان المسئول عن ذلك هو محمد عبد العال.. وذكر المحامى انه فوجئ بموضوع الحكم ضدها، وهو اتهام جديد بالتزوير يضاف إلى سلسلة الاتهامات التى تقدم ضد محمد عبد العال .. الذى حبس مؤخرا ١٠ سنوات بتهمة الرشوة والتزوير.

- وعندما اردت تخفيف جو الحديث نظرت إلى الصديق حمدى قنديل وقلت له: ايه رأيك يا استاذ حمدى .. شايف مصطفى ومحمود صحتهم جت على السجن.. فقد بدت عليهما الرشاقة والحيوية.

- فرد محمود بكري: هنا تناسح لنا فرص لا نجدها بالخارج.. النوم والاستيقاظ مبكرا وهناك متسع من الوقت لأداء التمرينات الرياضية، والأكل الصحى، وكذلك فرصة اكبر للقراءة والعبادة والتأمل.

وهنا تدخل مصطفى بكري ليقول: اوعى تفكر يا استاذ محمد ان إحنا فى الأوبرج..! فالسجن هو السجن تقييد للحرية، وانعزال عن الأهل والأحباب، وشريط من الذكريات بعضه مرير وحسابات وحسابات.. احيانا يقسو فيها الانسان على نفسه، واحيانا اخرى يستدعى اشخاصا بعينهم على شاشة خياله .. وفى بعض الأحيان يتوقف عند أحداث بعينها، وأيام بذاتها يتمنى ان تعود بكل حلوها ومرها.

- قلت: بالتحديد ماذا تتمنى في هذه المحضة؟

- صمت قليلا.. وقال: احتضن اولادى..

وعندئذ لم يعد فى الكلام بقية.. عانقنا الصديقين مودعين.. وخرجت انا والإعلامى الكبير حمدى قنديل ولدينا ملاحظة واحدة، ظللنا نناقشها من بوابة السجن الداخلية حتى بوابته الخارجية والطريق بينهما طويل.. لقد تميز الشقيقان بارتفاع روحهما المعنوية، واستقرار ابتسامتهما الودودة.

جريدة الراية

٢٠٠٣/٦/١٧

الصراحة حلوة

ملك سماعيل

الصحفيون والحبس

بعد مرور أسبوعين على تنفيذ الحكم بحبس الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى لمدة عام صدر حكم قضائى ونهائى بحبس الأستاذ محمود السعدنى لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه ودون التعرض لتفاصيل وظروف القضية إلا أنه حكم قضائى واجب التنفيذ ولا اعتراض على هذا الحكم وغيره من أحكام احتراماً لهيبة ونزاهة القضاء المصرى.. والذى يحكمه الضمير ووجود قوانين ومواد تسمح بحبس وسجن الصحفيين.. وقد سعد الكثيرون بأن الأستاذ محمود السعدنى فى الخارج وليس فى مصر ليس بسبب التهرب من تنفيذ الحكم ولكن لأنه فى الخارج يعالج من كثير من الأمراض ومتاعب الشيخوخة التى من المؤكد أنه لن يتحمل بسببها آلام الحبس فهو بالكاد يستطيع الحركة والأمراض وأعراض الشيخوخة لا تعفى.. الحبس أو السجن. إن الحكم على الأستاذ محمود السعدنى ومن قبله الأخوين بكرى يقودنا إلى أهمية تعديل القانون ٩٦ لسنة ٩٣ وإلغاء جميع المواد السالبة للحريات فالصحفى مهمته الكتابة والتعبير عن ضمير وطنه خاصة إذا تصدى لمشاكل المجتمع وسلبياته.. ويجب التفرقة تماماً بين التشهير وتغيير الحقائق وبين من يكتب ومعه كل الأدلة والوثائق التى تؤيد كتاباته.. وفرق كبير بين من باع ضميره ونسى وطنيته وبين من تفرغ لكتابة وكشف السلبيات من أجل مصر.. وهذا ما حدث للأستاذين مصطفى ومحمود بكرى اللذين كشفوا فى جريدتهما «الأسبوع» كثيراً من قضايا الفساد التى تحقق فيها الجهات المعنية أو التى صدرت فيها أحكام.. وخلال الأسبوعين الماضيين خصصت عدة ندوات فى البيت الشرعى للصحفيين واجتمع الآلاف فى مبنى النقابة وقيل الكثير وتم الشجب والاعتراض على ما حدث.. والتعبير عن المشاعر ظاهرة صحية ولكن ما يحتاجه الآن الصحفيون جميعاً هو التحرك من خلال مجلس نقابة

الصحفيين وكبار الكتاب والمثقفين ورجال القانون وكل من يحب مصر ويخاف عليها
وضرورة إلغاء المواد التي تنص على الحبس والسجن.. حتى لا تصبح الأقلام مرتعشة
وتشوش العقول.. وترك الساحة للفساد والمفسدين ويحاسب المخطئ بالعقوبات المهنية أو
الغرامات المالية.

معلومة:

الأستاذان مصطفى ومحمود بكرى فى حالة صحية ونفسية جيدة ويؤكدان احترامهما
لأحكام القضاء ونحن فى انتظار قبول ودراسة لتماسهما فمن غير المعقول أن يكون المدعى
والمدعى عليه فى قضية واحدة خلف القضبان.

جريدة الميدان

٢٠٠٣/٦/١٩

من قريب الرباط: سلامة أحمد سلامة

الصحافة والحريات!

ما زالت العلاقة بين السلطة والصحافة في العالم العربي علاقة ملتبسة. وحيثما ذهبت في أرجاء الوطن العربي، هناك دائماً مشكلة ما تعبر عن اضطراب المعايير وفقدان الاتجاه إزاء تحقيق التوازن بين حرية التعبير وبين القيود التي تفرضها الدولة.. سواء فيما يتعلق بقوانين النشر أو ما تعتبره الدولة خطوطاً حمراء لا ينبغي تجاوزها.

وفي المغرب كانت هناك مشكلة نفسها التي تتكرر في دول عربية عديدة.. وهي استخدام العقوبات السالبة للحريات في قضايا النشر.. حيث حُكِمَ على صحفي بأربع سنوات سجن، بعد إدانته في تهمة نشر مقالات اعتبرت عيباً في الذات الملكية، وفي قضية أخرى أحيل مدير تحرير صحيفة «الأسبوع» المغربية إلى القضاء وأودع السجن رهن التحقيق، متهماً بنشر بيان صدر عن أحد التنظيمات المتطرفة الذي ادعى المسؤولية عن هجمات الدار البيضاء.

هي ظاهرة تنفرد بها الدول العربية في العالم، حيث يعيش الصحفي مقموعاً محاصراً بترسانة من القوانين لا تفرق بين النقد المباح للمصالح العام ضماناً لحرية التعبير وكشفاً لمواطني الفساد وبين جرائم القذف والتشهير المتعمد.. وبينما اتجهت التشريعات في جميع دول العالم إلى تطبيق عقوبات الغرامة والتعويض، فما زالت قوانين النشر العربية تأخذ بعقوبة الحبس.. ومع ذلك فما أكثر المؤتمرات التي تعقد في العواصم العربية للحديث عن الإعلام وحرياته، والصحافة وفتوحاتها، وعن أزهى عصور الحرية التي يرفل فيها الصحفيون والإعلاميون من كل نوع وجنس.

ومن هنا جاءت مشكلة حبس الزميلين الصحفيين مصطفى بكرى رئيس تحرير

«الأسبوع» وشقيقته محمود بكرى فى مصر التى أعادت إلى الأذهان قصص زوار الفجر، بمثابة ضربة قاصمة لبناء أجهدت الصحافة المصرية نفسها فى تشييده على مدى السنوات القليلة الماضية لكى تقدم نموذجاً لحرية التعبير والرأى فى أكبر دولة عربية. وقد كان أول سؤال ووجهت به فى الرباط يدور حول هذه القضية. وقالت لى محدثتى وهى صحفية مغربية إن خطورة ما يحدث فى مصر أنه يجد له صدى فى سائر الدول العربية، حيث تزداد وطأة القمع لكل رأى مخالف أو نقد أو كشف عن الفسائح والفساد. ويصبح ما يجرى فى مصر معياراً للتعامل مع الإعلام، ينتدى به فى دول عربية أخرى.. وكثيراً ما يستخدم الأمن ذريعة للتضييق على الحريات.

لا أحد يدعو إلى استثناء الصحافة والصحفيين من المحاسبة على ما يرتكب من مخالفات أو تجاوزات فى جرائم النشر، ولكن المطلوب هو تعديل القوانين لتحل عقوبة الغرامة والتعويض والمصادرة محل العقوبات السالبة للحريات.. وتلك عقوبات أكثر ردعاً وأقوى تأثيراً من الحبس. وهو المعمول به فى سائر دول العالم التى تأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وقد سبقنا الأردن وأغنى أخيراً عقوبة الحبس فى جرائم النشر، ولا أظن أن فى مصر من يعارض هذا الاتجاه إلا أعداء الحرية والمستفبدى من الفساد والمعارضين للديمقراطية، ويبدو أنهم ليسوا قلة على كل حال!

جريدة الأهرام

٢٠٠٣/٦/١٩

بصراحة
بقلم: السيد الشاذلى
اشهد يا تاريخ
الصحفيون يرفضون حبس آل بكرى

عندما سمعت خبر القبض على الزميلين مصطفى ومحمود بكرى اندهشت كثيرا وبدأت أتأكد من هذا الخبر المفزع والمثير للدهشة وعلشان من يجبسون علشان الفاسد والثعبان الاقرع والمزور والمرتشى محمد عبدالعال أبو سنة الذى ادانته المحكمة وقررت حبسه عشر سنوات وعزله من رئاسة حزب العدالة الاجتماعية طيب لماذا يجبسون؟ فكل ما نشره الاساتذة صحيح وأكدته قضاء مصر الشامخ فهم أول من كتبوا عن حقيقة هذا الاتفاق فحبسهم كان مفاجأة للجميع هل يحبس هؤلاء الابطال من اجل الفاسد حتى النخاع؟ لا فبال تأكيد هناك خطأ وخطأ فادح كمان مصطفى ومحمود بكرى ابطال منذ البداية.

فمنذ بداية الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى والكل يعرف مواقفهم المشرفة والوطنية فهم ابطال حقيقيون عندما يدافعون عن قضية فهم يقولون الحق، اختاروا لهم منذ البداية خط الحقيقة والمصادقية ففى بدايتى الصحفية تعرفت على الاستاذ مصطفى بكرى فى جريدة العربى ووجدته انساناً بكل المعانى ثم انتقلت للعمل معه فى جريدة الاحرار تقربت من الانسان والبطل الحقيقى رأيت يدافع عن حقوق المظلومين ويرفع صوتهم وجدته فى قمة السعادة عندما يرفع الظلم عن المواطنين ويستجيب المسئولون لحقوقهم رأيت يدافع عن حقوق الغير بدون ان يعرفهم يتبنى القضايا دون ان يحسب حساباً لأحد يعطى زملاءه الصحفيين فرصتهم للنجومية عين أكثر من «١٥٠» صحفياً بالاحرار عندما كان رئيساً لتحريرها.. فتح أبواب الرزق للكثير.. اعطاهم فرصتهم ليتحققوا بالنقابة.. يقف بجانب

الزملاء في محتنتهم وأول من يسارع لمساعدتهم فكل من يعمل صحفيا في مدرسة مصطفى بكرى يكون له الشرف واما من لا يعمل معه فيندم ندما شديدا لأن مدرسته الصحفية هي مدرسة الشرف والمصادقية والكلمة الصادقة.. لقد انهمرت الدموع منى عندما سمعت خبر القبض عليه وارتعش القلم فى يدي وأنا اكتب هذه الكلمات فالسجن ليس لهم بل لأمثال محمد عبدالعال وعندما سمعت خبر القبض عليه اسرعت إلى النقابة ووجدت الزملاء صحفى الأسبوع تضامنت معهم ضد حبس الأستاذين مصطفى ومحمود بكرى.

وفى تجمع لم تشهده نقابة الصحفيين من قبل التف الصحفيون الشرفاء فى مبنى نقابتهم ليعلموا رفضهم لحبس الأساتذة مصطفى ومحمود بكرى مستنكرين كل ذلك مطالبين بالافراج عنهم فى أسرع وقت وتابعت مع الزميل عبدالفتاح طلعت مدير تحرير الأسبوع كل يوم منذ القبض على الزميلين حتى يومنا هذا والاطمئنان عليهم ولن تكفى صفحات الجريدة لسرد مواقف مصطفى بكرى الوطنية والشريفة.. كل ما اقله لهم: الحبس لن يطول فالنور قادم والظلم سيزول وكل ما كتبه ضد الأفعى والثعبان الكل يعلم انه صحيح وأنتم فى قائمة الشرفاء أما محمد عبدالعال أبوسنة فقد ذهب إلى مزبلة التاريخ وأريد أن اقول للاستاذ والمعلم مصطفى بكرى: اسمك سيظل نوراً فى قلوبنا انت والاستاذ محمود بكرى اننى واثق فى عدالة قضائنا الشامخ فى الافراج عن الزميلين.

نظر الاستشكال امام الدائرة ١٩ محكمة جنايات شمال القاهرة برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوى فى الحكم الصادر بحبسهما لمدة عام والتي كانت محكمة النقض قد قضت بعدم قبول طعنهما على الحكم وتأييد الحكم الصادر بادانتهم! تمنى ان يقبل الاستشكال والافراج عن الزميلين دون أى ضمانات وخاصة بعدما أدانت محكمة أمن الدولة كل ما نشر واكثر ما نشر على محمد عبدالعال أبوسنة.

جريدة المصرى

٢٠٠٣/٦/٢١

د. محمد شاهين

حبس مصطفى ومحمود بكري رسالة لكل من يتصدى للفساد

الصحافة رسالة سامية.. هى مهمة صعبة وليست نوعاً من الرفاهية.. هى حقاً مهنة البحث عن المتاعب.. والتنقيب وراء الفساد وكشف المفسدين..

لذلك فالمرتشون والنصابون وناهبو البنوك والمسؤولون الفاسدون يعتبرون الصحفيين أعداءهم اللدودين، الذين لابد من القضاء عليهم فى أسرع وقت وفى أقرب فرصة، وهؤلاء لهم نفوذ واسع فى السلطة التشريعية الذين استطاعوا تمرير قانون يسمح بحبس الصحفيين وتقييد حريتهم.. ومن ثم قصف أعلامهم وتكليم أفواههم وإغلاق منابرهم.

هذا القانون الذى جعل من الصحفي عدواً للوطن والحكومة.. فى حين أنه أول المدافعين عن الوطن وقضاياه.. ولما انكشف ظهر الصحفي ضاع الأخوان مصطفى ومحمود بكري بعد أن ألقى القبض عليهما وتم اقتيادهما إلى السجن تماماً كاللصوص والقتلة.. جريمتهم أنهما حاولا كشف الفساد.. ومحاربة الفاسدين، الذين ثبت أنهم بالفعل فاسدون من خلال التحقيقات وصدرت ضدهم أحكام قضائية.

بالأمس ممدوح مهران.. واليوم مصطفى ومحمود بكري، ولا ندرى أيًا من الصحفيين عليه الدور ليلقى به خلف القضبان.. وإذا كان هذا هو حال الصحفيين الكبار فما بالكم بالصغار الذين لم ينبت لهم ريش بعد.. ويخيل إلى أنها رسالة فحواها «اضرب الكبير يخاف الصغير».. هى رسالة لكل من يتجرأ على الفساد.. ويكشف الألاعيب والمؤامرات، التى تحاك ضد الوطن، الرسالة تقول: لا تنطق بكلمة فمصيرك هو مصير ممدوح مهران أبداً سيظل الصحفيون يعملون، وستظل أعلامهم تكتب مهما كان الثمن، فنحن فى عهد مبارك عهد الديمقراطية.. إنها دولة مؤسسات وليست دولة ملاكى لبعض المسؤولين.. فقط على

الجميع التكاليف لإلغاء قانون حبس الصحفيين الذي بدأ العمل به في مصر بعد أن ألغى في الدول الأوروبية.

الصحافة يا سادة يا كرام هي إحدى أساسيات النظام الديمقراطي وقد نص الدستور على ضرورة أن تمارس الصحافة رسالتها بحرية لخدمة المجتمع والحفاظ على الحريات والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين. نتفق جميعاً على نزاهة وعدالة القضاء المصري ولا تعقيب على حكم الحبس لكن التعقيب والعيب على القانون الذي روع الصحفيين وأصحاب الرأي.. واقتصر عنهم ثلاثة أسود. فعار علينا ألا نتكاتف جميعاً في سبيل إلغاء القانون الذي حرّمهم من التعبير عنا والتحدث بلساننا.

جريدة النبا الوطني

٢٠٠٣ ٦ ٢٢

مجرد رأى صلاح منتصر سجن الصحفى

الحكومة تتصور أن سجن الصحفى فى قضية رأى هى العقوبة المثالية التى تحرص على تضمينها القانون، فى حين أن سجن الصحفى فى مثل هذه القضايا يضعه التاريخ لحساب الصحفى وليس ضده.. معظم الرواد فى مهنة الصحافة حكم عليهم بالسجن ودخلوه ولكن ذلك لم يقلل من قدرهم سواء فى عيون الناس أو فى حساب التاريخ.. بالعكس أصبح شرفاً فى سجل بعض الصحفيين أنهم سجنوا وتحملوا قيود الحرمان من حرياتهم فى سبيل الدفاع عن القضايا والأفكار والمبادئ التى حكم عليهم بالسجن فيها.. ولذلك لم تعد القوانين فى الدول المتقدمة تسجن أصحاب الرأى إلا عندما تكون الجريمة متعلقة بالشرف وخيانة أمانة الكلمة والتجارة فيها واستخدامها للابتزاز كما حدث من دكتور (تحت الإيقاف إلى أن يتأكد بالفعل أنه حصل على بكالوريوس الطب) محمد عبد العال الذى حكمت عليه المحكمة بالسجن عشر سنوات لأنه حول الصحيفة التى استصدر ترخيصها بحكم رئاسته لحزب العدالة الاجتماعية «إلى مطية لجشعه ضارباً بمواثيق الشرف الصحفية عرض الحائط» وذلك على حد التعبير أو الوصف الذى جاء فى حيثيات الحكم عليه..

وهذه الحثيات لا تختلف فى مضمونها عما ذكره الزميل مصطفى بكرى فى مقالات قديمة جرجره محمد عبد العال بسببها أمام المحاكم وكانت المفاجأة ليس فقط فى الحكم بسجنه سنة على هذه الاتهامات هو وشقيقه محمود وإنما المسارعة إلى تنفيذ الحكم فى نفس الأسبوع الذى صدرت فيه الوثيقة القضائية التى تدمغ محمد عبد العال وتدين تاريخه وتمنع انتسابه إلى مهنة الصحافة.

وقد نختلف مع مصطفى بكري وشقيقه محمود في القضايا التي يكتبانها في صحيفتهما «الأسبوع» ولكن هذه هي حرية الرأي وتعدد الاتجاهات، وأول واجبات من يعمل في المهنة الدفاع عن حرية من يختلف معه في الرأي قبل أن يتفق معه ما دام ذلك يدخل في إطار الرأي والرأي الآخر.

آن للحكومة أن تراجع موقفها من عقوبة السجن للصحفي وأن تعرف أن هذا السجن لا يقلل من قدره ما دامت جريمته لم تمس الشرف، وأنا واثق بأن مصطفى بكري وأخاه محمود على استعداد لتمضية فترة السجن بأكملها والحرمان من حريتهما إذا كان ذلك هو ثمن تحرير الصحافة من فكرة هذه العقوبة وهو ما سيسجل لهما!

جريدة الأهرام

٢٢ / ٦ / ٢٠٠٣

بلدى وحبيبتي
عبد الله تمام

عودة مصطفى بكرى عودة لكل القيم النبيلة

ندعو الله دعوة خالصة صادقة أن يكون الزميلان مصطفى ومحمود بكرى حال قراءة هذه السطور بين أحيائهما وأصدقائهما وقرائهما على طول وعرض الوطن العربى كله حتى تعود البسمة ويعود الأمل من جديد فى غد مشرق تنتصر فيه كلمة الحق ومقاومة الفساد والمفسدين وتعلو قيم الحرية والديمقراطية والعدالة كما هى دائما فوق كل اعتبار تم على أساسه حبس مصطفى بكرى وشقيقه محمود.

عودة مصطفى بكرى عودة لهذه الرموز والقيم جميعاً وليست عودة لشخص احببناه واحترمناه ونقدر قلمه وفكره فقط بل هى عودة لكل معانى المقاومة النبيلة والرفض القاطع لكل مظاهر الفساد والانحلال فى زمن أصبحت الأقلام فيه تباع بالتسعيرة الجبرية والذمم تشتري حتى بالملايين وصفحات الجرائد يتم استئجارها «قانون جديد ومفروش أيضاً» (!)

كنت أعلم تماماً أن قضية حبس مصطفى ومحمود بكرى سوف تستحوذ على كل الاهتمام من جانب كافة الهيئات والمؤسسات النقيابية والفكرية والثقافية والصحفية والمعنية بالحرريات بالإضافة طبعاً إلى الجمهور العريض من قراء وأحباء مصطفى بكرى والذين يحترمون ويقدرون قلمه.

ولكن لم أكن اتصور على الإطلاق أن يسرى هذا الاهتمام حتى عند البسطاء من أبناء أسبوط وحتى الذين لم يقدر لهم فى يوم من الأيام قراءة سطر فى صحيفة.. اهتمام مشوب بالحزن والسؤال والدهشة فى كل مكان يسألون غير مصدقين: هل تم بالفعل حبس الأستاذ مصطفى بكرى؟! وهل يظل بالحبس عاماً كاملاً دون أن نراه فى احتفال «أخبار أسبوط» بعيدها كما عودنا على الحضور والمشاركة كل عام؟!!

كلها أسئلة بسيطة وشديدة التعبير عن هذا الحب الكبير الذى يتمتع به مصطفى بكري بين البسطاء الذين يكونون له كل الحب والتقدير كابن من أبنائهم ورمز من رموز مقاومة الفساد وكشف الوجه القبيح لكل انحراف وتسبب فى وقت لم يعد الوطن يتحمل فيه أكثر من ذلك.

كل هذا يدركه ويعرفه تماماً المواطن البسيط بشعوره وقلبه وبصيرته الشفافة التى لا يمكن خداعها أبداً حتى ولو بحكم محكمة ضد بكري خاصة أن الجميع يعرف تماماً أن هذا الحكم كان نتيجة جرأة وشجاعة فى مقاومة وكشف الفساد وليس 'لا قدر الله' حكماً فى شيء آخر.

والمواطن البسيط قبل العارف بتفاصيل الأمور يدرك تماماً مدى التناقض الحاد فى هذه القضية من أساسها ويعرف أن الشخص الذى تناوله الزميلان مصطفى ومحمود بكري قد حكم عليه بالسجن عشر سنوات كاملة فى ذات القضايا التى كتب عنها مصطفى ومحمود بكري والجميع يحفظ عن ظهر قلب الحثيات التى تم على أساسها سجن هذا الشخص - محمد عبد العال رئيس حزب العدالة ورئيس تحرير جريدة 'الوطن العربى' - والجميع يحفظ أيضاً وصف المحكمة لمحمد عبد العال بالغدر والغش والخداع والابتزاز والافساد والجشع وهو ما لم يتجاوزه الزميلان مصطفى ومحمود بكري بالنشر بل كان وصفهما له أقل من ذلك بكثير ورغم ذلك اعتبره القانون سباً وقدفاً يستوجب حبسهما.

الغريب فى الأمر أن البسطاء من أبناء بلدى الذين يدركون كل ذلك يلتفون حولى ويناقشون كافة هذه التفاصيل معى ولا أكون مبالغاً إن قلت إنهم يناقشون الموقف القانونى لحبس مصطفى بكري وكأنهم أصبحوا بين يوم وليلة خبراء فى القانون والتشريع . ويطرحون السؤال الأهم فى هذا كله: إذ كيف يتم حبس بكري وقد صدر حكم بالسجن على الشخص الذى تناوله بالنشر وكان سبباً فى صدور حكم الحبس عليه أى أن الحكم بسجن محمد عبد العال متعلق بحبس مصطفى بكري لأنه صدر فى نفس القضايا التى تناولها بكري بالنشر: قضايا 'الغدر والغش والخداع والابتزاز والافساد والجشع'.. بعد أن

حول جريدة «الوطن العربى» لعزبة خصوصية يمارس من خلالها كل وسائل هذا الفساد والابتزاز؟!

ولأننا ندرك تماماً أن مقاومة الفساد والمفسدين ليست جريمة وكشف الحقائق وإيضاح الصورة على طبيعتها ليست جريمة وإعلاء شأن قيم العدالة والوطنية ليست جريمة.. لذلك كله ندرك أن مصطفى بكرى ومحمود بكرى سوف يكونان بين أحبائهما قريباً إن لم يكونا بالفعل لحظة قراءة هذه السطور.

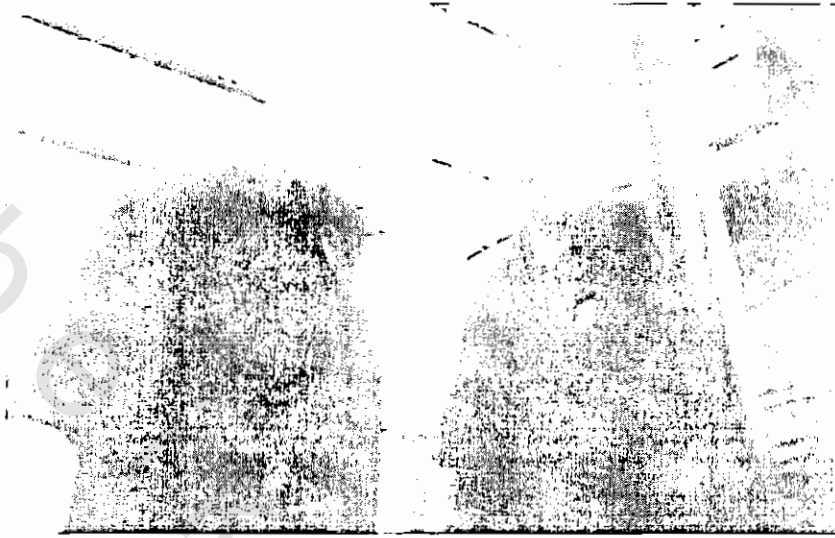
جريدة أخبار أسبوط

٢٠٠٣/٦/٢٤

oboi.kandi.com



محمود بكري يتحدث من خلف الأسوار



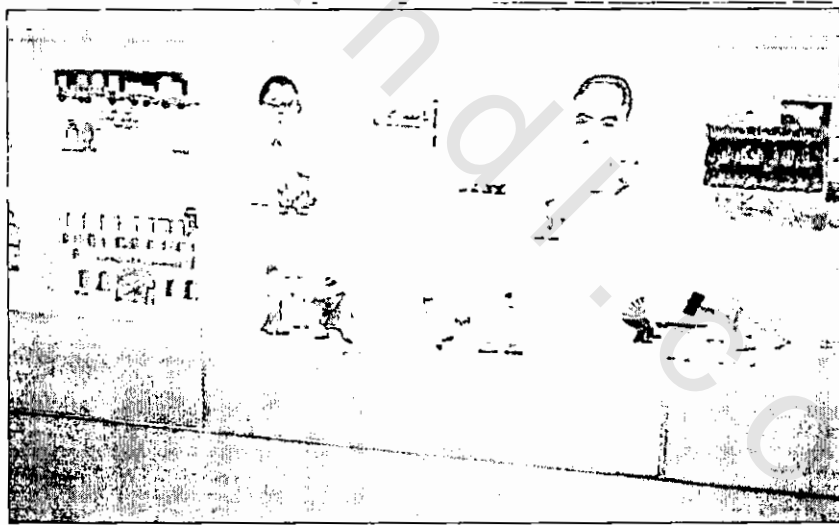
محمود ومصطفى بكري خلف القصبان وكلّهما ثقة وإيمان بموقفهما الوطني



جنود .. ومتضامنون مع مصطفى ومحمود بكري امام سجن طردة



أحد المؤتمرات التي أيدت موقف محمود ومصطفى بكري



رسوم كاريكاتورية تضامنا مع الأخوين بكري

obeikandi.com

تحت الحزام
بقلم: عبد النبي عبد الستار
المتاجرون بمصطفى ومحمود بكري..!

أبدا.. لم أكتب طوال عمري الا قبل اسبوعين

أبدا.. لم تعرف الأحزان طريقها إلى قلبي الا عندما اخبرني زميل لى بنأ القبض على أنبل واشرف واطهر واجراً من عملوا فى بلاط صاحبة الجلالة.. زميلي وصديقي واخي وسندي مصطفى بكري وشقيقه دمث الخلق محمود..

لم اتصور أبداً ان الشقيقتين كان عليهما دفع الثمن، ثمن عشق الوطن، ومواجهة جنرالات الفساد واباطرة الافساد، لم اتخيل ابدا ان للفساد (قوماً) يحمونه..!

لم اتخيل ابدا ان حب مصر ضريرة يجب ان يدفعها الشرفاء.. وهذه الضريرة قد تصل إلى السجن.

على مدى اسبوعين وأنا فى حالة دهشة وذهول مستمر.. احاول هضم ما حدث أو حتى استيعابه.. رغم يقيني انه لا مجال للتعجب والاندعاش فى ظل معايير مختلفة واوضاع معكوسة واوراق مخلوطة!!

ورغم ان الجميع كان يؤكد لى ان مصطفى ومحمود بكري يتمتعان بروح معنوية عالية والابتسامة لم تفارق وجهيهما الا اننى كنت اشعر بمدى الالم والاحساس بالقهر الذى يعتصر الاخوين بكري.. فالسجن ذل ومهانة حتى ولو كان جنة الله الموعودة.

والمثير للدهشة ان بعض المتورين مازال يردد الاسطوانة المشروخة بان القانون.. قانون، ويطبق على الجميع والكل فى السجن سواسية.. فالكلمة الآن تعامل معاملة قطعة الأفيون أو تذكرة الهيروين أو «باكته» البانجو أو السلاح الأبيض أو قرن الغزال.. الكلمة الآن.. رجس من فعل الشيطان.

مصطفى بكري وشقيقه في السجن مع القتلة والقوادين والمهربين وتجار المخدرات ومهربى العملة ولصوص المال العام.

الاخوان بكري يدفعان ثمن عشق الوطن.

وأكثر ما ألتى منذ دخول مصطفى ومحمود السجن هو ان البعض حاول استغلال جسهما والاتجار بهما واتخاذهما مجالاً للمزايدة والمتاجرة ومادة خصبة للدعاية خلال انتخابات مجلس نقابة لم تتم وتأجلت لاجل غير مسمى. كدت انفجر غضبا وانا أسمع من يعد بانه تلقى وعدا بالافراج عن الاخوين بكري قبل عيد الاعلاميين.. أو من يعد باجراء اتصالات على أعلى المستويات لاطلاق سراحهما.

أما الذين شمتوا وهملوا ورقصوا، أقاموا الافراح واللبالي الملاح ابتهاجا بحبس الاخوين بكري، فيكفى حجم الكراهية التى يكنها لهم كل صحفى شريف.. كل قلم نظيف.. كل عاشق لتراب هذا الوطن.

وان كانت محنة السجن قد كشفت مدى الحب والعشق الذى يحمله صحفىو مصر لمصطفى ومحمود بكري فسوف يأتى يوم يدرك الجميع ان مصر للشرفاء فقط، وان ما يحدث احيانا مجرد خلل مؤقت.. صدقنى يا بكري.. بكرة مصر.. ترجع مصر.. رغم انف السفهاء.

سر اسرارى

لو قتلونى يا عمرى ولم يبق لى اثر.. قولى عنى يا عمرى.. قتلوه حثلة البشر!!

"وحسبنا الله ونعم الوكيل".

جريدة المصرين

٢٠٠٣/٦/٢٤

أبجديات
مؤمن أحمد

السجن للجدةعان

لم أصدق يوماً هذه المقولة، رغم أننى جربت مرارة السجن مقابل إبداء رأى.
فالسجن لا ينبغى أبداً أن يكون للجدةعان.. وإلا فكل من خارج السجن ليسوا كذلك.
هى كلمة تقال لمواساة أولئك الذين تلقى بهم تناقضات الواقع والمجتمع خلف
الأسوار.

وقد ألقى سجن مصطفى ومحمود بكرى - الزميلين العزيزين - بظلال من الكآبة
والمرارة على الصحفيين فى مصر، حتى الإفراج عنهما مساء الاثنين الماضى.
احتشد مواطنون وصحفيون وسياسيون وفنانون وشخصيات عامة فى قاعة المحكمة
منذ صباح الاثنين الباكر انتظاراً لعدالة القضاء.. كانت أعصاب الجميع متوترة مشدودة فى
جو حار وخانق، والكل يتساءل: هل سيرآن أم...؟!
كانت ثمة مشاعر معقدة ومركبة تلف المكان.. وكان ثمة حكم شعبى بالبراءة، ينتظر
فقط تصديق القضاء، الذى يعتبره الشعب حصنه الأخير.

تأملت المشهد بعين قلقة، ما لبث أن عاد إليها هدوؤها بدخول أخوى العزيزين
«محمود ومصطفى» إلى القاعة وسط تصفيق الجميع وكأنهما عريسان فى يوم عرسهما
جلسا فى القفص وراحا يتبادلان التحية والكلمات الطيبة مع الحاضرين، وعندما رآنى
مصطفى هتف: أحبيك يا مؤمن على ما تكتبونه فى الصدى، فدمعت منى العينان، وقلت
لهما: أثق أننا سنلتقى قريباً فى رحاب الحرية.

كان محمود مصاباً بخدش فى جبهته، فسألته هل هناك ما يسوء؟

قال ضاحكاً: لا.. فقط هي كرة القدم التي لعبناها في السجن. فأجبت: ربما أمكن لنا أن نلعبها غداً في أحد شوارع أو ساحات القاهرة.

هنا لمست رغم التوتر الذي يسود القاعة - مدى رباطة جأش مصطفى ومحمود ومعنوياتهما العالية جداً.. وشعرت بأن الله سينصفهما.

بعد قليل دخل إلى القفص شخص آخر، علمت منه أنه محكوم عليه بخمس سنوات في قضية مخدرات (!!) ثم تلاه شخص آخر يشبه الممثل الهندي «اميتاب باتشان» وهو يحاكم في قضية أموال عامة.

قلت لنفسى: كيف يستقيم هذا الوضع: أصحاب الرأي والقلم.. في نفس القفص مع اللصوص وتجار المخدرات؟!

هنا عاودتنى الكآبة والمرارة المركبة، وقلت: نذر عليك يا مصطفى بعد خروجك من هذه المحنة أن تجعل القضية الأولى لـ «الأسبوع» هي: المطالبة بالحوافى بعقوبة السجن فى قضايا الرأى.

نذر على «الأسبوع».. ونذر علينا جميعاً أن نقف بأكثر قدر من الصلابة ضد استمرار المواد التى تعاقب أصحاب الرأى والقلم بالحبس. فلسنا أقل من الأردن والمغرب اللتين فعلتا ذلك، ولن نقول أوربا أو أمريكا.

ويا صديقى العزيزين: مبارك علينا وعليكما عودتكما شامخين قوين مرفوعى الرأس.. مرتاحى الضمير.

moemen@swissinfo.org

جريدة الصدى

٢٠٠٣/٦/٢٥

فضاء

بقلم: أحمد ذيبان

قضية بكرى وحرية الصحافة

الصحفيون ليسوا «مجتمع ملائكة» فهم إفراز لما هو موجود فى الواقع بما فيه

غث وسمين.. والصحفى يخطئ ويصيب كما الآخرون، والأهداف التى يسددها فى إطار رسالة الصحافة قد لا تنعكس عليه بالخير العميم لكن خطأ واحداً ربما يكلفه الكثير من المعاناة والخسائر المادية والمعنوية، وبضمن ذلك الوقوف خلف القضبان، وتكون المأساة أكبر إذا كان «الخطأ» مجرد شبهة وغير مثبت، أو أن جهة مغرضة تقف وراء استهداف الصحفى لأسباب تتعلق بنقد ممارسات خاطئة، تضر بالمجتمع كالفساد مثلاً.

كان بذهنى الكتابة عن قضية الزميلين «الأخوين» مصطفى بكرى رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» المصرية وشقيقه محمود نائب رئيس التحرير بعد ايداعهما السجن مؤخراً، وقبل أن يفرج عنهما أمس الأول مع حرمانهما من السفر إلى أن يحسم القضاء قضيتهما، وقد كان الإفراج نبأ ساراً، لكن واجب الكتابة والتضامن مع الزميلين لا يزال قائماً لأنه يتعلق أولاً بحرية الصحافة، وثانياً: لأن الزميل مصطفى بكرى صوت عروبي شجاع فى الشارع المصرى جدير بالاحترام.

أما الشئ الأغرب فى قضية توقيف «الأخوين بكرى» أنهما أودعا السجن تنفيذاً لحكم سابق بناء على دعوى بقضية قذف وسب أقامها ضدهما محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية المصرى حيث حكم عليهما بالسجن لمدة عام.. لكن الشئ الأطرف أن قضية «القذف والسب» تعود إلى أن صحيفة «الأسبوع» التى يصدرها الإخوان بكرى نشرت أدلة ووثائق تتهم عبد العال بالفساد والرشوة، وقد حُكم على عبد العال بالسجن عشر سنوات بناء على ما نشرته «الأسبوع» حيث اعتمدت المحكمة المعلومات المنشورة كأدلة ضد عبد

العال.. فكان ذلك بمثابة إبحار صحفي جرى.. فكيف تحول ذلك إلى قضية قذف ضد عبد العال؟ وما يتبعه من الحكم على الأخوين بكرى بالسجن لمدة عام، لعله أمر غريب صعب على الفهم!!

ليس من حق الصحفيين المطالبة بأن يكونوا فوق القانون.. فذلك يعنى اعتداء على حقوق المجتمع وحرية، لأن مهنة الصحافة شائكة ورسالتها تعنى مباشرة بقضايا الناس أفراداً ومؤسسات.. وبضمن مسئوليتها المراقبة والمساءلة وكشف الخطأ والفساد.. فى ظل ولاية حكومات عربية تضيق بحرية الرأى ومجتمعات لم تألف بعد مبدأ النقد وتحت سلطة قوانين متحركة ومتغيرة باستمرار وفقاً لمصالح وأمزجة الجهات النافذة، ذلك كله يجعل العمل بمهنة الصحافة أشبه بالسير فى حقل ألغام، الأمر الذى يتطلب أن تشكل محاكم خاصة للنظر بقضايا النشر والصحافة تأخذ صفة الاستعجال وأن لا تكون إجراءاتها معيقة للمهنة أو معطلة لمصالح الصحفيين، كالنسب بإيقاف مؤسسة صحفية عن العمل، وأن يكون لنقابات الصحفيين حضور فاعل فى معالجة هذه القضايا.

theban100@hotmail.com

جريدة الراية

٢٠٠٣/٦/٢٥

مرافئ

بقلم: العزب الطيب الطاهر

انتصارا للجماعة الصحفية فى مصر

أن تعيد المحكمة الإدارية العليا فى مصر الأمور إلى نصابها فيما يتعلق بانتخابات النقيب ومجلس نقابة الصحفيين فإن ذلك يعد انتصاراً للجماعة الصحفية على ما أسميته بقوى الظلام التى تناهض الضوء الفارد اشعرته على النقابة تحت قيادة إبراهيم نافع.

ليس من قبيل المجاملة - وهو أمر سوف اتهم به بلا شك - القول بموضوعة إن نافع تعامل مع منصب النقيب ليس من منظور إضافة وضعية مهنية أو اجتماعية له.. ولكنه تعامل معه استناداً إلى رؤية تهدف إلى الارتقاء بمهنة الصحافة ليس من حيث الكم والتقنية والأدوات المهنية المتعارف عليها ولكن من حيث الحرية ويكفيه مجازاً قيادته لمعركة إقصاء القوانين التى أراد مطرزوها النيل من وضعية الصحافة والصحفيين فى مصر وما زال يقود هذه المعركة باتجاه إقصاء النصوص التى تشكل عائقاً حقيقياً أمام حرية الجماعة الصحفية فى مصر وبالذات نصوص الحبس وهى النصوص التى تمثل سيفاً مشرعاً على رقاب الصحفيين وهو ما تجلّى فى الحكم الصادر ضد الكاتب الكبير محمود السعدنى وضد الشقيقين مصطفى ومحمود بكرى.

وعندما يخوض رجل مثل هذه المعارك رغم أنه يرأس تحرير أكبر صحيفة قومية فى مصر والعالم العربى وواحدة من كبريات الصحف العالمية التى تصدر المواقع الخمسة عشر الأولى فإن ذلك يضاف إلى رصيده الإيجابى.

لقد انحاز نافع إلى الجماعة الصحفية حرية وتعزيزاً لدور الصحافة فى المجتمع المصرى وفى فترات توليه منصب النقيب شهد الصحفيون أوسع شبكة من الخدمات تقدم لهم فى كل الميادين.. ولكن ثمة من لا يرغب فى أن تحظى الجماعة الصحفية فى مصر بهذا التميز

فى الأداء النقابى الذى لم يقتصر على قضايا المهنة ورجالها وإنما تحولت نقابة الصحفيين إلى واحدة من أهم مؤسسات المجتمع المدنى تتفاعل مع الأحداث الوطنية والقومية ونافع فى المقدمة دوماً.

من ثم أقول.. إن الجماعة الصحفية ما زالت فى حاجة إلى حركة واداء وفاعلية ودور وقادة إبراهيم نافع على الأقل هذا رأى أغلبية هذه الجماعة والتي انتمى إليها على مدى أربعة انتخابات خاضها وحصد فيها أعلى الأصوات تحت إشراف قضائى كامل.

ونحن بانتظار المحطة القادمة.

السطر الأخير:

مراكبى منذ رحيلك أيا مسافرة للنهر

بلا أشعة..

وزادى بلا ماء..

حضورى فى غيابك حقول دوغما سنابل.

جريدة الراية

٢٠٠٣/٦/٢٦

كلمة صدق
بقلم: مصرى البرديسى

لا أمة بدون صحافة حرة
ولا صحافة حرة بدون أمة!!

هذه المقولة ردها السابقون لنا ونحن اليوم نردها كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة لما نشاهده يوميًا من تجاوزات ضد حرية الفكر والرأى للإنسان المصرى فالذى حدث للصحافة المصرية والصحفيين فى السنوات العشر الأخيرة ابتداء من قانون ٩٣ لسنة ٩٥ إلى يومنا هذا من اعتقالات وسجون لبعض الصحفيين يعد انتهاكًا صارخًا لحرية الديمقراطية والصحافة المصرية فهنا نتساءل: إذا كان الصحفى الذى يعتبر لسان حال أمته والحامى المدافع عن حقوق المواطنين البسطاء والموضح للحقائق وكاشف بعض الفساد لبعض المفسدين يتم حبسه فى قضية نشر وهذه القضية حقيقية وليست مفبركة كما يفعلها البعض !! فكيف يراه المواطن المصرى بعد ذلك؟

وهو ما حدث للزميل مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» الذى تم حبسه فى قضية نشر حقيقية وليست ادعائية.. أرى أن حبس الزميلين مصطفى ومحمود بكرى يعد وسامًا على صدرهما ويثبتهما فرسانًا بين زملائهما الصحفيين المصريين الذين لم يهدأ لهم بال منذ أن وطئت أقدامهما أرض سجن طره وهم فى اعتصام دائم فى نقابة الصحفيين مع انعقاد مؤتمرات متواصلة يوما تلو الآخر إلى أن تم الإفراج عنهما يوم الأربعاء الماضى وسط فرحة غامرة بين زملائهما الصحفيين وخرجوا فى موكب مشرف إلى مقر جريدتهما «الأسبوع» بجوار القضاء العالى بالقاهرة واستأنف الزميلان عملهما وسوف نرى كلماتهما التى حرمتنا منها طوال فترة حبسهما فى سجن طره.

جريدة أخبار الصعيد

٢٠٠٣/٦/٢٧

obeikandi.com

محمد رفعت

سارق الفرح من عائلة «بكرى»

كان الاخوان بكرى على موعد مع السعادة الأسبوع قبل الماضى .. أكثر من فرحة كانت فى انتظارهما خلاف فرحتهما - مع كل الناس - بصدر حكم القضاء العادل بتغيب المدعو محمد عبد العال خلف الأسوار لمدة عشر سنوات جزاء تصرفاته التى طالت الكثيرين لذا فدعاء «اللهم لا شماتة» لم يكن فى محله بعد صدور الحكم وإلا لا معنى للقصاص الحق ولا معنى على الإطلاق لقيمة العدل ولا لمضمون العدالة.. لذا كانت فرحتهما - وهذا حقهما - غامرة بحكم القضاء العادل والسعيد.

لكن خلاف ذلك كانت هناك أكثر من فرحة تنتظرهما أهمها هو بروز المقاومة اليومية المنظمة للاحتلال الأمريكى للعراق بعد فترة قبول بالأمر الواقع يراها البعض طويلة نسبياً ويراهم آخرون قصيرة نسبياً أيضاً .. لكنها مرت على الاخوين بكرى كدهر كامل لذا كانت أخبار العمليات الفدائية هناك مبعث الفرح والسرور عندهما مثلهما كسائر المصريين والعرب.

ثانى فرحة كانت تنتظرهما هى نجاح أبنائهما بالمراحل الابتدائية والإعدادية بعد أن بدأت بشائر النتائج المدرسية تتوالى من هذه الفرحة إلى الفرحة الكبرى التى تنتظرها عائلة بكرى بكاملها وهى نجاح الأميرة «نانسى» الابنة الكبرى للأستاذ مصطفى فى الثانوية العامة.. فهى أول حفيد للعائلة ونجاحها نجاح للجميع ويكفل - مبدئياً - جهود ومجهود الأسرة كلها بالنجاح والسعادة وهذه هى الفرحة الغالية التى كان ينتظرها آل بكرى.

أما الفرحة الرابعة فكانت وضع حجر الأساس لمبنى «الأسبوع» فى السادس من أكتوبر بعد أن تسلمت «المؤسسة» أرض فضاء كانت قد حجزتها هناك.. لبناء مؤسسة صحفية

كبرى يتم وضع حجر الأساس لها الآن على أن يتم بناؤها في المستقبل عندما تأتى الفرصة لذلك.

وخامس فرحة كانت انتخابات النقابة التى تشكل لهما موسماً دورياً للحصول على بعض حقوق الصحفيين كل عدة أعوام لكن «رأس» محمد عبد العال تطل من جديد لتخطف «الأفراح» من أصحابها .. ثم تخطف أصحابها مؤقتاً من أسرة بكرى بالقاهرة وقنا ومن أسرة «الأسبوع» المنتشرة الآن فى كل أنحاء مصر .. طولها وعرضها وبكل امتدادها الواسع الكبير .. أسرة الأسبوع لا تتوقف الآن عند حدود أسماء وكيانات العاملين بها .. إنما أسرة الأسبوع بأصحابها ومحرريها وموظفيها وعمالها وأيضاً قرائها .. ويبقى الأمل أن تعود الفرحة لأصحابها .. ويعود أصحابها .. للجميع.

مجلة أفراح

٢٠٠٣/٧/..

جرة قلم أحمد رفعت

الشقيقان

الملاحم مصرية أصيلة.. سمراء بسمرة طين النيل العظيم.. سمرة الأرض الطيبة تحمل من التحدي والصلابة أكثر من أى شىء آخر.

العيون.. سوداء كاحلة.. ترمش بالذكاء والعزيمة والإصرار وأحياناً بالخرج والحياء خاصة عند التعرض للمدح أو الشكر على الواجب وغير الواجب.. أما الشعر أسود مجعد لا ينبئ أن صاحبه عرف الرفاهية أو نشأ عليها أو تربى فيها وإنما العكس التام هو الصحيح من حياة خشنة كانت وظلت محل فخر أصحابها بها.. وسبباً فى النجاح إلى حد صناعة المستحيل فى قاهرة المعز وسط زحام من المعارك.. والدسائس والمؤامرات.. لكن المغامرات المنضبطة لها الغلبة فى نهاية الشوط الذى لم ينته بعد فى مباراة متعددة الأنواط.. والوجه فى مجمله يحمل كل آيات التواضع.. إنها العلامة المميزة التى باتت مسجلة باسمهما.

أولهما أكبرهما.. محمد مصطفى بكري - مع حفظ كل الألقاب - اشتهر باسم والده فصار مصطفى بكري الاسم الصحفى المعروف للصحفى اللامع محمد مصطفى بكري.. المعارك والأصدقاء أكثر الأشياء فى حياته.. الذاكرة للناس ولولاها لضاعت منه أشياء وأشياء وربما فاق أصدقاؤه الحد الأقصى لأصدقاء أى شخص آخر.. هناك فى كل قرية أو نجع أو مدينة.. وهنا فى كل حى وفى كل دار صحفية وفى كل حزب سياسى تجدهم.. وبعيداً عن هنا أو هناك تجد اصدقاء الخارج فى كل مكان من الأردن إلى تونس ومن سوريا إلى السودان ومن الإمارات إلى فلسطين وكلهم - ما شاء الله - يحفظ اسماءهم وألقابهم وأعمالهم وربما عناوينهم.

أما عن المعارك فحدث عنها ولا حرج من داخل المؤسسات الحزبية إلى المؤسسات

القومية ومنهما معاً إلى معارك مع مؤسسات أخرى من مصر اليوم إلى مصر الفتاة إلى 'مونت كارلو' ومن الحزب الناصري بمعاركه التي تكفى لكسر أى مناضل إلى الأحرار وفى كل معركة ألف معركة أخرى حتى كان الاستقرار فى "الأسبوع" التي تحولت إلى مؤسسة كبرى تناطح المؤسسات الكبرى لأخرى فى كل مكان.. أما صاحب المعارك فهو طيب القلب يحمل صفات الابن الأكبر لأى عائلة.. حنون.. ودود.. عصف.. مسامح مع من يحب.. عنيد إلى ما لا نهاية مع من يكره.. ومن يكرههم فرضوا عليه.. وهل هناك نجاح بدون كراهية بعض الآخرين؟

وطوال ما يقرب من خمسة عشر عاماً عرفته بشكل يومى ولصيق ومطلع على كل الأمور.. كل العام منها تقريباً وبعض الخاص أشهد أنه عف اللسان ويمتلك من الأخلاق والصفات الحميدة ما يمكنه من أسر القلوب ولتثام الناس حوله والجزع الذى أصابهم بعد خبر الحكم عليه له ما يبرره فهو يحسن معاملة الصغير والكبير.. يحترم الغنى والفقر على السواء وللمظلوم عنده مكانة خاصة وللكادحين لديه تقدير مضاعف.. يقرأ الناس بسرعة مذهلة وإن كانت عاطفته تجعل تقديراته تخونه فى بعض الأحيان حيث يثق فى من لا ثقة له ويعطى الأمان لمن لا يستحق الأمان.. لم أره مرة واحدة يعنف زميلاً أمم آخر وإن حدث يحدث برفق وسرعان ما يداوى أى جراح تنشأ لذلك بوسيلة أو بأخرى ومؤسسته "الأسبوع" هى المؤسسة الوحيدة التى يخيم عليها الجو العائلى ويحكمها قانون القبيلة بكل تفاصيله بما فى ذلك فض المنازعات بين أعضائها بالأعراف المتعارف عليها ثم يرفع الأمر لشيخ القبيلة "هو" إذا لم تستطع الدوائر الأقل حل النزاع!.

هذا الجو الأسرى والعائلى يفرض عليه - أو يفرض هو على نفسه - أن يكون موجوداً ومتواجداً فى كل المناسبات.. فى الأفراح وفى الأتراح أخاً كبيراً مباركاً أو مواسياً راعياً لبعض المناسبات أحياناً ولا ترى فرداً من هذه العائلة "عائلة الأسبوع" يمرض أو يتعرض لمكروه إلا وتراه يسارع بالمشاركة الفعلية أو المعنوية متحملاً نصيبه فى الأمر من جيبه الخاص أو من جيب مؤسسته وكلاهما فى الواقع جيبه ومن الأمور الطبيعية أن يطلب منه

أحدهم أن يساعده - أو أحد أفراد أسرته - فى أمر ما ولا يتأفف إذا تكررت الطلبات تتبعها الطلبات بل تجده سعيداً بذلك يسعد بسعادة الآخرين.. وإذا كان التعيين فى أى مؤسسة صحفية حلم الأحلام والحصول بعد ذلك على عضوية نقابة الصحفيين هو الحلم المستحيل الذى يكاد يكون الكابوس المزعج والهاجس الدائم لكل المحررين فى المنطقة الانتقالية ما بين التعيين وعضوية نقابة الصحفيين حتى إن الكثيرين أو الأغلبية حصلت على هذه العضوية وهم على مشارف الأربعين وبعد سنوات طويلة من العمل فى بلاط صاحبة الجلالة إلا أن الأمر فى الأسبوع مختلف تماماً ففى سنوات تجاوز عدد الصحفيين المعيّنين والحاصلين على عضوية نقابة الصحفيين ما يزيد على تسعين محرراً وهو عدد حراى بالنسبة للمؤسسات المختلفة ويجعل كل المحررين فى غير «الأسبوع» يعصون على الأنامل من الغيظ وكل ذلك لأن رئيس المؤسسة لا يتلذذ بإذلال الآخرين ولا من بتحقيقهم وإيذائهم.

أما فى المهنة فأنت أمام صحفى كبير فهو - بخلاف الموهبة - تجادل معه ولا يتأفف ويترك نيابة عنه فى الإشراف النهائى على تنفيذ الصحيفة طالباً منك أن تعدل ما تراه حتى ولو فى مقاله هو شخصياً دون تعال أو تكبر أو غرور ولا يقرر أمراً إلا بعد مشورة اللهم إلا ما يخصه وحده بل وأحياناً فيما يخصه وحده.

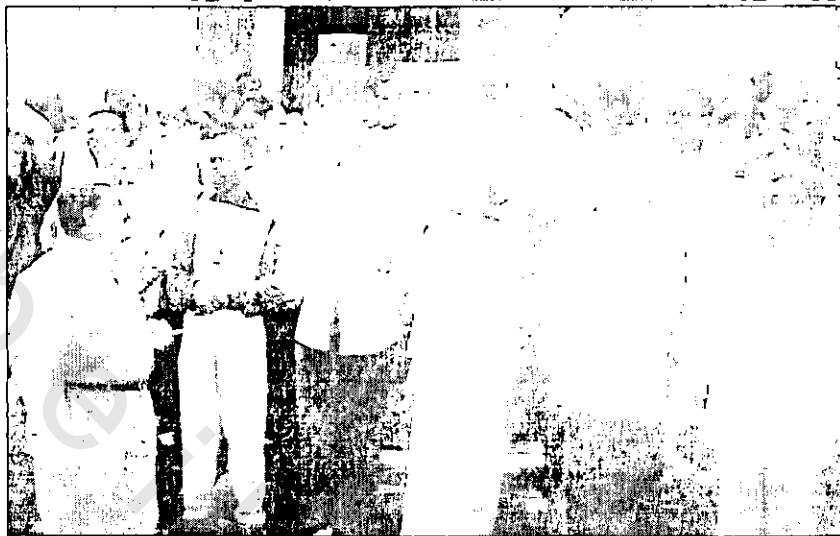
الثانى هو الشقيق الأصغر محمود الذى حمل - هذه المرة - اسمه الحقيقى كاملاً «محمود مصطفى بكرى».. استفاد كثيراً من وجود شقيقه مصطفى فى حياته.. وعاش معه كل معاركه ولم يتخلف عنه حتى فى السجن.. عانى وقاسى وتعب حتى يصبح محمود بكرى الصحفى الذى نعرفه وتعرفونه.. و«محمود» - مع حفظ الألقاب - يتمسك بتقاليد الصعيد تمسكاً صارماً لا حدود له ربما بحكم علاقاته وتوجهاته وهو السند الأوفى لشقيقه وقرّة عينه.

أما كلاهما فلا رذائل له.. بعيدان عن مواطن الشبهات.. بران بوالديهما.. حريصان على صلة الرحم بأهلها وصلة القربى بأقربائهما وأبناء بلديهما. فك الله أسرهما

وأعادهما إلى ذويهما وأحباتهما وقرائهما وجعل حبسهما - إلى حين عودتهما - اعتكافاً له وحده وعبادة له سبحانه وتقرباً إليه عز وجل وتكفيراً عن خطاياهما وعزّة عن الشر وهدة من المعارك وراحة من أئين المظلومين وفساد الفاسدين وبقاء الخائبيين في مواقعهم وحقن الفاشلين ولعنات الغيورين .. وظلم الظالمين .. اللهم آمين .. آمين .

مجلة أفراح

٢٠٠٣ / ٧ / ..



نرفض حبس الصحفيين



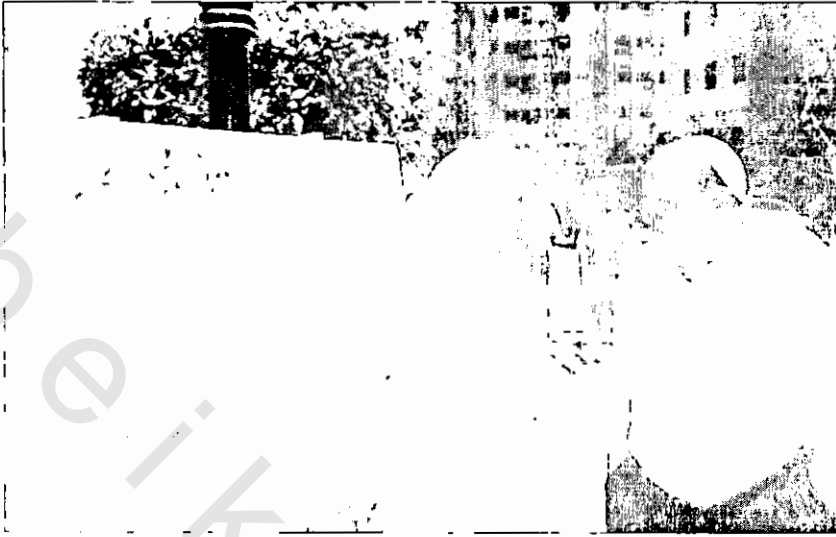
حبس الصحفيين.. اغتيال للحرية



أسقطوا قوانين الحبس للصحفيين



محمود الشناوي وسعيد عبد الخالق مع الزملاء علي سلاله نقابة الصحفيين



تضامن شعبي .. مواطن يسأل والزميلة نجوي طنطاوي ترد



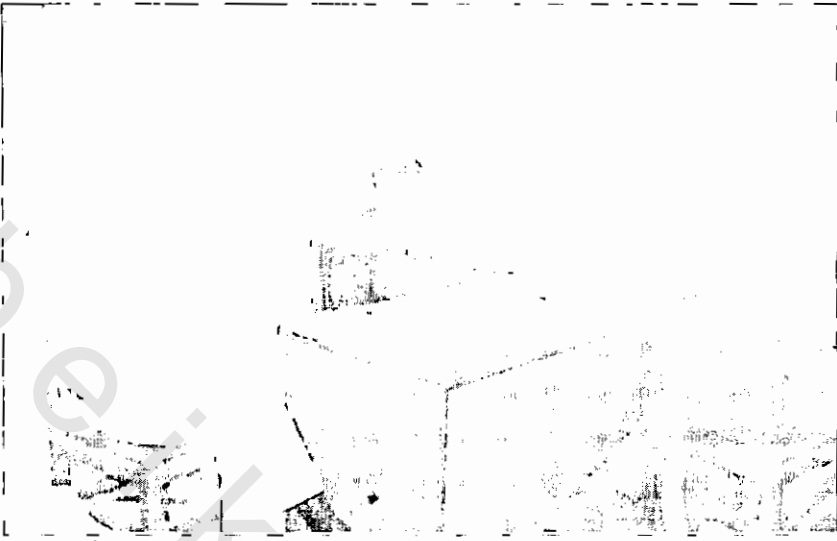
أصوات الغضب في مواجهة قوانين حبس الشرفاء



الزميل سيد الحماري يتف للحرية



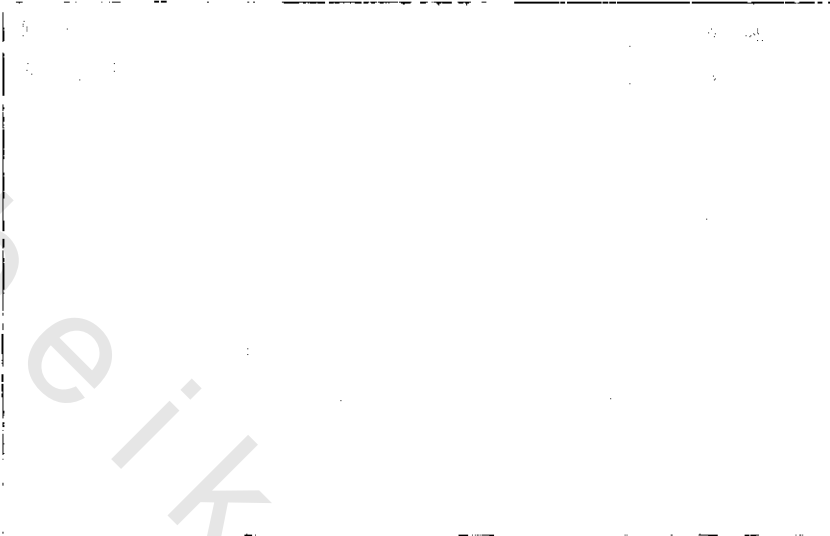
الزملاء بالاسبوع مع نقيب الصحفيين السابق إبراهيم نافع



الفنان حمدي أحمد مع الزميل عبد الفتاح طلعت مدير تحرير الأسبوع بمقر الصحيفة



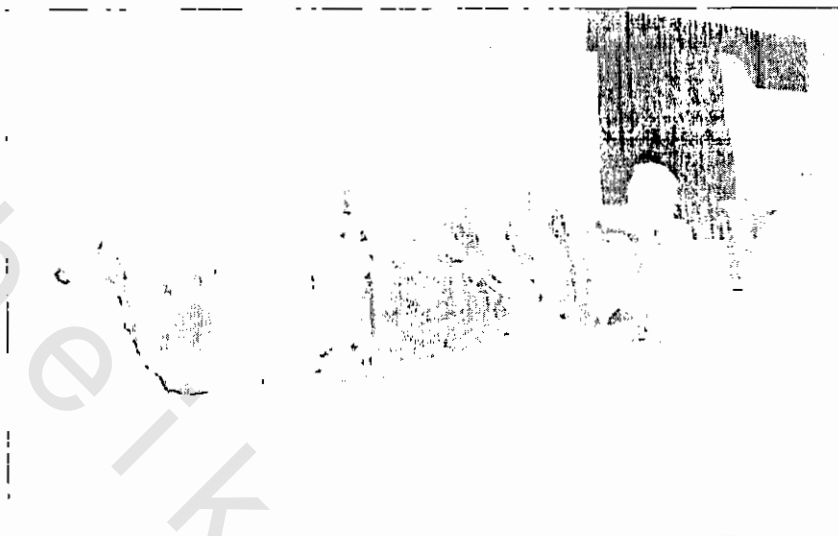
الراحل فكري مكرم عبيد في مقر الأسبوع وبيدو الزميلان عازي علي عازي
وعبد الفتاح طلعت



الصحفيان نبيل عمر وعبد الرزاق حسين يتضامنان



حمدين صباحي ومحمد عبد القلوس في مقر الأسبوع



الراحلون: المستشار عوض المروانقيب كامل زهيرى والمجاهى عادل عيد
والدكتور يحيى الجمل فى مؤتمر التضامن مع الأخوين بكري



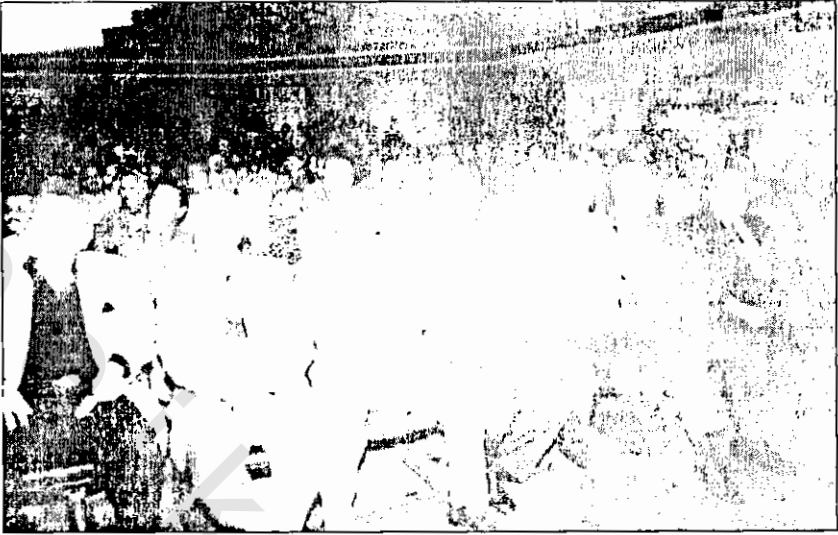
طارق علام ومحمد عبد العليم ومحمود الشاذلي يتقدمون الصفوف



الراحل محمد عودة بين يوسف الشريف وعبد العظيم مناف



الزملاء عبد العال الباقوري ورفعت رشاد، مسعد إسماعيل ونجوي طنطاوي



الفنان سامح الصريطي والمحامي محمد الدماطي والشاعر محمد بغدادي
والكاتب الكبير خيرى شلبي



رفعت بشير عضو مجلس الشعب السابق وتبدو زينب عبد الله رئيس القسم الديني بالأسبوع



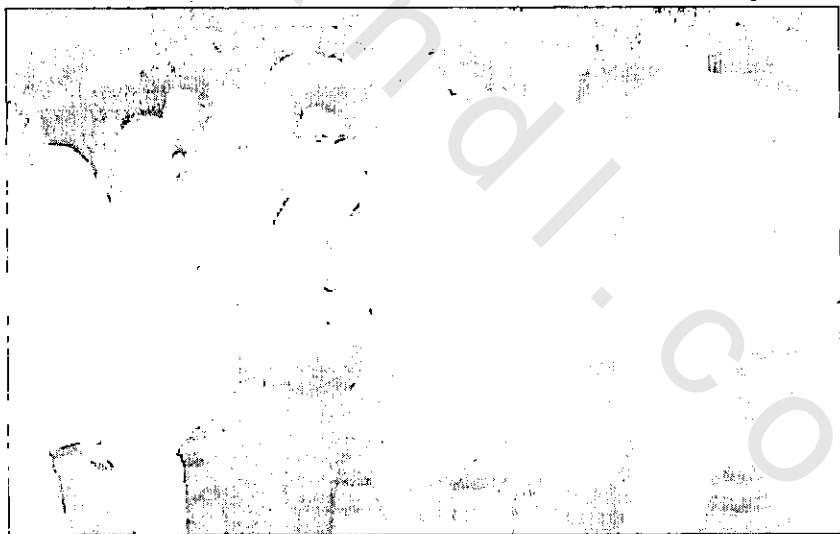
ممدوح الليثي والسيد الغضبان وإبراهيم بدرأوي



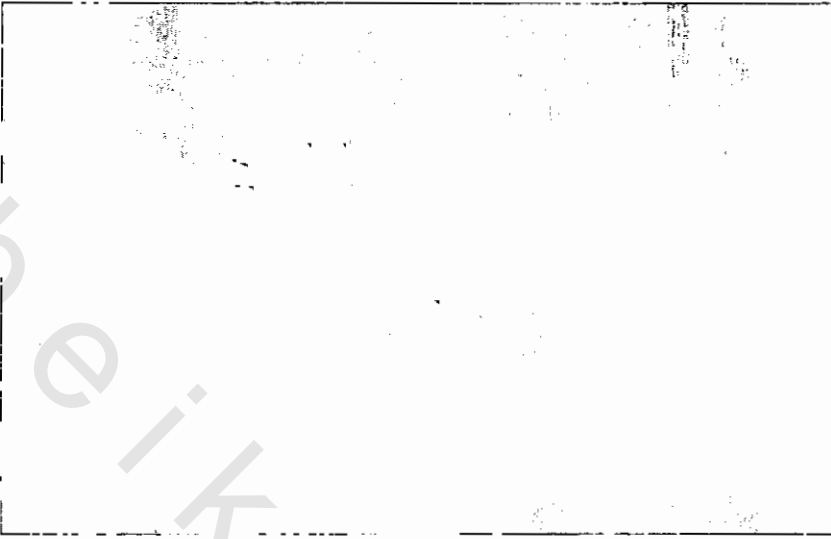
الفنان أحمد بدير والدكتورة نادية حسني والفنان حمدي أحمد والرامي عبد المنعم عيسى



كابتن طيار علي مراد والزملاء صلاح عبادة وأيمن مسعد والشافعي محمد وهاني فتحي



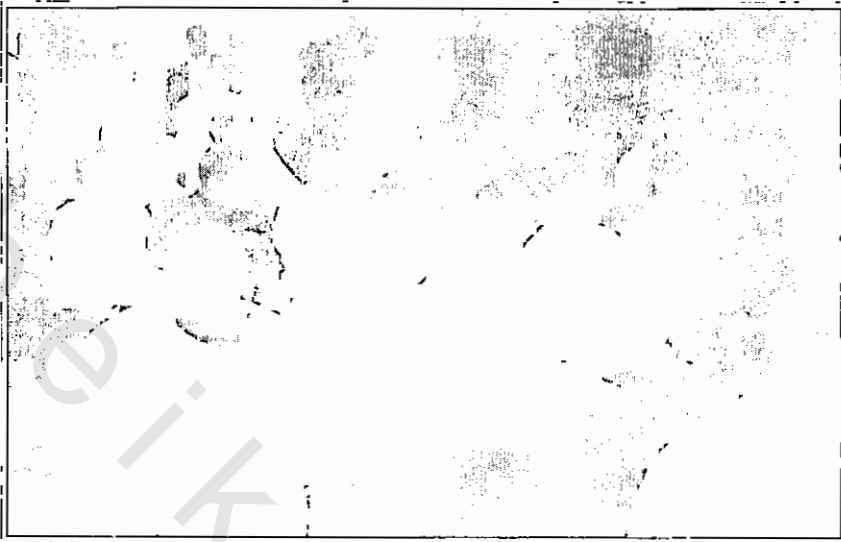
خيري شلبي وسهير المرشدي



حسين عبد الغنى وممدوح رمزي ووحيد الاقصري



ناجي الشبايى ومحمد حاكم



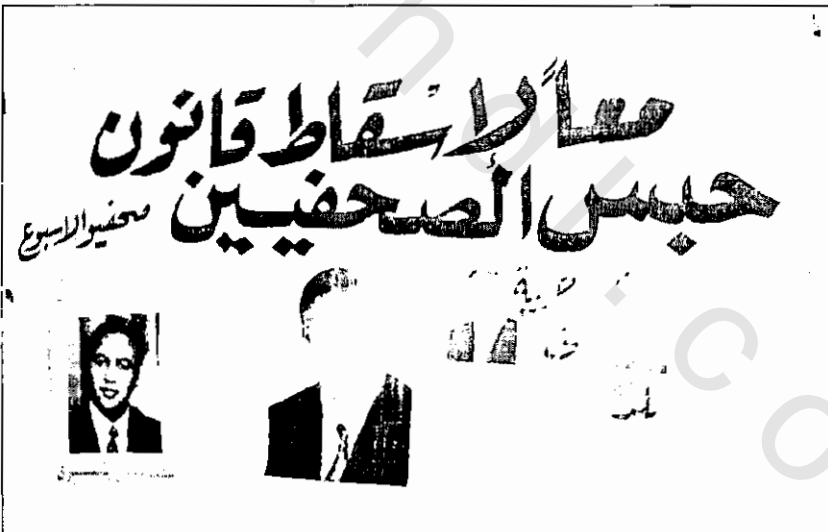
عبد الكريم عبد المجيد وعبد الحميد بكري وأحمد هاشم



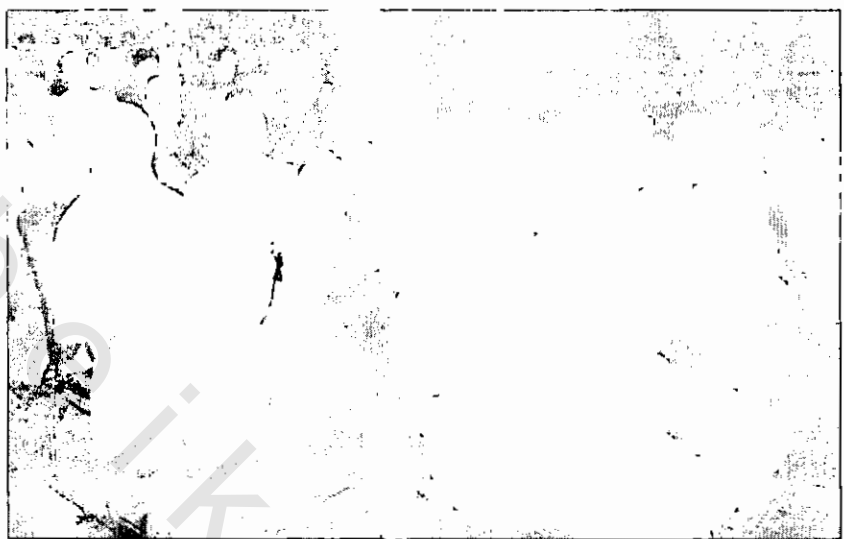
إقبال بركة وكاميليا عتريس



الفنانة لكبيرة سهير المرشدي مع حرم الأستاذ مصطفى بكري



لا حرية في بلاد يحبس الصحفيين



يوسف القعيد وعمارة إبراهيم ومحمود مبروك وعبدالله المصري



د. أشرف بيومي وحرمة

المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	إهداء.....
5	كلمة لا بد منها.....
7	درس «عبدالعال» وكل «عبدالعال»
13	عجائب الأقدار في قضية «عبدالعال»
21	«السجن» عالم من الإثارة .. والمرارة .. ولفارقات الباكية
35	مفارقات مثيرة .. وعالم من الغرائب .. والحكايات الخلاقة
45	في السجن .. طقوس .. وعادات .. وموقف لا تنسى
55	يوم المحكمة .. العظيم.....
65	حكم محكمة أمن الدولة العليا بإدانة محمد عبدالعال وسجنه لمدة عشر سنوات.....
99	طعن مصطفى ومحمود بكرى فى الحكم الصادر بسجنهما لمدة سنة بتهمة سب وقذف محمد عبد العال.....
119	الاستشكال المقدم فى تنفيذ حكم حبس مصطفى ومحمود بكرى.....
125	الالتماس المقدم للنائب العام بشأن وقف تنفيذ الحكم الصادر بحبس مصطفى ومحمود بكرى.....
131	حيثيات حكم قبول استشكال مصطفى ومحمود بكرى والإفراج عنهما.....
137	— مقالات ومتابعات لقضية حبس مصطفى ومحمود بكرى.....
139	١ - العادلى يأمر بالتحقيق مع القائمين على تنفيذ الحكم ضد بكرى..... «الأهرام» ٢٠٠٣ / ٦ / ٣
141	٢ - القاهرة: صحفيان فى السجن تنفيذًا لحكم قضائى.....
143	٣ - اعتقال مصطفى بكرى وشقيقه محمود وترحيلهما إلى سجن القاهرة..... «القاهرة» ٢٠٠٣ / ٦ / ٣

الصفحة	الموضوع
146	٤ - واثقاً في شجاعة الرئيس مبارك أطالب بالإفراج عن الأخوين بكرى ناجى الشهابى «الجيل» ٢٠٠٣ / ٦ / ٣
149	٥ - حبس الصحفيين نبيل زكى «الأهالى» ٢٠٠٣ / ٦ / ٤
151	٦ - مصطفى ومحمود بكرى خلف الأسوار ومئات آخرون ينتظرون دورهم هشام أبو المكارم «الصدى» ٢٠٠٣ / ٦ / ٤
١٥٢	٧ - عودة مسلسل حبس الصحفيين ... صلاح عبدالمقصود «الأحرار» ٢٠٠٣ / ٦ / ٤
163	٨ - وفي مصر .. صاحب رأى .. يتساوى مع النشال والقاتل سعيد عبدالحالقي «الميدان» ٢٠٠٣ / ٦ / ٥
167	٩ - نرفض حبس مصطفى بكرى إيهاب البدوى «الميدان» ٢٠٠٣ / ٦ / ٥
171	١٠ - العادلى يأمر بالتحقيق مع القائمين على تنفيذ الحكم ضد بكرى ... «الحقيقة» ٢٠٠٣ / ٦ / ٧
173	١١ - هل يبقى بين جدران السجن كاللصوص والقتلة .. مصطفى بكرى الرجل والقضية إبراهيم يسرى «القدس العربى» ٢٠٠٣ / ٦ / ٧

الصفحة	
177	١٢ - لا يا شيخ
	منال لاشين
	«العربي» ٢٠٠٣ / ٦ / ٨
179	١٣ - إشارات
	عبد الحليم قنديل
	«العربي» ٢٠٠٣ / ٦ / ٨
181	١٤ - دفتر الملاحظات
	محمد بدر الدين
	«العربي» ٢٠٠٣ / ٦ / ٨
183	١٥ - حرية الصحافة وسجن الصحفيين
	مهران مهران
	«النبا الوطني» ٢٠٠٣ / ٦ / ٨
185	١٦ - مصطفى بكري
	عبد الله السناوي
	«العربي» ٢٠٠٣ / ٦ / ٨
187	١٧ - بلا رتوش
	السيد الغضبان
	جريدة «النبا الوطني» ٢٠٠٣ / ٦ / ٨
189	١٨ - «مزرعة» الصحفيين في طرة وفي شارع الجلاء
	جمال فهمي
	«العربي» ٢٠٠٣ / ٦ / ٨
193	١٩ - مبروك السجن .. يا مصطفى!
	سليمان الحكيم
	«الأحرار» ٢٠٠٣ / ٦ / ٩
195	٢٠ - زوار الفجر في بيت آل بكري!
	شفيق الطاهر - عبد الحفيظ سعد - إيهاب حجازي
	«صوت الأمة» ٢٠٠٣ / ٦ / ٩

الصفحة	الموضوع
199	٢١ - الشقيقان بكري .. أسامة شرشر «الوقائع العربية» ٢٠٠٣/٦/١٠
201	٢٢ - «بالعقل» .. يامصطفى بكري .. وحشتنا.. «وكلمة صريحة» يا محمود نفتقد حملاتك ضد الفساد .. «الجيل» ٢٠٠٣/٦/١٠
203	٢٣ - مصادفات ومفارقات في اعتقال الشقيقين بكري .. شعبان خليفة «الوقائع العربية» ٢٠٠٣/٦/١٠
205	٢٤ - مصطفى بكري .. د.محمود جامع «الميدان» ٢٠٠٣/٦/١٠
207	٢٥ - الكلمة داخل السجن ! محمود المراغى «البيان» ٢٠٠٣/٦/١١
211	٢٦ - لا لحبس الصحفيين .. سعيد عبد الخالق «الميدان» ٢٠٠٣/٦/١٢
213	٢٧ - حبس الصحفيين .. رضا هلال «الأهرام» ٢٠٠٣/٦/١٢
215	٢٨ - القبض على آل بكري يفتح ملفات وقضايا ! د.عصام العريان «آفاق عربية» ٢٠٠٣/٦/١٢

الصفحة	الموضوع
219	٢٩ - مصطفى ومحمود بكري .. ملك إسماعيل «الميدان» ٢٠٠٣/٦/١٢
221	٣٠ - القبض على آل بكري .. نكتة الموسم!! محمد عبد القدوس «آفاق عربية» ٢٠٠٣/٦/١٢
225	٣١ - يوميات صحفي مشاغب .. د أيمن نور «الميدان» ٢٠٠٣/٦/١٢
227	٣٢ - من معركة النقابة إلى معركة حرية وطن .. عباس الطرابيلي «الوفد» ٢٠٠٣/٦/١٢
231	٣٣ - حكاية الأخوين بكري .. حسن الهواري «الرأي» ٢٠٠٣/٦/١٣
235	٣٤ - حبس الصحفي .. حبس ضمير الأمة! محمد حسن الألفي «الوفد» ٢٠٠٣/٦/١٣
237	٣٥ - الكتابة والزنازة .. عادل حمودة «البيان» ٢٠٠٣/٦/١٤
243	٣٦ - مصطفى بكري ويوم الصحفي .. عبد الكريم حشيش «الرأي» ٢٠٠٣/٦/١٥
245	٣٧ - التليفق .. جمال الغيطاني «أخبار الأدب» ٢٠٠٣/٦/١٥

الصفحة	الموضوع
249	٣٨ - أبعد من انتخابات نقابة الصحفيين..... أسامة سرايا «الأهرام» ٢٠٠٣/٦/١٥
253	٣٩ - مصطفى ومحمود بكري أسيرا حسبة برما!..... حامد زيدان «الجيل» ٢٠٠٣/٦/١٧
257	٤٠ - مصطفى بكري يتحدث في حوار خاص من خلف القضبان: أتمنى احتضان أولادى فى هذه اللحظة..... محمد مصطفى «الرأية» ٢٠٠٣/٦/١٧
265	٤١ - الصحفيون والحبس..... ملك إسماعيل «الميدان» ٢٠٠٣/٦/١٩
269	٤٢ - الصحافة والحريات..... سلامة أحمد سلامة «الأهرام» ٢٠٠٣/٦/١٩
271	٤٣ - اشهد يا تاريخ: الصحفيون يرفضون حبس آل بكري..... السيد الشاذلى «المصرى» ٢٠٠٣/٦/٢١
273	٤٤ - حبس مصطفى ومحمود بكري رسالة لكل من يتصدى للفساد..... د. محمد شاهين «النبا الوطنى» ٢٠٠٣/٦/٢٢
273	٤٥ - سجن الصحفي..... صلاح منتصر «الأهرام» ٢٠٠٣/٦/٢٢

الصفحة	الموضوع
٢٨٦	٤٦ - عودة مصطفى بكرى عودة لكل القيم النبيلة أخبار أسير ٢٤ ٦ ٢٠٠٣
٢٨٦	٤٧ - المتاجرون بمصطفى ومحمود بكرى عبد النبى عبد الستار المصريين ٢٤ ٦ ٢٠٠٣
٢٨٥	٤٨ - السجن للجدعان مؤمن أحمد الصدى ٢٥ ٦ ٢٠٠٣
٢٨٦	٤٩ - قضية بكرى وحرية الصحافة أحمد ذبيان "الرأية" ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٣
٢٨٩	٥٠ - انتصاراً للجماعة الصحفية فى مصر العزب الطيب الطاهر الرأية ٢٦ ٦ ٢٠٠٣
٢٩١	٥١ - لا أمة بدون صحافة حرة .. ولا صحافة حرة بدون أمة مصرى البرديسى أخبار الصعيد ٢٧ ٦ ٢٠٠٣
٢٩٣	٥٢ - سارق الفرح من عائلة «بكرى» محمد رفعت محلة أفراح
٢٩٥	٥٣ - الشقيقان أحمد رفعت محلة أفراح
٢٩٩	- ملحق الصور.....
٣١٤	- الفهرس.....